

UNIVERSAL  
LIBRARY

**OU\_232571**

UNIVERSAL  
LIBRARY











# فهرس مطالب كليل الكرامت في بيان مقاصد الامامة

صفحة	مطالب	صفحة	مطالب
٢	خطبة الكتاب .....	٦٥٠	قال الحافظ ابن القيم في دافع الفوائد
٣	المقدمة في معرفة وحن الامامة .....	٦٠	السرواه اعلم في خروجه الخلافة من اهل البيت
٤	فصل في معنى الخلافة والامامة .....	٦٠	النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى ابي بكر
٩	فصل في الملك وانقلاب الخلافة اليه	٦٠	وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم
١٠	فصل في معنى البيعة وايمانها	٦١	شروط الامامة .....
١٨	فصل في ولاية العهد .....	٦٤	معنى الخلافة .....
٢٢	فصل في الخطط الدينية المختصة بالخلافة	٦٤	عزل الامام بالقسق .....
٢٤	العدالة .....	٦٥	مقاصد الامامة .....
٢٨	الحسبة .....	٨٠	فصل في الفرق بين السياسة الشرعية
٢٩	السكة .....	٨٩	والملاكمة .....
٣٩	فصل في الثقة بامير المؤمنين وانه من	٩٣	فصل في اداء الامانات .....
٣١	بما في الخلافة وهو محدث من هذا الخلفاء	٩٣	لما كان اجتماع القوة والامانة في
٣٣	فصل في الخطط المتوكية السلطانية	٩٣	الناس قليلا كان عمر الخطا يقول
٣٣	فصل في ايات كريمات ردت في الخلافة	٩٨	الوطيك اشك من جلد الفاجر وعجز الثقة
٣٣	والامارة والطاعة اهلهما والحكم بما انزل الله	٩٨	فصل في الاموال وهي القسم الثاني من الاملاك
٣٣	تعالى والامر بالمعروف والنهي عن المنكر	١٠٠	الاموال السلطانية التي اصلها في الكفا
٥٦	قال القاضي محمد الشوكاني في السيل الجرار	١٠٢	والسنة ثلثة اصناف الغنيمة والصدقة والفيء
٥٦	الفرض المقتضى للشرك من نصيب الاثمة هو امران	١٠٣	الصدق قسم .....
٥٦	فصل في وجوب نصب الامام على	١٠٣	القيء .....
٥٦	المسلمين وشروط الامامة ومقاصدها	١٠٨	فصل في المصارف .....

صفحة	مطالب	صفحة	مطالب
١١٣	واما قوله تعالى واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل فان الحكم بين الناس	١٤١	وحكم العامة المستحقة وحكم اطفال الكفا اذا اذامات ابواهم .....
١١٤	يكرن في الحدود والحقوق وهي ثمان	١٤٢	فصل في العقوبات العامة .....
١١٥	عقوبة الحاربين وقطاع الطريق الذين يعترضون للناس بالسلاح والطرقاؤها	١٤٩	فصل في عوائد بعض الجهات .....
١١٦	فصل في الحدود منها السرقة	١٥٩	التاديب بالمال .....
١٣١	الزاني .....	١٥٠	فصل في عدم جواز الاستعانة من خالص الاموال .....
١٣٢	حد الشرب .....	١٥٩	فصل في تحريم الظلم مطلقا .....
١٣٥	العاصي التي ليس فيها حد مقدركا فاقا	٢١٦	ذكر الروافض .....
١٣٨	المجلد الذي جاءت الشريعة هو المجلد العاشر	٢٢١	من اقبح انواع الظلم ما يرجع الى الاموال
١٣٩	فصل في العقوبات التي جاءت بها الشريعة	٢٢١	المكاس بسائر انواعه من جاني المكس
١٤٠	لمن عصي الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم	٢٢٢	وكاتبه وشاهده ووازنه وكتاب له
١٤١	الحدود والحقوق التي تكون لادبي معين فيها النفقة	٢٢٣	وغيرهم من الكبر انواع الظلمة .....
١٤٢	النوع الثاني الخطأ الذي يشبه العول	٢٢٣	واعلم ان بعض هذه النجاريط ان
١٤٣	النوع الثالث الخطأ المحض مما يخرجوا	٢٢٣	ما يؤخذ من المكس بحسب عنه
١٤٤	القصاص في الجراح ايضا ثابت .....	٢٢٣	اذ انوى الزكوة .....
١٤٥	القصاص في الاعراض مشروع ايضا	٢٢٣	خاتمة في حكم الاتصال بالسلطين
١٤٦	ومن المحقوق البضاع .....	٢٢٣	خاتمة الطبع لولد المؤلف السيد علي حسن
١٤٧	الاموال .....	٢٢٣	جعل الله سبحانه في كل علم وفن
١٤٨	حكم المشورة .....	٢٢٣	تاريخ عام الطبع الحافظ لبد المنيير
١٤٩	فصل في شأن البلدان وما يتعلق بها	٢٢٣	خان محمد خان المتخلص بالشهير
١٥٠	من الضمان وحكم الاعراب سكان البلاد	٢٢٣	سبحه الله القدير .....



اَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاَطِيعُوا الْاُمَرَ مِنْكُمْ

الحمد لله على ما من بطبع هذا السفر المبارك المذيون المسمى



باهتمام مدبره ذي الجاه والشان الوالي محمد عبد العزيز خان سلاطون

المطبع ١٢٩٢ هـ في كراچي في بلاد مال  
في كتاب الصناديق في بيوت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي ارشد عباد الخالصين الى سبيل الهداية والوقاية من الغواية وأوضح لهم  
طرائق الحق بما علم في الخلافة والامامة والسياسة من علم الرواية والدراية وجعل الامانة  
في مواضع الخلاف والاجتراف بالحق البلي للبلدين في هذا الزمان احتساف من سيما المتقين فخال  
المتوابعين فحصل للمتبعين المخلصين لله الدين والصلوة والسلام على من قال اعلم الناس  
ابصرهم ما حق اذا اختلف الناس كما اخرجهم الحاكم في المستدرك وصححه وعلى الروضه  
الدين دأبوا بقبول الحق وتنكبوا عن مزلق الجدل ووقفوا عند الشبهة  
ولعمري فلما اتمت الولاية الرئاسية والسياسة المدنية خلافة عن محمد الله  
فطر من ارض ما لوجه الدكن ففاض على العالمين من اياديها الكريمة انواع المكنن هو  
بلد طه وبلد البروسة الحمية صافها الله واهلها عن كل رزية وبلدية وهي الرئسة  
المعظمة صاحبة الحسنات والكرام اهل بيتي نواب شاهیجهان بيگم احسن الله  
تعالى اليها وبها العمر وشرفت نظري في مجاري امور الرئاسة وسبرت غورها فبحر  
بميزان السياسة وجعل تالذي ينفذ فيها وفي غيرها من الدساتير النكية التنظيم الملكية



تخالف للسياسات الشرعية وتباين القضايا المليية بناءً أدت الملة الحققة منذ زمن طويل  
ودهر عريض غربية، وذهب الدين وحلوته والاسلام وطلوته بنهاب اصطصال  
التمهيد المتجنية ووجدتني لا محصلي من هذه التبعات الزلزال ولا هي اسباب من هذا  
الابتلاء في سجون تلك الألمات والبلايا وان كنت كارهاتها من صديق قلمي فصرخا دي  
نافر بل فارامها احشة من قوله تعالى احشروا الذين ظلموا وادعواهم يوم ينادى للناد  
ونيس هذا اللهم غفر من التبرم بالقضايا لا التعظيم بالمقدور بل اقتحون في هذه المصدا  
يسأروا ان ابدى التوجع والاذنين ويجد حنة من نفعه انما ياح بالشكوى المحبين  
ونه نظر واين الجواخ والحشا راو من كتاب الحب في كمد جسطا  
ولو جربوا ما قد لقيت من الهوى اذا ملدوني او جعلت لهم عذرا  
كيف وانما طر بالافكار والاحزان مشغول والغرض لا لتواء الامور ونعسر ها فانه حليل  
واعظم شيء في النفوس تنمعا نتاج مرار من عسير زمان  
والذين من خطوب هذا الزمن القطوب كليل القلب لتوالي المحن وتواتر الاحزاج عليل  
يعا ندي دهرى كافى علة وفي كل يوم بالكرهية يلقياني  
فان رمت شيئا جاء فيض ضجة وان راف لي يوما نكدر في الثاني  
حطفت الخاطر على تاليف رسالة فيها جوامع من احكام الخلافة والسياسة الالهية والامانة  
والايات النبوية التي لا يستغني عنها الراعي والرعية في قطر من اقطار اندرية جمع اوقاف مفيضة  
واشارة مفيضة ومساائل مرضية من غدا طالة واكثر ولا اجاف محل بالغرض ولا  
اختصار بل وسط بين الطرفين وطريق بين اخذ المعام كتب ائمة الامم المروية  
وسادتها وشيوخ الملة الحققة وقادتها كما سياقي تفصيل خذك في الكتاب بلوح فحيا عزو  
كل قول لقائله في مطاوى الخطاب فان كنت احسنت فيما جمعت فما صبت في الذي  
صنعت وضعت فذلك من عمير من الله وحزيل فضله علي وعظيم انعمه وحليل طواه  
وكريم احسانه الي فان اسأمت فيما فعلت واخطأت اذ وضعت فما اجد بالانسان لا  
والعيوب اذ اليعصمه ويصنفه علام الغيوب سميت هذا الكتاب اكليل الكرامة في

**تبيان مقاصد الامامة** وهو اسم له تاريخي استخرج بعض الاحباب بقتة على  
**مقدمة وفصول وخاتمة** رجاء ان يحظى هذا الزعيم والسفر الكريم بصل من يحب  
 اتباع الكتاب والسنة من الرؤساء والملوك ولا تنبوعه طباع العامي والجهل  
 وجملة العالم المنتهي ويهتدي به الطالب المستدي ويتخذ به ادل الصدق والنجى بهر  
 ويعد اولوا الازاء السلية والافكار الصائبة من عظمة وعبر يستدلون به على  
 عظيم قدرته سبحانه وتعالى في تبديل الابدال ويعرفون به عجائب صنع الله القدير  
 في تنقل الامور من حال الى حال وهو المستعان وبه التوفيق وعليه الاعتماد والتمسك

### المقدمة في معرفة وجوب الامامة

يجب ان يعرف ان ولاية الناس من اعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين ولا للدنيا الا بها فان  
 بني آدم لا تتم مصطلحتهم الا بالاجتماع لحاجة بعضهم الى بعض ولا بد لهم عند الاجتماع من امر  
 حتى قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفره فليؤمروا احدكم رواه ابو داود من حديثي سعيد  
 وابو هريرة رضي الله عنهما وروى انه قال سمعت ابا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما  
 قال لا يحل ثلاثة يكونوا بغلاة من الارض الا امروا عليهم احدهم فوجب صلى الله عليه وسلم  
 تاميرا او احدا في الاجتماع القليل العارض في السفر تنبيهها بذلك على سائر انواع الاجتماع  
 ولان الله تعالى اوجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يتم ذلك الا بقوة وامارة وذلك  
 ما اثر ما اوجبه الله من المحامد والعدل واقامة الحج والجمع والاعباد ونصر المظلوم واقامة  
 الحدود ولا تتم الا بالقوة والامارة وهذا روي ان السلطان ظل الله في الارض ويقال ستمون سنة  
 من امام جاء اصلي من ليلته واحدة بلا سلطان والخبرة تبيّن ذلك ولهذا كان السلف  
 كالفضيل بن عياض واحمد بن حنبل وغيرهما يقولون لو كانت لنا دعوة عجيبة لدعونا بها  
 للسلطان وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يرضى لكم ثلثا ان تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وان تعصموا  
 بحمل الله جميعا ولا تفرقوا وان تناصحوا من ولّاه الله امركم رواه مسلم وقال صلى الله عليه وسلم لا يغفل  
 قلب سليم اخلط الله بينه ومناصحة ولا الامور ولنزوم جماعة المسلمين فان دعوتهم

تخطيط من دراهم ورواء اهل السنن وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وآله قال الدين النصيحة الدين النصيحة الذي  
النصيحة قالوا ليس يا رسول الله قال الله وكتابه ورسوله ولائمة المسلمين وعامتهم قالوا اجبناخذ  
الامارة ديننا وقربة يتقرب بها الى الله تعالى فان التقرب اليه فيها بطاعته وطاعة رسوله  
صالحين فضل القربات وانما يفسد فيها حال اكثر الناس لا ابتغاء الرياسة او المال بها وقد رو  
عن كعب بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله قال ما ذنبان جانتان ارسلا في غم بافسد لهما من  
حرص البر اهل المال والشرف لدينه قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح فاخبرنا عن  
حرص المومنين على المال والرياسة يفسد دينه مثل او اكثر من افساد الذين بين الجنائين والفساد  
في الغد وقد اخبرنا عن النبي صلى الله عليه وآله قال ما ذنبان جانتان ارسلا في غم بافسد لهما من  
سني سلطانية وغاية مريد الرياسة ان يكون كفرون وجامع المال ان يكون كفرون وقد  
بين الله تعالى في كتابه حال فرعون وقارون وقال يا لميسير واني لارض فينظر اكيف كان  
حاقبة الذين كانوا من قبلهم كانوا اشد منهم قوة وانما ارضي الارض فاحلهم الله بنوهم  
ما كان لهم من الله من وفاق وقال تعالى تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في  
الارض ولا فسادا والعاقبة للمتقين والناس اربعة اقسام قسم يريدون العلو على الناس و  
الفساد في الارض وهو معصية الله وهؤلاء الملوك والرؤساء المفسدون كفرون حرة  
وهؤلاء شر الخلق قال الله تعالى ان فرعون علا في الارض وجعل اهلها شيعة يستندون  
طائفة منهم يذبح ابناءهم ويستحي نساءهم انه كان من المفسدين وروى مسلم في صحيحه  
عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وسلم لا يدخل الجنة من كان  
في قلبه مثقال ذرة من كبر ولا يدخل النار من في قلبه مثقال حبة من ايمان فقال رجل  
يا رسول الله اني احب ان يكون قربي حسنا ونفلي حسنا افسن الكبر ذلك قال ان الله جميل يحب  
الجمال الكبر بطر الحق وغمط الناس فينبغي ان يكون فيهم من يدفعه وغمط الناس استحقاقهم و  
استرزاهم وهذا حال من يريد العلو والفساد القسم الثاني الذين يريدون الفساد  
بالاعلو كالسراق والمجرمين من سفلة الناس ونحوهم والقسم الثالث  
الذين يريدون العلو بالفساد كالذين عندهم دين يريدون ان يعملوا

به على غيرهم من الناس وأما التقسيم الرابع فهو أهل الجنة الذين لا يريدون علواً في الأرض  
 ولا سواً مع انفسهم ولا يكونون اعداء من غيرهم كما قال تعالى ولا تقربوا ولا تحزنوا وانتم الاعلمون  
 ان كنتم مؤمنين وقال تعالى ولا تقربوا تدعوا الى السلم والاعلمون والله معكم ولن يترجموا  
 اعمالكم وقال تعالى والله العزيم ورسوله والمؤمنين فكم من يريد العلو ولا يريد ذلك الا خلا  
 وكم من جعل من العالين وهو لا يريد العلو ولا الفساد وذلك ان ارادة العلو على الخلق ظلم  
 لان الناس من جنس واحد فارادوا الانسان ان يكون هو اعلی ونظيره تحت ظلم له ثم مع انه  
 ظلم للناس يفتضون منه ذلك ويعا دونه لان العادل منهم لا يجب ان يكون مقهوراً  
 بنظيره وغير العادل منهم يؤمن ان يكون هو القاهر بغير انه مع هذا لا يذهب في العقل والدين  
 لت يكون بعضهم فوق بعض كما ان الجسد لا يصح ان يراسه قال الله تعالى وهو الذي جعلكم  
 خلائف الارض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليلوكم فيما اتاكم وقال تعالى نحن قسمنا  
 بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً  
 سخيراً واجابت الشريعة بصرف السلطان والمال في سبيل الله فاذا كان المقصود بالسلطان  
 والمال هو التقرب الى الله واقامة دينه واتفاق ذلك في سبيله كان ذلك صلاح الدين  
 الدنيا وان انفرد السلطان عن الدين او الدين عن السلطان فسدت احوال الناس واذا  
 يكون تمييز اهل طاعة الله عن اهل معصيته بالنية والعمل الصالح كما في الصحيح عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم انه قال ان الله لا ينظر الى صوركم ولا الى اموالكم وانما ينظر الى قلوبكم واعمالكم ولما غلب على كثير  
 من ولاية الامور ائدة المال والشرف وصاروا يعزل عن حقيقة الايمان في ولايتهم رأى  
 كثير من الناس ان الامارات تنافي حقيقة الايمان وكما للدين تفرغهم من غلب الدين و  
 ارضع الايمان الدين الالة ذلك ومنهم من رأى حاجته الى ذلك فاخذ معرضاً عن الدين  
 لا اعتقاداً له به في ذلك وصار الدين عندة في محل ترجمة والذل لا في محل العلو والاعلمون  
 لما غلب على كثير من الدين نيل العجز عن تكميل الدين والحرج لما قد يصيبهم في اقامته من  
 البلاء ما استضعفت طريقتهم واستذلها من لا يرى انه لا تقوى صلحته ومصلحة غيره بها  
 وهذا ان السبيل ان الفاسد ان سبيل من اتقى الله الدين ولم يكله بما يحتاج اليه من السلطان

والجهاد والمال والسبيل من قبل المولى السلطان والمال والخزب ولم يقصد بذلك إقامة  
 الدين وهما سبيل للفضوب عليهم والسيالين الأول للفضوب عليهم وهما اليهود والنصارى  
 للضالين وهما النصارى وإنما الضراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين و  
 الصادقين والشهداء والصالحين هي سبيل نبينا محمد صالحو وسبيل خلفائه وأوصيائه  
 ومن سلك سبيلهم وهم السالكون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوا على حسن  
 رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جزاء ثمجرت تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك  
 الفوز العظيم فالواجب على المسلم أن يجتهد في ذلك بحسب سعه فمن ولي ولاية يقصده  
 بها طاعة الله وإقامة ما يمكنه دينه ومصالح المسلمين وإقام فيها ما يمكنه من الواجبات  
 واجتناب ما يمكنه من المحرمات لم يبق أحد مما يعجز عنه فإن تولية الأبرار خير من تولية الفجار  
 ومن كان عاجزا عن إقامة الدين بالسلطان والجهاد ففعل ما يقدر عليه من النصيحة والعدل  
 للإمة وعلمة الدين وأهله وفعل ما يقدر عليه من الخير ليكلف ما يعجز عنه فإن قوام الدين  
 بالكتاب الهادي والحمد لله الناصر كما ذكر الله تعالى فعل كل أحد الاجتهاد في انفاق القرآن  
 والحمد لله تعالى ولطلب ما عنده مستعينا بالله عز وجل في ذلك الدنيا تخدم الدين كما  
 معاذ بن جبل يا ابن آدم أنت محتاج إلى نصيبك من الدنيا وانت إلى نصيبك من الآخرة محتاج  
 فان بدأت بنصيبك من الدنيا فانك نصيبك من الآخرة وانت من الدنيا على خطر وان بدأت  
 بنصيبك من الآخرة تحبط نصيبك من الدنيا انتظمت لك انتظاما وروى الترمذي عن النبي  
 صلي الله عليه وآله وسلم قال من أصبح والأخرة أكبر همه جمع الله له شمله وجعل غناه في قلبه وأتته الدنيا  
 وهي راغمة ومن أصبح والدنيا أكبر همه فرق الله عليه ضعفته وجعل فقره بين يديه ولما  
 من الدنيا ما كتب له وأصل ذلك قوله تعا وما خلقت الجن ولا بشر إلا ليعبدون ما  
 أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين

**فصل في معنى الخزقة والإمامة**

اعلم أن القوانين إذا كانت مفروضة من العقلاء وأكاب بالدولة كانت سياسة عقلية

وإذا كانت مفروضة من الله بشارع يفرها ويشرعها كانت سياسة دينية نافذة في الحياة  
 الدنيا وفي الآخرة وذلك أن الخلق ليس المقصود بهم دنياهم فقط فانها كلها عبث وباطل  
 اذا غابت الموت والفناء والله يقول انما خلقناكم ثم نحسبكم انما خلقناكم ثم نحسبكم انما خلقناكم ثم نحسبكم  
 المقضي بهم الى السعادة في اخرهم صراط الذي له ما في السموات وما في الارض فجات  
 الشريعة بحملهم على ذلك في جميع احوالهم من عبادة ومعاملة حتى في الملك الذي هو  
 طبيعي للاجتماع الانساني فاجرتهم على منهاج الدين ليكون الكل هو طابا نظر الشارع فيها كما  
 منه مقتضى الظاهر بالتعجب افعال القوة الغضبية في مرعاها فجور وصدوان ومدحوم عند  
 كما هو مقتضى الحكمة السياسية وما كان منها مقتضى السياسة واحكامها فمدحوم ايضا لانه  
 نظر بتغير نور الله ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور لان الشارع اعلم بمصالح الخوفا فيما  
 هو مفيد عنهم من امور اخرتهم وعمال البشر كلها عاندة عليهم في معادهم من ملك او غيره  
 قال صلوات الله على اهل البيت عليهم السلام واحكام السياسة انما اطلع على مصالح الدنيا فقط يعلمون ظاهرا  
 من الحجة الدنيا ومقصود الشارع بالناس صلاح اخرتهم فيجب مقتضى الشارع حمل الكافة على  
 الاحكام الشرعية في احوال دنياهم واخرتهم وكان هذا الحكم لاهل الشريعة وهم  
 الانبياء ومن قاصبه مقامهم وهم الخلفاء فقد تبين لك من ذلك معنى الخلافة والامامة  
 وان الملك الطبيعي هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة والسياسة هو حمل الكافة  
 على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار والخلافة هي حمل الكافة  
 على مقتضى النظر الشروي في مصالحهم الآخروية والدنيوية الراجعة اليها اذا احوال الدنيا  
 ترجع كلها عند الشارع الى اعتبارها بمصالح الآخرة فهي في الحقيقة نيابة عن صاحب الشرع  
 في حراسة الدين وسياسة الدنيا وهذه النيابة تسمى خلافة وامامة ويسمى القائم به خليفة  
 اماما وتسميته اسما تانيلها امام الصلوة في اتباعه والا تدا به وهذا يقال لامامة الكبرى  
 وتسميته خليفة لاني لا يخلف النبي في امته فيقال خليفة باطلاق وخليفة رسول الله صلوات  
 طاجار بعضهم حقيقة الله اقتباسا من الخلافة العامة التي للاديين في قوله تعالى اي جاءل  
 في الارض خليفة وفيه جعلكم خلافا لارض ومنع الجمهور منه لان معنى الآية ليس عليه



وقد نرى أبو بكر عده لما دعي به وقال لست خليفة الله ولكني خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله  
ولأن الاستحالة إنما هو في حق الأنبياء ما في الحاضر ولا في زمن نصب الإمام واجد عرف  
بحجبه في الشرع بأجماع الصحابة والتابعين لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله عند وفاته بلوا  
إلىبيعة أبي بكر الصديق رضي الله عنه وتسليم النظر إليه في أموره وكذا في كل عصر من  
بعد ذلك ولم تترك الناس فوضى في عصر من الأعصار واستقر ذلك أجماعاً على  
وجوب نصب الإمام

### فصل في الملك وانتقال الخلافة إليه

أعلم أن الشرع لم يردم الملك لذاته ولا حظر القيام به وإنما ذم المفسد الناشئة عنه من  
القوم والظلم والتمتع بالذات ولا شك أن في هذه مفسد محظورة وهي من توابعه كما  
انتهى على العدل والنصفة وإقامة مراسم الدين والذب عنه وأوجب بازائها الثواب  
وهي كلها من توابع الملك فاذن إنما وقع الذم للملك على صفة وحال دون حال أخرى  
ولم يذمه لذاته ولا طلب له كما ذم الشهوة والغضب من المكلفين وليس مراده تركه بالكلية  
لإزالة الضرر إليه وإنما المراد تصريفه على مقتضى الحق وقد كان لأردوسليمان عليهما السلام  
الملك الذي لم يكن لغيرهما وهما من أنبياء الله تعالى وأكرم الخلق عنده وأذا تقر بأن هذا  
النصب واجب بأجماع فهو من فروض الكفاية وراجع إلى اختيار أهل العقد والحل  
فيبتعين عليهم نصبه ويجب على الخلق جميعاً طاعته لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول  
وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله الرسول ذكر ابن خلدون مذاهب الشيعة  
في حكم الإمامة وليس ذلك من غرضنا في هذا الكتاب فلهذا أهل بدعة وأهواء وفي كل واحدة  
من عقولهم اختلاف كثير ومن أراد استيعابها ومطالعها فعليه بكتاب الملل والنحل  
لابن حزم والشهرستاني وغيرهما ففيها بيان ذلك والله يضل من يشاء ويهدي من يشاء  
إلى صراط مستقيم ولما كانت العصبة ضرورية للملة وبوجودها يتم مراد الله منها قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله في الصحيح ما بعث الله نبياً إلا في منعة من قومه ثم وجدنا الشارع قد فرغ من العصبة

وتبدل إلى أطرافها وتركتها فقال إن الله يأخذ بالآداب منكم عذبة الجاهلية وفخرها بالآباء أنتم بنو آدم  
 وآدم من تراب وقال تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم وقال تعالى لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم  
 ومراة حيث تكون العصبية على الباطل وأحواله كما كانت في الجاهلية وإن يكون لأحد فخر  
 بها أو حق على أحد لأن ذلك محال من أفعال العقلاء وغير نافع في الآخرة التي هي دار القربى  
 ووجدناه أيضا قد ذم الملك وأهله ونعم على أهل الخوارج من الاستمتاع بالخلاف والإسراف في غير  
 القصد والتسكيب عن صراط الله وإنما حض على الألفة في الدين وحذر من الخلاف والفرقة وإذا  
 كانت العصبية في الحق وأقامة أمر الله فامر مطلوب ولو بطلت الشرائع إذا لم تبق قوامها  
 إلا بالعصبية وكذا الملك لما خضعه الشارع لمزيد منه الغلب بالحق وفيه الكافة على الذين مراعاة  
 المصالح وإنما خضعه لما فيه من التغلب بالباطل وتصريف الأحميين طوع الأعراس الشهوات فلو  
 كان الملك مخلصا في غلبة للناس أنه لله ومحجهم على عبادة الله وجهاد عدوه لم يكن ذلك <sup>مما</sup> ~~مما~~  
 وقد قال سليمان عليه السلام رب هب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي لما علم من نفسه  
 أنه بمنزلة الباطل في النبوة والملك ولما لقي معاوية عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 عند قدومه إلى الشام في ابهة الملك وزيه من العديدين والعدة استنكر ذلك وقال كسرية  
 يا معاوية فقال يا أمير المؤمنين أنا في ثغري تجاه العدو وبنو إلى مباهاة قمر بينة الحرب والجهاد  
 حاجة فسكت غمرا لم يخطئه لما احتج عليه بمقصد من مقاصد الحق والدين وهكذا كان  
 شأن الصحابة في رفض الملك وأحواله ونسيان عواذلة حد من التباسها بالباطل وكان  
 الخلفاء الأربعة كلهم متبرئين من الملك فسلمين عن طرفة وأكذلك لديهم ما كانوا عليه  
 من غضاظة الإسلام وبداوة العرب فقد كانوا بعد الإسلام عن أحوال الدنيا وترفعها لا من حيث  
 دينهم الذي يدعهم إلى الزهد في النعيم ولا من حيث بدوهم ومواطنهم وما كانوا عليه من  
 خشونة العيش وشظفء الذي القوة فلم تكن أمة من الأمم تسغب عيشا من مصر لما كانوا إلى الجحافل في  
 أرض غير ذات زرع ولا ضرع وكانوا ممنوعين من الأرياف رجوعها بعد لها واختصاصها بمن  
 وليها من ربيعة واليمن فلم يكنوا يبتطأ ولون إلى خصبها وقد كانوا كثيرا ما يكون العقار  
 والخنافس ويفخرون بأكل العاهز وهو وبر الأبل يمهونه بالجحارة في الدم ويطنخونه وقربا من



هذا كانت حال قريش في مطاعهم ومساكنهم حتى انما اجتمعت عصبية العرب على الدين بما اكرمهم  
 الله من نبوة محمد صلواته ورحمته الى ام نارس والروم وطلبوا ما كتب الله لهم من الارض بوعد الصادق  
 فايتروا ما لهم واستباحوا دنياهم فخرت بجلال الرفعة لديهم حتى كان القاديس الواحد يقسم له  
 في بعض الغزوات ثلثون الفا من الذهب او نحوها فاستولوا من ذلك على ما لا يأخذ الحصر  
 وهم مع ذلك على خشونة عيشهم فكان عمر يرفع ثوبه بالجلد وكان علي يقول يا صغرا يا ايها  
 غزوي غوي وكان ابو موسى يتخاف عن اكل الدجاج لانه لم يعهدا للعرب لقلتها يومئذ وكان  
 انما خاض في غزوة عندهم بالكحلة ولما كانوا ياكلون الخنطة يتخالفا ومكاسيمهم مع هذا التواضع  
 لاحد من اهل العالم قال ابو معدني في ايام عثمان ائتمنى الصحابة الضياع والمال فكان له يوم قتل  
 عند خازنه خمسون ومائة الف دينار والف الف درهم وقيمة تضياعه بوادي القرى وحين  
 وغيرهما مائة الف دينار وخلف ابلا وخيلا كثيرا وبلغ الثمن الواحد من متروك الذي يري بعد وفاته  
 خمسين الف دينار وخلف الف فرس والف امة وكانت غلة تظلمه من العراق الف دينار كل يوم  
 ومن ناحية السراة اكثر من ذلك وكان على مريد عبد الرحمن بن عوف الف فرس وله الف نعير  
 وعشرة الاف من الغنم وبلغ الربع من متروكه بعد وفاته اربعة وثمانين الف وخلف زيد بن ثابت  
 من الفضة والذهب ما كان يكسر بالفوس من غيرها خلف من الاموال والضياع بمائة الف دينار  
 وبنى الزبير داره بالبصرة وكذلك بنى بمصر والكوفة والاسكندرية وكذلك بنى طلحة داره بالكوفة  
 وشيد داره بالمدينة وبنائها بالحبص والاجرو والساج وبنى سعد بن ابى وقاص داره بالعقيق وبنى  
 سمكها ووسع فضاءها وجعل على اهلها شرافا وبنى المقداد داره بالمدينة وجعلها محصنة  
 الظاهر والباطن وخلف علي بن مينا خمسين الف دينار وعقار وغير ذلك مما قيمته ثلث مائة  
 الف درهم انتهى كلام المسعودي وكانت مكاسب القوم كما تراه ولم يكن ذلك منعيها عليهم في دينهم  
 اذ هي اموال حلال لانها غنائم وقبوع ولم يكن تصرفهم فيها باسراف انما كانوا على قصد في العلم  
 فلم يكن ذلك بتأديح فيهم وان كان الاستكثار من الدنيا مذموما فانما يرجع الى الاسراف في  
 الخروج به عن القصد واذا كان حالهم قديرا ونفقاتهم في سبيل الحق ومذاهبة كان ذلك  
 الاستكثار هو نالهم على طرق الحق والكتساب الدال الاخرة فلما تدرجت اليد والعضاضة الى

نهايتها وجاءت طبيعة الملك التي هي مقتضى العصبية وحصل ان قلب الفهر كان حكم  
 ذلك الملك عندهم حكم ذلك البرقة والاستكثار من الاموال فلم يصر في ذلك التبغلي باطل  
 ولا خجوا به عن مقاصد الديانة ومن اذهب الحق ولما وقعت الفتنة بين علي ومعاوية وهي مقتضى  
 العصبية كان طريقهم فيها الحق والاجتهاد ولم يكونوا في محاربة لم يصر حنبوي او لا يثا دينا بطل  
 الاستشعار فقد كما قد توهمه متوهرو وينزع اليه مثل ان كان المصيب عليا فلم يكن معاوية  
 قائما فيها بقصد الباطل انما قصد الحق واخطأ هذا ما ذكره ابن خلدون في كتابه العبر وقال الشوكاني  
 في ويل النعمان على شقاء الامام لاشاء ولا شهامة ان الحق بيده في جميع مواطنه اما طلحة والزبير ومن  
 معهم فلا فهم قد كانوا بايعوه فنكروا بيعته بغيا عليه وخرجوا في جيوش من المسلمين فوجب عليه  
 قتالهم واما قتاله للخوارج فلا ريب في ذلك الاحاديث المتواترة قد دلت على الفهم يرفون من الذين  
 كما يرق السهم من الرمية واما اهل صفين ففهم ظاهروا ولم يكن في ذلك الا قوله صلوات الله  
 تقتله الفتنة الباغية كان ذلك مفيدا للمطلوب ثم ليس معاوية من يصلح لمعارضة علي ولكنه  
 اراد طلب الرياسة والدنيا بين اقسام اغتنام لا يعرفون معروفا ولا ينكرون منكرا فادعاهم بانطاس  
 بدم عثمان فنفق ذلك عليهم وبنوا بين يديه دماءهم واموالهم ونحوه حتى كان يقول علي  
 لاهل الفراق انه يجازي نصف العشرة منهم واحد من اهل الشام صرف الدراهم بالدينار فليس  
 العجب من مثل عوام الشام انما العجب من له بصيرة ودين كبعض الصحابة المائتين اليه وبعض فضرة  
 التابعين فليت شعري اي امر استقبله عليهم في ذلك الامر حتى نصر الباطل وخذلوا المحقين وقد  
 سمعوا قول الله تعالى فان بغت احدا منكم على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله وسمعوا  
 الاحاديث المتواترة في تحريم عصيان الائمة ما لم يروا كفرا او احواسموا قول النبي صلوات الله  
 تقتله الفتنة الباغية ولو لا عظيم قدر الصحبة ورفيع فضل خير القرون لقلت حبل المال والشر  
 قد فتن سلف هذه الامة كما فتن خلفها اللهم غفر الله له وقله قال ابن خلدون ثم اقصت  
 طبيعة الملك الانفراد بالحق واستيثار الواحد به فابست شره بنوامية فاعصوا صوابا عليه فلو  
 خلفهم معاوية في الانفراد لوقع في افتراق الكلمة التي كان جمعها وتاليها اهم عليه من امر ليس  
 وراءه كبير مخالفة فالملك اذا حصل وفرض ان الواحد انفرده به وصرفه في مذهب الحق ووجه

ليركن في ذلك فكر عليه ولقد انفرح سليمان وابوه عليهما السلام بملاك بني اسرائيل لما اقضته  
طبيعة الملك من الافراد به فوجدوا فيهم اى خلف بني امية واستعملوا طبيعة الملك في اغراضهم  
التي يوجبها مقامهم وسواها كان عليه سلفهم من تحريف القصد فيها واعتماد الحق في ادعائها  
فكان ذلك جماعا والذات ان لا نعو عليهم افعالهم والى الواجب الدعوة العباسية منهم وولى جواهرها  
فكانوا من العداة بمكان وصرفوا الملك في وجود الحق ومذاهبه ما استطاعوا حتى جاء  
بنو الرشيد بعده فكان منهم الصالح والطالح فراضهم الامر الى بينهم فاعطوا الملك والترف حقه  
وانعسوا في الدنيا وباطلها ونبأوا الدين ورأى لهم ظهرا فافتأذن الله بحولهم وانزع الامر من  
ايدي العرب جملة وامكن سواهم منه والله لا يظلم مثقال ذرة ومن تأمل حق سلفهم والخلفاء و  
الملوك واختلافهم في تحريف الحق من الباطل علم صحة ما قلناه وصدق ما سقناه وهم هنا  
يتبين لك كيف انقلبت الخلافة الى الملك ان الامر كان في اوله خلافة وازع كل احد فيها  
من نفسه وهو الدين وكانوا يثرونه على امور دنياهم وان افضت الى هلاكهم وهم من الكافة

نرفع دنيانا بقرئ دينا فلا ديننا يبقى ولا مانع

ثم ذهبت معاني الخوافة ولم يبق الا اسمها وصار الامر ملكا اجتماعا وجرت طبيعة التغلغل  
الى غايتها واستعملت في اغراضها من القهر والقلب في السموات والملاذ ثم ذهبت علمهم  
واثرها بن هاب عصبية العرب وفناء جياهم وتلاشي احوالهم وبقي الامر ملكا اجتماعا قلنا  
وكما كان الشأن في ملوك العجم بالمشرك يدعون بطاعة الخليفة تبركا والى جميع القابله  
ومناحية لهم ليس للخليفة منه شيء وكذلك فعل ملوك زناة بالمعرب وبني يقرن خلع  
بنو امية بالاندلس والعبيدين بايقران وقد تبين ان الخلافة قد وجدت بدون  
الملك ولا تم التمسست معانيها واختلطت فخر انفرح الملك حيث اذقت عصبية وعصبية  
الخلافة والله تعالى مقدر الليل والنهار وهو الواحد القهار الجبار

## فصل في معنى البيعة وايمانها

اعلم ان البيعة هي العهد على الطاعة كان تابع راعدا ميره على انه يسلم له النظر في

امر نفسه وامور المسلمين لا ينازع في شيء من ذلك وبطبيعة فيما يكلفه به من الامر على النشط  
 والمبتكرة وكافوا ذابيع الامير وعقدوا عهده جعلوا ايديهم في يده تأكيد العهد فاشبه ذلك  
 فعل البائع والمشتري فسمي البيعة مصداقاً وبصارت البيعة مصالحة لا يدين بها احد الا  
 في عرف اللغة ومعهود الشرع وهو المراد في الحديث ببيعة النبي صلى الله عليه وآله العقبته وعند  
 النجاشي وحيثما ورد هذا اللفظ ومنه بيعة الخلفاء ومنه ايمان البيعة كان الخلفاء يستخفون  
 على العهد ويستوعبون الايمان كله بالذي في هذا الاستيعاب ايمان البيعة وكان الكوفة  
 اكثر واغلب فلهذا لما اتي مالك امام دار الهجرة رضي الله عنه بسقر طيمين الاكرهة انكرها الولاية  
 عليه ورأوها قاحلة في ايمان البيعة ووقع ما وقع من محبة الامام واما البيعة المشهورة  
 لهذا العهد فهي تحية الملوك الكسرية من تعجيل الارض واليد والرجل والذيل وليست من  
 الشرع في ورد ولا صدر اطلق عليها اسم البيعة التي هي العهد على الطاعة مجاز لما كان هذا  
 الخوض في التحية والترم اذ لم يرد من لوازم الطاعة وقواعدها وغلب فيه حتى صارت حقيقة  
 عرفية واستغنى بها عن مصلحتها ايدي الناس التي هي الحقيقة الشرعية في الاصل لما لم يفت  
 لكل احد من التبرؤ والابتدال المناهين للرياسة وصون المنصب الملوكي الا في الاقل من  
 يقصد التواضع من الملوك في اخذ به نفسه مع خواصه ومشاهير اهل الدين من عينة ففهم  
 معنى البيعة في العرف فانه ايد على الانسان معرفته لما يلزمه من حق سلطانه وامامه ويكون  
 افعاله غلباً ومجازاً واعتبر ذلك من افعال مع الملوك والامراء والرؤساء والائمة والولاية  
 والله القوي العزيز انتهى ما ذكره ابن خلدون واما بيعة الصوفية فقد قال الشيخ العارف احمد  
 ولي الله المحمد بن الدهاوي رحمه الله تعالى في كتابه المسمى بالقول الجميل في بيان سوانح السبل  
 ما لفظه قال الله تعالى الذين يبايعونك انما يبايعون الله يد الله فوق ايديهم فمن نكث  
 فانما ينكث على نفسه ومن اوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه اجره عظيم واستفاض عن  
 رسول الله صلى الله عليه وآله ان الناس كانوا يبايعونه تارة على الهجرة والجهاد وتارة على إقامة اركان  
 الاسلام وتارة على الثبات والقرار في معركة الكفار وتارة على التمسك بالسنة والكذب والاجتناب  
 عن البدعة والحصر على الطاعة كما صرح به بايع نسوة من الانصار على ان لا يخرجن روى ابن ماجه

انه بايع نلسا من فقراء المهاجرين على ان لا يسأوا الناس شيئا فكان احد هم يسقط سوطه  
 فينزل عن فرسه فيأخذه لا يسأل احد او مما لا شاك فيه ولا شبهة انه اذا ثبت عن رسول الله  
 صلواته على سبيل العبادة والاهتمام بشأنه فانه لا ينزل عن كونه سنة في الدين بقي الله  
 كان خليفة الله في أرضه وعالم بما أنزل الله كما من القرآن والحكمة معلم الكتاب والسنة  
 مركزا للامة فما فعله على جهة الخلافة كان سنة للمسلمين وما فعله على جهة كونه معلما  
 للكتاب والحكمة ومركزا للامة كان سنة للعلماء والراشدين فلينبه من البيعة من اي قم  
 هي فظن قوم انها مقصورة على قبول الخلافة وان الذي تعقده الصوفية من متابعة  
 المتصوفين ليس بشيء وهذا ظن فاسد ما ذكرنا من ان النبي صلواته كان يبايع مائة على اقامة  
 اركان الاسلام وثارة على التمسك بالسنة وهذا صحيح البخاري شاهد على انه صلواته اشترط  
 على جبر عند مبايعته النصر لكل مسلم وان يبايع قوما من الانصار فاشترط ان لا يخافوا  
 الله لومة لائم ويقولوا الحق حيث كانوا فكان احد هم يجاهر الامراء والملوك بالرد والاكهار  
 انه صلواته يبايع نسوة من الانصار وانه اشترط الاجتناب عن النوح والغير ذلك وكل ذلك  
 باب التكية والامر بالمعروف والنهي عن المنكر فالحق ان البيعة على اقسام منها بيعة  
 الخلافة ومنها بيعة الاسلام ومنها بيعة التمسك بحبل التقوى ومنها بيعة الحجج والامام  
 ومنها بيعة التوثيق في الجهاد وكانت بيعة الاسلام متروكة في زمن الخلفاء اما في زمن الراشدين  
 منهم فلان دخول الناس في الاسلام في ايامهم كان غالبا بالقهر والسيف لا بالتأليف  
 اظهار البرهان ولا طوعا ولا رغبة واما في غيرهم فلاهم كانوا في الاكثرة ظلمة فسقة لا هم  
 وكذا لك بيعة التمسك بحبل التقوى كانت متروكة اما في زمان الخلفاء الراشدين فلكثرة الصحابة  
 الذين استناروا بصحبة النبي صلواته واندبوا في حضرته فكانوا اجنابا جونا الى بيعة الخلفاء  
 اما في زمن غيرهم فخوفهم ان افتراق الكلمة وان يظن بهم مبايعة الخلافة فتميز الفتن وكما  
 الصوفية يومئذ يقيمون الخرقه مقام البيعة ثم لما اندرس هذا في الخلفاء اتمم الصوفية  
 الفرصة وتمسكوا بسنة البيعة والله اعلم والبيعة سنة ليست بواجبة لان الناس يبيعون النبي  
 صلواته وتقر بواجبها الى الله تعالى ولم يدل دليل على تأخير تأريها ولم ينكر احد من الائمة على تأخيرها

فكان كالأجتماع على أنها ليست بواجبة وإن الله تعالى أجرى سنته أن يضبط الأمور الخفية  
المضمرة في النفوس بأفعال وأقوال ظاهرة ويصنها بمقامها كما أن التصديق بالله ورسوله و  
اليوم الآخر خفي فأقيم لأفراء مقامه وكما أن بعض المتعاقدين يبدل الثمن والبيع خفي مضمر  
فأقيم لأجراك القبول مقامه فذلك التوبة والعزيمة على ترك المعاصي والتمسك بحبل التوبة  
أمر خفي مضمر فأقيم البيعة مقامها وتشرط من يأخذ البيعة أمور أحدها علم الكتاب السنة  
ولا أيد المربة القضي بل يكفي من علم الكتاب أن يكون قد ضبط نفسه المداير والمجالات  
أو غيره وحققه على عالم وعرف معانيه وتفسير الغريب أسباب النزول والأعراب القصص  
وما يتصل بذلك ومن السنة أن يكون قد ضبط وحقق مثل كتاب المصالح وعرف معانيه  
وشرح غريبه وأعراب مشكاه وتاويل مفضله على رأي الفقهاء ولا يكلف بحفظ القرآن  
ولا الفحص عن حال الأسانيد الأخرى إن التابعين واتباعهم كانوا يأخذون بالمنقطع والموسل  
أما المقصود حصول الظن ببلوغ الخبر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ولا يعلم لأصول الكلام وحديث  
الفقه والفناوى إنما شرطنا العلم لأن الغرض من البيعة أمره بالمعروف ونهي عن المنكر وإشادته  
إلى تحصيل السكينة الباطنة وإزالة الزائل والكتساب الحاصل من أمثال المسترشدين في كل ذلك  
فمن لم يكن عالماً كيف يتصور منه هذا قد اتفق كلمة المشايخ على أن لا يتكلم على الناس إلا ما كتب  
الحديث وقرأ القرآن اللهم إلا أن يكون رجل يحب العلماء لانتقاء دهر أطويلا وقادب عليهم  
وكان متفحفاً من الحلال والحرام وقافاً عند كتاب الله وسنة رسوله فحينئذ يكفيه ذلك  
الله أعلم والشرط الثاني العدالة والتقوى فيجب أن يكون مجتنباً من الكيافة وغير مصر على الصغائر  
والشرط الثالث أن يكون زاهداً في الدنيا راغباً في الآخرة مواظباً على الطاعات المؤكدة و  
الأذكار الماثورة المذكورة في صحاح الأحاديث مواظباً على تعاقب القلب بالله سبحانه وكان  
يأدباً له مبدئية راسخة والشرط الرابع أن يكون أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر مستتباً  
برأيه لا معة ليس له رأي لا أمر ذامرة وعقل تام ليعتمد عليه في كل أيا مربه ونهى عنه  
قال تعالى من رزق من الشهداء فما ظنك بصاحب البيعة والشرط الخامس أن يكون صاحب  
المشائم وتادب بهم دهر أطويلا وأخذ منهم النور الباطن والسكينة وهذا لأن سنة الله عز وجل



بان الرجل لا يقبل الا اذا رأى المتعلمين كما ان الرجل لا يتعلم الا بصحبة العلماء وعلى هذا القياس  
 غير ذلك من الصناعات ولا يشترط في ذلك ظهور الكرامات والخرق ولا تركه كالتسليم لان  
 الاول ثمره المجاهدات لا شرط الكمال والثاني مخالف للشرع ولا تغير عما فعله الغاويون في الحزم  
 انما المأثور لعناية بالقليل والورع من الشهوات ويجب ان يكون المبايع بالغافقلا  
 راغباً وقد جاء في الحديث انه عرض على <sup>الله</sup> النبي صلى الله عليه وسلم لبياعته فسمي على اسمه ودعاه بالبركة  
 ولعمري بايع واعلم ان البيعة المتوارثة بين الصوفية على درجة احدها بيعة القوبة من المعاصي  
 والثاني بيعة التبرك في سلسلة الصالحين بمنزلة سلسلة اسناد الحديث فان فيها بركة  
 والثالث بيعة تكد العزيمة على التجرؤ لمراسه وترك ما في عنه ظاهراً وباطناً وتعليق القلب بالله  
 تعالى وهو الاصل اما الاولان فالوفاء بالبيعة فيما ترك الكيثر وعدم الاصرار على الصغائر <sup>الفساد</sup>  
 بالطاعات المذكورة من الواجبات والسنن الرواتب والمنكث بالاحلال فيما ذكرنا واما الثالث  
 فالوفاء فيه البقاء على هذه الهجرة والمجاهدة حتى يكون ممنوراً بنور السكينة ويصير ذلك جديراً  
 له وخلقاً وجدة فعند ذلك قد يرخص فيما اباحه الشرع من اللذات والاستغناء ببعض ما  
 يحتاج الى طول التعهد كالتمريض والقضاء وتكرار البيعة من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ما ثور وكذلك عن الصوفية اما من الشخصين فان كان بظهور خلل في من بايعه فلا بأس و  
 كذلك بعد موته او غيبته المنقطعة واما بلا عذر فانه يشبه المتلاعبين يذهب بالبركة <sup>فيهم</sup>  
 قلوب الشيوخ عن تعهده والله اعلم والله ظالمنا تور عن السلف عند البيعة ان يخطب الشيخ  
 الخطبة السنونة وهي الحمد لله شجرة ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور انفسنا  
 ومن سيئات اعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل الله فلا هادي له واشهد ان لا اله الا الله وان  
 محمد عبده ورسوله <sup>الله</sup> صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وبارك وسلم ثم يلقنه الايمان  
 الاجالي فيقول قل امنت بالله وبما جاء من عند الله على مراد الله وان كنت برسول الله وبما جاء  
 من عند رسول الله على مراد رسول الله صلوات الله وتدأت من جميع الايمان وجميع العصيان و  
 اسلمت الان واقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمد عبده ورسوله ثم يقول قل  
 بايعت رسول الله صلواته واسطة خلفائه على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمداً

رسول الله واقام الصلوة وايتا بالزكوة وصوم رمضان وحج البيت ان استطعت اليه سبيلا  
 ثم يقول قل بايعت رسول الله صلي الله عليه وسلم واسطة خلفائه على ان لا اشرك بالله شدا ولا اسرق ولا  
 اربي ولا اقتل ولا اتي بهمتان افترية بين يدي ورجلي ولا اعصيه في معروف ثم ينال الشيخ  
 هاتين الايتين يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وابتغوا اليه الوسيلة وجاهدوا في سبيله احكم  
 تفلمون ان الذين يباعدونك انما يباعدون الله دين الله فوق ايديهم فمن نكث فاعلم انك  
 على نفسه ومن اوفى بما عاهد عليه الله فبيوته اجراء ظما تريد عوان نفسه والتلذذ والحما  
 فيقول بارك الله لنا ولكم وبقينا واياكم واما بيعة النساء فبان يا اخن الشيخ طرفه في الوجه  
 يبايع طرفه الآخر والله اعلم انتهى كلام القول الجميل في هذا تمام الكلام على البيعة وانواعها وساتها

## فصل في ولاية العهد

اعلم ان حقيقة الامامة الشرعية النظر في مصالح الامة لدينهم ودنياهم فهو وليهم لا  
 عليهم ينظر لهم في ذلك في حياته وتبع ذلك ان ينظر لهم بعد مماته ويقيم لهم من يتولى امورهم  
 كما كان هو يتولاها ويتقون بنظره لهم في ذلك كما وثقوا به فيما قبل وقد عرف ذلك من الشرع  
 باجماع الامة على جوازها وانعقادها اذ وقع لعهد ابي بكر رضي الله عنه لعمر بن الخطاب بمحض من  
 الصحابة واجازة واقبوا على انفسهم به طاعة عمر وكذلك عهد عمر في الشورى الى الستة  
 بقية العشرة وجعل لهم ان يختاروا المسلمين ففوض بعضهم الى بعض حتى افضى ذلك الى  
 عبد الرحمن بن عوف فاجتهدوا في النظر له لمين فوجدوا متفقين على عثمان وعلى علي  
 فاشترع عثمان بالبيعة على ذلك موافقة اياه على انهم لا اقتداء بالشيخين في كل ما عين دون  
 اجتهاده فانهقد امر عثمان لذلك واجبوا طاعته والامان من الصحابة حاضرون للاول  
 والثانية ولم ينكره احد منهم فدل على انهم متفقون على صحة هذا العهد جارون بمشرو  
 ولاجماع حجة عندهم ولا ينهزم الامام في هذا الامر وان شهد الى ابيه وابنته لانهما همون على  
 النظر لهم في حياته فاولا ان لا يحتمل فيما تبعة بعد مماته خالفه من قال باتهامه في الولد  
 والوالد اول من خصص التهمة بالولد دون الوالد فانه بعيد عن الظنة في ذلك كله



لاسيما اذا كانت هناك داعية تدعو اليه من اثار مصلحة او تقع مفسدة فتستفي الظنة عند  
 ذلك لاسيما كما وقع في عهد معاوية لانه يزيد وان كان فعلا معاوية مع وفاق الناس له  
 بجدة في الباب والذي دعا معاوية الى اثار ابنه يزيد بالعهد دون من سواه انما هي  
 مراعاة المصلحة في اجتماع الناس واتفاق اهلهم باتفاق اهل الحل والعقد عليه حينئذ من  
 بني امية اذ بنو امية لا يرضون سواههم وهم عصاة قريش واهل القبيلة اجمع واهل الغلب منهم  
 فاشبه بذلك دون غيره من يظن انه اول بها واول عن الفاضل الى المفضل حرصا على  
 الاتفاق واجتماع الاهواء الذي شأنه اهم عند الشارع وان كان لا يظن بمعاوية غير هذا  
 فعدا لته ومحبة مانعة من سب ذلك وحضور اكلب الصمابة لذلك وسكوهم عند دليل الاتفاق  
 اليب فيه فليسوا ممن يخلوهم الحق هوادة وليس معاوية من تاخذ العزة في قبول الحق فانهم  
 كلهم اجل من ذلك وعد التهم مانعة منه وفرار عبدالله بن عمر من ذلك انما هو محمول على  
 تورعه من الدخول في شيء من الامور صبا كما كان او محظورا كما هو معروف عنه ولم يوقع  
 المخالفة لهذا العهد الذي اتفق عليه الجهم والابن الزبير وندد بالمخالف معروف ثم انه وقع  
 مثل ذلك من بعد معاوية من الخلفاء الذين كانوا يتحرون الحق ويعملون به مثل عبد الملك  
 وسليمان بن ابي سفيان والسفاح والمنصور والمهدي والرشيد من بني العباس انما هم مرجع  
 عنا التهم وحسن رأيهم للمسلمين والنظر لهم ولا يعاب عليهم اثارنا عليهم واخوانهم وخروجهم  
 عن سائر الخلفاء الاربعة في ذلك فتشابه غير شان اولئك الخلفاء فانهم كانوا على حيلهم  
 تحدث طليعة الملك وكان الوازع دينيا فعند كل الوازع من نفسه فعهد والى من يرتضيه الملك  
 فقط واثروه على غيره ووكلا كل من يسمو الى ذلك الى وازعه واما بعدهم من لدن معاوية  
 فكانت العصبية قد اشرقت على غايتها من الملك والوازع الديني قد ضعف واخضع الى الوازع السلطاني  
 والعصبي فوقع عهد الى غير من يرتضيه العصبية لرد ذلك العهد وانتقض امره سريعا وصار  
 الجماعة الى الفرقة والاختلاف اذ لا ترى الى المأمون لما عهد الى يلى بن موسى بن جعفر الصافي  
 وسماه الرضا كيف انكرت العباسية ذلك ونقضوا بيعته وبايعوا المهدي وراعيه بن المهدي و  
 من المخرج والخلاف وانقطاع السبل وتعد الثور والخوارج ما كان اذ ان يصطلم الامر حتى يبادر

الماشي من خراسان الى بغداد ودارهم لمعااهدة فلا بد من اعتنا بذلك في العهد <sup>للعهد</sup>  
 تختلف باختلاف ما يحدث فيها من الامور والقبائل والعصبيات تختلف باختلاف <sup>المصالح</sup>  
 ولكل واحد منها حكم مخصوص لطف من الله بعباده وآما ان يكون القصد بالعهد حفظ <sup>الناس</sup>  
 على الانشاء فليس من المقاصد الدينية اذ هو امر من الله يخص به من يشاء من عباده ينبغي  
 ان يحسن فيه النية ما امكن خوفا من العيب بالمناصب الدينية والممالك لله بوقته من يشاء  
 وآياك ان تظن بمعاوية رضي الله عنه انه علم ما حدث في يزيد من الفسق ايام خلافة  
 فانه اعدل من ذلك وافضل لما حدث فيه ذلك اختلف الصحابة حينئذ في شأنه  
 فمنهم من رأى الخروج عليه ونقض بيعته من اجل ذلك كما فعل الحسين عليه السلام و  
 عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ومن اتبعهما في ذلك وكانا على الحق وقد غلط القاض  
 ابو بكر بن الصري المالكي في هذا فقال في كتابه الذي سماه بالعواصم والقواصم ما معناه  
 ان الحسين قتل بشرع جلة وهو غلط حملته عليه الغفلة عن اشتراط الامام العادل  
 ومن اعدل من الحسين في زمانه في امامته وصد الله في قتال اهل الاهل واما ابن الزبير  
 فانه رأى في منامه ما رآه الحسين وظن كما ظن ولما يزيد فعين خطاه فسقه وظلمه  
 واما عبد الملك بن الحارث بن الزبير فانه لما بعد الله احتجج مالك امام دار الهجرة  
 بفعله وصد قل ابن عباس وابن عمر الى بيعته عن ابن الزبير وهم معه بالحجاز مع ابن  
 الزبير شهيد مثابا اعتبارا بقصده وتحريره الحق ومنهم من اباه اي الخروج على يزيد لما فيه  
 من اثار الفتن وكثرة القتل مع العجز عن الوفاء به لان شوكة يزيد يومئذ هي عصاة  
 بني امية وجهود اهل الحل والعقد من قريش وتستبوع عصبية مضرا جمع وهي اعظم  
 من كل شوكة ولا طاق مقاومتهم فاقصروا عن يزيد بسبب ذلك واقاموا على الدعاء <sup>بشدة</sup>  
 والواضحة منه وهذا كان شأن جمهور المسلمين هذا هو الذي ينبغي ان تحمل عليه افعال  
 السلف من الصحابة والتابعين فمخير الامامة واذا حملناهم عرضة للفتح فمن الذي  
 يختص بالعدالة والنهي عن الملام يقول خير الناس قري في ثم الذين يلوهم مرتين او ثلاثا ثم يقضو  
 الكذب فجعل الخيرة وهو العدالة فمختصة بالقرن الاول والذي يليه فاياك ان تعوذ نفسك

اولسانك التمرض لاحد منهم ولا يشوش قلبك بالمرب في شيء مما وقع منهم والقدس طمأنينة  
 الحق وطرقه ما استطعت فهم اول الناس بذلك واختلفوا الا عن بينة وما قالوا وقتلوا  
 الا في سبيل جهاد او اظهر الحق واعتقد ان اخلافهم رحمة لمن بعدهم من الامة ليقتدي  
 كل واحد بنبي تارة منهم ويجعله امامه وهاديه ودليله فافهم ذلك وتبين حكمه الله  
 في خلقه واكوانه وما اسمن ما قضى به شيخنا القاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني في  
 في رسالته ارشاد السائل الى احالة المسائل في شأن ما شجر بين الصحابة والخلافة ولفظه  
 نلبيغ السائل الاشتغال بهذا الامر وبتلك الضرورة في هذا المضيق الذي تاهت فيه الافكار  
 وتخبرت عنده انظارا الى الاظفار فان هؤلاء الذين نبحت عن حوادثهم وتطلع لمعرفة ما  
 شجر بينهم قد صاروا تحت طباق الثرى ولقبوا بهم في المائة الاولى من البعثة وهما نحن الان  
 في المائة الثالثة عشر فما لنا ولا اشتغال بهذا الشأن الذي لا يعنيننا ومن حسن اسلام المرء  
 تركه ما لا يعنيه واي فائدة لنا في الدخول في الامور التي فيها ريبة وقد ارشدنا الشارع الى  
 ان ندع ما يربينا ويكفيها من تلك القلاقل والزكازل ان نعتقد انهم خير القرون وافضل  
 الناس وان الخارجين على اهل البيت منيدين علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه الجاهل به المصرون  
 على ذلك الذين لم تصح قلوبهم بغاة وانه الحق وهم المبطون وما زاد على هذا المقدار فهو من  
 الفضول الذي يشتغل به من كباالي بدينه وقد تلعب الشيطان بكثير من الناس بما وقعهم  
 في الاختلاف في خير القرون والله لو جاء احدهم يوم القيامة بما عاينوا الدنيا من الحسنات  
 ما كان لنا من ذلك شيء ولو جاء احدهم وصافه الله بما عاينوا الدنيا من السيئات ما كان علينا  
 من ذلك شيء فغير التعبد بعلام تضييع الاوقات في هذه الترهات انتهى حاصله هذا واما  
 شأن العهد من النبي صلى الله عليه وآله وما تدعيه الشيعة من وصيته لعلي رضي الله عنه فهو امر لم يصح  
 نقله احد من ائمة النقل والذي وقع في الصحيح من طلب الدماء والقرطاس لكتب الودية  
 وان عمر رضي الله عنه منع من ذلك فدل على اضع على انه لم يقع وكذا قول عمر بن الخطاب  
 في العهد فقال ان العهد فقد عهد من هو خير مني يعني ابا بكر وان اترك فقد ترك من  
 هو خير مني يعني النبي صلى الله عليه وآله لم يعهد وكذا قول علي للعباس حين دعاة للدخول في العهد

يسألونه عن شأنهما في العهد فابى عليهما من ذلك وقال انه ان منعنا منها فلا نطعم فيها احوالهم  
وهذا دليل على ان عليا علم انه لم يوصى بالعهد الى احد وشهدوا الشيعة اجماعا ناهضة ليس هذا محل ذكرها

## فصل في الخطط الدينية المختصة بالخلافة

اعلم ان الخطط الدينية الشرعية من الصلوة والفتيا والقضاء والجهاد والحسبة كلها  
مندرجة تحت الامامة الكبرى التي هي الخلافة فانها الامام الكبير والاصل الجامع وهذه  
كلها متفرعة عنها وداخله فيها العموم نظر الخلافة وتصرفها في سائر احوال الملة الدينية  
والدينية وتنفيذ احكام الشرع فيها على العموم فاما امامة الصلوة فهي ارفع من هذه الخطط  
كلها وارفع من المالك بخصوصه المندرج معها تحت الخلافة ولقد يشهد لذلك استكمال  
العصا بقرينة شان ابي بكر الصديق رضي الله عنه باستخلافه في الصلوة على استخلافه في السياسة  
في قوله ان رضاه رسول الله صلى الله عليه وآله لا رضاه لانيانا فلو ان الصلوة ارفع من السياسة  
لماصح القياس واذا ثبت ذلك فاعلم ان المساجد في المدينة صنفان مساجد عظيمة كثيرة  
الغاشية معدة للصلوات المشهورة واخرى ونها مختصة بقوم او محلة وليست للصلوات  
العامية فاما المساجد العظيمة فامرها يرجع الى الخليفة او من يفوض اليه من سلطان او وزير  
او قاض فينصب اليها الامام في الصلوات الخمس الجمعة والعيدين والحسنيين والاستسقاء وتعين ذلك  
انما هو من طريق الاولى والاستحسان في الاوقات الزاهايا عليه في شيء من النظر في المصالح العامة  
وقد يقول بالوجوب في ذلك من يقول بوجود إقامة الجمعة فيكون نصب الامام لها عنده واجبا  
واما المساجد المختصة بقوم او محلة فامرها يرجع الى الجيران ولا تحتاج الى نظر خليفة ولا سلطان  
واحكام هذه الولايات وشروطها والمولى فيها معرفة في كتب فقهاء السنة ومبسوطة في كتب الحكماء  
السلطانية للماء ونحو غيره فلا تطول بذكرها ولقد كان الخلفاء الاولون لا يغفلون عنها فهم  
من الناس وانظر من طعن من الخلفاء في المسجد عند الاذان بالصلوة وترصدهم لذلك في  
اوقاتها يشهد بذلك بمباشرة فهم لها وانهم لم يكونوا يستخفون فيها وكذا كان رجال الدولة  
الاموية من بعدهم استشاريها واستعظاما لمرتبها يحكي عن عبد الملك انه قال لمحاجبه

قد جعلت العجاجة نافي الأحمس ثلاثة صاحب طهر أم فإنه يفسد لنا خير ولا اذان بالصلاة  
 فإنه داع الى الله والبريد فان في ناحية نفسا القاصية فلما جاءت طبيعة الملك وعارضه  
 من الغلظة والترفع عن مساواة الناس في دينهم ودينهم استجابوا في الصلاة فكانوا  
 يستأثرون بها في الاحيان وفي الصلوات العامة كالعبيدين والجمعة اشادة وتنويعا فكل  
 ذلك كثير من خلفاء بني العباس والعبيدين صدرت ولهم وأما القتيبي الخليفة فخصص اهل  
 العلم والتدريس رد القتيبي الى من هراهل لها واعانتة على ذلك ومنع من ليس اهلها  
 وزجرة لانها من مصالح المسلمين في احياءهم فوجب عليه مراعاتها لئلا يتعرض لذلك من  
 ليس له باهل فيضل الناس والمدرس لا تصاب لتعليم العالم وبثه والجلوس لذلك في  
 المساجد فان كانت من المساجد العظام التي للسلطان الولاية عليها والنظر في ائمتها لا بد  
 من استيذانه في ذلك وان كانت من مساجد العامة فلا يتوقف ذلك على اذن على انه  
 ينبغي ان يكون لكل احد من المفتين والمدرسين زاجر من نفسه يمنع عن التصك كما ليس  
 باهل فيضل به المستهدي ويضل به المسترشد وفي الحديث اجراكم على الفتيا اجراكم  
 جرائمهم فبالسلطان فيهم لذلك من النظر في وجبه للصحة من اجازة اوردت وأما القضاء  
 فهو بالوظيفة اخله تحت الخلافة لان منصب الفصل بين الناس في الخصومات جسم للتدبير  
 وقطعا للتنازع الا انه بالاحكام الشرعية المتلزمة من الكتاب والسنة فكان لذلك من وظائف  
 الخلافة ومن دجا في عمومها وكان اخلاء في صدره لا سلام يباشره بانفسهم ولا يجادلون  
 القضاء على من سواهم وأول من دفعه الى غيرة ونوضه فيه عمر رضي الله عنه فولى بالدرد اوامره  
 بالمدينة وولى شرحبيل بالبصرة وولى ابا موسى الاشعري بالكوفة وكتب له في ذلك الكتاب المشهور  
 الذي تدور عليه احكام القضاء وهي مستوفاة فيه يقول اما بعد فان القضاء فريضة  
 محكمة وسنة متبعة فافهم اذا دى انيا فإنه لا ينبغي كالمحقق لا نفاذ له وأس بين الناس في  
 وجهك وجلسك وعدك حتى لا يطع شريفتك في حيفك ولا يياس ضعيفك من عدلك  
 البينة على من ادعى واليمين على من انكر والصالح جائز بين المسلمين الاصلح احل حراما او حرم  
 حلالا ولا يمنعك قضاء قضيتته امس فراجعت اليوم فيه لو شئت ان ترجع الى الحق فان الحق قد

ومراجعة الحق غير من التماذي في الباطل الفهم الفهم فيما تجل في صديقك في كتاب  
ولاسنة فاعرف الامثال الاشباه وقس الامور بنظائرها واجعل لسانك حقا غائبا ونبينا  
املا ينهي اليه فان احضرت له اخذت له بحقه ولا استقلت القضية عليه فان ذلك  
للمشك واجل للعلماء المسلمون عدول بعضهم على بعض الاجل في حد او غير يا علي شجرة  
زور ووطنينا في نسبك ولاء فان الله سبحانه عفا عن الايمان ودرأ بالبينات واياك والعلق  
والضمي والتأفف بالخصوص فان استقر الحق في موطن الحق يعظم الله به الاجر ويحسن به الذكر  
والسلام انتهى كتاب عمر رضي الله عنه وانما كان في القضاة لغيرهم وان كان محتلوا  
بهم لقيامهم بالسياسة العامة وكثرة اشغالها من بالجهاد والفتوحات في سائر النواحي وحماية البيضة  
ولم يكن ذلك مما يقوم به غيرهم لعظم العناية فاستحقوا القضاء في الواقعات بين الناس وتختلف  
فيه من يقوم به تخفيفا على انفسهم وكانوا مع ذلك انما يقلدونه اهل عصبية هم بالنسب  
الولاء ولا يقلدونه لمن بعد عنهم في ذلك واما احكام هذا المنصب شروطه فمعروفة  
في كتب الفقه وخصوصا كتب الاحكام السلطانية الا ان القاضي انما كان له في عصر الخلفاء  
الفصل بين الخصوم فقط ثم دفع لهم بعد ذلك امور اخرى على التدبير بحسب اشتغال الخلفاء  
والموافق بالسياسة الكبرى استقر منصب القضاء اذ لا امر على انه يجمع مع الفصل بين الخصوم  
استيفاء بعض حقوق العامة للمسلمين بالنظر في اموال المحجور عليهم من المجانين اليتامى والمفسدين  
واهل السفه وفي صايا المسلمين اوقافهم وتوزيع الايام عند فقد الاولياء على اي من راء النظر  
في مصالح الطرقات والابنية وتصفيح اليهود والامناء والنواب استيفاء العلم والخبرة فيهم بالعدالة و  
الجرح ليصل له الورث فيهم وصارت هذه كلها من تعلقات طيفته وتوابع ولايته وقد كان الخلفاء  
من قبل يجعلون للقضاة النظر في المظالم وهي طيفته ممتازة من سطوة السلطنة ونصفة القضاء  
تحتاج الى علو يد وعظيم رتبة ترفع الظالمين الخصمين وترجع المعتدين وكانه يضي ما عجز القضاء وغيرهم  
عن امضائه ويكون نظره في البيئات والتقرير واعتماد الامارات والقراش وتأخير الحكم الى استجلاء الحق  
رحل الخصمين على الصلح واستحلال اليهود وذلك اوسع من نظر القاضي في كان الخلفاء الاولون يباشرونها  
بانفسهم الى ايام المهدي من بني العباس وبما كانوا يعملون في القضاة ثم كما فعل عمر رضي الله عنه مع قضاة



ابي اديس الخولاني وكما فعله المأمون يحيى بن الكثر والمعتمد لاحد بن ابي داود وراى كما  
 يحصلون للقاضي قيادة السجاء في عساكر الطوائف وكان يحيى بن الكثر يخرج ايام المائى بالطائفة  
 الارض الروم ولكن امند بن سعيد قاضي عبد الرحمن الناصر من بني امية بالاندلس كان  
 تولية هذه الوظائف انما تكون للخلفاء او من يوصون ذلك له من وزيره مغرض او سلطان  
 متغلب وكان ايضا النظر في الجرائم واقامة الحد في الدولة العباسية والاموية بالاندلس  
 والعبيديين بمصر والمغرب راجعا الى ما حب الشرطة وهي وظيفة اخرى دينية كانت  
 من الوظائف الشرعية في تلك الدول توسع النظر فيها عن احكام القضاء قليلا فيجعل  
 للتميمة في الحكم على الاو يفرض العقوبات الزاجرة قبل ثبوت الجرائم ويقيم الحدود الثابتة  
 في حالها ويحكم في القود والقصاص ويقيم النعز والتاديب في حق من امر ينشأ عن الجريمة  
 ثم توسي شان هاتين الوظيفتين في الدول التي توسي فيها امورا بخلافة فصارت امرا للظالم راجعا  
 الى السلطان كان له تفويض من الخليفة او لم يكن وانقسمت وظيفة الشرطة قسمين من الوظيفة  
 التامة على الجرائم واقامة حدودها ومباشرة القطع والقصاص حيث يتعين ونصب ذلك في  
 هذه الدول كما يحكم فيها بموجب السياسة دون مراجعة الاحكام الشرعية ويسمى تارة باسم الوالي وتارة  
 باسم الشرطة وبقي قسم التعازير واقامة الحدود في الجرائم الثابتة شرعا فجميع ذلك للقاضي  
 ما تقدم وصاد ذلك من توابع وظيفته وولايته واستقر الامر لهذا العهد على ذلك حتى  
 هذه الوظيفة عن اهل عصبية الدولة لان الامر لما كان خرافة دينية وهذه الخطئ  
 مراسم الدين فكافوا لا يولون فيها الا من اهل عصبيتهم من العرب ومواليهم بالخلف او بالرق  
 او بانه صطناع من يثق بكفايته او غنائته فيما يدفع اليه ولما القربى شان الخلافة وطولها  
 وصاد الامر كما ملكا او سلطانا صارت هذه الخطط الدينية بعيدة عنه بعض الشيء  
 ليست من القاد الملك ولا مراسمه فخرج الامر حلة من العرب وصلا الملك لسواهم من اهل الترك  
 والبربر فازدادت هذه الخطط الخلافية بعد عنهم بنحائها وعصبيتها وذلك الى ان  
 كانوا يرون ان الشريعة دينهم وان النبي صلى الله عليه وسلم واحد حكمه وشراعه فحلتهم بين الامم  
 والقبائل غيرهم لا يرون ذلك انما هو لوفاء جانبنا من التعظيم لما ادنا المبدأ فخط قصدا يعلو

من غير عصا بهم من كان تاهل لها في دول الخلفاء السالفة وكان اولئك المتساهلون  
 لما اخذهم طرف الدول منذ مئتين من السنين قد نسوا عهد البدوارة وخشونة التسلط  
 بالحضارة في عوائد ترفهم ودعتهم وقلة المأهنة عن انفسهم وصارت هذه الخطط في  
 الدول الملكية من بعد الخلفاء مخصصة بهذا الصنف من المستغفقات في اهل الاما  
 ونزل اهلها عن مراتب العرافة لاهلية بانسابهم وما هم عليه من الحضارة فحقهم  
 الاحتقار ما كفى الحضرة المنعمين في الدف والدعة البعداء عن غصبة الملك الذين هم  
 عيال على احمية وصار اعتبارهم في الدلالة من اجل قيامها بالملكية واحداها باحكام الشريعة  
 لما انهم حاملون للاحكام المقننون بها ولم يكن ابدانهم والدولة حينئذ اكرام الكرام فيهم  
 وانما هو لما استلزم التحمل فكانهم في مجالس الملك لتعظيم الرتب الشرعية ولم يكن لهم فيها من اجل  
 والعقد شيء وان حضرة محضورية لا حقيقة وراية اذ حقيقة الحل والعقد انما هي  
 لاهل القدرة عليه فمن لا قدرة له عليه فلا حل له ولا عقد له به اللهم الا اخذ الاحكام  
 الشرعية عنهم وتلقى الفتاوى منهم فنعم والله الموفق ودعا يظن بعض الناس ان الحق في وراء  
 ذلك بل ان فعل الملوك فيما فعلوه من اخراج الفقهاء والقضاة من الشورى مرجوح وقد  
 قال صلوات الله عليهم ائمة الانبياء فاعلم ان ذلك ايسر كماله وحكم الملك والسلطان انما يجز  
 على ما تقتضيه طبيعة العمران والا كان بعيدا عن سياسة طبيعة العمران في هؤلاء  
 تقتضي لهم شيئا من ذلك لان الشورى الحل والعقد لا تكون الا لصاحب عصية يتقيد بها  
 على حل او عقد او فعل او ترك واما لا عصية له ولا ملك من امر نفسه شيئا ولا من جانيها  
 وانما هو صيال عو غيرة فاي مل دخل له في الشورى او اي معنى يدعوا الى اعتباره فيها اللهم  
 شورة فيما يعمل من الاحكام الشرعية فوجودة في الاستفتاء خاصة واما شورة في السياسة  
 فهو بعيد عنها لفقدان العصية والقيام على معرفة احوالها واحكامها وانما اكرامهم متبعا  
 الملوك والاراء الشاهدة لهم بحيل الائمة قادات الدين تعظيمهم ينسب اليه باي جهة  
 واما قوله صلوات الله عليهم ائمة الانبياء فاعلم ان الفقهاء في اغلب هذا العهد وما احتفت  
 انما حملوا الشريعة اقل في كيفية الاعمال في الصلوات وكيفية القضاء في المعاملات ينصونها



على من يحتاج إلى العمل بجاهد غاية آكارهم ولا يتفقون إلا بالقل منها وفي بعض الأحوال  
والسلف رضوان الله عليهم وأهل الدين والويع من المسلمين حملوا الشريعة نصا بها  
وتحققا هذا أهيا فمن حملوا التصا فأتوا تحقيقا دون نقل فهو من الواردين ومن أجمع  
الأمران فهو العالم وهذا الوارث على الحقيقة مثل فقهاء السابغين والسلف والأئمة الأربعة  
ومن اقتدر طريقهم جاء على آكارهم وآة الفرق راجل من الأمة راجل من الأمرين فالعابد من العمل  
من الفقيه الذي ليس بعابد لأن العابد عرف حقيقة والفقيه الذي ليس بعابد هو من  
أما هو صاحب العمل ينصها علينا في كيفية العمل وهو كالأدب فواء عصفرا الأكار من الأمور  
وعملوا الصالحات فقليل ما هم وأحق الناس به لك من علم الكتاب السنة وعمل هذا ظاهر  
وباظنا والعقيدة التي لا يعرف من هذين الأصاين إلا ما في كتب فواء وعصفرا فقل  
فهو جاهل بالشريعة الحققة والسنة المظفرة ولا يستحق شيئا من تلك المناصب التي يطلبها  
**العدالة** هي وظيفة دينية تابعة للقضاء ومن مواد تصريفية وتحققية هي  
الوظيفة القيام عن إذن القاضي بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم من الأعمال  
وأداء عند التسامع وكتبا في المحلات تحفظ به حقوق الناس وأما كهم وديونهم وسائر  
وشروط هذه الوظيفة الأضاف للعدالة الشرعية والبراعة من الجرح كونه القيام بكتب الجولات  
والعقود من جهة عبادتها وانتظام فهو طاهر من جهة أحكام شروطها الشرعية وحقوقها  
فيحتاج حينئذ إلى امتناع ذلك من المنفعة لأجل هذه الشروط وما يحتاج إليه من الأمر على ذلك  
والممارسة له اخص ذلك ببعض العدل وصار الصنف القائمون به كالمهم من العدل  
وليس كذلك فلما العدل من شروط المنفعة أصحهم بالوظيفة ويجب على القاضي تصريف حاله في  
والكشف عن سيرهم رعاية لشرط العدل فيهم وإن لا يعمل ذلك لما يتبع عليه من حفظ حقوق  
الناس فالهدة عليه في ذلك كله وهو ضامن ذلك وإذا تعين هو لا يشاء الوظيفة عن  
الفائدة في تعيين من تخفى عدلته على القضاة بسبب التسامع أو الصفاء أو شدة الأحوال أو غير ذلك  
القضاة إلى الفصل بين المتنازعين بالبيانات الموثوقة فيقولون علينا في الوفاق بما عمل هذا  
الصنف وطروا سائر الأمصار كالكين ومصايطر فتصون بالجلوس بها فيتمتع هذا العمل بالأمارة

الحسبة

للاشهاد وتقيد بالكتاب وصار ملول هذه اللفظة مشتركة بين هذه الوظيفة التي يدبر  
 مدلولها وبين العدالة الشرعية التي هي اختلاج وقد توارى ان ويفترقان والله تعالى اعلم  
**الحسبة** هي وظيفة دينية من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض  
 على القائم بامور المسلمين يعين لذلك من يراه اهلا لها فيعين فرضه عليه ويتخذ الاجراء  
 على ذلك ويبحث عن المنكرات ويعزروا ويؤدب على قدرها ويحمل الناس على المصالح العامة  
 في المدينة مثل المنع من الضايقة في الطرقات منع الكالين واهل السفن من الاكثار في الحمل  
 والحكم على اهل الباني المتداعية للسقوط هدمها وازالة ما يتوقع من ضررها على السابلة و  
 الضرب على ايدي المعطلين في الكاتب وغيرها في الابلاغ في ضررهم للصبيان للتعليم ولا  
 يتوقف حكمه على تنازع واستعداد اهل له النظر والحكم فيما يصل الى علمه من ذلك ويرفع  
 اليه وليس له امضاء الحكم في الدعاوي مطلقا بل فيما يتعلق بالغش والتدليس في المعايير  
 وغيرها وفي المكاييل والموازين وله ايضا حمل الماطلين على الانصاف امثال ذلك على الذين  
 سماع بينة ولا انفاذ حكم وكانها احكام ينفذ القاضي عنها العموم وسهولة اغراضها فتدفع الى  
 صاحب هذه الوظيفة ليقوم برأف وضعها على ذلك ان تكون خادمة لتنفيذ القضاء وقد كانت في  
 كثير من الدول الامامية مثل العبيد بن عصور والمغرب والعمومين بلاد اس خلة في عموم ولاية  
 القاضي يولى فيها باختياره ثم انفردت ونخبة السلطان عن الخلافة وصار نظرها  
 في امور السياسة اندرجت في وظائف الملك وانفردت بالولاية

السكة

**السكة** هي النظر في النقود المتعامل بها بين الناس وحفظها ما يداخلها من الغش او  
 النقص ان كان يتعامل بها عدد او ما يتعلق بذلك ويوصل اليه من جميع الاعتبارات فخر في  
 وضع علامة السلطان على تلك النقود بالاستحادة والخالص برسم تلك العلامة فيها من  
 خاتم حديد اتخذ لذلك ونقش فيه نقوش خاصة به فيوضع على الدينار بعد ان يقدر  
 ويضرب عليه بالمطرق حتى ترسم فيه تلك النقوش وتكون علامة على جودته بحسب العينة  
 التي وقف عندها السبك والتخليص في متعارف اهل القطر ومذاهب الدولة الحاكمة فان  
 السبك والتخليص في النقود لا يقف عند غاية وانما ترجع غايته الى الاجتهاد فاذا وثق اهل الحق

او قطر على غاية من التخليص وقوى عندها وهو المأما و عيارا يعتدون به نقودهم ينتقدون  
بماثلته فان نقص عن ذلك كان زينا والنظر في ذلك كله لصاحب هذه الوظيفة وهي دينية  
لهذا الاعتبار فتدريج تحت الخلافة وقد كانت تندرج في عموم ولاية القاضي في ارض  
لهذا العهد كما وقع في الحسبة هذا الكلام في الوظائف الخلافية وبهيت منها وظائف  
ذهبية يندرج عليها منظر فيه واخرى صارت سلطانية ووظيفة الامارة والوزارة والحرب والخراج  
صارت سلطانية وبطلت ايضا وظيفة الجهاد في قليل من الدليل بما سونه ويدرجون  
احكامه غالبا في السلطانيات وكما انقابة الانساب التي يتوصل بها الى الخلافة والحو  
في بيت المال قد بطلت لدور الخلافة ورسومها وبأجالة قد اندرجت رسوم الخلافة و  
وظائفها في رسوم الملك والسياسة في سائر الدليل لهذا العهد والله مقرر الامور كيف يشاء

### فصل في القبايل المؤمنين انه من سمات الخلافة وهو من سمات الخلافة

وذلك انه لما اوبى ابو بكر رضي الله عنه كان الصحابة وسائر المسلمين يسمونه خليفة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الامر على ذلك الى هلك فلما اوبى لعمر بن عبد الله كانوا يدعونه خليفة خليفة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانهم استنقلوا اللقب بذكره وطول اضافته وانه تراثا فيما بعد حانما  
الان ينتهي الى الهجنة ويذهب منه التمييز بتعدد الاضافات وكثرة افعال لا يعرف فكانوا  
يعدون عن هذا اللقب الى ما سواه مما يناسبه ويدعى به مثله كما قال اليهودي قاذبو  
باسم الامير وهو فيل من الامارة وقد كان الجاهلية يدعون النبي صلى الله عليه وسلم امير مكة وامير الحجاز  
وكان الصحابة ايضا يدعون سعد بن ابى وقاص امير المؤمنين <sup>الامير</sup> على جيش القارسية  
وهم معظم المسلمين يومئذ واتفق ان يحاسبوا بعض الصحابة عمر رضي الله عنه يا امير المؤمنين  
فاستحسنه الناس واستصوبوه ودعوه به يقال ان اول من دعا به لك عبد الله بن جابر  
وقيل عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبه وقيل يزيد جابر الفهم من اجبض البعوض  
ودخل المدينة وهو يسأل عن <sup>الامير</sup> يقول اين امير المؤمنين وبسمها اسمها به فاستحسنه  
وقال اصبت واه اسمها انه والله امير المؤمنين عمر جابر فدعوه بذلك فذهب لقباله

في الناس وتوارثه الخلفاء من بعده سمة لا يشاك فيها أحد سواهم سائر دولة بني أمية  
 ثم من الشيعة خصوا عليا باسم الإمام فغالبه بالامامة التي هي اخت الخلافة وتعرضوا لهم  
 في انه احق بالامامة الصلوة من ابي بكر لما هو مذهبهم وبدعتهم فخصوه بهذا اللقب لمن  
 يسوقون اليه منصب الخلافة من بعده فكانوا كلهم يسمون بالامام ما داموا يذعنون  
 لهم في الخفاء حتى اذا استولوا على الدولة تجرتون للقب فيمن بعده الى امير المؤمنين  
 كما فعله شيعة بني العباس فانهم ما زالوا يذعنون بتميم بالامام الى ابراهيم الذي حضر في العلم  
 له وعقد الرايات الحرب على امره فلما هلك دعي اخوه السفاح باهدى المؤمنين وكان  
 الرافضة باقرية فانهم ما زالوا يذعنون بتميم من ولدا اسمعيل بالامام حتى انتهى الامر  
 الى عبيد الله المهدي وكانوا ايضا يذعنون به بالامام ولابنه ابي القاسم من بعده فلم  
 استقر ثقتهم لاهل البيت من بعد هاجبا امير المؤمنين وكان الادوية بالمغرب كانوا يلقبون  
 ادريس بالامام وابنه ادريس الاصغر كذلك وهكذا شافهم وتوارث الخلفاء هذا اللقب  
 بامر المؤمنين وجعلوا سمة من يملك الحجاز والشام والعراق الموطن التي هي دار العرب  
 ومركز الدولة واهل الدولة والفتوة والرد لذلك في عتقون الدولة وبذلك لقب الخلفاء  
 يتهد به بعضهم عن بعض لما في امير من الاشياء التي بينهم فاستحدث ذلك بنو العباس حجبا  
 لاسمائهم لا اعلام عن امتها في السنة السوق وصونا لها عن الايتان فلنلقبوا بالسفاح  
 والمنصور ونهضدي والهادي الرشيد الى الخلد دولة واقنفي اترهم في ذلك العبيدون  
 باقرية ومصووتجاني بنو امية عن ذلك بالمشرق قبلهم من الغضاضة والسداجة لاد  
 العربية ومنار عمارتهم حينئذ ولما تحول عنهم شعاع البدولة الى شعاع الحضارة و  
 اما بالاندلس فنلقبوا بالسلف مع ما علوه من انفسهم من القصور عن ذلك بالقصور  
 عن ملك الحجاز اصل العرب والحلة والبعث عن دار الخلافة التي هي مركز العصبية وانهم اغما  
 منعوا بامارة القاصية انفسهم من مهالك بنو العباس حتى اذا جاء عبيد الرحمن لاول الامة  
 الرابعة ذهب الى مثل هذا الخلفاء بالمشرق واقرية وتسمى بامر المؤمنين وتلقب بالناص  
 لدين الله واستقر الحال على ذلك الى ان انقرضت عصبية العرب اجمع وذهب اسم الخلافة و

الوالي من الجحيم على بنى العباس والصنائع على العبيد بين بالقاهرة وصنها على الوزراء  
 افريقية وماتة على الغرب وعليك الطوائف بالاندلس على البحر في الهبة واقتحمي وبنو  
 امر الاسلام فاختلفت ملأها بالملوك بالشرق والاختصاص باللقاب بعد ان  
 جميعا باسم السلطان قائل ملوك المشرق من الجحيم فكان الخلفاء مخصوصهم باللقاب افريقية  
 حتى تشع منها انقيادهم وطاعتهم وحسن ولايتهم مثل شرف الدولة وعصا الدولة  
 وكن الدولة ومن الدولة ونصير الدولة ونظام الملك وبهاء الدولة ونجوة الملك  
 وامثال هذه وكان العبيد يوبن ايضا يخصون بها الوزراء فلهذا استبعدوا على الخلافة  
 تنوع هذه الالقاب تجافوا عن القاب بخلافه اذ باسمها وعدوا عن سماتها المختصة بها  
 شأن المتغلبين المستبدين ونزع المناخون اعاجم المشرق حين قومي استبدادهم على  
 الملك وعلا كعبهم في الدولة والسلطان وتلاشت عصبية الخلافة واضمحلت بالجملة  
 الى انتقال الالقاب الخاصة بالملك مثل الناصر المنصور زيادة على القاب بخصوص بها قبل  
 هذا الانتقال مشعرة بالخروج عن سيرة الولاء والاصطناع بما اضافوها الى الدين فقط فبقوا  
 صلاح الدين اسد الدين نور الدين وتلقب ملوك الهند بجلال الدين وشهاب الدين  
 وحكي الدين واما ملوك الطوائف بالاندلس فاقسموا القاب بخلافه ونوعوا القاب لثبوتها  
 عليها بما كانوا من قبيلها وعصبيتها فلقبوا بالناصر والمنصور والمعتمد والمظفر ومنها  
 كما قال ابن ابي شرف يتبع عليهم

ما يهدي في ارض اندلس      اسماء معتد فيها او معتصد  
 القاب مملكة في غير موضعها      كالحكم بجكي انتفا خاص في الاسماء

## فصل في الخطط الملوكية السلطانية

قال الشوكاني في كتابه الدرر الفاخرة الشاذلة لسعادة الدنيا والامرة اعلم ان الرتبة الملك  
 كل من صار مالا لاهل الرعية في قطر ابداد جميع الاقطار وليس مستند لذلك من ماله اخر  
 ليجمع العمال فانه يصدق عليهم اهل الكون لامر جماعة فيكون اعظم من خليفته والسلطان

والمالك وقد اختار الله تعالى من عباده لذلك الامر رجلا وجعل ذلك الامر مطهر ابتداء  
 وامرا خاق يطاعهم واوجب على المالك بالشرع والعقل ان يعدل فيهم ويقيم الشريعة في  
 امورهم واول من نصبه لذلك المرام ادم عليه السلام وكان هو خليفة الله عليهم ثم لما  
 حضرته الوفاة جعل الامر الذي قام به وهو العلم والامارة الى اولاده فجعل احداهم قائما مقامه  
 في النبوة والاخر قائما مقامه في المالك ثم كذلك ثم وقع التفرق في البلاد وكثر فيها العباد  
 فقام في كل فريق رجل منهم يقوم بامرهم ونبي يعلمهم امر دينهم واختلقت احوال الملوك  
 فمنهم القائلون بعهدته والبالمرانه راع وانه مسئول عن رعيته ومنهم من خالف ذلك  
 المراد وسمي في الارض بالفساد ولم يعارضه في ارضه خليفة وانه استراحه وسأله عن  
 تلك الوظيفة هذا فيمن كان على شرع يتبعه ومنهم الكفار وهم قسمان قسم نظر الى عقله  
 وحلمانه لا يتم ذلك الا بالعدل والانصاف ومنهم من تبع هواه فسا قهم بالحج والاحسان  
 وهذا حاله من كان بعد ادم عليه السلام الى ظهور رسول الختام فلما بعث الله نبي الكرامة  
 ورأس منصب الامامة جمع له بين الامرين ومملكه كلتا الحكمتين التشريع في الامور والتوزيع في  
 سياسة الجهور فقام بتلك الوظيفة قيا ما لم يقم به من العالمين احد وكان له الفضائل  
 والقواضيل ما لا يحصى كنزهم جدد ولا يحصى افراذه بعد من قام بذلك على وجهه فهو مصلح  
 عليه انه خليفة للرسول صلواته لم يقم ذلك فلعمري انه هلك واهلك والماء اشد  
 الناس بلا هذا الامر فان كل دهم يخذل من رعيته او من اعوانه حسابه عليه لانه المظفر  
 بتسلط الاعوان وتقليد الكان والاخران وكل دم يهراق فهو عليه وكل خراج البلاد  
 فهو مسئول عنه فهو ذاع وشان الراعي ان لا يضيع ما استرعى فيه واذا اضاعه لزمه قد  
 يقع القمار منهم الى كافرا كونهم اذا دخلوا تحت امرة لم يظلموا ولم يخذل منهم الا قسطا يسيرا  
 كما وقع ذلك في الامم من الفرنج فمناذوا يفتنون بلاد اعدائهم بعد قطر فغلبت الفرنج وخذلوا  
 ذلك ولبى بالظلم الاسلام بلا عظيم لان قطر الهند وان كان اهلاء مسلمين فهم تحت  
 حكم الكفار والذي يجب على المالك لا حمل ان يكون من الذين يظلمهم الله تعالى في ظلاله  
 يوم لا ظل الا ظله امور الاول صلاح الخليفة فلا يكون قصدا لا القيام به على وفق ما طلب منه



الثاني الشفقة بالرحمة حتى يكون الكبير منهم كالأب والابن والابن كالأخ والصغير كالابن  
 وما يعينه على ذلك ان يكون له ذنوب خيرا كما قال النبي صلى الله عليه واله اذا اراد بالملك خيرا  
 بعلمه وذبحا كما ان ذكر اعانه وان لم يذكركه الثالث تفقد احوال الرعية من قضاء  
 دين من توفي تحت ولايته و عليه دين ولم يخلف ما يكون فيه قضاء او خلفا يقضي  
 ولكن له ورثة فاذا صار ذلك في الدين لم يصل اليهم شيء مع حاجتهم ان يقضي ذلك عنه  
 ويخلص ذمته من غير هذا المال وتقرّب من كان منهم من ادب الصلاح والتقوى والامانة  
 والايمان وتقرّب اليه ما يصلح له من العمل ويختبره فان رآه اهلا لبقاء من رتبة الى اخرى وان  
 ليس باهل تركه الى غير ذلك فافيه صلاح الرعية الرابع ان يكون له مشير صاحب عقل  
 ودين وعدم خيانة ناصحا للملك والمملكة لا طمع فيه ولا هوى وقد امر الله تعالى رسوله  
 صلواته فقال وشاورهم في الامر واستشار صلواته اصحابه في امور كثيرة منها يوم احدى وفتحها  
 قصة ادفك وغيرهما كما ذكرنا في الحروف والحال ان الوحي عليه ينزل وهو اعلمهم بالاشياء  
 وصفوهم على الاصفياء واعقل الجناس الانساني واقربهم الى الجناب الرحمان الخامس ان يكون  
 كريمة النفس سخيا لانه قد جعل الله اليه قبض حقوق الناس وادبرهم بان يسلموها اليه وحمل  
 اليه صرفها فلا ينخل عليهم بحقوقهم ويجرد عنهم ما يستحقونه وما يخصه من نصيبه  
 ان فضل عن كفايته قال تعالى ما تنفقوا من خير فهو خلفه وهو خير الرازقين وقال صلواته  
 اللهم اجعل لكل منفق خلفا ولكل مسدات تلغا وغير ذلك من الادلة فكيف بالملك الذي  
 الشارع السؤل له مع تحريمه تغير المضطر السادس ان يكون حليما قال تعالى فمن عفو واصلح  
 فاجره على الله وقال تعالى الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله مع قلة اذا مسكر  
 غضبه ونظر قدرته سبحانه عليه يبلغ الرتبة التي لا تأساوية رتبة ثمراته بعد عاقبة  
 لانه ان ساعد غضبه مع قدرته ادى ذلك الى سلافة النفوس وذهاب الاموال وخراب  
 الديار السابع ان يكون شجاعا عند وقوع الشدائد ثابت الجأش عند مصادمة الجيش  
 بالجيش ولكن لا تكون شجاعته كنجاسة افراد اصحابه من الخيالة والرجال في الاقدام والافهام  
 ونفسه عند علم الحاجة والثامن انه اذا نظر من احد اصحابه فملا حسنا وشجاعة مرمطة



او قنلا عظيما من اعدائه او قتمه بدمه على يده ونحو ذلك ان يرفع من شأنه ويرقيه الى رتبة  
 اعلى من رتبته ويجعل له مزية على من في رتبته فان الملوك المهرة قراء حسنة في ذلك  
 التاسع ان يكون الملك محابا للعاصي والمخوفا لان فائدة قيامه ومعظم المقصود من  
 نصبه في ذلك المنصب هو اقامة الشريعة والالتيان لجميع واجباتها والاجتناب لجميع مقباتها  
 فان فعل شيئا فقد خلف الفائدة التي نصب لاجلها ولا يمكنه الا بالمرء المعروف والنبي  
 عن المنكر ولا يمكنه اقامة الحُدود فلا بد ان يعطى كما هلكت بنو اسرائيل وقد قال  
 صلواتنا هلك من كان قبلكم لانهم كانوا افاضنا فيهم الضيف اقاموا عليه الحُدود  
 زنا القوي تركوه وحينئذ تهلك الشريعة وتهلك الاممة وتخرب المملكة وتفسد العباد  
 العاصي ان يكون منتهيا على ما يقع في مدينته مخالف العادة او في غير وقته للزور  
 ويعلم ان ذلك سببا واذا لم يكن له سبب في الفاعل الحادي عشر ان لا يسلط  
 الجند واتباعه على رعيته ومن فعل في رعيته منهم شيئا اخذ للرعي بحقه وبكل  
 بالفاعل وان ينصف من نفسه واولاده ويقيم عليهم الامور الشرعية وينفذ عليهم الحكم  
 فانهم ان علموا بذلك لا يقدروا على طمأنينة احد منهم على طمأنينة احد منهم ان  
 يعود هم ان لا يرحلوا الا بعد رخصته وان لا يقفوا الا بعد وقوفه فانه ان فعل ذلك كان  
 احسن للمادة ان يطعم فيه عدوة في هذه الفرصة واقطع طمع اتباعه ان يفارق ان قد  
 الفوا ذلك منه ورأوا منه عقاب من فعل ذلك الثاني عشر ان الملك يكون في  
 عند جميع من تحت ملكه بانه مقدم الشريعة ومعظمها وان غيرها لا يسمع ومخالفتها  
 بهان ويقع فانه مع كونه هو الواجب عليه بالاداة وكونه قائما مقام النبوة التي هي  
 وجوه الشريعة وان كل فعل كان على غير منجها فضاله الاضلال والعقاب والوبال  
 ويكون قته سملح حاله واقامة صيته واستقامة اموره وامان رعيته ودفع كل  
 ظالم ويتقرب اليه كل احد بذلك ولو كان لا يفرحون ان ليس بنافق عند سوى ذلك  
 ويتصل كل احد بحقه ولا يخاف الخصم خصمه ولا يطعم احد في مخالفتها الثالث عشر  
 ان يكون الملك محبا للرعية داعيا لهم فانه قد ورد ان خير الامراء الذين تحبهم ويحبونهم

وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشرا الامراء الذين تلغونهم ويلغونكم ويتغصنهم ويتغصنكم  
والحبة والدعاء من اسباب الخيرية والتباغض والعن من اسباب الشرارة والبطالة والاول  
سبب الفزد والثاني سبب الهلاك والسبب الثالث سبب الهلاك والامير وعنه هو القيام  
فيهم على فحش الشرع ومعاملتهم به وعقابه ما يقتضيه الرابع عشر ان يكون له امران  
وهو كل من قاد منه في امر من اموره وما يحتاج اليه صلاح مملكته وهما انما عشرين عليه  
اليوم المالك في ملكه وتجب له عليهم واجبات فاذا اقاموا بها وعلى وفق ما ائله منهم وهو  
فيه فادوا وسعدوا وكانت من الطاعات الموصلة الى الجنة وان خالفوا خابوا وخسرنا والاعمال  
اما الذي يجب لهم عليه فانه يحكمهم من الامور التي تطابق مراد الله سبحانه وان يولي كل واحد  
منهم ما يولي ولا يجعل لغيرة عليه بدلا الا الشرع فانه جار على جميع تلك الاوصاف بل وهو الملك  
نفسه لانه الدين والاموال لان الشرع هو الذي فيه العدل والاحسان وفيه الفصل واظهار الحق  
لكل انسان وان يسمع لهم اقله وان يقبل منهم ما نصحه وان يعينهم على شريف مقاصد  
وان يعطيهم من الاموال حاجاتهم وما يقوم به او دهم وان لا يتكبر يشغلوا الناس لو يظنوا  
الياد ويعتبروا بالعباد بل ينظر الى من صلح منهم فيقيم خطاه وجاهه ومن اساء منهم فيستأجره  
ويباعد عنه وين يقه وبال امره وسوء فعله واما الذي يجب عليهم فاذا كل نوع على حدة  
الاول القاضى الثاني الوزير ويجب عليه ان يعلم انه قد قام مقام اب بكر الصديق <sup>عليه السلام</sup> وهو  
وعلى المرتضى في ايام النبي صلى الله عليه وآله قال موسى عليه السلام واجعل لي وزيرا من اهلي  
فينظر مقام من قام ويعلم ان الله قد اراد له الخير كله ان فعله والعذاب الليم اذ قاله  
فليحذر وجه النار وبش القرار ولا يجعل للملك وزيرا الا من اهل التقوى والروية والوفاء  
الكرم لانه عنوان ملكه واول من ينظره الوارد اليه والى سطة بينه وبين الناس وفي الحديث  
ان الله اذا اراد بالملك خيرا جعل له وزيرا صالحا ان شي ذكره وان ذكر اماته ويكون متبعا  
للشرع جاعلا جميع اموره على وفقه من حاله على ما ائله ولو كان الملك <sup>عليه السلام</sup> يحسن  
عليه جميع ما فعله ولا يتعلق به هوى ولا خديعة لاحد من الرعية ولا مكر لغرض من افراد  
العباد ويكون ظاهره وباطنه على السوية فانه لا يحتاج الى النفاق والمداينة بل حقه ان يصير

بما رآه مطابقا للحق ويظهره على أنه إذا عرف منه ذلك قرئ منه الناس وعاملوه بما يعلم  
به ويكون محبا للعدل مجانب للظلم بذالك السال مدبرا للأجل على جهة الكمال فهذا الشرط  
التي لا يكون الوزير وزير الأبها وأما الأمور التي يجب عليه أن لا يخرج السلطان فانه إذا  
خافه خاف الله وتصير الملك في جميع حالاته والقيام بخدمة وتكريم امره وإذا قدر الرعية  
عدله وينظر في أحوال البلاد والعباد بما فيه صلاحها وصالحهم ويحصل من ينقل إليه  
الأخبار من جميع الأقطار فانه إذا فعل ذلك خافه كل أحد من تحت امره وعلم أنه لا يخفى عليه  
حاله ويجعل عليهم من العمال من يكون بهم نزاهة في إصلاح حالهم ويقدم ماله ويسهل الحاجات  
ولا يطع في المال ويكون عند الملك مقدا على نفسه فجويا أشد من حب أهله  
في عمل فيما يرضيه ما لم يكن مخالفا لرضا الرب سبحانه ولا يغفل من مال السلطان ولا يأخذ  
هدية لنفسه من عماله وإن لا يأخذ من مال الله إلا ما يكفيه قوتا وما يحتاجه ولا يجعل إلا  
الله لعمته بلعبه كيف يشاء فيكسب الجميع ويعبر الدواب يعظم أهل الدين والورع والصلاح  
ويعطيهم ويحب إليهم هو والملك فانه ينال منهم الدعاء في دفع عنه سوء القضاء ويكون  
سبب النصرة والظفر والعون على الأعداء ويقوي جند الملك لانه إذا كان الملك قويا بطا  
خافه العدي ومن على ملكه من التعدي ولا ينظر لنفسه على الملك حق وان بلغ في خدمته  
كل مبلغ وظهرت فائدة توفال الملك بحسن رأيه وتديره بلوغ المراض من الظفر بالأصل والصلاح  
البلاد وكثرة الدخل تمام النعم وكذلك لا ينظر لنفسه حق ولا يعتريه على أحد من الناس  
اصطهاه واستحقاقه لانه لا يأمن دوائر الزمان ولا يضم لنفسه البقاء في  
ذلك المقام فربما وقع منه ذلك لمن يقوم مقامه ويكون في يده امره في عذابه وعقابه  
يعامله بما كان يعامله ويصينه ويستحقه وكرم قد وقع ذلك ويكون صدق الله لا يوثق  
عنه فكل من يتعرض في أخوض العلم والعلماء ولا يدخل بينهم ولا يتكلم في ربحهم مذهب على  
مذهب ولا يتصور أهل قول على أهل قول آخر لانه لما قد قام بهذه الوظيفة ونص في هذه  
العهد يقع بسبب التعصب والهلاك له والملك ولا أهل البلاد لا يمنع نفاذ كلامه يريد أن يتم  
مرامه ويكون ما قاله وإنما العلم لله يجعل فيه حظا لمن يشاء وينص من كان قائما بالحق

ويجادل من اراد الباطل منه تعالى وكم قد نقلوا ذلك في جميع الآدمان من عند قيامه صلوات  
 الى الآن وكم قد دأبنا على الخلق هلك بذكر النفس وذهبت الاموال وخربت المدن يعرف  
 هذا من اهل الملاحة على احوال العالم والتواريخ مشهورة بهذا الامور لو لم يكن منها الاما وقع  
 في بغداد بين الرافضة من خالفهم قتلات وفن ووقائع يكون سبب لعصب بعض  
 الامراء والوزراء والاخرى من الاخرين فيستمر ذلك ولا يمكن الخليفة ولا نوابه دفع ذلك  
 وحسم المادة وهكذا ما وقع ايام المأمون والمعتصم يعرفه كل من له معرفة فدخل  
 الملك واربابه في ذلك يكون سبب الهلاك للدين والدنيا والاخرة والملك انظر  
 ما وقع من ابن العلقمي في قصة التتر من قتل الخليفة واصحابه واستباحة بغداد و  
 اهلاك اكثر اهلها ونفاس ما فيها حتى ان الكتب القرها في البحر فصار لونه من كثرتها  
 لون المداد وفعلوها جسر اهلها بفعل هذا الشيء كما نقله الذهبي ان المقل يقول  
 القتل اربعة عشر لك والمكث يقول ثمانى عشر لك ولا بد ان يكون له من اهل الكمال  
 والعقل والاختيار والتجارة جماعة لم نصحبهم وصحة قلوبهم يكونون له اعداؤه في  
 التدبير واصابة الرأي المشاورة ويتانى في وقت التاني ولا يعمل فان في العجل الزل  
 نعم العجل في الامر الذي لا يدركه الا بالعاجلة مثل البادية لسد تغرب الرجال او دفع  
 عند خروجه قبل ملكه وعليه ان يحفظ سر الملك في جميع مهماته وحركاته وسكناته  
 وحق على الملك ان يتخفى لهذا الامر من جمعت فيه هذه الامور وبعضها من خلى  
 عنها او بعضها فانما هو كمال للعالم للملك وملكه وكم قد وقع ذهاب الملك لاجل  
 عدم صلاحية الوزراء وزال الملك عن الملك بتولية من لم يكن اهلا لذلك يعرف  
 ذلك كل عارف بالملك الامير ولا بد للملك من امراء يقومون بجندة ويرسلهم في مهماته  
 ويقدمهم على اعدائه ويجهلهم فواباعه في امر القبال ويدرب لهم الاجاد ويعمل  
 للجهاد وكم كان له صلح امراء من الصحابة من المهاجرين والانصار يعرف ذلك من عرف  
 سيرته صلحهم وما زال من حين هاجروا الى ان قبضه الله في كل سنة يشن على الكفار  
 السرايا ويرسل عليهم الامراء ويجهز الجيش بعد الجيش ويومر صوابا بعد صوابا ويكافئ

اخر ما وصى به تنفيد جيش سامية رضي الله عنه وقد كان هذا في كل شريعة فانك  
 تنظر واذا في ايام موسى عليه السلام النقباء في ايام عيسى الخواريون وفي ايام سليمان عليه  
 والامارة انواع منها اماراة الاجناد والمعدن ليوم الجلال ومنوا اماراة بيت الملك وحشمه  
 وخدمه وجميع الامة ويسمى صاحبها الديودار وفي عرفنا نقيب الكرج ومنها الامارة في القيام  
 بدواب الملك من خيل وجمال وبغال وعجلات وجمال والقيام بحال سواها الاربعة النكاح  
 وهو ينقسم الى اربعة اقسام كاتب النشاء وكاتب سير وكاتب دخل وكاتب خراج ولكل واحد  
 من هؤلاء عشرة ويطول ذكرها الخامس الشريف فالكاتب يحتاج الى جماعة من كل الناس و  
 عقلم واهل للذكاء والفراصة والاختبار والعقول الراسخة يكونون عند هجوم امر خشن او فاقة  
 تباد وعليه يلجأ أيظروا شوارهم وما عندهم وما يلق في تلك الحادثة وما يحسن به حسم  
 تلك الواقعة والكلام في صفات الشريف وما يجب عليه وله يطول السادس من الجليلين  
 وانهما شدا عوان السلطان خطا بافعليه ان ينصحوه وان يحذره العقاب ويبلغ اليه خواشي  
 المحتاجين ويحسن له العدل واتباع الشريعة ويدل جهدا في ابطال امور الضعفاء اليه  
 السابع العمال وهم ملوك عامل قطر وعامل اخذ الزكاة وخرصها او عامل قركا او قاف والوصايا  
 والصدقات ولهم الجميع شروط جامعة ويختص بكل واحد من الاصناف شروط واجبات  
 ولهم على الملك واجبات وشروط تحويها الكتب المبسوطة المولفة في هذا الباب الثامن الرسل  
 والمرسل بيات عقل المرسل وانه يدل على حالة المرسل ويعلم الخصم والملوك كيف حال  
 صاحبه لانه حذر رأوه مكلا فيما يجب عليه علوان المرسل له اكمل وافضل لانه لا يجعل ذلك  
 الشخص في ذل الامر الاكمال احسن صفاته التسعة الشريط وهم الخدم لملك او لاهل اعوانه  
 قيل واول من قام بذلك الامر في ايامه صلاح بن قيس بن سعد لكن لم يكن في ايامه واما الخلفاء  
 الراشد بن مثل اصار فممن بعدهم فانهم استغنوا عنهم بالعامامة الكاملة في جميع انواع  
 الدين فلم يحتاجوا الى ذلك العاشر الحجاب هو الذين يقومون بحجب الملك عن كل من يصل  
 اليه ويستأذنه في الدخول عليه وعدمه فان اذن له ادخله وان منع منعه وقد وقع ذلك  
 في ايام النبي صلى الله عليه وآله الا يلاء الحادي عشر الاجناد قال تعالى واعلموا ان الله لا يغير  
 قوة

وقال تعالى ولو لأرحطك لرجناك وقال عمر في يوم أحد بيده العطي الدنية ونحن في نوح  
 وعزة وكان النبي صلى الله عليه وآله في غزواته كلها يجعل على الخيالة من يقوم بأمرهم ويحل محلهم  
 للقتال ويأمرهم بأوامر وكذا النبالة ولم يعرف الإسلام إلا بعد نزول آية السيف في الأمر بالقتال وقد  
 اختلفت حالة الملوك في كفاية أجنادهم ومعايل ما يحتاج من الراد والوزار والاعوان في حقبة  
 السفر الثاني عشر العرفاء ولا بد للملك من يكون ملاصقا للبيعة وطالما هو لهم ومطلعا على  
 أمورهم ويكون واسطة بينهم وبين الملثام وزيرة في كل قرية أو بلد أو قبيلة وفي كل  
 بلد للناس من حريف وكل حريف في النار المراد كل عريف خالطهم به الشايع من القيام  
 لشأن من ولي أمرهم ولم ينظر إلى ما فيه صلاحهم ويدل على أن المراد به الأضداد العرفاء  
 كانوا في أيام النبي صلى الله عليه وآله من الصحابة وأهل الفضل والتقوى هذا وإذا قام كل واحد من هؤلاء  
 الملك بما يجب عليه صلحت أحوال الملك وأحوال ملكه ولا يقع منهم ذلك إلا إذا صلح هو في  
 نفسه وإذا خالف الملك أو الأمير أو أحد أعوانه ما وجب عليهم أدى إلى خراب الملك وخفا  
 كل وظيفة من صاحبها انتهى حاصل ما ذكره الشوق في بعض كراير طرية وليس تفصيل هذا القفا  
 من غرضنا في هذا الكتاب إنما القصد الإشارة إلى أطراف هذا الباب بالله التوفيق وذكر أن  
 من الخطط المملوكية السلطانية أمور انتهى الوزارة قال وهي أم الخطط السلطانية والوزارة المملوكية  
 لأن اسمها يدل على مطلق العناية وصاحبها هو الوزير والكتاب فيها جيران الأعمال والجبانات  
 وأصلها من كسرى أول من وضع الديوان في الإسلامية عمر رضي الله تعالى عنه ويصحب ذلك  
 الكتاب مكان جلوس العمال المباشرين لها بالديوان ومنها ديوان الرسائل والكتابة وإنما  
 أكد الحاجة إليها في الدولة الإسلامية شأن السكان العربي والبلاسة في العبارة على القاصد  
 فصار الكتاب يتركه الحاجة إلى من العبارة اللسانية في الأكثر وكان الكاتب لا يترك من  
 أهل نسبه ومن عظماء قبيلة كما كان الخلفاء وأمراء الصحابة بالشام والاصراق لعظم انتمهم  
 وخلوص أسرارهم ومن خطط الكتابة التوقيع ومنها الشرطة وكان له من وضعها في الدولة  
 العباسية لمن يقيم أحكام الجرائم في حال استدلاله أو لا تراعى من بعض استيفائها منها قيادة  
 الأساطيل ويصحب صاحبها ملند بتفخيم الأرم ومن تفحص الأساطيل بالرجال والسادس والمقاتلة



لمن وراء البحر من امم الكفر وانشا الآلات البحرية وركوب السفن للحروب ومنها التقاتل  
 بين مراتب السيف والقلم في الدقل ومنها الآلة من لشرا لولية والرايات وقرع الطبول والتفخ  
 في الاوراق والقرون وقد ذكر اسطوان السرف في ذلك ادهاب العدو في الحرب من خطه  
 تلوين الرايات واطالتها والملوك منهم مكث ومنهم مقل ذلك جميع الاشياء الاولى وعظمها ومنها  
 السرير والمندب والتخت والكرسي والاريكة تجلس السلطان عليها مرتفعاً عن اهل مجلسه ان  
 يسألهم في الصعيد فلم يزل ذلك من سنن الملوك قبل الاسلام وفي دول العجم وكان السليمان  
 بن داود عليها السلام كرسي وسور من عاج موشى بالذهب اول من اتخذ في الاسلام معاً  
 واستاذن الناس فيه وقال لهم اني قد بدت فاخذوا له فاخذوه واتبعه الملوك الاسلاميون  
 فيه وصار من منازع الالهة ثم كان بعد ذلك لبني العباس والعبيديين وسائر ملوك الاسلام  
 شرقاً وغرباً من الاسرة والمنابر والتخت ما عفا عن الكاسرة والقياسرة والله مقلب اللبس والخط  
 ومنها السكة وهي الختم على الدراية والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد ينقش فيه  
 صور او كلمات وهي طيفة ضرورية للملاة في ايتام الخالص من المغشوش بين الناس في  
 النقود عند المعاملات وامر عبد الملك الحجاج بضر السكة سنة اربع وسبعين على ما نقل  
 سعيد بن المسيب في الزناد وقال للدائني سنة خمس وسبعين وكتب عليها الله احد الله  
 الصمد وكان ملوك العجم يتخذونها وينقشون فيها تماثيل تكون مخصوصة بها مثل قتال السطان  
 لعهد هكاري اليوم في جلالة الهند او تمثيل حصن او حيوان او مصنع او غير ذلك ولم يزل  
 هذا الشأن عند العجم الى اخر امرهم حتى الى الآن واتخذ اهل الاسلام كلمات لا صور لان الشرع  
 ينهى عن الصور وكان الدينار والدرهم على شكلين مدورين والكتابة عليهما في دوائر متوازية  
 يكتب فيها من احد الوجهين اسماء الله تعالى تهليلاً وتحميداً وصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم  
 الوجه الثاني التاريخ واسم الخليفة وهكذا الايام العباسية والاموية ثم حدث التزييع في دول العجم  
 وقد ورد في هام السنة الشيم امين الخواني المدي ببلاد تهاذه من مصر وعند دنائير  
 من سكة العهد القديم عهد بني امية وعهد بني العباس عليها كتابة تلك العهد بالخط  
 العربي المبين من الكلمة الطيبة وبعض ايات الكتاب العزيز ومنها الخاتمة والختم على الرسائل

هذه سنوات الدولة  
 تحت غلظ الشيخ ابي الجوان  
 في السغال سنة ثمانين  
 قارون الرشيد سنة ثمانين  
 ما تضر به الامير بن هارون  
 قسيع وشمسين ومائة اربع  
 الرشيد سنة ثمانين  
 هارون الرشيد سنة ثمانين  
 بن الدامون بن هارون  
 القسيع سنة ثمانين  
 بن تاروق بن هارون  
 شمس سنة ثمانين  
 كنج بن الفضل العباسي كل  
 بعد اربع دينار سفلالة  
 حلب سنة ثمانين  
 امة وخمس وسبعين ضربة  
 امة الفاطمية سنة ثمانين  
 ثوب الحافظ امير الله الفاطمي  
 ثوب من ملوكهم



والصالح معروف بالسلوك قبل الاسلام وبعد فلو قد ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وآله  
ان يكتب الى قومه فقبل ان ياتيهم لا يقولون كتابا الا ان يكون محتوما فانخذل خاتما من فضة  
ونقش فيه محمد رسول الله وقطر به ابرو بكره فخر سقط من يد عثمان في بئر اريس وكيفية  
نقش الخاتم الختم به وجهه ليس تفصيلها من غرضنا في هذا الكتاب ومنها الطرازون  
تتوسطهم اوصاف مات تختصهم في طرازها المدة للباسهم من الحرير والديباغ او الكبريت  
تعتبر كتابة خطها في نسخ النسخ كما اوصف بخط الذنوب وما يخالف لون الثوب من الحرير  
الاموية من غير الذهب على ما يحكمه السماع في نقل ذلك قصص الثياب الملوكة على  
بناتك الطراز قصص الثنوبه بلاسها وكان ذلك في الدولتين وبعدها الى ان ضاق نطاق  
الدول عن الزحف والتفنن فيه فتعطلت هذه الوظيفة وامداد دولة الترك بمصر والشام  
من الطراز تحريدا اخر على مقدار ملكهم وعمران بلادهم ومنها الفساطيط والسجاد وهي  
شارات الملوك ورفعه تتخذ من ثياب الكتان والصوف والقطن فيباهي بها في الاسفار  
وتنوع منها الألوان ما بين كبير وصغير على نسبة الدولة في الثروة واليسار ومنها المقصور  
للصلوة والدعوى الخطبة وهما من الامور الخرافية ومن شارات الملوك الاسلامي والغير في غير  
دول الاسلام واول من اتخذها معاوية حين طعنه الخارجي قتيل مروان بن الحارث بن  
الهماني ثم اتخذها الخلفاء من بعدهم وصارت سنة في عمير السلطان عن الناس في المصانف  
وما زال الشأن ذلك في الدول الاسلامية اجمية كلها واما الدعاء على المنابر في الخطبة فكان الشأن  
اولا عند الخلفاء ولاية الصلوة بانفسهم فكانوا يداعون لذلك بعد الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله  
والرضا عن اصحابه واول من اتخذ للندب عمرو بن العاص لما بنى جامع دمشق ولما بلغ عمر ذلك  
كتب اليه اما بعد فقد بلغني انك اتخذت منبرا ترقى به على رقاب المسلمين او ما يفتك  
ان تكون قائما والمسلمون تحت عقبك فغضبت عليك لا ما كسرت به واول من دخل الخليفة  
على المنبر ابن عباس عا عليه في خطبة وهو بالبصرة عا له عليها فقال اللهم اصرع عليا على  
الحق واتصل العمل على ذلك فيما بعد ومنها الحروب ومداهاهم في تمييزها مختلفة والحروب  
وانواع المقاتلة واقعة في الخليفة منذ برأها الله واصلاحها ارادة انتقام بعض البشر من بعض

ويتعصب لكل منها أهل عصبية وهو الخطيبي في البشر لا تخلو عنه أمة ولا جمل سبب  
 الانتقام في أكثر أمانه وأغيرة ومناصفة وأما حدوان وأما غضب الله ولادينه وأما غضب الملك  
 رسمي في تهيد والثالث هو المسمى في الشعر بمتابيحها وفيه كتاب العبرة فاجاء في الغز والشهنا  
 ظهر في هذه أربعة اصناف من الحروب لكل صنف تفصيل وبسط لا يليق ذكرها في هذا المقام  
 وقد فصلها القاضي العلامة ابن خلدون في كتابه العبد وكذا بسط كل واحد من الخطوط  
 فيه بسطاً لا يحتاج معه إلى كتاب آخر في هذا الباب ٢٠ ان كان قد احتق به جمع آخر أيضاً  
 بالتأليف والله اعلم وذكر الشيخ العلامة تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المعروف بالمقرئ  
 في كتاب المواعظ والاعتبار يذكر الخطوط والآثار دواوين كثيرة منها ديوان المجلس وهو  
 اصل للدواوين قد يما وفيه علم الدولة باجمعها وفيه عدة كتاب في ديوان النظر وحل  
 دواوين الاموال من يتولى النظر عليهم وله العزل والولاية ومن يديره عرض الاوراق في  
 اوقات معروفة على الخليفة والوزير ودواوين التحقيق وهو ديوان مقتضاة للقبالة على الاوقات  
 وكان لا يتولاها الا كاتب خبير وله الخلع والمرتبة والحاجب يلحق برأس الديوان يعني متولى النظر  
 ويستقر اليه في اكثر الاوقات ودواوين البيوش والرواتب في ديوان الانشاء والمكاتب وكان  
 لا يتولاها الا جل كتاب البلاغة ويخاطب بالشيخ الاجل فيقال له كتب الدست الشريف ويسلم  
 المكاتب الواردة محتومة فيهمضها على الخليفة من بعده والتوقيع بالقلم الدقيق في المظالم  
 وكان لابد للخليفة من جلس يدركه ما يحتاج اليه من كتاب الله وتجويد الخط واخبار الانبياء  
 والخلفاء والتوقيع بالقلم الحليل ويقال له الخدمة الصغرى وهي تبة جليلية ويجلس النظر  
 في المظالم وترتب الامراء ويقال لمتولي هذه الخدمة صاحب الباب اذا كان الخليفة مستبداً قلد  
 القضاء رجلاً ونعته بقاضي القضاة وتكون رتبته اجل رتب ارباب العامة وارباب الافلام  
 ويكون في بعض الاوقات داعياً فيقال له حينئذ قاضي القضاة وداعي الدعاة ولا يخرج  
 شيء من الامور الدينية عنه ثم ذكر قاعات الفصير وهو قال ومن جملة قاعة الفضة وقاعة السدة  
 وقاعة الحيم والمناظر الثلاثة وقصر الشوك وقصر اولاد الشيخ وقصر الزمرخ والركن الخلق في  
 شقيقة ودار الضرب ثم ذكر خزائن السلاح والمارستان وخزانة الكتب وكان فيها ثمانية عشر

كتاب من العلوم القديمة ومن اصناف الكتب ما يزيد على مائتي الف كتاب من المجلدات <sup>التي</sup> من المجردات فمنها النسخة على سائر اللغات النحوية واللغة وكتب الحديث والتواريخ ورسائل الملوك والجمامة والروحانيات والكيمياء من كل صنف النسخ قال <sup>الشيخ</sup> أبي طي ومن جملة ما باعوه خزانة الكتب وكانت من عجائب الدنيا ويقال انه لم يكن في جميع بلاد الاسلام كتاب اعظم من التي كانت بالقاهرة في القصر من عجائبها انه كان فيها الف مائتين من تاريخ الطبري الى غير ذلك ويقال انها كانت تشتمل على الف وستمئة الف كتاب كان فيها من النسخ والمنسوبة اشياء كثيرة انتهى في ذكر ابن ابي اصل ان خزانة الكتب كانت تزيد على مائة وعشرين الف مجلد ثم ذكر خزانة الكسوات اطال في بيانها وخزانة الفرس ولا متعة وخزانة السلاح وخزانة السروج وخزانة الخيم وخزانة الشراب وخزانة التوابل وخزانة الادوية وخزانة البنود وهي الرايات والاعلام ويشبه ان تكون هي التي يقال لها في زماننا العصابة السلطانية انتهى وهذه الخطوط كانت في القاهرة خاصة وتكون مثلها او نحوها في كل دولة وسلطنة ولها تفاصيل يعسر شرحها وليس ذكرها من غرضنا في هذا الكتاب انما اشرنا اليها اعلاما بالحوادث التي حدثت في دولة الاسلام من جهة ملكها بناء على انقلاب الخلافة الشرعية والامامة المليية الى رسوم الملوك والسلطنة والله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد

## فصل في آيات كيمياء ردت الخلافة والامارة واطاع أهلها والحكيم بما أنزل الله تعالى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

قال الله تعالى اني جاعل في الارض خليفة الارض هنا هي هذه القبراء ولا يختص ذلك بمكان واحد مكان والخليفة قيل هو ادم عليه السلام او كل من له خلافة في الارض ولا اول اقوى كان استغنى بذكر ادم عن ذكر من بعده والصحيح انه سمي خليفة لانه خليفة الله في ارضه لا قامة حدوده وتنفيذ قضاياه قال العارف الدهلوي في ازالة الخفاء عن خلافة الخلفاء <sup>الخلافة</sup> هي الرئاسة العامة في التصدي لإقامة الدين باحياء العلوم الدينية واقامة الزكيات الاسلام والقيام بالجهاد وما يتعلق به من ترتيب الجيوش والفرص للمقاتلة واعطاءهم من النفقة



قال ابن العربي انما هي الارض في هذه الآية بلاد العرب والعجم وهو الصحيح والمراد بالدين هنا  
 الاسلام والمراد بالتكامل التثنية والتثنية التثنية التي يجعلها ثابتا مقدرا ويوسع لهم في البلاد فيما كانوا  
 يظهر دينهم على جميع الاديان فاذا ذلك ان هذا الملك ليس على وجه العرض والطريق بل  
 على وجه الاستقرار بحيث يكون الملك لهم ولعقبهم من بعدهم وقد اخبر الله وصدق هذا الظاهر  
 على جزيرة العرب وافتتحوا البلاد المشرق والمغرب ومن قوا مال الكاسرة ومكوا اخراهم واستولوا  
 على الدنيا كما حصل ذلك اهل التاريخ واذ برؤسهم السيوطي في تاريخ الخلفاء والآية اوضح  
 دليل على صحة خلافة ابي بكر الصديق والخلفاء الراشدين بعده قال المفسرون اول من كفر  
 بعد النعمة ومحمد حقها الذين قتلوا عثمان فله اقتلوه غير الله ما بهم من الامن وادخل  
 عليهم الخوف حتى صاروا يقتلون بعدوان كانوا اخوانا والقصة معروفة **وقال تعالى**  
**يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم امر الله سبحانه الناس بطاعة**  
**الولاية والقضاة والائمة والسلاطين** كل من كانت له ولاية شرعية لا ولاية طاغوتية والمراد  
 طاعتهم فيما يأمرون به وينهون عنه ما لم تكن معصية فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق  
 كما ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جابرو مجاهد او ائمه هم اهل القرآن والعلمية وقال  
 ابن كيسان هم اهل العقل والرأي وقال ابن عباس هم الفقهاء والعلماء الذين يعلمون الناس  
 معالم دينهم وقال مالك والضحاك هم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والاول ارجح لصحة الاخبار  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا امر بطاعة الائمة والولاية فيما كان لله وللمسلمين نعمه ومصطفاه  
 قال عن كتاب السنة فلا طاعة له وانما تجب طاعته فيما وافق الحق فان عطاء طاعة الله  
 ورسوله اتباع الكتاب والسنة قال ابو هريرة اولوا الامر هم الامراء وفي لفظهم امر الله تعالى المفسرون  
 ومن جملة ما يجب فيه طاعة اولي الامر تدبير الحروب التي تدبرها الناس ولا تتفاد بارأهم  
 فيها وفي غيرها من تدبير امر المعاش وجلب المصالح ودفع المضار والمفاسد الدينية ولا  
 يبعد ان تكون هذه الطاعة في هذه الامور التي ليست من الشريعة المراد بالامر بطاعتهم  
 لانه لو كان المراد طاعتهم في الامور التي شرعها الله تعالى لكان ذلك داخل تحت طاعة الله  
 وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يبعد ايضا ان تكون الطاعة لهم في الامور الشرعية في مثل الواجبات

المخيرة وواجبات الكفاية فاذا انظرنا الواجب من الواجبات المخيرة والزواجب لا يختص  
 الدخول في واجبات الكفاية لزم ذلك فهذا امر شرعي وجب فيه الطاعة والابحالة في هذه الطاعة  
 ادلى الامر المذكورة في الآية هي الطاعة التي ثبتت في الاحاديث المتواترة في طاعة الامراء  
 لم يأمروا بعصية الله او يرى لما مو بغير ابو اخافه في الاحاديث غسرة لما في الكتاب العزيز  
 وليس ذلك من التقليد في شيء بل هو في طاعة الامراء الذين غلبهم الجهل والبعث عن العلم  
 في تدبير المحاربات وسياسة الاجناد وجلب من الخ العباد واما الامور الشرعية المحضة  
 فقد اغنى عنها كتاب الله العزيز وسنة رسوله المطهرة صلوات **وقال تعالى** فلا وربك لا يؤمنون  
 حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما الظاهر  
 ان هذا شامل لكل فرد في كل حكم كما يؤيد ذلك قوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا  
 ليطاع باذن الله فلا يختص بالقصودين بقوله يريدون ان يتحاكموا الى الطاغوت وهذا  
 في حياته صلوات واما بعد موته فتحكيم الكتاب والسنة تحكيم الحكم بما فيها من الائمة والائمة  
 اذ كان لا يحكم بالراي المرد مع وجود الدليل في الكتاب والسنة او في احدهما وكان يعقل  
 ما يرد عليه من حجج الكتاب والسنة فكان يكون جالسا باللغة العربية وما يتعلق بها من هو نصير  
 ومعاني وبيان عارضا بما يحتاج اليه من علم اصول بصيرا بالسنة المطهرة ميزان الصحيح  
 وما يلحق به والاضيق ما يلحق به منصف غير متعصب بالمذهب من المذاهب ولا لفئة من  
 الفئات ولا لجماعة ولا يميل في حكمه فمن كان هكذا فهو قاطع في منقاص النبوة مترجم عنها  
 حاكم بالحكماء وفي هذا الوعيد الشديد ما تفسر له الجلود وترجف له الافئدة  
**وقال تعالى** انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراد الله ولا تكن من الخاسرين  
 خصيما الكتاب القرآن والحق الصدق او الامراء والنهي او الفصول بين الناس والمراد بالمراد  
 ما عرفه الله به وارشده اليه اما نوحى او بما هو جار على سنن ما قد اوحى اليه به وانما  
 سمي العالم اليقينى رؤية لانه جرى مجرى الرؤية في قوة الظهور وفي كفاية دليل على ان لا يجوز  
 لاحد ان يخاصم عن احد لا بعد ان يعلم انه محق **وقال تعالى** فان جاءوك فاحكم بينهم او  
 اعرض عنهم وقد استدلل به علان حكام المسلمين مخبرون بين الامرين وقد اجمع العلماء



على انه يجب على حكام المسلمين ان يحكموا بين المسلم والذمي اذا ترفع اليهم وقال تعالى  
 فاحكم بيننا من الله ولا تتبع اهواءهم عما جاءك من الحق اي احكم بين اهل الكتاب عند  
 احكامهم اليك وتقدير بينهم للاعتناء ببيان تميم احكامهم والمراد بما انزل الله القرآن استسلام  
 على جميع ما شرع الله لعباده في جميع الكتب السابقة عليه وفيه النبي عن ان يتبع اهوية اهل  
 الكتاب ويعدل عن الحق الذي انزل الله عليه فان كل ملة من الملل هي ان يكون الامر  
 على ما هم عليه وما اذكوا عليه سلفهم وان كان باطلا منسوخا او محرفا عن الحكم الذي انزل  
 الله على الانبياء كما وقع في الرجم وغيره فاحرفوا كتبهم والخطاب وان كان النبي صلى الله عليه وسلم غير الوصي  
 لم يتبع اهواءهم وقال تعالى ان الله يامر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربى ومنه  
 عن الفحشاء والمنكر والبغى اختلف اهل العلم في تفسير العدل والاحسان على اقوال كثيرة ذرونا  
 في تفسير فتح البيان والاولى تفسير العدل بالمعنى اللغوي وهو التوسط بين طرفي الافراط والتفريط  
 والافراط هو الغلو المذموم والتفريط هو الاخلال بشيء ما هو من امر الدين والاحسان معناه اللغوي  
 التفضل بما لم يجب كصدقة التطوع وهذه الآية من الايات الدالة على وجوب الامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر قال ابن عباس اجمع اية في كتاب الله للخير والشر في النحل يعني هذه الآية وعن  
 الحسن انه قرأ هذه الآية ثم قال ان الله عز وجل جمع لكم اخيركمه والشركمه في اية واحدة في قوله  
 ما تولى العدل والاحسان من طاعة الله شيئا الا جمعه وامره ولا ترك الفحشاء والمنكر والبغى  
 من معصية الله شيئا الا جمعه وزجر عنه وعن عكرمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ على الوليد بن المغيرة  
 هذه الآية فقال له يا ابن اخي اعد علي فاعادها عليه فقال له الوليد يا الله ان له محلاوة  
 وان عليه لطاوة وان اعلاه شمر وان اسفله لعذق وما هو يقول البشر وقال تعالى  
 ومن لم يحكم بما انزل الله واؤلفهم الكافرون قال اهل العلم لفظ من صيغ النعم فيفيد  
 ان هذا غير مختص بطائفة معينة بل لكل من نزل الحكم وهو الاولى وبه قال السدي وقيل  
 انها مختصة باهل الكتاب وقيل بالكفار مطلقا لان المسلم لا يكثر بارتكاب الكبيرة وبه قال ابن  
 عباس وقتادة والضحاك وقال ابن مسعود والحسن والنخعي هذه الايات الثلاث عامة في  
 اليهود وفي هذه اامة قتل من ارتشى وحكم فيه حكم الله فقد كفر وظلم وفسق وهو الاولى



لأن الاحتياط يسمى اللفظ لا بخصوص السبب قيل هو محمول على أن الحكم بغير ما أنزل الله وقع  
 استخفافا أو استعجالا وهذا قاله أبو السعود قال ابن عباس يقول من حمل الحكم بما أنزل  
 الله فقد كفر ومن أقربه ولم يحكم فهو ظالم فاسق وهذه الآية وإن نزلت في اليهود لكنها  
 ليست مختصة بهم لأن الاحتياط يسمى اللفظ لا بخصوص السبب قال الشوكاني وكلمة من وقعت  
 معرض الشرط تكون للعموم فهذه الآية الكريمة متناهية لكل من لم يحكم بما أنزل الله وهو لا يتذكر  
 والسنة والمقلد لا يدعي أنه حكم بما أنزل الله بل يقر أنه - كما يقول العالم الفلاني - وهو لا يدعي  
 هل ذلك الحكم الذي حكم به هو من محض رأيه أم من المسائل التي استدلل عليها بالدليل ثم  
 لا يدري أهو صاحب الاستدلال أم أخطأ وهل أخذ بالدليل القوي أم بالضعيف فأنظر  
 يا مسكين ماذا صنعت بنفسك فذلك لم يكن جهلك مقصودا عليك بل جهلت على عبادة الله  
 فارتدت الدماء واقسمت المحل دهرتكم الحزم بما لا تدري فقيم الله الجهل بما أنزل الله ولا سيما  
 إذا جعله صاحبه شرما وديناله والمسلمين فإنه طأخوت عند التحقيق وإن ستر النبلير  
 بسائر رقيق فيا به المقلد أخبرنا أي القضاة أنت من الذين قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاة  
 ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فاما الذي في الجنة فرجل عرف الحق ف قضى به ورجل  
 عرف الحق فجاء في الحكم فهو في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار أخرجه أبو  
 داود وابن ماجة عن يزيد بن قباصة عليك هل قضيت بالحق وأنت تعلم أنه الحق إن  
 قلت نعم فانت وسائر أهل العلم تشهدون بأنك كاذب لأنك معترف بأنك لا تعلم ما  
 الحق وكذلك سائر من يحكمون عليك بهذا من غير فرق بين مجتهد ومقلد إن قلت  
 بل قضيت بما قاله أمامي ولا تدري الحق هو أم باطل كما هو شأن كل مقلد على وجه  
 الأرض فانت بأقرارك هذا أحد جلاين أما قضيت بالحق ولا تعلم أنه الحق أو قضيت  
 بغير الحق لأن ذلك الحكم الذي حكمت به هو لا يخلو عن أحد الأمرين أما أن يكون  
 حقا وأما أن يكون غير حق وعلى كلا التقديرين فانت من قضاة النار ينص الصادق  
 المختار وهذا ما ظن يتردد فيه أحد من أهل الفهم لا مرين أحد هاتين النبي صلى الله عليه وسلم  
 جعل القضاة ثلاثة وبين صفة كل واحد منهم ببيان يفهم المقصر والكامل والعالم والجاهل

الثاني ان المقلد لا يهني به ما يعلم ما هو حق من كلام امامه وما هو باطل بل يقر على نفسه انه  
يقبل قول الغير ولا يطالبه بحجة وانه لا يعقل الحجة اذا جاءته وافاد هذا انه حكيم شيء لا يدري  
ما هو فان وافق الحق فهو قضى بالحق ولا يدري انه الحق وان لم يوافق الحق فهو قضى بغير الحق  
هذان هما القاضيان اللذان في النار فالقاضي المقلد على كل حال يتقلب في نار جهنم كما قال القائل  
خذ ابطن هرشاً ووقفها فانما كلاً جاني هرشاً من طريق

وكما تقول العرب ليس في الشر خيار ولقد خاب خسرو لا ينحو على كل حال من النازية ايها  
القاضي المقلد ما الذي اوقعك في هذه الورطة والجأ إلى هذا العهد التي صرت فيها  
على كل حال من اهل النار اذا دامت على قضاءك ولم تنفك عن اهل المعاصي البطالة والغلل  
هل ارجى لله منك واخوف له لا هم على عز التوبة ولا فلاح لهم انفسهم على اوططنها  
بخلاف هذا القاضي المسكين فانه ربما عاد الله في خلواته وبعد صلواته ان يديم عليه  
تلك العهدة ويحرسها عن الزوال حتى لا يتمكنوا من فضله ولا يقدروا على عز له وقد يبدل  
في استمراره على ذلك نقاييس الاموال ويدفع الرشا والبراطيل لمن كان له في امره مدخل  
فيجمع بهذا الاتعاب بين خسروان الدنيا والآخرة وتسمى نفسه بما جميعا في حصول ذلك الفضل  
فيشتري بها النار <sup>ولا يخرج</sup> من هذا الاوصاف الا اقليل الناكثين والآيات الكريمة في هذا الشيء لا تحاد  
الصحيح في هذا المعنى كثيرة جداً ولو لم تكن من الزواجر عن هذا الاهذة الآية وهذا الحديث  
المتقدم لكفت فالمقلد لا يصلح للقضاء من اصابه قضاء من كان مجتهداً معروفاً عن احوال  
الناس عدا في القضية حكماً بالسوية ويجرم عليه الحصول على القضية وطلبه ولا يحل الاوام  
تولية من كان كذلك ومن كان متاهلاً للقضاء فهو على خطر عظيم وقد مع الاصابة اجراً  
ومع الخطا اجراً لم يرأل جهداً في البحث ويجرم عليه الرشوة والهدية التي اهديت له لاجل  
كونه قاضياً ولا يجوز له الحكم حال الغضب عليه التسوية بين الخصمين الا اذا كان احدهما  
كافراً او السماع منها قبل القضاء وتسهيل المحاب بحسب الامكان ويجوز له اتخاذ الاعوان  
مع الحاجة والشفاعة والاستيضاع والارشاد الى الصلح وحكمه يغذ ظاهراً فقط من قضاه  
بشيء فلا يحل له الا اذا كان الحكم مطابقاً للواقع فان قلت اذا كان المقلد لا يصلح للقضاء

يجل له ان يتولى ذلك ولا غيره ان يولى فيه فماتقول وللحق قلنا ان كنت تسأل عن القيل  
 والقال ومذاهب الرجال والكلام في شروط المقتضى وما يعتد به فيه ميسود في كتب الأصول  
 والفقهاء وقد اوضحها الشوكاني في ارشاد العقول الى تحقيق الحق من علمه لأصول ونيل الاوطار  
 شرح منقبة الاخيار والحاظ الامام ابن القيم في اعلام الموقعين عن رب العالمين بما يشفي  
 العليل ويروي الغليل فان شئت الاطلاع فارجع الى هذا الكتاب يتضح الحق من الباطل و  
 انخطأ من الصواب ولا تكن من المماتين **وقال تعالى** ومن لم يحكم بما انزل الله فليكن  
 هو الظالمون نزلت هذه الآية حين اصطالحوا اعلان لا يقتل الشريف بالوضيع ولا الرجل  
 بالمرأة وضمير الفصل مع اسم الاشترى وقصر يفا خبر يستفاد منه ان هذا الظلم الصادر من  
 ظلم عظيم بالغ الى الغاية وذكر الظلم هنا مناسبا لما جاء عقب اشياء مخصوصة من القتل  
 والمخرج فتناسب الظلم للمنافي للقصاص وعدم التسوية فيه قال الشيخ عبي الدين الكافي في  
 كتابه سيف الملوكة قد توعد الله الظالمين بعشرة الاولي البغضاء قال تعالى انه لا يحب الظالمين  
 الثانية البغضة قال تعالى لا تصنعوا على الظالمين الثالثة خراب الدمار قال تعالى فتلا عيسى وهم خاوية بما  
 ظلموا الرابعة شدة سكرات الموت قال تعالى فلو رد اذ الظالمون في غمرات الموت الخامسة  
 شدة الحشر قال تعالى احشروا الذين ظلموا وارجعهم السادسة العذاب لا يبرأ قال تعالى  
 وان الظالمين لهم عذاب اليم السابعة اهلهم حطب جهم قال تعالى واما القاسطون فكانوا  
 لجهنم حطبا الغامضة ان لا شفيع لهم قال تعالى ما للظالمين من حمير ولا شفيع يطاع **الثانية**  
 طول العذاب قال تعالى وان الظالمين لفي شقاق بعيد العاشر طول المعظيم قال تعالى  
 ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون فمن تاب الى الله تاب الله عليه **الثانية**  
 ثم هذه الآية من الاحكام على اشراط الاجتهاد فانه لا يحكم بما انزل الله الا من عرف التنزيل و  
 التأويل اما اذا لم يجد مستندا للحكم في تلك الخصوص من كتاب لا سنة ولا قياس مستهد ولا  
 اجماع يجهل به على خلاف ذلك فالحديث معاذ بن جبل لما بعثته رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضيا وكان  
 فيه مقال بعض اهل العلم فطرقة قد كثرت جدا وبعضها حسن لذاته وهو حديث مشهور  
 حسن لغو اخرجه الترمذي والبخاري وابن داود والدارمي واعقل عليه ائمة الاسلام وهو معمول به

ومجموعه من الاجماع به وقد دل هذا الجدل بشدة على ان يجب على القاضي ان لا يفتي  
 في خصوص الكتاب في السنة فان وجد ذلك فيها قدمه على غيره وان لم يجد احد من الطائفتين  
 منها ولم يستفاد به منطوقها ومفهومها فان لم يجد نظري افعال الذي صلا في يومه  
 لبعض ائمه ثم في الاجماع ان كان يقول بحجته ثم في القياس الجلي على ما يقتضيه اجتماع  
 واذا عوز ذلك تساو بالبراءة الاصلية وعليه عند التعارض بين الادلة ان يقدم طريق  
 الجمع على وجه مقبول فان عوز به رجع الى رجحان المذكورة في كتب الاصل بعد ان يحصل ان  
 ذلك المرجح مرجح واذا عرف هذا عرف ان كل من حكم بغير ما انزل الله تعالى من كتابه وسنة رسوله  
 د للمنفق حكم بالطاغوت في الطاغوت اسم الحكم بغير الشريعة او الحكم بغيرها قال الامام ابو  
 القاسم الامجد حسن بن احمد بن عبد الله عاكش في افتتاح اللؤلؤ بحجاب الست المسائل ان  
 الله تعالى قد بين حكم هذه المسئلة اكمل بيان واشفاة واعنه وافاه قال تعالى الم نزل الم  
 يزعمون انهم امنوا بما انزل اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يتحاكموا الى الطاغوت  
 وقد امروا ان يكفروا به والطاغوت اسم مشترك يقال على اللات والعزى والكاهن واليهود  
 وكل راس ضلال ولا ضام وكل ما عبد من دون الله وسبب نزول الآية يبين المراد به فخرج  
 ابن ابي حاتم والطبراني بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كاد ابو برة الاسلمي  
 كاهنا يقضي بين اليهود فيما يتنافرون فيه ففتنا فرأى ناس من المسلمين فانزل الله تعالى الم  
 الى الذين يزعمون انهم امنوا بما انزل اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يتحاكموا الى  
 الطاغوت وقد امروا ان يكفروا به الى قوله احسانا وتوفيقا واخرج ابن اسحق وابن المنذر  
 وابن ابي حاتم عن ابن عباس قال كان الحارث بن الصامت قبل توبته ومصعب بن نشيد  
 ورافع بن زيد يدعون الاسلام ودرجهم الى الكفران حكام الجاهلية فانزل الله هذه الآية  
 قال ابن عباس الطاغوت جل من اليهود كان يقال له كعب بن الاشرف كانوا اذا ما دعوا الى  
 ما انزل الله والى الرسول ليحكم بينهم قالوا ابل تخالكم كرمي كعب فذلك قوله تعالى الى يهود  
 يتحاكموا الى الطاغوت وعنه قال نزلت في رجل من المنافقين يقال له شعير بن حاصم يهودي  
 وعادة اليهودي الى النبي صلى الله عليه وآله المنافي الى كعب بن الاشرف ثم انما احتكم الى رسول الله صلى

فقصي لليهودي فلم يرض المناق وقاتل تعالى نحتكم الى عمر بن الخطاب فقال اليهودي لعمر  
 قضى لنا رسول الله صلام فلم يرض بقضائه فقال للمناق كذلك قال نعم فقال عمر ما كان  
 اخرج اليكما فدخل عمر فاشتغل على سيفه فخرج فضرب عنق المناق حتى برد ثم قال هكذا  
 اقضي لمن لم يرض بقضاء الله ورسوله صلام فانزلت اخرجته النعلبي فعرفت من سبب النزول  
 ان الحاكمين به هم اهل الجاهلية والابتداع فحكام القبائل الحاكون باليمنع الجاعلون له قسما  
 للشرع هم اهل الطاغوت وقد عمت بهذا البلوى في جميع الاقطار الاسلامية لا تروى القبايل  
 يتراضون الى حكام الشريعة الا فيما لا مخرج لعقولهم فيه من قسمة الموارث واحكام الشعبة  
 ونحو ذلك بل بعض شياطينهم يتولى ذلك ويحكم فيه برأيه وهذا يعرفه من يطالع عوام  
 اخبار الناس ولا شك ان هذا مصداق الاحاديث النبوية المنذرة باحوال الزمان الكريمة  
 فيه من الاسلام الاسم ولا من الدين الاسم فان الله ولنا اليه اجون وقامل قوله تعالى  
 يزعمون انهم امنوا ولم يقل امنوا بذلك علان من اراد التحاكم الى غير كتاب الله تعالى وسنة  
 رسوله صلام ليس بمؤمن حقيقة ولا قر الايمان في قلبه ثم قال ويريدون ولم يقل  
 يتحاكمون ليدل علان مجرد ارادة التحاكم الى غير كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلام ليس  
 من شأن المؤمن بل هو من شأن من يزعم انه آمن بالله تعالى ورسوله صلام ثم اخبر ان  
 الشيطان يريد ان يضلهم عن طريق الحق ضللا بعيدا والبعيد من الضلال هو الكفر ثم  
 قال واذا قيل لهم تعالى الى ما انزل الله والى الرسول نايث المنافقين يصدون عنك صدودا  
 فانها مخيلة بان من دعي الى الله ورسوله فلم يقبل ذلك انه من المنافقين فكفى بهذا الزاجر  
 عن احكام الطاغوت واما من الف الكتاب في قوانين الطاغوت فلا يبعد كفره لانه قد  
 صد عن سبيل الله وانزال الضلالة على الهدى والباطل على الحق والجهل على العلم وخلد  
 لمن ياتي من الجهل فاضلهم عن الطريق النبوية واما الحاكون به فقد قال تعالى ومن  
 لم يحكموا نزل الله فاولئك هم الكافرون وفي الآية الثانية الظالمون وفي الثالثة  
 الفاسقون وليس المراد من الآيات بقوله ومن لم يحكموا مطلق انتفاء الحكم حتى يشمل الغافل  
 الذي لم يتوجه عليه الحكم بل المراد من ترك ما انزل الله مع توجه الحكم اليه لانه انما تركه

الحكم في الزمان  
 جوازها في الشرع فيها  
 احكام البشارة الملكية  
 قالوا اني نزلت على كل  
 الى خلاف عدم القابلية  
 والنقد من عدم القابلية  
 رتبوا فيه القوانين  
 سيدنا الحسن فان سبيله

رغبة عنه أو شكافيه أو استنكارا وإن غيره أولى منه عندنا قال الحسن البصري نزلت  
 في اليهود وهي علينا واجبة ودل كلام السلف أنه المراد بالكفر في الآية أنه معصية عظيمة  
 شبيهة بالكفر وليس به فوضحات حكام الطاغوت المتحاكين إليهم فاسقون ظالمون  
 أمه الفسق لا مطلقا في هار يكاب الكبائر فلا شك فيه ولا ريب وأما الكفر وهو الخروج عن الإسلام  
 فلا يحكم به عليهم لما سمعت من قول السلف أنه كفر دون كفر أي معصية عظيمة تلحق بالكفر  
 ولا يخرج عن الإسلام فالظاهر أنه يخرج مع ذلك اسم الإيمان لكنه يمكن أن يخرج إذا ثبت هذا  
 فلا بد من تأويل قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون أي إيمانكم لا يؤمنون المراد بقوله يؤمنون أنهم  
 آمنوا أي إيمانكم لا يؤمنون ليس المراد من قوله تعالى ما يتلفظون به من عند صدور هذا  
 النفاق الحقيقي بل نفاق دون نفاق وحينئذ تنفق الآيات ولا تستنكر هذه التأويلات فلا بد  
 المحل لهذه الثلاثة الألفاظ التي هي الإيمان والكفر والنفاق على ما ذكرنا من الإيمان أن يخرج  
 والكفر دون الكفر الأصلي والنفاق دون النفاق الحقيقي شيئا آخر عنه حتى ابتكرناه  
 بل هذه العاني ثابتة لهذه الألفاظ في الكتاب السنة كدبرة جدا وإذا التحقت أحررها فتر  
 أن الواجب على أهل الإسلام في حق حكام الطاغوت ومن يريد التحاكم إليهم هو ما أوجب الله تعالى  
 من الشبهة أو الأمر من التحقير ولا هانة ولا استخفاف بهم ثم الوعظ والزجر والتوبيخ بالبدع  
 وإيادهم مع العصاة ثم القول بالبلغ طرأ في أنفسهم أنزاليغا ويكره ذلك في كل مقام وعند جماع  
 أهل الإسلام ويتلو عليهم هذه الآيات من قوله تعالى المزمع إلى قول وحسن أولئك رفيقا موضحا لها  
 طرأ ببلغ عبارة والله أعلم انتهى **وقال تعالى** ومن يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون أي ومن لم  
 يحكم بما في الكتاب العزيز والسنة المطهرة لقوله تعالى وما أنتمكم الرسول فخذوه وما نهاكم  
 عنه فانتهوا لقوله <sup>صلوات</sup> الآية أو ثبت القرآن ومثله معه رواية أبو داود والدارمي وابن ماجة  
 عن المقام بن معدي كرب فأولئك هم الخارجون عن الطاعة وفي هذه الآية والآيتين <sup>متن</sup> النقد  
 من الوعيد والتهديد ملائمة قدره وفيها دلالة على اشتراط الاجتهاد في القضية وإشارة  
 إلى ترك الحكم بالتقليد فإن قلنا إذا كان الخصام مبدلة لا يوجد في مجتهد أهل يجوز للخصام  
 التراجع إلى من يؤمن القضية المقلدين قلنا إذا كان يمكن جعلها القاض مجتهدا لم يجوز المقلد أن يقضي بها



بل يرشد هـا الى القاضي المجتهد او يرفع القضية اليه ليحكم فيها بما انزل الله او بما اراده الله فاذا  
 كان الوصول الى القاضي المجتهد متعذرا او متعسرا فلا بأس بان يتولى ذلك القاضي المقلد فصل  
 خصوصاً تماماً لكن يجب عليه ان لا يدعي علم ما ليس من شأنه فلا يقول صح او لم يصح شرعاً بل  
 يقول قال امامه كذا ويعرف الخصمين انه لم يحكم بينهما الا بما قاله الامام الخزاز وفي الحقيقة هو  
 محكم لا حاكم وقد ثبت التحكيم في هذه الشريعة المطهرة كما جاء ذلك في القرآن الكريم في شأن الزو  
 وانه يوكل الامر الى حكم من اهل الزوج وحكم من اهل المرأة وكما في قوله تعالى يحكم به ذوا عدل  
 منكم وكما وقع في زمن النبوة وعود الصحابة في غير قضية ومن لم يجد ماء يتيم بالتراب العود  
 خير من العي ولا يغتر العاقل بما يخرقه المقلد من ينموهون به على العامة من تعظيم شأن  
 من يقلدونه ونشر فضائله ومناقبه والموازنة بينه وبين من يبلغ رتبة الاجتهاد في عصر  
 هؤلاء المقلدين فان هذا خروج عن محل النزاع ومغالطة قبيحة وما اسرع نفاقها عند العا  
 لان فها مهم قاصرة عن ادراك الحقائق ولحق عند هم يعرف بالرجال والاموات في صدقهم  
 جلالة وغمامة وطباع المقلدين قريبة من طباعهم فهم الى قبول اقوالهم اقرب منهم الى قبول  
 اقوال العلماء المجتهدين لان المجتهدين قد باينوا العامة وارتفعوا الى رتبة تضيق اذهان  
 العامة عن تصورها فاذا قال المقلد مثلاً انا احكم بمذهب الشافعي وهو علم من هذا المجتهد  
 المعاصري واعرف الحق منه كانت العامة الى تصديق هذه المقالة ولاذعان لها اسرع من السيل  
 المتحد وتنفعل اذهاهم لذلك اكل انفعال فاذا قال المجتهد مجيباً عن ذلك المقلدان محل  
 التلاع هو الموازنة بيني وبينك لا بيني وبين الشافعي فاني اعرف العدل والحق وما انزل الله واجتهد  
 رايي اذ لم اجد في كتاب الله وسنة رسوله نصاً وانت لا تعرف شيئاً من ذلك ولا تقدر على ان  
 ان يجتهد رايك اذ لا راي لك ولا اجتهاد لان اجتهاد الرأي وهو ارجاع الحكم  
 الى كتاب والسنة بالمقابلة او بعلاقة يسوغها الاجتهاد وانت لا تعرف كتاباً ولا سنة  
 فضلاً ان تعرف كيفية ارجاع اليها برجوة مقبولة كان هذا الجواب الذي اجاب المجتهد  
 مع كونه حقا يحتاج بعيداً عن ان يفهمه العامة او تدعز لصاحبه ولهذا ترى في هذه الاما  
 القرية الشأن ما ينقله المقلد عن امامه او وقع في النفوس ما ينقله المجتهد من كتاب الله



وستة رسوله سلام وان جاء من ذلك بالكثير الطيب وقد رأينا وسمعنا ما لا يشك فيه انه من  
 علامات الساعة الكبرى على ان كثير من المقلدين قد ينقل في حكمه او فتواه عن مقدار  
 مثله فلا صادحت اطباق الذي وامامة عنه براء فيقول ويصول وينسب ذلك الى مدح  
 الامام وينسب من يأتي بما يخالفه من كتاب او سنة الى الابداع ومخالفة المذهب مبينة  
 اهل العلم وشعور ارتفعت رتبة عن هذا الخفيض قليلا لعلهم انه يخالف لامامه  
 لا العارف له ومن كان بهذه المنزلة فهو صاحب الجهل المركب الذي لا يستحق ان يخاطب  
 بل على كل صاحب علم ان يرفع نفسه عن مجادلتهم ويصون شأنه عن مقاولته الا ان يطلب  
 منه ان يعلمه ما علمه الله قال تعالى وتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف  
 وينهون عن المنكر اولئك هم المفلحون وفي الآية دليل على وجوب الامر بالمعروف والنهي  
 المنكر ووجوبه ثابت بالكتاب السنة وهو من اعظم واجبات الشريعة المطهرة واصل عظيم  
 من اصولها وكن مشيد من انكناها به يكمل النظام يرتفع السنام الاسلام **وقال تعالى**  
 يثمنون بالله واليوم الآخر ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر اي ان هذا من شأنهم  
 وصفتهم وظاهر الآية العموم **وقال تعالى** والؤمنون والؤمنات بعضهم اولياء  
 بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك من  
 الاحاديث ما هو معروف **وقال تعالى** الزكوة السجدة الامرون بالمعروف والنهي  
 عن المنكر والحافظون لحدود الله اي القائمون بامر الناس بما هو معروف في الشريعة وبالنهي  
 على فعل شيئا ينكره الشرع قال الحسن اما اثم لم يأمروا الناس بالمعروف حتى كانوا من اهل  
 ولم ينهوا عن المنكر حتى انتهوا عنه **وقال تعالى** الذين ان مكناهم في الارض اقاموا  
 الصلوة واتوا الزكاة واما بالمعروف ونهى عن المنكر وقد اجتزأ الله تعالى وعدا بان سلطهم  
 على صناديد العرب واكاسرة العجم وفيما هم قهقريهم واورقهم ارضهم وديارهم حيث اشتهروا بما ذكر  
 في الآية **وقال تعالى** واتقوا ايئناكم بمعروف خطاب للازواج والزوجات يعني تشاوروا  
 بينكم بما هو معروف غير منكرو ليقبل بعضكم من بعض المعروف الجميل **وقال تعالى**  
 كنتم خيرا ما اخرجت للناس تاقرن بالمعروف وينهون عن المنكر وتؤمنون بالله غميه بيان

كي غير خيرة ما أقاموا على ذلك والتصفوا به فاذا تركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر زال عنهم  
 ذلك قال مجاهد الفخر خيرة حل الشرائط المذكورة أي في هذه الآية ولا يخفى أن نصب الأئمة  
 الثابت في هذه الشريعة ثبت ولا ينكر من يعرفها من أقواله صلواتهم ثم رفعه بالفعل من بعد  
 صلواتهم من الصحابة فمن بعدهم ليس فيه ما ينبغي وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على  
 أفراد المسلمين وإن كان الأئمة هم المقادون في ذلك ولا حقون به لكن إذا فعلوا كان  
 ذلك مسقطاً لهذا التبرؤ المعلوم بالأدلة القطعية من الكتاب والسنة والمجمع عليه من  
 جميع الأمة وإن لم يفعلوا أو لم يطعموا على ذلك فالخطاب باق على أفراد المسلمين لا سيما  
 على العلماء فإن الله سبحانه قد أخذ عليهم البيان للناس فقال الله تعالى وإذا أخذنا الله منكم  
 الذين أوثقوا الكتاب للبيننة للناس ولا تكفونه **وقال تعالى** في الآية التي بعد هذه  
 أن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب لنؤذنبهم الله  
 ويلعنهم اللاعنون فاذا كان البيان لا يتم إلا بإيقاع حكم الله تعالى بالفعل مع التمكن من ذلك  
 فلا يتم الواجب إلا به وأوجب كوجوبه قال شيخنا ويركننا القاضي محمد الشوكاني في السيل الجرار أن المراد  
 المقصود الشارع من نصب الأئمة هو أمران **أولهما** وأهمها إقامة منار الدين وتنبيه العباد  
 على صراطه المستقيم ودفعهم عن محالفتة والوقوع في مناهيه طوعاً وكرهاً **وثانيهما** ما نذكره  
 المسلمين في جلب مصالحهم ودفع المفساد عنهم وقبضة أموال الله تعالى فيهم وأخذها عنهم  
 عليه وردّها إلى من هي له وتجنيد الجنود وإعداد العدة لدفع من أراد أن يبيع في الأرض فسداً  
 من بغاة المسلمين وأهل الجسارة منهم من التسلط على ضعفاء الرعية ونهب أموالهم وهتك  
 حرمهم وقطع سبلهم ثم القيام في وجه عدوهم من الطوائف الكفرية أن قصدوا ديار الإسلام  
 وغزوهم إلى ديار الكفر إن أطاق المسلمون ذلك ووجدوا من العدد والعدد ما تقوم به فهذا  
 هو موضوع الأمام الذي ورد الشرع بنصبه كما يأتي تفصيله في محله وعلى المسلمين إظهار  
 الطاعة له في غير منصبه الله تعالى وأمثالاً لإمامة ونواهيته في المعروف وغير المنكر وعدم  
 منازعته وتحريم نزع أيديهم من طاعته لأن يروا كفراً أو حاكماً وردت بذلك الأدلة المتواترة  
 التي لا شك في تواترها إلا من لا يعرف السنة المطهرة وإذا كان الأمر هكذا فليس لهما ما يسقط وجوب

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقيام بحججه تعالى لا يشاد إلى فرائضه والزمع منها  
 ولا يصح وجوبه إلا أمام مسقط الذل لكنه إذا قام بشئ منه وجب على المسلمين معاضدته  
 ومناصرتة وإن لم يقر به فالخطأ بات التقضية لوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على المسلمين  
 على العموم باقية إعتناهم معددة في أهم تكليفاتهم لا خصوص لهم عنها إلا بالقيام بها على الوجه الذي  
 أمر الله تعالى به وشرع له عادة وهكذا العلماء فالله بعد خطمهم في هذا التكليف من خلال أولئك  
 بآية البيان على الوجه الذي ذكرناه وإذا نظر في مجموع ما ذكرناه عرفت الصواب لم يبق بيننا وبينكم كبحر  
 وأما أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فالعمادات العظيمة من أئمة الدين والركنات الكبرى  
 من إكائه ولا يتسع لما ورد في ذلك من الآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة النبوية والأصول  
 مستقل وهو مجمع على وجوبه إجماعاً معلوماً من سابق هذه الأئمة ولا حجة إلا أنهم في ذلك  
 وإنما وقع الخلاف بينهم في قيود قيدوا بها هذا الوجوب وإذا عرفت هذا كان كل مسلم وجوباً  
 رأى منكراً أن يغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فقلبه كما حذر ذلك عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كون هذا منكراً يحصل بكونه مخالفاً للكتاب الله سبحانه أو لسنة رسوله صلى الله  
 عليه وسلم إجماع المسلمين ثم إذا كان قادراً على تغييره بيده كان ذلك فرضاً عليه ولو بالمقاتلة وهو  
 أن قتل فتية وإن قتل فاعل المنكر فالحق والشرع قتله ولكنه يقدم الموعظة بالقول  
 فإن لم يثر ذلك جامعاً القول الحسن فإن لم يثر ذلك انتقل إلى التغية باليد ثم  
 المقاتلة إن لم يكن التغية بها فإن كان غير قادر على الإكثار باليد أو باللسان فقطر ذلك في نفسه  
 فإن لم يستطع الإكثار باللسان أنكر بالقلب هذا يقدر عليه كل أحد وهو ضعف الإيمان  
 كما قاله الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم يعرف أن أشراط ظن التائب ما هو في الإكثار باليد  
 ثم في الإكثار باللسان وأما الإكثار بالقلب فهو فرض على كل مسلم ولا يحتاج إلى تعيينه بظن  
 التائب لأنه أمر كائن في القلب لا يظهر في الخارج ولا يحصل بمقتضى ولا يكون شيئاً منكراً في حله  
 الأفضل أو عند الشروع في مقدّماته ولكنه إذا ظن أن المنكر لا محالة واقع من فاعله ولو  
 بعد حين كان عليه أن ينكره وإن لم يحضر وقت فعله لأن الكف عنه قبل الشروع فيه أو  
 النهي لفعله أقطع لمعقه وأحسم لمادته ولا بد هنا من اعتبار شرط وهو أنه إذا كان للقيام

في مقام الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يودي الى تجري من وقع الامر والنهي له كما يفعل ذلك  
 كثير من الظلمة الذين لا يقربون في مؤمن الا ولاية ولا يزوجون بزواج الله بل يجاوزون  
 ما هم فيه الى ما هو اشد منه منفالمن ينكر عليهم وسد الباب اقامة حجة الله عليهم وحكما  
 لمادة موعظة الواعظين لهم قطعاً لربعة المناجحة من الناصحين وتأسيس المظلومين  
 عن الفرج فلا يطعون بعد هافي كالتجاء الى اهل العلم والفضل فيها هاتين السكون والرجوع  
 الى الانكار بالقليل التعرض للانكار باليد او اللسان ينشأ عنه اتساع دائرة المنكر على  
 المظلومين ويجعلهم زيادة علم ما هم فيه من المصيبة النازلة بهم وفي الشرح روقا رتفع  
 الوجوب بل ارتفع الجواز لانه يوجب حدث مظلة مع تلك المظلة ومنكر مع ذلك المنكر من  
 اعظم ما يوجب اليه الانكار ان يفضي الى تلف نفس المنكر او عضو منه ليد به الله مع عدم  
 التأثير الذي هو المطلوب بالانكار واي تاثير قد تضاعف بسببه الشر وتزيد لاجله الظلم  
 وانتجحت حرمة مع الحومة وانضمت مصيبة الى مصيبة بخلاف ما قد منامن انه يحب عليه  
 المقاتلة اذا لم يكن التغيير لا يها فانه هنالك على ثقة من التاثير وتتمام ما تصدك له واقل  
 الاحوال ان يحصل معه الاحقال ولما هنا فقد انقطع طعمه وارتفع رجاءه مع ما انضم الى ذلك من  
 التادية الى ما هو انكر وانفض الى الله ورسوله ويجب التعرف في الانكار على قدر الحاجة وقد حصل المطلوب  
 ههنا دون التحشيش فالا انتقال الى التحشيش مع تاثير التليين انتقال لمر يا ذن الله تعالى به ولا  
 اقضته الضرورة وقد اشار الى سلوك هذا المسالك قول الله عز وجل فقوله لا يسلنا  
 لعلمه يتذكر او يخشى فاذا كان الله سبحانه وتعالى قد ارشد رسله الى التاديب بهذا الادب مع  
 اكفر الكفرة واعظم العتاة المقردين عليه فسلوكه من العائين مقام الانكار الذين هم غير  
 رسل مع بعض القضاة او الولاة او الظلمة من المسلمين اولي واجه واقدم والزم وقد وجب  
 بايحاء الله عز وجل وليا رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الامة الامر بما هو معروف من معروفات الشرع وان  
 عما هو منكرو من منكراته ومعيار ذلك هو الكتاب والسنة فعلى كل مسلم ان يامر بما وجد فيه ما اوجب  
 احد ما معروف او ينهى عما وجد فيه ما اوجب في احد ما منكر او ان قال قائل من اهل العلم بما يخالف ذلك  
 فقوله منكر يجب انكاره عليه ولا تفر على العامل به ثانيا وهذا الشريعة الشريفة التي امرنا بالامر بمعروف ونهى

قال الحافظان القيم  
 الامام المصنفين محمد بن  
 ابي اسحاق بن محمد بن  
 من كان معي فانكس عليه  
 فقلت له انما حرمت انظر  
 تصد عن ذلك امره عن الصلوة  
 وهو كانه تصد عن الصلوة  
 قبل التفتين وسي الذرية  
 واخذ الاحوال قد هممت  
 وقد ذكر سيدي الوال  
 في كتابه من تفتي اخر  
 كتابه الاستعداد الزيدوني  
 نرجح الاعتقاد الصحيح  
 على ذلك نفي لاجل  
 سيدنا الحسن بن  
 بل الله تعالى في علمه  
 وفضله

والنهي عن منكرها هي هذه الموجدة في الكتاب والسنة وأما ما حدث من الذنوب فليس  
بشئ من مقتضى ولا هي شوائع ناسخة لما جاء به خاتم النبيين صلوات الله عليهم أجمعين بدع مبتدعة  
في الإسلام حدثت فيما كان فيها موافقا للشرع الثابت في الكتاب السنة فقد سبق إليه الكتاب  
والسنة وما كان مخالفا للكتاب السنة فهو بدع على قائله مضروب به في وجهه كما جاء في ذلك  
الأدلة الصحيحة التي منها كل امرئ ليس عليه امرنا فهو رد أخرجه الشيخان عن عائشة مرفوعا  
فالواجب على من له علم بهذه الشريعة ولديه حقيقة من معروفها ومنكرها أن يامر بما عليه معروفها  
وينهى عما عليه منكرها حتى لا يتغير حكمه ولا يسقط وجوب العمل به ولا يرفع فعله ولا ينكر على من  
خالفه بمجرد قول قائل أو جهة أو مبتدع مبتدع فان قال تارك الواجب أو فاعل المنكر  
قد قال بهذا فلان أو ذهب إليه فلان اجاب عليه بأن الله تعالى لم يامرنا بالتباع فلا نك  
بل قال لنا في كتابه العزيز ما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فان لم يقع بهذا  
عالمه الى كتاب الله وسنة رسوله كما امر الله تعالى في كتابه بالرد اليهما عند التنازع وقلم  
التكليف مرفوع عن الصغير فاذا رآه يعمل معصية من المعاصي فتلك انما هي معصية بالنسبة  
الى المكلفين لا الى من لا تكليف عليه لكنه يحول بينه وبينها لانها اذا اعتاد الاقدام على المعاصي  
قبل التكليف شق عليه مفارقتها بعد التكليف والولي اقدم من غيره ثم اهل الولايات  
ثم سائر الناس واما اذا اقدم الصغير والمجنون على بدن الفير او على ماله وجب علينا الرفع  
عنه لان بدن ماله معصومان بعصمة الاسلام وترك الصبي والمجنون يفعلان ذلك  
منكرا بالنسبة اليهما بل بالنسبة اليما ونحن ما مورون بانكار المنكر بل فينا علينا ولو كان فاعله  
من غير نجاد من الدابة اذا قدمت على بدن المسلم او على ماله كان حقا علينا ان نبدفها  
عنه ونحول بينها وبينه حفظا لحرمة ماله وقياما بما اوجب الله تعالى له علينا  
فان لم يندفع الصبي والمجنون او الدابة الا باه ضاربهم كان ذلك واجبا علينا والنهي عن المنكر  
فرض واذ لم يتم ابدخل المنزل وجب ذلك لان ما لا يتم الواجب الا به يجب كوجوبه وهنا  
المنزل الذي فيه المذكوران كان لفاعل المنكر فلا حرج في دخوله قط وان كان لغيرهم  
فليس في دخوله من المعصية ما يوازن بعض ما في ترك انكار المنكر من المعصية ولا شئ من

ان مفسد قول انكار المنكر يجب تفهيمها على مفسدة دخول المكان النصب لاجماع اهل العلم على  
 تأثير اعظم المفسدين على اخضاها فالقول بان انكار المنكر لا يدخل معارض مثله من دخول النصب  
 جود وغفلة وانكار المنكر ارجح من مصلحة ترك التجسس ومفسدة ترك انكار المنكر اشد من مفسدة  
 التجسس ولكن يمكن الجمع بان تحريم التجسس مقيد بعدم العلم بوقوع المنكر لانه لا يسمى  
 تجسس الا اذا كان فاعله على غير بصيرة من امره وقد دخل صلاحي على حمزة لما جئ  
 اسمة شاربي على بن ابي طالب فعد في بيته يشرب وتغنيه القينات كما هو ثابت في  
 الصحيح ومن هذا الباب تغيير الكتب الخالفة للشرع المطهر لان بقاءها لا سيما مع مظنة  
 ان يعمل بها عامل من ليس له بصيرة كاملة من كبر يجب على الواقف عليه ان يغيبه بحسب  
 ومثل هذا دخل تحت ادلة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لانه لم يخص صورة دون صورة  
 وما احتج كتب المذهب بالأراء وحجف البدع والاهواء بالتغيير بكل ممكن ودفا تر الكفر من علوم  
 اليونان وطواير المعقولات التي ليست من الدين في ورد ولا صدر ولا حراق لان بقاءها منكر  
 للتجوز ان يقف عليها من يميل الى شيء مافيه اذا امكن تسويد ما فقد حصل المطلوب  
 ولم يبق فيها ما يجب قطع ذريعتيه وحسم مادته فارجاعها لما لكها بعد التسويد موجبا لانها  
 باقية في ملكه وقد نال ما كان فيها من المنكر وان كنت تحب الصدق فحالة الكتب التي  
 تخالف الكتاب السنة تستحق الافناء والاعدام من وجه البسيطة كائنة ما كان اينما  
 كان وتراق عصير بطنه خمر الكون ذلك مظنة للسكر ولكن لا يجوز الاقدام على الاراقة  
 الا بعلم فاذا علم بذلك وجبت عليه الاراقة لان بقاء الخمر مع وجود من يجوز عليه شربها  
 من الفسقة منكر وقد امر رسول الله صلى الله عليه وآله عند نزول تحريمها وفعل ذلك  
 كل من عند شيء منها فلهذا سنة قائمة وشرعية ثابتة والقول بان المحرم انما هو شرها لا عينها  
 كلام لا حاصل له ولا يدل عليه دراية فان هذا بعينه كان في عين زمن الصحابة الذين  
 هم خير القرون وهبطت في الله من ان يكونوا مظنة لاعداء امتثال ما قد نزل تحريمه عليهم  
 من جهة الله سبحانه وتعالى بل مثل هذه المظنة حاصل فيمن بعدهم من الفسقة المنكر  
 على محارم الله عز وجل وكذلك تمزق وتكسر الآلات الملاحية لما قد اخرج احمد وغيره من حديث



ابي امامة عن النبي صلى الله عليه وآله قال ان الله تعالى بعثني رحمة وهدى للعالمين وامرين ان  
 احق المزامير والكلمات يعني الدواب والمعارف والافان التي كانت تعبد في الجاهلية  
 ولا يخفى ان من محققا تكسيرا وعزيقها واذا كان هذا في مثل آلات هذه المذاهب اقل  
 مفيدة من المصروفات الخمر ثابتة بالاول في اسناد هذا الحديث علي بن يزيد الشامي  
 وقد تكلم فيه بعض اهل العلم بما لا يوجب طرح روايته وترك العمل بما جاء من طريقه ويرد  
 من الكسور ماله قيمة بشرط ان لا تصلح لتجديد الاله اخرى لا كلا ولا بعضا وتغير مثال كل  
 حيوان لادلة في تحريم التصوير كثيرة جدا وورد ما يدل على تغييرها على العموم سواء  
 كانت مثال حيوان او غيره كما في حديث ما يشتره في الله عنها عند البخاري وغيره قالان  
 النبي صلى الله عليه وآله لم يكن يترك في بيته شيئا فيه تصايب لانقضه والتصايب صورة الصليب  
 وفي لفظ في البخاري وغيره لم يكن يدع في بيته ثوبا فيه تصايب لانقضه وفي الصحيحين  
 وغيرهما من حديثها انها نصبت سترا وفيه تصايب وقد دخل رسول الله صلى الله عليه وآله فزعه قالت  
 فقطعته وسادتين كان يرتفع عليهما وورد ما يدل على عدم تصوير غير الحيوان  
 ذلك ما أخرجه احمد وابو داود والترمذي وصححه من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله لا خير لبليلة فقال اني ايتنك الليلة فلم يمنعني ان ادخل البيت الذي انت فيه الا الله  
 كان في البيت مثال رجال وكان في البيت ثرام ستريه تماثيل وكان في البيت كلبا مر  
 براس القتال الذي في باب البيت فقطع حتى صا كهشة الشجر الحديث فلو لا يدل على جواز  
 تصوير ما عدا الحيوان ومن ذلك ما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس وفيه  
 فان كنت لابد فاعلا فاجعل الشجر وما لانفس له ولا يخفى ان اقتضاه صلوة على الوعا  
 على تصير ماله نفس لا ينافي وجوب تغيير ما كان على غير صور الحيوان من سائر المخلوقات  
 كما يفيد ذلك ما تقدم من حديث ما يشتره في الله عنها عند البخاري وغيره قد دل على جواز تصوير  
 الشجر فيمكن الجمع بان التصايب فيها صورة حيوان وهكذا التصايب المذكوكة في حديث  
 عائشة الاخر فيكون المنع متوجها الى تصوير الحيوان فقط ولا يصلح للتصايب من غير صور  
 ما ورد عن بعض الصحابة من قوله الارقي في ثوب كما لا يصلح قول ابن عباس لتخصيص التحريم

بما هو من الحيوانات لا فساد لما تقدم في حديث عائشة أنها جعلت من السنن الذي نزع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وساكن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرقى عليه أو في لفظ أحد فقد رايته متكيا على رجل أو فها هو هذا وقد  
عمد للملوك في زماننا هذا بعد التصاوير كل شيء حتى المأكول والملايين المساكين المراكب ليس شيء إلا وفيه نصيب  
ذلك من خمسة عمل للكفار وعشر على أهل التقوى التحفظ منه كل مكان كبرياء قد تساهل الناس العاسفون في  
ذلك تساهلا ومقت الله عليهم وولع الكثر هم بتركيب التصاوير التي فيها تصاويرهم وتصاوير الولاة  
والمولود وذوى القربى وجعلوها ملعبة لهم في المجالس والمحافل تذكرا لمن أوفات أو سفر أو غاب وكان  
أمر الله قد أمقر وأمان الله أن إليه يحصى ويحصى عاقبة الظالمين في إقامة معروف وأزاله منك لما قدر قرنا فيما سبق  
أن الأمر بالعز والني عن الشكر من أعظم القرائن الإسلامية وأهم الواجبات الدينية والظالم إذا قام بذلك فقد  
يحق وإذا احتاج إلى من يعينه على ذلك كانت عاقبة حاجته لا في إغاثة على الحق وقيام لأجل الحق لأجل الظالم  
نفسه ومعلوم أن الحق حق قام به من قام ولا يخرج عن كونه حقا بقيام ظالم أو فاسق به وهذا معان <sup>تخفف</sup>  
ومن هذا القبيل خاصة الأقل ظلما من الفسقة على الأقل ظلما إذا كان يندفع بهذه الإغاثة ظلما أكثر ظلما أو  
فإن هذا داخل تحت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويحوز طعام الفاسق وكل طعامه وهذا الجواز معلوم لا شك  
فيه قد جازى الكفار قال الله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم وقد أكل النبي صلى الله عليه وسلم طعام  
الكفار كما في الشاة التي أهدتها اليهودية بعد أن طبختها لآكل إذا كان الفاسق قد رزق الثمن من القيام على  
الحارة على الفاسق أو تودي إلى تحوي الفاسق على فسقه كما هذا وجه المنع من هذه الحبيثة لا من حيثية كونه  
فاسقا لذلك يجوز النزول على الفاسق وإنزاله لديه ومحبته ومن عزه لا يجوز ذلك فعليه الدليل أن الفاسق  
رجل من المسلمين أنه مالم يعلم عليه ما هو فيه من الفسق يحوز حارة عليه بما يقتضيه الشرع بالبدن  
باللسان ثم بالقلب ليس المنوع إلا أن يحبه لأجل فسقه ومعصيته لا لأجل كونه رجلا من المسلمين  
لا لأجل كونه رجلا وإذا كان محررا لاخوة الإسلامية كافيا في جواز المحبة كان جوازها لخصال المحبر  
الوحدة لا ينبغي أن يتردد فيه ولا يحتاج إلى المنع عليه وقد قال الله سبحانه وتعالى في الكفار لا يفتنكم  
الله عز وجل الذين لم يقاتلواكم في الدين لم يخرجواكم من دياركم إن تدرؤهم الآية وهكذا يجوز تعظيم السرور بمسرة  
لكونه رجلا من المسلمين كما قد مرنا ومعلوم وجود الأخوة الإسلامية بين الطيع والعاصي من المسلمين وقد  
صريح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي يفتن بين المؤمنين أحدكم حتى يحل أخيه ما يحبه لنفسه وقال المسلم

أخوالهم لا يظلمه ولا يسلمه ولا يحدث في هذا الباب كثرة وكذا العوامات القرآنية ولما لا يخرج  
 أن يعظمه لعصيته وفسقه أو يسخره ليس من خصال الشرائع هي من معاصي الله سبحانه والمولاة للفاقد  
 حاجة من حيث كونه رجلا من المسلمين ومن حيث كونه أخا للمؤمنين كما يدل على هذا الحديث المتقدم  
 أنفا وهو في الصحيح ومعناه ثابت في الكتاب والسنة ثبوتنا لا يخفى ولا يتحقق عدم جواز المولاة إلا في موالاته لا في  
 ما هو عليه من الفسق والفجور وهذا الكلام على بعض ما ينبغي ذكره في باب الأمر بالمعروف والنهي عن  
 المنكر استفدت من السيل الجرار ونزلت عليه بعض العبارات بالله التوفيق ويدل أمارة التحقيق

## فصل في وجوب نصب الإمام على المسلمين بشرط الإمامية ومقاصدها

قال الشوكاني في السيل الجرار قد طال أهل العلم الكلام على هذه المسئلة في الأصول والفروع  
 واختلفوا في وجوب نصب الإمام هل هو قطعي أو ظني هل هو شرعي فقط أو شرعي وعقلي و  
 جاؤا بحج ساقطة واداة خارجة عن محل النزاع والحاصل أنهم اطمأؤوا في غير طائل ويعني عند  
 هذا كله أن هذه الإمامة قد ثبتت عن رسول الله صلى الله عليه وآله لا رشاد إليها ولا إشارة إلى منصبها  
 كافي قوله الأئمة من قرئش و ثبت كتابا وسنة الأمر بإمامة الأئمة ثم ارشد صلى الله عليه وآله إلى استئناس  
 بسنة الخلفاء الراشدين فقال عليهم السلام سنتي سنة الخلفاء الراشدين العادلين وهو حديث  
 صحيح وكذلك قوله الخليفة بعدني ثلاثون عاما وقعت منه الإشارة إلى من سيقوم بعده  
 ثم إن الصحابة لما مات رسول الله صلى الله عليه وآله هو الأمر بالإمامة ومبايعة الإمام قبل كل شيء  
 أنهم اشتغلوا بذلك قبل تجهيزه صلى الله عليه وآله ثم لما مات أبو بكر الصديق رضي الله عنه تعدى إلى عمر  
 عهد عمر النفر المعروفين ثم لما قتل عثمان رضي الله عنه بايعوا عليا وبعده الحسن عليه السلام  
 ثم استقر المسلمون على هذه الطريقة حيث كان السلطان وحدها وأمر الأمة مجتمع ثم لما  
 اتسعت أقطار الإسلام ووقع الاختلاف بين أهله واستولى على كل قطر من الأقطار  
 سلطان اتفق أهله على أنه إذا مات بأدروا بنصيب يقوم مقامه وهذا معلوم لا يخالف  
 فيه أحد بل هو إجماع المسلمين إجماع من قبض رسول الله صلى الله عليه وآله هذه الغاية لما هو  
 مرتبط بالسلطان من مصالح الدين والدنيا ولولم يكن منها إلا جمعهم على جهاد عدوهم

سبيلهم وانضاف مظلومهم من ظالمهم واسرهم بما امرهم تعالى به ونههم عما نهاهم الله  
 تعالى عنه ونشر السنن وامانة البدع واقامة حدود الله تعالى فمشرعية نصب السباط  
 هي من هذه الحثية ودع عنك ما وقع في المسئلة من الخط والخط والدعاوى الطويلة  
 العريضة التي لا مستند لها الا مجرد القيل والقال والاكحال على الخيال انذي هو كسر اب  
 بقية يحسبه الظان ماء حتى اذا جاءه لم يجد شيئا اثر من اعظم الاحلة على وجوب  
 نصب الائمة وبذل البيعة لهم اخرجه احمد والترمذي وابن خزيمة وابن حبان وصححه  
 من حديث الحارث الاشعري بلفظ من مات وليس عليه امام جماعة فان موته موة  
 جاهلية ورواه الحاكم من حديث ابن عمر من حديث سعاد ورواه البزار من حديث ابن عباس  
 قلت وفي الباب عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول من خلع يدا من طاعة لامر لقي الله يوم القيامة لا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة  
 مات ميتة جاهلية ورواه مسلم قال الشوكاني في نيل الاوطار المراد بالميتة الجاهلية  
 وهي بكسر الميم ان يكون حاله في الموت كحالة اهل الجاهلية على ضلال وليس له امام  
 مطاع لانهم كانوا لا يعرفون ذلك وليس المراد انه يموت كافرا بل يموت عاصيا ويحتمل ان  
 ان يكون التشبيه على ظاهره ومعناه انه يموت مثل موت الجاهلي وان لم يكن جاهليا  
 وان ذلك ورد مورد الزجر والتنغير وظاهرة غير مراد ويؤيد ان المراد بالجاهلية التشبيه  
 ما اخرجه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وصححه من حديث الحارث الاشعري  
 من حديث طويل وفيه من فارق الجماعة شرا فاما خلع ربقة الاسلام من عنقه  
 واخرجه البزار والطبراني في الاوسط من حديث ابن عباس في سنده جليل بن علي  
 وفيه مقل وقال من راسه بليل من عنقه ثم قال الشوكاني في ويل الغمام والحاصل ان  
 مسئلة الامم هذه قد تفرقت فيها المذاهب تشعبت فيها الاقوال وصارت من اعظم مسائل  
 الخلاف فهذا يقول الامام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلان بالاص وهذا يقول فلان بالاجماع و  
 هذا بكذا وهذا بكذا ويرتجون على ذلك التكفير والتفسيق والتبديع والتشيع وتنشأ عن ذلك  
 العداوات العوجبة لسفك الدماء وهتك الحرم والتفرق في الدين كما تجد ذلك في كتب التواريخ

فانها مشهور تنبذ كرافق الواقعة بين الشيعة والمسيحية في كثير من اقطان الارض حتى صارت  
 كل فرقة تنطوي من العداوة والاخرى على اكثر مما تنطوي عليه من ذلك اليهودي او نصراني  
 وانت اذا حققت النظر وامعنت الفكر ولم تقلد غيرك وصفت نفسك على ان العصبية الرومية  
 صلت ان هذه المسئلة ليست بحقيقة ببعض البعض من ذلك فان كل واحد من اولئك  
 الخلفاء الراشدين قد بذل وسعه في صلاح المسلمين ولم يأل جهدا في نصهم والقيام بواجبهم  
 حقهم واذا وقع منه ما هو في صورة الخطأ فحق محله الشريف ان يجهل على احسن الحال  
 واجمل التاويل فقد تولى الله عز وجل تعديل اهل القرن اجمالا وكذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 واول احوال ذلك حمل الكل على السلامة وقد تعبدنا الله بواجبات شرعية من صلاة وصيام  
 وحج وزكاة وجهاد ونحو ذلك ولم يوجب علينا ان نعرف ان فلانا هو الخليفة في وقت كذا او  
 ان فلانا ليس هو خليفة في وقت كذا فهذا امر قد جف منه القلم وقضى الله بين عباده بما  
 قضاه ولم يجمع موقف بين يديه يتبين فيه الحق من المبطل والمصيب من الخطي فمالنا و  
 الاشتغال بقوم قد تصرفوا منذ ازمان طويلة وليس لنا من احسان محسنهم ولا علينا من  
 اساءة مسيئهم نغير ولا قطمير فهل يفعل العاقل بنفسه كفعل من تخامق من هؤلاء  
 الذين فرطوا ومن اولئك الذين افراطوا فليحذر التحريض على دينه ان يقع في هذه الهوة  
 التي قد هلك فيها من الناس من لا ياتي عليه الحصر من اهل كل قرن ومن زعمانه يجب على  
 عبد من عباده ان يعرف امامة امام لم يدرك عصره لم يقبل منه ذلك لا يبرهان <sup>على</sup>  
 لان واجبات هذه الشريعة لا تثبت بخروج الدعوى العاطلة التي لا يجز عنها احد لو كان هذا  
 صحيحا لكان وجوب معرفة نبوة الانبياء من ايننا ادم عليه السلام الى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وجوب ذلك  
 واهم واقدم والله اعلم انتهى قال المحافظ ابن القيم في بدائع الفوائد السريته الله اعلم في خروج  
 الخلافة من اهل بيت النبي صلى الله عليه وآله الى بكر وعمر وعثمان ان عليا التولى الخلافة بعد موته  
 صلواته وشك ان يقول المبطلون انه ملك ورث ملكه اهل بيته فصان الله منصبه <sup>رسالة</sup>  
 ونبوته عن هذه الشبهة وتامل قول هرقل لابي سفيان هل كان في ابايه من ملك قال لا فقال  
 له لو كان في ابايه ملك لقلت جل يطلب ملكا لبايه فصان الله منصبه العلي من شبيه <sup>الملك</sup>

في آياته واهل بيته وهذا والله اعلم هو السرفي كونه لم يورث هو ولا نبي قط لهذه الشبهة ثلثا  
 يظن المبطل ان الانبياء طلبوا جمع الدنيا لا ولا دهم وورثتهم كما يفعلها الانسان من زهد  
 لنفسه وتوديته ماله لولده فخيرته فصاها الله عن ذلك ومنعهم من توريث ورثتهم شيئا  
 من ذلك لئلا تنطرق التهمة الى حجج الله تعالى فلا تبقى في بؤهم وورثاتهم شبهة اصلا ولا يقال  
 فقد وليها علي واهل بيته لان الامر لما استقر لها ليست بمالك مودود وانما هي خلافة نورية  
 تستحق بالسبق والتقدم كان علي في وقته هو سابق الامة وافضلها ولم يكن فهم حين وليها  
 اولى بها منه ولا خيرة منه فلم يحصل للمبطل بذلك شبهة والحمد لله اشى **واما**  
**شروط الامامة** فنحن ان يكون مكلفا وهذا واضح لان الصغير لا يصلح للتدبير  
 امور المسلمين بل لم يصلح لتدبير نفسه فكيف يصلح لتدبير امر غيره وقد تقرر بالا دلالة رفع  
 قلم التكليف عن الصبي والصغير ومن لازم الامامة والقضاء ان يكلف العباد بما تقتضيه  
 الشريعة المطهرة فكيف يصلح لذلك من لم يصلح للتكليف نفسه وكيف يقوم الظل والعودا عوج  
 وكيف يصح اتصافه بالعدالة التي هي مع العلم اس مآل الامام والقاضي وقد تعوذ رسول الله صلى  
 من اماراة الصبيان كما اخرجه احمد من حديث ابي هريرة رضي الله عنه وتعوذ ايضا من  
 اماراة السفهاء كما اخرجه احمد ايضا باسناد رجاله الصحيح والصبي والصغير سفيه وثبت  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل من علامات القيامة اذا وُجد الامر الى غير اهله والصبي ليس من اهله  
 ومنها كونه ذكرا وجهه ان النساء ناقصا عقل ودين كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كاذب  
 لا يصلح لتدبير امر الامة ولتولى الحكم بين عباد الله وفصل خصوم انهم بما تقتضيه الشريعة  
 المطهرة ويوجبها العدل فليس بعد نقصان العقل والدين شيء ولا نقاس الامامة والقضاء  
 على الرواية فانها تروي ما بلغها وتحكي ما قيل لها واما الامامة والقضاء فهو يحتاج الى اجتهاد  
 الراي وكمال الادراك والتبصر في الامور والتفهم لحقائقها وليست المرأة في ورد ولا صدر من  
 ذلك ولا تقوى على تدبير امر العباد والملا بل هي اضعف من ذلك والعجز عن يد هذا  
 ما ثبت في الصحيح للنخاري من حديث ابي بكر رضي الله عنه من قوله صلى الله عليه وسلم لا يفكر قوم ولا امر  
 امرأة قاله لما بلغن اهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسر يعني بولان بنت شيرويه



بن كسرى فليس بعد نفي الفلاح شيء من الوعيد الشديد وراس الامور الامامة والقضاء  
 بحكم الله عز وجل فدخوله فيها يكون خولا وليا قال الخطابي وفي الحديث ان المرأة لا تلد الامارة  
 والقضاء انتهى وهو قول الجمهور واجازة الطبري وهي رواية عن مالك وعن ابي حنيفة تلي  
 الحكم فيما يجوز فيه شهادة النساء كذا في فتح الباري والحديث حجة على هؤلاء ومنها ما كونه حرا  
 اما الامارة والسلطنة فلا مانع من ذلك ولا ورد في الشرع ما يدفعه ولا يجب ان يحرف هذا الامر  
 اولى من العبد واكمل من الغالب لكن ورد ما يقربه ويؤيد كافي الاحاديث الصحيحة المصروفة  
 بطاعة السلطان ومن كان عبد احشيا وقد امر رسول الله صلى الله عليه وآله زيد بن حارثة وكذلك  
 ولده اسامة على اكار المهاجرين ولا نصار كما ذكرنا في كتب الحديث والسيرة واما  
 الامامة فقد بين النبي صلى الله عليه وآله وصحبه اوضح من يصلح لها ومنها كونه قرشيا فالعلوي القاسم  
 هو خيرة الخيرة من قريش واعلاها شرفا وبيتا ولكن لا ينبغي ذلك صحته في سائر بطون قريش  
 كما تدل عليه الاحاديث المصروفة كاشفة من قريش وهي كثيرة جدا وان لم يكن في الصحيح  
 بل عددها في كل مرتبة من الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم زيادة على عدد  
 التواتر والمتواتر قطعي ويؤيد ذلك ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من طرق ان الناس تبع  
 لقريش في الخير والشر وقد بين هذا الخير والشر بقوله صلى الله عليه وآله الناس في الخير والشر  
 الى يوم القيامة كما في حديث عمرو بن العاص عند الترمذي والنسائي وكما في حديث  
 ابن عمر في الصحيحين وغيرهما بلفظ لا يزال هذا الامر في قريش ما بقي منهم اثنان وهو مراد  
 من طريق غيره في الصحيح ايضا فلهذا اللفظ تدل على ان المراد الامامة الاسلامية واما  
 امر الجاهلية فقد انقض و**ومعنى الخلافة** الامامة في عرف الشرع وهؤلاء  
 الذين نص النبي صلى الله عليه وآله لخلافته هم الخلفاء الاربعة وليس المراد بالامامة هنا المعنى  
 اللغوي الشامل لكل من ياترثه الناس ويتبعونه على اي صفة كان بل المراد الامامة الشرعية  
 ومن هذا قول ابي بكر رضي الله عنه يوم السقيفة تحت على الانصار ان العزم لا يعرف هذا الامر  
 لغیر هذا الخ من قريش وقد حكى القاضي عياض النوري الاجماع على ان الخلافة مختصة  
 بقريش لا يجوز في غيرهم وذكر القاضي مؤيد الدين عبد الرحمن ابن خلدون في كتابه

العبدان النسب القرشي لأجماع الصحابة يوم السقيفة على ذلك وثبت ايضا في الصحيح لا يزال  
 هذا الأمر في هذا الحي من قريش واعتقال هذه الأدلة كثيرة إلا أنه لما ضعف امر قريش و  
 تلاشت عصبيتهم بما نالهم من الترف والنعم وبما انفقهم الدولة في سائر أقطار الأرض  
 عجزوا بذلك عن حمل الخلافة وتغلب عليهم الأعاجم وصار لكل والعقد عرفا شنبه ذلك  
 على كثير من المحققين حتى ذهبوا إلى نفي اشتراط القرشية وعولوا على ظواهر في ذلك مثل  
 قوله صلوات الله عليه وسلم ما طيعوا واطيعوا وإن ولي عليكم عبد حبشي ذو زبينة وهذا لا تقوم به حجة <sup>لـ</sup> وخرج  
 فإنه خرج مخرج التمثيل والفرض السبالة في إيجاب السمع والطاعة وثل قول عمر لو كان سلم  
 مولى حذيفة حيال وليته أو لما دخلتني فيه الظنة وهو أيضا لا يبعد ذلك لما علمت أن <sup>هـ</sup> ما  
 الصحابي ليس بحجة وأيضا فهو القوم منهم وعصبية الولاة حاصله لسالم في قريش وهي الغلبة  
 لاشتراط النسب ومن القائلين بنفي اشتراط القرشية القاضي أبو بكر الباقلاني لما أدرك  
 عليه عصبية قريش من التلاشي والاضمحلال واستبداد ملوك العجم على الخلفاء فاسقط شرط  
 القرشية وإن كان موافقا لرأي الخوارج لما رأى عليه حال الخلفاء لعهد وبعي الخوارج على  
 القول باشتراطها وصحة الإمامة للقرشي ولو كان عاجزا عن القيام بأمور المسلمين <sup>عليهم</sup> وردد  
 سقوط شرط الكفاية التي يقوي بها على أمره لأنه إذا ذهبت الشوكة بذهاب العصبية  
 فقد ذهبت الكفاية وإذا وقع الإخلال بشرط الكفاية تطرق ذلك أيضا إلى العلم والدين  
 وسقط اعتبار شرط هذا المنصب وهو خلاف لأجماع انتهى ثم ذكر حكمة اشتراط النسب في  
 الإمامة وليس في غيرها كثيرا فائدة وقد قال الشوكاني رحمه الله وبطلان لا يبين في بعض  
 هذه الألفاظ ما يدل على الحصر ولكن قد خصص مفهوم هذا الحصر أحاديث وجوب الطاعة  
 على العموم بذلك صرح القرآن الكريم على أنه قد ورد ما يدل على وجوب الطاعة لغير القرشي  
 على الخصوص كحديث طييعوا السلطان وإن كان عبدا حبشيا راسه كاز بنية وهو في الصحيح  
 وكذلك حديث عليكم بالطاعة وإن كان عبدا حبشيا فانما اللغو من كالحل إذا قيد النقاد  
 أخرجه أحمد وابن ماجه والحاكم وغيرهم ومن زعم أن ثمر فقاين الإمام والسلطان فعليه  
 الدليل ولا سيما بعد قوله صلوات الله عليه في امتي ثلاثون سنة ثم ما أبعد ذلك أخرجه أبو داود

والتمدي وحسنه من حديث سفيانة ثم الاخبار منه صلوات الله على الأئمة من قريش هو كالأخبار  
منه صلوات الله على الأئمة في الحبشة والقضاء في الآرد وما هو الجواب عن هذا هو الجواب في ذلك  
وتخصيص كون الأئمة من قريش ببعض بطونهم لا يتم إلا بدليل ولاخذ بما وقع عليه الإجماع  
لاشك أنه أحوط زمانه يتحتم التصدير إليه فليس هو أصح ولو صح ذلك لم يطلان الكثرة في  
من المسائل وللقيام من المراكز وما أحقه بأن لا يكون كذلك انتهى ومنها أن يكون مسلم  
الحساس عاقل لأن المقصود بالولاية العامة هو تدبير أمم الناس على السوم والخصوص  
وأجزاء الأمور مجاريها ووضعها موضعها وهذا لا يتيسر من في حواسه خال لا يفتني  
نقص التدبير إماما مطلقا إلى النسبة إلى تلك الحالة كيف ولا إماما قاضيا يحتاجان مثلا  
إلى البصيرة لمشاهدة الخصوم ومعرفة أحوالهم ويحتاجان إلى السمع لسامع كلامهم وما يوردونه  
لهم عليهم ولاية الأعمى والأخرس إنما هي بلاء مصوب على الخصوم وتعدب لهم مع عدم التركيز  
إلما يفعلانه لهذا النقص الواضح الظاهر فما نعان من هذه الحيثية مع أنها فاقدان  
لأعظم ما لا يتم مقتضى إلهيه وأما سلامة الأطراف فلا وجه لاشتراط طرفان الآخر ولا شلا  
ينقص من تدبير شيء ويقوم بما يقوم به من ليس كذلك ومعلوم أنه لا يراد من مثل الإمام  
السياق على الأقدام ولا ضرب الصونجان وحل الأتقال والجنون محتاج إلى حفظه عن انزال  
ضرره بالغير لذهاب عقلاء الذي هو المرجع في التدبير فكيف يلي أمر هذه الأمة وإني به  
ذلك ومنها كونه مجتهدا وهذا من أهم الأمور وأقد مهالات المقصود من نصب الأئمة  
هو تنفيذ أحكام الله عز وجل وجهاد أعداء الإسلام وحفظ البيضة الإسلامية ودفع من  
أرادها بمكر والأخذ على يد الظالم وإنصاف المظلوم وتأمين السبل وأخذ الحقوق الواجبة  
على ما اقتضاه الشرع ووضعها في مواضعها الشرعية فإذا لم يكن له من العلم ما يهتدي به في  
الحق خطب خطب عشواء ولا سيما إذا كان يباشر الأحكام الشرعية بنفسه ويرد ويصدر فتاوى  
المسلمون وقام بهذه الأمور فقد تحمل عباءة الإمامة فان انضم إليه هذه الأمة كونه إماما  
في العلم مجتهدا مطلقا في مسائله فلا شك ولا ريب أنها نهض من الإمام الذي لم يبلغ رتبة  
الاجتهاد لأنه يورد الأمور ويصدرها عن علم ولكن لا تحليل يدل على أنه لا يولد الأمر إلا من

كان هذا المنزلة من الكمال وفي هذه الغاية القصوى من محاسن الخصال وليس النزاع في  
 الكل ولا في الافضل بل النزاع فيمن يصلح لتولي هذا المنصب ومن قام بتلك الامور وفرضها  
 فهو المراد من الامامة والمراد بالامام نعم عليه ان ينتخب من العلماء المبرزين والمجاهدين  
 المحققين من يشاؤونه في الامور ويجوزها على ما ورد به الشرع ويدبر حاشي الشريعة المطهرة  
 عليه بعد ان يصح له سعة علمه وقرعة عدلته وتصلبه في امر الدين فيجعل الخصومات الى  
 اهل هذه الطبقة فما حكموا به كان عليه انفاذه وما امر به فعله واذا لم يعرف ذلك  
 بنفسه فعليه احكام السؤال من اهل العلم على اختلاف انواعهم فلا بد يحصل له من  
 ذلك ما يظن اليه كيف ومعرفة اهل هذه الطبقة لا يخفى على العقلاء الذين لا نصيب  
 من العلم فانه لا بد ان يرفع الله بهم من الصيت والسمعة ما يعرف الناس انهم الطبقة  
 العالية من جنس اهل العلم وليس للامام اذا لم يكن مجتهد ان يستبد بما يتعلق بامور الله  
 ويدخل نفسه في فصل الخصومات والحكم بين الناس فيما بينهم لان ذلك لا يكون الا من جهة  
 كما في القضاء والحاصل انه لا دليل في المقام يوجب علينا اشتراط اجتهاد الائمة حتى  
 يجب اليه المصير ولا جماع حتى يكون التعويل عليه وليس في المقام الا مجرد المجادلة بما  
 راجعة الى الرأي البحت كما يعرف ذلك من يعرفه وما هو من مثله على المحققين من علماء  
 التقيد بالادلة الحكيم للشرع قال الشوكاني في ويل الغمام وعندنا ان ملاك امر الامامة  
 والسلطنة واعظم شرطهما واجل اركانها ان يكون قادرا على تامين السبل وانصاف  
 المظلومين عن الظالمين ومتمكن من الدفع عن المسلمين اذا هم امر بخلافه كبحش  
 كافرا وباع غير متاعه عن ذلك ولا متنبط ولا عاجز ولا مشغول بملاذة موثر الدرعة والسكون  
 فاذا كان السلطان بهذه المثابة فهو السلطان الذي اوجب الله طاعته وحرم مخالفتها  
 بل هذا الامر الذي شرع الله له نصب الائمة والسلاطين وجعل ذلك من اعظم ما  
 الدين ولا يضر الامام نقص شروطا واكثر من شروطا ذكرها ما كان قائما بما ذكرناه فليس للسلطان  
 حاجة في امام قاعد في مصلاة مسك سيجته موثر لطاعة الكتب العلمية مدرس فيها  
 طلبة عصره مصنف في مشكلاتها متورع عن سفك الدماء والاموال والمسلمون ياكل بعضهم

بعضاً ويظلم قوامهم ضعيفهم ويصطهد شريفهم وضيعهم فان الامر اذا كان هكذا لم  
يحصل من الامامة والسلطنة شيء لعدم وجود الالهة الاعظم الذي شرعنا له وهذا الكلام  
لا يعقله الا افراد من اهل العلم انتهى كلامه ومنها ان يكون عدل والعدالة ملاكاً لا  
وعليها تدبر الدائرة ولا ينهض بتلك الامور التي ذكرنا انها المقصودة من الامامة لا الله  
الذي يجري افعاله وافعاله وتدبره على مرضى الرب سبحانه فان من لا عدالة له لا يقرب  
على نفسه فضلاً عن قرب من على عباد الله تعالى ويوثق به في تدبيره بينهم ودينهم ومعلوم  
ان وانه الدين وعزيمة الودع لا تتم امور الدين والدنيا الا بها ومن لم يكن كذلك خبط  
في الضلالة وخط في الجهالة واتبع شهوات نفسه واثرها على مرضى الله تعالى ورا<sup>ضيه</sup>  
ببادة لانه مع عدم تلبسه بالعدالة وخلوه من صفات الودع لا يبالي بزواج الكتاب السنة  
ولا يبالي ايضاً بالناس لانه قد صار متولياً عليهم هذا الامر والنهي فيهم فليس لاهل  
الحل والعقدان يباليان من لم يكن عدلاً اذ قد اشتهر بذلك الا ان يتوب ويتعد عليهم  
العدل الى غير فعلهم ان ياخذوا عليه العمل بما عمل العادلين والساووك في مسالك  
المتقين ثم اذا لم يثبت على ذلك كان حلهم امره بما هو معروف ونهيه عما هو منكرو ولا  
يجوز لهم ان يطيعوا في معصية الله ولا يجوز لهم ايضاً الخروج عليه ومحاكمته الى السيف  
فان الاحاديث المتواترة قد حلت على ذلك دلالة اوضح من شمس النهار ومن له اطلاع على  
ما جاءت به السنة المطهرة الشرح صدره لهذا فان به يجمع شمل الاحاديث الواردة في  
الطاعة مع ما يشهد لها من الايات القرآنية وشمل الادلة الواردة في الامر بالمعروف والنهي  
عن المنكر وشمل الادلة الواردة في انه لا طاعة في معصية الله وهي كثيرة جداً لا يتسع لها  
الاموالف بسيط فلما عزل الامام بالفسق فلا ريب ان الامام عبد من عباد  
الله طاعته كطاعتهم ومعصيته كمعصيتهم والتوبة نحو التوبة والله يحب التوابين فاذا  
وقعت منه معصية تهجم الفسق او لا توجبها وجبت عليه التوبة عنها واما انها توجب فخطا  
ولا يمتد فلا ومن ادعى ذلك فيه الدليل وقد فصل الفقهاء تفاصيل وفروا بين من كانت  
اصلية او مستفادة وجعلوا بعض الولايات يجوز مباشرتها صاحبها الذي وقعت منه المعصية

يخرج التوبة وبعضها لا بد من مضي مقدار من الزمن مع الاختيار وكل هذه دعاوي ليس تحتها  
 طائل وبعضها ذكرناه ما ورد من الأحاديث الصحيحة المتواترة المقضية لوجوب طاعة  
 الأئمة ما أقاموا الصلوة وتحريم نزع أيدي الرحمة من الطاعة مالم يروا كفايا واحدا وليس معنى  
 الإمامة والسلطنة الأوجب طاعتهم وتحريم مصطنعهم فيما كان ذلك ثابتا في ثابتة لم يطل  
 والله اعلم **واما مقاصد الإمامة** فمنها كون الإمام سخييا يضع الحقوق في  
 مواضعها ولا يأخذها إلا من مواضعها فإنه إذا أخذ الشيء من غير ضعه كان ظالما وظلم  
 ليس يعدل واما وضع الحلي في الكعبة والدرهم والدنانير والجواهر النفيسة فلا يستبعد أن يكون  
 فاعله من الكاترين الذين قال الله عز وجل فيهم يوم يحى عليهم في نار جهنم فتكوى بكى ساههم و  
 جنوبهم وظهورهم ولا يرى على من أخذها من الأئمة والخلفاء والولاة ليصرفها في مصالح المؤمنين  
 أو يدفع بها مفاسدهم بأسا ولم يرد ما يدل على المنع قال الشوكاني في الدرارى المضيئة ومذلك  
 ما يوضع في الكعبة وفي مسجده صلى الله عليه وآله في صحيح مسلم وخيرة قال يسمع رسول الله صلى  
 يقول لو أن قوما عهدوا بحاهلية أو قال بكفر لا نفقت كنز الكعبة في سبيل الله فهذا  
 يدل على جواز اتفاق ما في الكعبة إذا زال المانع وهو حدث عهد الناس بالكفر وقد زال ذلك  
 واستقر أمر الإسلام وثبت قدمه في أيام الصحابة فضلا عن زمان من بعدهم وإذا كان هذا  
 هو الحكم في الأموال التي في الكعبة فالأموال التي في غيرها من المساجد والمشاهد أولى بذلك  
 بفحوى الخطاب فمن وقف على مسجده صلى الله عليه وآله على الكعبة أو على سائر المساجد شيئا يبقى فيها لا  
 ينتفع به أحد فهو ليس بمنقرب ولا منصدق بل كانه زيد خل تحت قوله تعالى المدكور أنفا  
 ولا يعارض هذا ما روى أحمد والبخاري عن شعبة بن عثمان في قصة عمر وأنه ترك كنز الكعبة  
 اقتداء بالنبي صلى الله عليه وآله بكررضي الله عنه لأن حديث عائشة أن السبيل الذي لاجله ترك  
 صلى الله عليه وآله ما صدقه وقال في الدرر البهية ومن وضع ماله في مسجد أو مشهد لا ينتفع به  
 أحد بخرواي الإمام والسلطان صرفه في أهل الحاجات ومصالح المسلمين وقال في وبل الغم  
 وأما أموال المساجد فإن كانت الأموال التي ينفقها الواقفون عليها ليحصل من غلاتها ما يحتاج  
 إليه من عمارة ونحوها وما يقرب من يحييها بالصلوة والتلاوة وتدريب العلوم فلا إشكال في هذا



من اعظم القرب ولا يحمل لمسلم ان ياخذ منه شيئا وان كان ذلك من الامور التي يجوز تزوير  
 التي هي من علامات القيامة او المباحث او المكافاة فهو من اضاع المال بل من وضعه في  
 معاصي الله فيكون اخذ موصوفه في مصالح المسلمين من باب النقيض بواجبين احدهما النهي  
 عن المنكر والثاني توقي اضاعه المال للنهي عنها بالادلة الصحيحة انتهى قال الشيخ العلامة مري  
 الحنيلي القدسي المتوفى سنة ١٢٢٠ في كتابه نزهة الناظرين في تاريخ من ولي مصر من الخلفاء  
 السلاطين وعلى السلطان ان ياخذ المال من حله ويضعه في حله وحقه ولا يمنع من  
 مستحقه فتحمل اليه الاموال ويبارك له فيها تحمل مرة الى عمر بن الخطاب بل عظيم من الخلفاء  
 ان قوما دوا الامانة في هذا فقال له بعض الحاضرين انك ادبت الامانة لله فادوا اليك  
 الامانة ولو رعت دعوا وما اخذوا به من مال المسلمين بغير حق كالحدايا والرشوة ضليلة  
 منهم ودفعه لا يابى فان جهلوا وضعه في بيت المال ففي حديث احمد وابي داود من شفع اخيه  
 شفاعا فاهلك له عليها هدية فقبلها فقد اقربا عظيم من ابواب الدنيا وعن ابن مسعود قال  
 سمعت ان يطلب الرجل الحاجة للرجل فتقضى له فيهدي اليه هدية فيقبلها وكان صلوات  
 يقول ابلغوني حاجة من لا يستطيع ابلغا فان من ابلغ ذا سلطان حاجة من لا يستطيع ابلغا  
 ثبت الله قدميه على الصراط يوم تزل الاقدام قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله اجمع السلطان على  
 ان تعطيل الحد بمال يؤخذ لا يجوز واجمعوا على انه مال سحت خبيث وان ذلك سبب سقوط  
 حرمة السلطان وسقوط قدره من القلب في الخلال امرة قال واصل البرطيل هو الجحر  
 المستطيل سميت به الرشوة لانها تلغم المرثي عن التكلم بالحق كما يلقه البحر الطويل الشد في ذلك  
 اذا انت الهدية دارق مر تطايرت الامانة من كواها

فاذا اترك السلطان انكار المنكرات واقامة الحدود بمال ياخذة كان بمنزلة مقدم الحماية  
 الذي يقاسم المحاربين عن النهب بمنزلة القواد الذي ياخذ ما ياخذ للجمع بين اثنين على  
 فاحشة وكانت حاله شبيهة بآلة عجيبة للسوء وغاية مرير الرياسة وجامع الما ان يكون  
 كفر عن وقارون وقد بين الله في كتابه حالهما وقد زعموا في الجوهالة ان السلطان لا يقوم  
 بعتاء والعطاء لا يكون الاعمال والمال لا يحصل الا باستحقاقه من حله وغير حله فصار وانها يابى

وهما بين ويقولون لا يمكن ان يتولى على الناس الامن يأكل ويظهر اولئك هم الكاذبون والعلما  
الذين يقرن نصهم على ذلك كاليهود الذين قال الله فيهم كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبشما  
كانوا يفعلون قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الناس اذا  
راوا المنكر فالمرء فيه او شاك ان يجرم الله بعقاب منه انتهى هذا الخبر كلام الشيخ مرعي واما  
تحقيق هذا علم ان ذلك مما لا يروى عند الله وان روى عند الناس وصاحبه وان ائزوت  
يده فهو في غدر من ذوي الافلاس فتهمة كل واحد من المطاعين ويلات المظالم ثقيلات  
المقارم والحلال من الزاد مما يزيد القلوب تنويرا ومن سنة الله ان يبارك في القليل حتى يصير  
كثيرا فينبغي للسلطان الحازم ان يضرب على هذه الحوادث بسيف الابطال ويقبل الحوالة  
فيها على خرافة رحمة الله التي لا ينقصها كثرة الافعال حكى ابن السبكي وغيره ان الشيخ عز الدين  
ابن عبد السلام حضر عند السلطان الملك الصالح ايوب وقد كان قد اطع على خاتمة تلجم  
فيها الخمر وتعمل فيها المنكرات فقال يا ايوب كيف يسعدك في دينك ان تكون الخاتمة القذرة  
في سباطك فقال يا مولانا ما علمت هذا بل هو من زمان فقال فتدري ان تكون ممن يقول  
يوم القيامة انا وجدنا ابائنا على امة وانا على امة غير مقتدون فما وسعهم الا ان امر بان يطال الخاك  
وسئل الشيخ بعد ان انفصل المجلس كيف تجاشرت على هذا السلطان مع شدة سطوته فقال البته  
قد تعاظم في موكبته فاودت ان اهينه فقبل له فما خفته فقال استحضرت هيبته الله تعالى  
في قلبي فصرت له كالناظر هكذا تكون العلماء العاملين جعلنا الله منهم امين ومنها  
كونه مدبرا لآرائه الاصابة لان من لم يكن اكثر آراءه الاصابة فهو في عداد الحفقاء الذين  
لا يصلحون لتدبير انفسهم فضلا عن تدبير سائر المسلمين والحاصل انه اذا كان عاقلا متمسكا  
في الامور متجنبا للعجل والحيرة ومباشرة الامور حال الغضب يكن غالبا يندب الاصابة كليا  
اذا اقتدى بكتاب الله وسنة رسوله في المشاركة لاهل الرأي فان الله سبحانه قد ندب الى  
ذلك رسوله صلى الله عليه وسلم فكيف لا يقتدي به غيره ويمثل امر الله سبحانه وثبت في الصحيح  
ان النبي صلى الله عليه وسلم اصابه حين بلغه اقبال ابي سفيان وقد اطلق العقلاء على حسن  
الاستشارة في الامور ومعلوم ان اجتماع الرأي من رجال احزم من رأي الواحد نفسه

فكيف اذا تطابق على ذلك اراي جماعة ومنهم من يكون مع الامام من قوة القلب شدة  
 الياس ما يحمله على مناجرة الاعداء ومناخرة الخارجين على الاسلام فان كان من الجاهل  
 بمكان ومنعه عن ذلك فقد اصاب بسبب هذه الغريرة التي يفضيها الله لفقدان اعظم  
 المقاصد ان امامته لانه ينتكب عن مواطن القتال ويضعف عن مصابرة الزال فيسر به  
 جهنمه الى غيره وقعر ينالك البلوى وتسلط على المسلمين الاعداء ومع هذا فقد يحمله جهنمه  
 وضعف قلبه على عدم اقامة الحل وهذا القصاص التكميل من سعي في الارض فسادا و  
 اعتناق من اوجب الشرع ذلك عليه وان كانوا اعداء اجماع من كان معروفا بهذه الغريرة لا  
 يجوز لاهل الحل والعقد ان يبايعوه واذا التوا ابايعته فلا يجوز لهم ان يبايعوه في قتله و  
 جهنمه بل يقيمونه ويقومون معه فان عودته عن الحرب في الوقت الذي تحقق فيه الحرب  
 يفضي بالمسلمين الى الضرر العظيم في ابدانهم واموالهم وجسومهم **ومنها** ان يجمع جماعة  
 من اهل الحل والعقد في عقد البيعة ويقبل ذلك سواء تقدم منه الطلب ذلك ام لا لكن اذا تقدم الطلب فقد  
 وقع في النهي الثابت عنه صلحهم عن طلب الكفارة فاذا ابرع بعد هذا الطلب انعقدت ولايته  
 وان اتم بالطلب هكذا ينبغي ان يقال على مقتضى ما يدل عليه السنة المطهرة والحاصل ان  
 المعتبر هو وقوع البيعة له من اهل الحل والعقد فانها هي الامر الذي يجب بعده الطاعة  
 وتنسب اليه الولاية ويجرم معه الخيانة وقد قامت على ذلك الادلة وثبتت به المجمة ويتعقد  
 الخلافة بوجود بيعة اهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء وامراء الاجناد من يكون له  
 رأي وصيغة للمسلمين كما انعقدت خلافة ابي بكر رضي الله عنه وان يوصي الخليفة الناس  
 اي يعهد الخليفة الاول الى الخليفة الآخر كما انعقد خلافة عمر رضي الله عنه ولم يكر ذلك الصحابة او  
 يجعل شوري بين قوم اي ينص الامام الاول على واحد من جماعة يوافقون عليه يبايعونه كما  
 فعل عمر رضي الله عنه الى اولئك الفرض من الصحابة ولم يكر ذلك عليه كما كان عقد انعقاد خلافة عثمان رضي  
 الله عنه ايضاً رضي الله عنه ما استيلاء رجل جامع للشروط على الناس من تسلطه عليهم كاستيلاء الخلفاء  
 بعد خلافة النبي ثم ان استولى من اجمع الشرط لا ينبغي ان يبادوا بالخيانة لان خاتمه  
 لا يتصور غالباً الا جرم ومضايقات وفيها من المفسدة اشد مما يوجب من الصلحة وسائر  
 الله صلحهم فقليل فلا تنابذهم قال الامام اوافقكم الصلوة وقال لا ان تروا كفر ابو اسامة

من الله فيه برهان أي نص آية أو خبر صحيح لا يهمل التأويل ومقتضاه أنه لا يجوز الخروج عليهم  
 مادام فعلهم يهمل التأويل قال الأئمّة اطّابن حجر في الفتح جامع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان الظاهر  
 وطغيانهم معه وإن طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حقن الدماء وتكثير الهالكين  
 ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح فلا يجوز طاعته في ذلك بل يجب  
 مجاهدته لمن قدر عليه كما في الحديث انتهى بالجملّة فاذا كانت الإمامة الإسلامية مختصة  
 بواحد أو أمور راجعة إليه مبطّنة كما كان في أيام الصحابة والتابعين وتابعهم فحكمهم في كل شيء  
 في الثاني الذي جاء بأعيان بعد ثبوت ولاية الأول أن يقتل إذا لم يتب عن المنازعة قال الشوكاني  
 في وبل النعمان والباغي أحد رجلين إما رجل بنى على جميع المسلمين أو بعضهم نهبا أو لهم سفك  
 دماءهم وهتك حرّهم فهذا قد جعل الله له حدودا مذكورة في كتابه العزيز وإذا اجتمع منهم  
 جيش كان الدفع لهم عن انتهاك حرّات الدين والمسلمين من أوجب واجبات الأئمّة عليهم  
 والنهي عن المنكر وإما رجل بنى على إمام من أئمّة المسلمين بعد اجتماع كلمتهم عليه ودخولهم  
 تحت طاعته سواء كانوا قليلا أو كثيرا فهذا يجب مقاتلته بنص القرآن الكريم فإن بغت أحدكم  
 على الأخرى فقاتلوا التي تبغي ولا تفرجوا عن كونه بأعيان عجمائه إماما وإنه أصح وأنهض وكما تبين  
 ثلثة من المسلمين له لأن النبي صلى الله عليه وآله قد أمر بضرب عتق من جاء وأمر الناس بمحبة وإرادته تفرق  
 كلمتهم كما ثبت ذلك في الصحيح نعم إذا ظهر من الأول ما هو كفر بواح أو أظهر من نفسه العجز عن القيام  
 بما هو الأهم الأقدم والركن الأعظم من أمور الإمامة وهو ما قد مناه قريبا لم يكن الثاني بأعيان  
 انتهى وزاد في نيل الأوطار شرح معتق الأخبار لا ينبغي لمسلم أن يحط على من خرج من السلف  
 الصالح من العدة: خيرهم على أئمّة الحق فإنهم فعلا ذلك باجتهاد منهم وهم تلقى الله و  
 أطعوا لسنة رسوله صلى الله عليه وآله من جماعة ممن جاء بعدهم من أهل العلم ولقد أفرط بعض أهل العلم  
 كالكرامية ومن وافقهم في الجور على أحاديث الباب حتى حكموا بأن الحسين السبط رضي الله  
 عنه وإرضاءه باغ على التمهيد السكندر الهانك لحوم الشيعة الطاهرة يزيد بن معاوية لعنه الله  
 في الله العجب من مقالات تشعرونه الجلود ويتصدع من سمعها كرجل ودانت في قال في الحجارة إذا انتقد  
 من إجابته الناس وبايعوه فالثاني باغ خارج على إمام وقد تواترت الأحاديث في النهي

عن الخروج على الأئمة ما لم يظهروهم الكفر البواح أو ينكروا الصلوة فأذا لم يظهروهم الإمام الأول  
 أحد الأمرين لم يخرجوا الخروج عليه وإن بلغ في الظلم ما يبلغ لكنه يجب امره بالمعروف ونهيهِه  
 عن المنكر بحسب الاستطاعة ويحبط عنه إلا في معصية الله عز وجل وقد ثبت في الصحيحين <sup>صالح</sup>  
 الأمر بقتل الإمام الآخر الذي جاء ينازع الإمام الأول وكفى بهذا زجرا وعظا وبكلمة إذا كفر  
 الخليفة بالتكاضري من ضروريات الدين حل قتاله بل وجب ألا وذلك لأنه حينئذ  
 فائت مصلحة نصبه بل بخلاف مفسدته على القوم فصارت له من الجهاد في سبيل الله قال صلوات  
 السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة لما كان الإمام  
 منصوباً بالنوعين من المصالح الذين بهما انتظام الملة والدين وإنما ثبت النبي صلوات الله عليهما والإمام  
 نائبه ومنفذ أمره كانت طاعته طاعة رسول الله صلوات الله عليه ومعصيته معصية رسول الله لأن نائبه  
 بالمعصية فحينئذ ظهر أن طاعته ليست بطاعة الله وإنه ليس بنائب رسول الله صلوات الله عليه قال صلوات  
 يطع أبا عبد الله فقد اطاعني ومن عصى أبا عبد الله فقد عصاني وقال إنما الإمام جنة يقال من رآه وثق  
 به فإن أمر يتقوى الله هدى فإن لم يزل كذلك جازوا وقال غيره فإن عليه منه نداء وأما جعله بمنزلة الخليفة  
 لأنه سبب اجتماع كلمة المسلمين والذب عنهم وقال صلوات من رأى من أميرة شيئا يكرهه فليصبر  
 فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شبرا فيموت إلا مات ميتة جاهلية وذلك لأن الإسلام إنما امتاز  
 من الجاهلية بهذا النوعين من المصالح والخليفة نائب رسول الله صلوات الله عليه فماذا فارق <sup>هنا</sup> وصنف  
 ومقيمهما أشبه الجاهلية انتهى **ومنها** أنه إذا بيع كل واحد منهما جماعة في وقت واحد  
 فليس أحدهما أولى من الآخر بل يجب على أهل الحل والعقد أن يأخذوا على أيديهما حتى يجعلوا  
 الأمر في أحدهما فإن استقر على التحالف كان على أهل الحل والعقد أن يختاروا منها من هو أصلح  
 للمسلمين ولا تخفى وجوه الترجيح على المتأهلين لذلك وأما بعد انتشار الإسلام واتساع فقهه  
 وتباعد أطرافه فنعلم أنه قد صار في كل قطر وأقطار الولاية إلى إمام أو سلطان وفي القطر  
 الآخر أو الأقطار كذلك ولا ينفذ بعضهم أمر ولا فني في غير قطر أو أقطار التي رجعت إلى ولايته  
 فلا بأس بتعدد الأئمة والسلاطين وتجب الطاعة لكل واحد منهم بعد البيعة على أهل  
 القطر الذي ينفذ فيه أو أمره ونواهيته وكذلك صاحب القطر الآخر إذا قام من يبايعه

في القطر الذي قد ثبت فيه ولايته وبايعه اهله كان الحكم فيه ان يقتل اذا لم يتب ولا يجب  
 على اهل القطر الاخرطاعته ولا الدخول تحت ولايته لتباعد الاقطار فانه قد يبلغ الى مائة  
 منها خبر امامها او سلطانها ولا يدرى من قام منهم او مات فالتكليف بالطاعة والحال  
 هذه تكليف بما لا يطاق وهذا معلوم لكل من له اطلاع على احوال العباد والبلاد فان اهل  
 الصين والهند لا يدرون بمن له الولاية في ارض المغرب فضلا عن ان يتكفوا من طاعته و  
 هكذا العكس وكذلك اهل ما وراء النهر لا يدرون بمن له الولاية في الصين وهكذا العكس  
 فاعرف هذا فانه المناسب للقواعد الشرعية والمطابق لما يدل عليه الادلة ودرج عند ما  
 يقال في مخالفتها فان الفرق بين ما كانت عليه الولاية الاسلامية في اول الاسلام وما هي  
 عليه الآن اوضح من شمس النهار ومن انكر هذا فهو مباهت لا يستحق ان يخاطب بالمحجة لانه  
 لا يعقلها **ومنها** انه ليس من شرط ثبوت الامامة ان يبايعه كل من يصلح للبايعه  
 ولا من شرط الطاعة على الرجل ان يكون من جملة البايعين فان هذا الاشتراط في الامر من  
 مردود باجماع المسلمين اولهم واخرهم سابقهم ولا حقهم ولكن الحكم في مسائل الدين و  
 ايقاعها على ما يطابق الرأي المبني على غير اساس ينعمل مثل هذا اذا تقرركم ما ذكرناه  
 فهذا الذي قد بايعه اهل الحل والعقد قد جبت على اهل القطر الذي ينفل فيه او <sup>معه</sup>  
 ونواهي طاعته بالادلة المتواترة ووجبت عليهم نصيحتة كما صرح به احاديث النصيحة  
 لله تعالى ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم والبيعة هي السبب الذي ثبتت به الولاية <sup>وتو</sup>  
 عند الطاعة ولكن على كل مسلم في ذلك القطر ان يقبل امامته بعد وقوع البيعة له ويطيعه  
 بالطاعة ويعصيه في المعصية ولا ينارعه ولا ينصر من ينارعه فان لم يفعل هكذا فقد خالف  
 ما قرأ من الادلة وصار باغيا ذاهبا للعدل في الغالما شرعه الله عز وجل ووصى عباده به  
 في كتابه من طاعة اولى الامر وحق الغالما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من ايجاب الطاعة وتخريم  
 المخالفة والواجب دفعه عن هذا التشيط فان كف ولا كان مستحقا لتعليق العقوبة والحوالة  
 بينه وبين من صار يسعى لردية بالتشيط بالحبس او غيره لانه مرتكب لمعظم وساع في  
 اثارة فتنة تراق بسببها الدماء وهذا عند المحرم في هذا التشيط نزع اليد من طاعة الامام وقد ثبت



في الصحيح عنه صلوات الله عليه أنه قال من نزع يده من طاعة الإمام فإنه ينجي يوم القيامة ولا يجزيه  
 ومن مات وهو مفارق للجماعة فإنه يموت ميتة جاهلية ولم يات في كتابي سنة ولا قول  
 صاحب ولا إجماع أن من دعى الناس إلى مبايعته كان إماما لم يخرج في ذلك قبطا حته وتحريم مخالفتها بل الذي  
 في الأحاديث الصحيح أن من بايع إماما وجبت عليه طاعته وحرمت عليه مخالفتها ومثل ذلك  
 ما وقع من الخلفاء الراشدين فإنه ما كان أحد منهم يدعى إلى نفسه ويقول إني إمام أدعكم  
 إلى طاعتي ومبايعتي بل كانوا يكرهون ذلك ويمتنعون عنه لا يعدونهم عن القيام من بايعهم  
 فيجبون ذلك والحال كما أنه إذا اجتمع جماعة من المسلمين على رجل من صالحي هذه الأمة وبايعوه  
 على أن يطيعوه فيما أمرهم به من المعروف وينهاهم عن المنكر فقد وجبت عليهم الطاعة له إذا لم يكن  
 قد تقدمه غيره ممن يقتد على الأمر والنهي في ذلك الوضع فكل من بلغ إليه مبايعة هذا  
 الرجل الصالح من أهل الأرض ممن لم يكن في عنقه مبايعة لغيره وجبت عليه إجابته و  
 الدخول تحت طاعته إذا كان قد تمكن من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذه الطاعة إنما هي في  
 المعروف من الشريعة لا فيما لم يكن معروفا كالمعصية فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق كما  
 مراراً وهذا حاصل ما تدل عليه الأدلة الصحيحة من أقوال صلوات الله عليه وأفعاله وأصحابه الذين هم  
 خير القرون وقد صح عنه صلوات الله عليه قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين **ومن هنا** أن  
 الخليفة فرد من أفراد المسلمين له حق في بيت مالهم كسائر الناس فيأخذ منه ما يأخذ من هو  
 مماثل له في الدرجة وله مزيد خصوصية وهي قيامه بمصالح لا ينهض للقيام بها غيره وله  
 أجر عمله في بيت المال فإن الله سبحانه قد سوغ للعامل على الصدقة أن يأخذ نصيباً منها  
 فكذا الأجرة له بحسب ما يستحق من الأجرة فإذا أراد الخواص من المائز أخذ لنفسه عند تفرق  
 عطيات المسلمين مثل نصيب من يشابهه في شجاعة وجهاد وعلم بحسب حساب الاستحقاق ثم  
 بعد ذلك يأخذ أجره ويجعل لنفسه من أهله الخدم بمقدار ما يحتاج إليه لا بمقدار أنفسهم  
 نفسه ولا كراهة في البيع والشراء للوالي بحاكمه كان أو عاملاً لأن التجارة التي أحلها الله لعباده جائزة  
 لكل فرد من أفرادهم سواء كان أميراً أو مأموراً ولم يمنع مانع من مجر البيع والشراء بمثل ما يبيع  
 الناس في أسواقهم كيف والوالي يحتاج إلى بيع بعض الأشياء وشراء بعض البضائع لا يقوم للعالم بذلك

لان كل احد من الناس ان وجد في ملكه ما يحتاج اليه فهو لا يجد البعض الاخر لكثرة الامور  
التي تدعو اليها الحاجات من طعام وشراب وملبوس وفرش ومركوب نعم الامم للتوسع اذا  
عرف ان الناس يحابونه في اثمان الاشياء بيعا وشراء فعليه ان يدع قولي ذلك بنفسه  
وخاصته ويستعين بمن لا يظن انه فعل ذلك له لان تلك المحاباة هي اما الهبة من جورة  
او لرغبة في عدله والاول حرام والثاني شوة او جمل على واجب

## فصل في الفرق بين السياسة الشرعية والملكية

قال الشافعي في السياسة الامم وافق الشرع قال ابو الوفا بن عقيل السياسة ما كان فعلا  
يكون معه الناس اقرب الى الصلاح وابتعد عن الفساد وان لم يصنعه الرسول ولا نزل به  
وحى فان اراد بقوله الامم وافق الشرع اي لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح وان اراد ما  
نطق به الشرع فغلط وتغليط للصحابة فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والمثل  
ما لا يحجده عالم بالسنن ولو لم يكن الا تحريق المصاحف كان راي اعمد وفيه علم مصلحة وكذلك  
تحريق علي عليه السلام الزنادقة في الاخاديد ونفي عمر بن الخطاب نصرته الحجاج انتهى قال  
الحافظ الوالد المتكلم في اعلام الموقعين عن رب العالمين وفي بدائع الفوائد قلت هذا  
موضع مزلة الاقدام ومضلة الالهام وهو مقام ضناك ومعتزك صعب طائفة لا يعطوا  
المحدود وضيعوا الحقوق وجروا اهل الفجور على الفساد وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح  
العباد وسدوا على انفسهم طرقا صحيحة من طرق يعرف بها الحق من المبطل بل عطلوها مع  
علمهم قطعها وعلمهم من الناس بها انها ادلة حق ظنا منهم منافاتها لقواعد الشرع و  
الذي اوجب لهم ذلك نوع تقصير في معرفة حقيقة الشريعة الحق والتطبيق بين الواقع  
وبين الشريعة فلما رآى ولائ الامر ذلك وان الناس لا يستقيم رهم الا بشيء زائد على ما فهمه  
هو لاء من الشريعة احدثوا لهم قوانين سياسة ينظم بها امور العالم فتولد من تقصير اولئك  
في الشريعة واحداث هو لاء ما احدثوه من اوضاع سياستهم شرطويل وفساد عريض  
تفاقم الامم وتعدوا استدراكه وانفطت فيه طائفة اخرى فسوغت منه ما ينافي حكم الله ورسوله

وكلا الطائفتين اوتيت من تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله فان ارسل  
رسله وانزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذي قامت به السموات والارض  
فاذا ظهرت امارات الحق وقامت ادلة العقل واسفر صبحه وبين وجهه باي طريق كان  
فتم شرح الله ودينه ورضاه وامره والله تعالى لم يحصر طرق العدل واحلته وعلاماته و  
اماراته في نوع واحد ونقي غيرة من الطرق التي هي مثله او اقوى منه واحل واظهر بل  
بين بامره من الطرق ان مقصوده اقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط فاذا  
طريق استخراج بها الحق والعدل ومعرفة القسط فهي من الدين يجب الحكم على جميعها و  
مقتضياتها ولا يقال انها مخالفة له والطرق اسباب ووسائل لا تترادف وانها وانما المراد غاياتها  
التي هي المقاصد ولكن نبيه بامره من الطرق على اسبابها وامثالها ولن تجد طريقا من الطرق  
المشبهة الحق الا وفي شرعها سبيل الدلالة عليها ولا نقول ان السياسة العادلة مخالفة للشرع  
الكاملة بل موافقة لما جاء به بل هي جزء من اجزائها وابواب من ابوابها وتسميتها سياسة امر  
اصطلاحى وانما هو شرع حتى فقد حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبة وعاقب في تهمة  
لما ظهرت امارات الربية على المتهم فمن اطلق كل عتقهم وحلفه وخلق سبيله مع حله  
باشتهاره بالفساد في الارض ونقبة النبوت وكثرة سرقاته ولا سيما عند وجود السرق  
معه وقال لا اخذه الا بشاهدي عدل او اقرارا اختيار وطوع فقره مخالفة للسياسة  
الشرعية وكذلك منع النبي صلى الله عليه وسلم من الغنمة وتحريق اخلاء الراشدين  
مناعه كله ومنع المسي على اميرة سلب قتيله وكذلك اخذ شطرها لمانع الزكاة و  
كذلك اضعافه الغرم على سارق ما لا يقطع فيه وعقوبته بالجلد وكذلك اضعافه  
الغرم على كافر الضلالة وكذلك تحريق عمر بن الخطاب جانوات الحمار وتحريقه قرية تباع  
فيها الخمر وتحريقه دار سعد بن ابي وقاص لما احتج به عن الرعية وكذلك حلقه لمر  
نصر بن حجاج ونفيه وكذلك ضربه ضيعا بالدرق لما تتبع المتشابه من القران وسأل عنه  
وكذلك مصادرتة عماله وكذلك الزام الصحابة ان يقولوا الحديث عن رسول الله صلى  
ليشتغل الناس بالقران فلا يضيعوه الى غير ذلك من السياسة التي سأس بها الامامة

فصارت سنة الى يوم القيامة وان خالفها من خالفها ولقد اخذ اصحاب النبي صلوات الله  
 بجمود الحمل وفي الخبر بالرائحة والقيء هذا هو الصواب فان دليل القبيح والرائحة والحمل على الشر  
 وعلى الزنا اولى من البينة قطعا فكيف يظن بالشرعية الغاء اقوى الدليلاين ومن هذا تخويق  
 الصديق اللوطي والقضاء علي عليه السلام له من شاهق على راسه ومن ذلك تخويق عثمان  
 الصحيف المخالفة للصحيح الذي جمع الناس عليه وهو الذي يسكن قريش ومن هذا اختراع  
 للناس الافراد بالجميع مقروا في غير اشتهرة فلا يزال البيت منصوبا وعمولا بالحجج والمعتبرين  
 ومن ذلك منع عمر الناس من بيع امهات الاولاد وقد باعوهن في حياة رسول الله صلوات الله  
 اية بكر من ذلك الزامه بالطلاق الثالث او تمعه بغير واحد عقوبة له كما صرح هو الا فقد كان  
 على عهد رسول الله صلوات الله عليه وسلم واني كروصد من امانة يجعل واحدة الى الضعاف والضعاف ذلك من  
 السياسة العادلة التي ساووا بها الامة وهي تناوليل القرار والسنة في مشتقة من اصول الشريعة  
 وقواعدها وتقسيم الناس طرق الحكم الى شريعة وسياسة كتقسيم غيرهم الدين الى شريعة و  
 حقيقة وتقسيم آخرين الدين الى عقل ونقل وكل ذلك تقسيم باطل بل السياسة والحقيقة  
 والطريقة والعقل كل ذلك ينقسم الى قسمين صحيح وفاسد فالصحيح قسم من اقسام الشريعة لا قسم  
 والباطل ضدها ومنافيا لها فالحقيقة مثلا نوعان حقيقة هي حق صحيح في لب الشريعة لا قسمها  
 وحقيقة باطلة هي مضادة للشريعة مضادة الظلم للعدل والمعقول قسمان مثلا قسم بواقف  
 ما جاء به الرسول فهو معقول كلامه ونصوصه لا تقسيم ما جاء به وقسم يخالفه فذلك ليس  
 وانما هي خيالات وشبه باطلة يظن صاحبها انها معقولات وانما هي وساوس هفوات وكذلك  
 القياس والشرع فان قياس الصحيح ومعقول النصوص القياس الباطل المخالف للنصوص مضاد للشرع  
 فهذا الفصل هو الفرق بين ورثة الانبياء وغيرهم وهذا الاصل من اهم الاصول وانفصاح هو  
 مني على حرف واحد وهو عموم رسالة النبي صلوات الله بالنسبة الى كل ما يحتاج اليه العباد في معاشهم  
 وعلومهم واعمالهم التي بها صلاحهم في معاشهم ومعادهم وانه لم يخرج امته الى احديهما  
 فلا حاجة الى احدهما وانما حاجتهم الى من يبلغهم عنه ما جاء به فمن لم يستقر هذا في  
 قلبه لم يرتزق قدمه في الايمان بالرسول بل يجب الايمان بعموم رسالته في ذلك كما يجب الايمان

بعموم رسالته بالنسبة الى المكلفين فرسالته عموميات محفوظان لا يتطرق اليهما تخصيص  
 عموم بالنسبة الى المرسل اليه وعموم بالنسبة الى كل ما يحتاج اليه من بعث اليه في اصول الدين  
 وفروعه فرسالته كافية شافية عامة لا يخرج الى سواها ولا يتم الايمان به الا باثبات عموم  
 رسالته في مثل هذا وهذا فكلما لا يخرج احد من الناس عن رسالته البتة فكل ذلك لا يخرج  
 احد من المكلفين عن رسالته ولا من العالم والعمل بما جاء به ولا يخرج نوع من انواع الخلق  
 يحتاج اليه الامة في علومها واعمالها عما جاء به فما جاء به هو الكافي الذي لا حاجة بالامة  
 الى سواه وانما يحتاج الى غيره من نصيبه من معرفته وفهمه قاصر فله نصيبه ومن كان يكون  
 حاجته الى غيره والا فقد وفق رسول الله ﷺ عليه وسلم ما طائر يقرب جناحيه في السماء الا وقد فكر  
 الامة عنه علما وعلم كل شيء حتى اطلب التخلي في اداب الحجج والنوم والقيام والقعود والاكل والشرب  
 والركوب والنزول والسفر والاقامة والصمت والكلام والعزلة والخلطة والغناء والفقر والصحة  
 والارض جميع احكام الحياة والموت ووصف طهر العرش والكرسي والملائكة والجن والجنة والنار  
 ويوم القيامة وما فيه حتى كانوا يراي عين وعرفهم معبودهم والظهور بهم ام تعريف حتى كانهم  
 يرونه ويشاهدونه بما وصفه لهم من صفات كماله ونوع جلاله وعرفهم الانبياء وامهم وامحو  
 لهم معهم حتى كانوا يبينهم وعرفهم من لم يق الخبر والشرح فحقها وجليلها ما لم يعرفه نبي قبله  
 لامة وعرفهم من احوال الموت ما يكون به في البرزخ وما يحصل فيه من النعيم والعذاب  
 للروح والبدن ما لم يفكر به نبي غيره حتى كانوا يعاينوه وكذلك عرفهم من ادلة التوحيد والنبوة  
 والمعاد والره على جميع طوائف اهل الكفر والضلال ما ليس من عرفه حاجة الى كلام احد من الناس  
 اللهم لا الى من يبلغه آياته وينبئه ويوضح منه ما خفي عليه وكذلك عرفهم من مكاييد الحروب  
 ولقاء العدو وطرق النصر والظفر والعلوم وفعلة ودعوة حتى رعايته ليرقم لهم عدل وابد اولئك  
 عرفهم موكبا ثل ابليس وطرقه التي ياتهم منها ما يتفرقون به من كيد ومكر وما يدعون به  
 شره ما لم زيد عليه وكذلك ارشدناهم في معاشهم الى ما لو فعلوه لاستقامت لهم دنياهم اعظم  
 استقامة وكذلك عرفهم من احوال نفوسهم واصنافها ودسايسها ما لا حاجة لهم معه الى سواه  
 وبالحكمة فجاء هو خير الدنيا والاخرة برحمته وحدا فيرة وقديرة ولم يجعل الله لهم حاجة

في شواهده فقد اختتم الله به ديوان النبي فلم يجعل بعده رسولا لاستغناء الأمة به عن سواه فكيف  
 يظن ان شريعته الكاملة الحكمة النامة التي ما طرق العالم شريعة اكمل منها ناقصة تحتاج الى  
 سياسة خارجة عنها تكملها اوال قياس او حقيقة او معقول خارج عنها فمن ظن ذلك  
 فهو كمن ظن ان بالناس حاجة الى رسول اخر بعد النبي وسبب هذا كله خفاء ما جاء به على  
 من ظن ذلك وقلة نصيبه من الفهم الذي وفق الله له اصحاب نبيه صلواتهم الذين اکتفوا  
 بما جاء به واستغنوا عن سواه وفتحوا به القلوب والبلاد وقالوا هذا عهد نبينا النور  
 عهدنا اليكم وقد كان عمر رضي الله عنه يمنع من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خشية ان تشتغل  
 الناس به عن القرآن فكيف لم يأتى اشتغال الناس بأرائهم وزبد افكارهم وزبالة اذهانهم و  
 وقياس عقولهم عن القرآن والحديث قال تعالى ولم يكفرهم انا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم  
 ان في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون **وقال** وانزلنا عليك الكتاب تبيان لكل شيء  
 وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين **وقال** ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقرب **وقال**  
 يا ايها الناس قد جاءكم مني عظيمة من ربكم وشفاء لما في الصدور وهدى ورحمة <sup>منك</sup> للفقير  
 وكيف يشفي الصدور بكتاب لا يفي هو وما سنده السنة المطهرة بعشر محشور ما الناس محتاجون  
 اليه على زعمهم الباطل ام كيف يشفي ما في الصدور بكتاب لا يستفاد منه اليقين في مسئلة  
 واحدة شائعة كمعرفة الله واسماء وصفاته وافعاله او عمامته ظواهر لفظية دلالتها <sup>تقوت</sup>  
 على اثبات عشر مما لا يعلم انتفاؤها سبحانه وهذا بهتان عظيم وبالله العجب كيف كان الصحابة والتابعين  
 قبل وضع هذه القوانين التي اتي الله بنبيها من القواعد وقبل استخراج هذه الاراء والمقائيس  
 والاهواء البدعية المستحدثة والاقوال المذكورة المتخلقة المفعولة اهل كانوا مهتدين <sup>مكتفين</sup>  
 بالنصوص ام كانوا على خلاف ذلك حتى جاء المناخرون فكانوا اعلم منهم واهدى منهم هذا لا  
 يظن من به وفق من عقل او حياء نعوذ بالله من الخذلان ولكن من اوتي فيما في الكتاب والحديث  
 الرسول صلى الله عليه وسلم استغنى بها عن غيرها بحسب ما اوتيته من الفهم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء  
 والله ذو الفضل العظيم ولله لان يلقي الله الرأى كل ذنب ما خلا الاشراك به خير من البقاء  
 بهذا الظن الفاسد والاعتقاد الباطل وهذا الفصل لوسط المقام به لجاء منه عدة اسفار



ولكن هذه لفظ السيرة الى ما وراءها انتهى كلام المحافظ ابن القيم رضي الله عنه قال شيخنا وبركتنا  
الشوكاني في ارشاد القول الى تحقيق الحق من علم الاصول وما اود فرغ من لاهادته الا و  
فيها حكم منصوص عليه في القرآن والسنة او معدل عنه بفهم النص ودليله وذلك يعني  
عن القياس قال ابن القطان ذهب داود واتباعه الى ان القياس في دين الله باطل ولا يجوز التوصل  
قال ابن حزم الاحكام ذهب اهل الظاهر الى ابطال القول بالقياس جملة وهو قولنا الذي  
ندين الله به القول بالعلل باطل انتهى والحاصل ان داود الظاهري واتباعه لا يقولون بالقياس  
ولو كانت العلة منصوطة ونقل القاضي ابو بكر والغزالي عن القاشاني والبيهقي القول به فيما اذا  
كانت العلة منصوطة وقد استدلل الماتعون من القياس باثلة عقلية وتقليدية وكما  
ظهر الى الاسد لال فالقيام في مقام المنع يكفيهم وايراد الدليل على القائلين به وقد جاء في دلالة  
عقلية تقوم بها الحجة قال ابن ائحس ما قاله في ذلك ان النصوص لا تقي بالاحكام فانها  
متناهية والحوادث غير متناهية ويحجب عن هذا باخبار عرو وحل لهذه الامة بانه قد اكل  
لهاد يني ويما اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قد تركها على الواضحة التي يليها لكنها رها ثم لا يخفى  
على ذي بصيرة صحيح وفهم صالح ان في عموما من الكتاب السنة ومطلقاتها وخصوص نصوها  
ما يفي بكل حادثة متفرقة ويقوم ببيان كل نازلة تنزل عرف ذلك من عرفه وجهله من  
جهله انتهى وقال في الفهم الرباني وعندي ان من استكثر من تتبع الايات القرآنية والاتحاد  
النوية وجعل ذلك اياه ووجه اليه همة واستعان بالله عز وجل واستقل منه التوفيق  
وكان معظمهم ومرى قصدة الوقوف على الحق والثور على الصواب من دون تعصب  
مر المذاهب جد فيها ما يطلبه فاغما الكثير الطيب البحر الذي لا ينزق والنهر الذي  
يشرب منه كل وارد عليه والمقصد الذي ياوي اليه كل خائف فاشد حميد يك على هذا  
فان كان قبلته بعد منشرح وقلبه موفق وعقله قد حلت به الهداية وجدت فيها كل  
ما تطلبه من ادلة الاحكام التي تريد الوقوف على لانها كانتا ما كان فان استبعدت  
هذا المقال واستعظمت هذا الكلام من نفسا ائيت ومن قبل تقصير لك اصبت وطرفها  
راش تجني وانما تشرح لمثل هذا الكلام صدور قوم مؤمنين وقلوب رجال مستعدين

لهذه المرتبة العلية واذا عرفت هذا فاعلم ان الحاكم الموثوق بدينه وعلمه ربما عمل في حكم  
من الاحكام بعموم الكتاب السنة فيخرج على كثير من يطالع على ذلك فيظن به انه على الرأي  
عند عدم الدليل او عدل الى نوع من انواع المناسبات لم يعمل به عند البعض والمصلحة عند  
الآخرين وربما يظن انه خالف نصا يعرفه ولو علم بما عند ذلك القاضي من الوجه المسمى  
للعديل لتبين له انه لم يعدل الا الى ما هو حقيق بالعدل اليه بدلالة بينة تكون العدل واليها  
اجل لمصالح الشريعة وادفع المفاسد عنها

لو رأى وجه حبيبي عاذلي لتفارقنا على وجه جميل

والامر ما يقول الصادق المصدوق صلوات الله عليه وسلم في الصحيحين وغيرهما اذا اجتهد الحاكم  
فاصاب فله اجران وان اجتهد فخطأ فله اجر فردة بين اجر واجرين وان هذا الامر تقر به

من القضاة كل عين ولسان حال ذلك القاضي يقول

سيفقدني قومي اذا جرحوا وفي الليلة الظلماء يفتقد البدل

فان قلت واين هذا القاضي ومتى جاد الزمان بمثله وفي اي بلاد نجده قلت انما قلت ما قلت  
على الفرض والتقدير وعدم وجودك لانه لا يستلزم عدم قبولك لكلامه هذا انتهى كلامه  
وقال السيد العلامة سليمان بن يحيى بن عمر في جواب سوال ورد عليه من صنع العبد  
نقل عن معين الاحكام السياسية نوعان سياسة ظالمة فالشريعة تحرمها وسياسة عادلة  
تخرج الحق من الظالم وتدفع كثيرا من المظالم وتردع اهل الفساد وترزع اهل العناد ويقوم  
بها الى المقاصد الشرعية فالشريعة توجب المصير اليها والاعتماد عليها في اظهر الحق وهي باب  
واسع تفضل فيه الافهام وتنزل فيه الاقدام واهماله يضيع حقوق العباد ويخرج اهل الفساد  
والعناد والتوسع فيه يفتح ابواب الظلم وقد يفضي الى سفك الدماء واخذ الاموال بغير حقها  
فمن ثمر كان الناس فيه على ثلاث طوائف طائفة سلكت مسلك التخریط المذموم فقطعوا النظر  
عن هذا الا فيما قل ظنا منهم ان تعاطي ذلك مناف للقواعد الشرعية فقد وامن طرق الحق  
سبلا واضحة وصلوا الى طرق من العناد فاضحة لان في انكار السياسة الشرعية رذائل  
الكثيرة وتغليب الخلفاء الراشدين وطائفة سلكت مسلك الافراط فتعد واحدا والله تعالى

وخرجوا عن قانون الشرع الى انواع من الظلم والقبائح مرتكبين في ذلك انواعا من الفساق  
 وهو منهم جهل قبيح وخطا فاحش وظانفة توسط فيك مسالك الحق حين علمت ان في  
 الشريعة كمال التكفل بصلاح الامة كيف وقد قال تعالى <sup>اليوم</sup> اجملت لكم دينكم وقال صلواتم تركت فيكم  
 ما ان تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وسنتي فحوت في ذلك غاية الانصاف وتنبت عن طريق  
 الاعتناء والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم انتهى قال العلامة القرافي والباكي حفي  
 الذخيرة اعلم انه ليس في التوسعة على الاحكام بالاحكام السياسية مخالفة للادلة النقلية  
 ولا للقواعد الشرعية بل في الادلة النقلية ما يشهد لذلك كما تشهد للقواعد الشرعية في ذلك  
 من وجوه ثم ساق منها ستة اوجه تركنا نقلها احد بل من الاطالة وما اقتضاه كلام صاحب  
 الاحكام السلطانية ومن تبعه من انه ليس للقاضي ان يتكلم في السياسة وانه لا يدخل له  
 فيها هو ايضا مقتضى كلام القرافي في ذخيرته قال الحافظ العلامة ابن القيم رحمه الله وذلك من  
 حيث ان عموم الولايات وخصوصها وما يستفيدة المتولي بالولاية يتلوه من الالفاظ والاحوال  
 والعرف ليس لذلك حد في الشرع فقد يدخل في ولاية القاضي بعض الامانة والامانة ما  
 يدخل في ولاية الحرب في زمان او مكان اخر وبالعكس وذلك بحسب العرف والاصطلاح  
 التخصيص من الامام الاعظم في الولاية وعدمه فلا كانت القضاة في قطر تمنع من تعاطي هذه السياسة  
 نصا وعرفا فليس للقاضي تعاطي ذلك ولا فله ذلك لانها امور شرعية فتسوغ له تغييرها التمر  
 وتريد ذلك ايضا ما قاله شيخنا وبركتنا المحترم المارياي محمد بن علي الشوكاني في كتابه عقول الحماة  
 في شان حد البلدان وما يتعلق بها من الضمان اول من ادخل هذه القوانين في المعرفة  
 الى الممالك الاسلامية جنكيز خان ملك التتار فانه لما كان هو واهل مملكته لا يرجعون الى الشريعة  
 من الشرائع ولا يستمعون الى دين من الاديان اخترع لهم كتابا من عند نفسه سماه الياسا  
 ذكر فيه امور من التدبيرات الخاصة والعامة ومراسيم الملوك والرعية والزم رعيته  
 بها وحملهم عليها بالسيف ثم انه اسلم بعض خريته وبقي فيهم الملك في ارض اسلام  
 حتى انقرضوا وانتقل عنهم الى غيرهم من سائر بطون التتار ومن الجراكسة واشباههم فعلموا  
 جميعا بهذا الكتاب في الامور المتعلقة بالملك مع اسلامهم وعملهم في غير ذلك باحكام

الشريعة المطهرة والسبب في ذلك ان الشيطان سؤل ليعمران الملك لا يصلح بالتدبيرات الشرعية  
 ولا يقوم بغير تلك الرسوم الكفرية كما ذكر غير واحد من المترجمين لتلك الدل كما تقريري في الخط  
 والافار وغيره ثم ان عامة مصرا<sup>اهل</sup>د خلوا على لفظ ذلك الكتاب سيما مهمله فقالوا سياسا وبعضهم  
 يقلب الالف الاخرة هاء فيقول سياسة كما هو المعروف لان قرايد الشر ووجر الشيطان المجال  
 لما يرومه من الاضلال فلم يدع مملكة من الممالك ولا قطر من الاقطار الا وفيه من هذه  
 القوانين الكفرية نصيب ومن عرف الامور كما عرف ما وصفناه واذا انكر العالم شيئا من تلك  
 القوانين الطاغوتية علم انك او امير اجابه اجابة بان هذه قوانين سلطانية وقواعد حاكمة  
 او مراسيم دولية وكان هذه الشريعة المحمدية لم ترد الا لتدبير الناس فيما يرجع الى دينهم  
 دون دنياهم ولو عقلوا العلوم اعلموا يقينا ان صلاح امور الدين والدنيا كلها في الهدى  
 المحمدي والشرع المصطفوي وانظر ما وقع من واضع كتاب المياسا من التدبير الذي هو  
 التدبير لاكثر العالم خصوصا هذه الامة للرحمة فان چنگيز خان لعنه الله كما دان يستاصل  
 الاسلام ويغزوا اهلها فانه خرج من بلاده الى ما وراء النهر كخارا وخوارزم وسمرقند وسائر  
 تلك المدن العظام فكان يقتل الرجال والنساء والصبيان حتى لا يبقى من اهل المحل صغير  
 ولا كبير ثم يحرق الدور ويغور النهور ويقطع الشجر ويهدم المساجد والبيع والكنائس فلا ينجح  
 من بلد من البلدان او مدينة من المدن الا وقد صارت خاوية ليس بها منزل ولا نازل ثم  
 اسقر على هذا الاسلوب حتى دمر اكثر الارض بطولها والعرض خصوصا بلاد الاسلام  
 ثم وافته الحام وانحاز منه اهل الاسلام فلم يبق طريقته الملعونة وتدابيره المشوم ولد للملك  
 بعدة السبع مائة كان في سنة ١٢١٩ هـ وصل الى بغداد وقتل من فيها من الامام والمأمور والعام والخاص  
 الا من تاخر اجله ففر بنفسه او اختفى ثم اقفى هذه الطريقة القبيحة والتدبير الكفرية  
 فيموت ملك فانه كان يعمل في تدبيره ملكه بغير كتاب المياسا فدمر جميع الممالك التي وراء  
 واستاصل بالقتل اهلها ثم عطف على ملك الشام والعراق والروم والهند كثير من  
 البلاد ففعل تلك الافا حيل وكان من مرسومه انه اذا فتح قطرا من الاقطار او مدينة من  
 المدن الكبار يهدي اليه كل فرد من افراد جنده راسين من رؤس بني آدم بعد ان يقطعها

وحجده نحو ثلثائة الف مع قديريه على ذلك فكانوا يعطون كل من تحت ايديهم من الاسرى  
 الضعفاء وسائر من بقي فيقتلون في ساعة من النهار نحو ستائة الف نفس هذا بعد ائمنه السيد  
 في الفتوة وخروجه منه واما عند فتحه وقيل تأمينه فلا تزال السبل جارية من جملة المسلمين  
 زاهوا عظم الملوك المتقدمين باحكام الياسا وهوانينه فانظر ما فعله واضع هذا الكتاب  
 في الماء وهناك الحرم وتخريب الديار وتغوير الانهار وقطع الاشجار وتجميع جميع الافطار  
 الكبار حتى انقطعت السبل وتقطعت المدن وفقد اكثر العالم وما ينشأ عن تدبيره من  
 ما يقع به العباد من الناجب كيف صار الارض اهلها بسببه في امر مريع ثم انظر ما فعله للقتل  
 في اولاده واحفاده والجراسة واسبابهم فانها صار في الفتن تغية كغير المراحل ولم  
 من الناس في الغالب علمه ولا عرضه ولا ماله ثم انظر كيف كان نظام العالم بالتدبير  
 فكانت الايام النبوية التي هي منشأ الاحكام الشرعية تركيف كان العوابة ومن بعدهم  
 بن بشر ع صلى الله عليه وآله وسلم لا من خرج عن ذلك الى السياسة الكفرية والحكام  
 في الامور حتى التامل فيما يرى فيسمع علم علماء الخاطئة شك ولا تحالجه شبهة ان السياسة  
 والتدابير النبوية هي اصل صلاح الدين والدنيا ومنع كل حيد من حادي الدارين  
 ما اصل فساد الدين والدنيا ومنع كل شر من شري الدارين **ثم**  
 يا اي الفتيه الا اتباع الهوى ومنهج الحق له قاصح \*  
 لعالم العامل بعلمه الشحيح على دينه باجتناب هذه الجهالات والذرائع من الجهالات  
 واللات اذا لم يتمكن من طمس آثار السياسات الكفرية وتشبيد اركان السياسة الشرعية  
 وال ان يدري نفسه عن ان يكون من المقتدرين بجهنم كاخا من تبوء من حرب  
 فانه بلا ريب عن ذلك مستول بين يدي رب العزة في حضور نبي الامامة ائمه كلامة  
 وقد تكلم جماعة من العلماء في السياسة الشرعية وافروها بعضهم بالتصنيف للفقهاء في الدين  
 في ذلك مجموع ونيس وقعت عليه في ايام الطلب

لم يزل  
 في هذا  
 الفتن  
 في كل  
 من

## فصل في اداء الامانات

وهو نوعان أحدهما الولايات وهو كان سبب نزول الآية فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فتح مكة وتسلم مقام  
الكعبة من بني شيبه وطلبها منه العباس ليجمع له بين سفاية الحج وسدانة البيت فانزل  
الله تعالى هذه الآية فاعاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم مفتاح الكعبة الى بني شيبه ففتح على ولي الامر ان يولي على  
كل شئ من افعال المسلمين اصليح من يجد ذلك العمل قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ولي من امر المسلمين  
شيئا فولي رجلا وهو يجد من هو اصليح منه المسلمين فقد خان الله ورسوله والمؤمنين <sup>رواه</sup>  
الحاكم في صحيحه وفي رواية من قلد رجلا عصانة وهو يجد في تلك العصانة من هو ارضى منه  
فقد خان الله ورسوله وخان المؤمنين وبعضهم يجعله من قوله عمر قال عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه من ولي من امر المسلمين شيئا فولي رجلا لمودة او قرابة بينهما فقد خان الله و  
رسوله والمسلمين وهذا واجب عليه البحث عن المستحقين للولايات من نوابه على الامصار  
الامراء الذين هم نواب السلطان والقضاة ونحوهم من امراء الاجناد ومقدمي العساكر  
الكبار والصغار وولاة الاموال التي للمسلمين من الوزراء والكتاب الشاخين والسعاة على  
الخارج والصدقات وغير ذلك من الاموال وعلى كل واحد من هؤلاء ان يستنيب يستعمل  
اصليح من يجده وينتهي ذلك الى ائمة الصلوة والمؤذنين والمقرئين والمعلمين وامراء الحج  
والبرز والعبود الذين هم القضاة وخران الاموال وحراس الحصون والحدادين الذين هم  
البوابون على الحصون والمدائن ونقباء العساكر الكبار والصغار وعرفاء القبائل الاسواق  
رؤساء القرى الذين هم الدهاقين فيجب على كل من ولي شيئا من امر المسلمين من هؤلاء  
وغيرهم ان يستعمل فيما تحت يده في كل موضع اصليح من يقدر عليه ولا يقدم عليه احدا  
لكونه طلب او سبق في الطلب بل يكون ذلك سبب المنع فان في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ان قوما دخلوا عليه فسالوه ولاية فقال انا لا فلي امرنا هذا من طلبه وقال لعبد الرحمن  
بن صقر يا عبد الرحمن لا تسأل الامارة فانك ان اعطيتها من غير مسئلة اعنت عليها  
وان اعطيتها عن مسئلة وكلت اليها اخرجها في الصحيحين وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم طلب  
القضا واستعان عليه وكل اليه ومن لم يطلب القضا ولم يستعن عليه انزل الله اليه  
ملكايده <sup>رواه</sup> اهل السنن فان عدل عن الاخ لا يصلي الى غيره لاجل قرابة بينهما او عتق



او صداقة او موافقة في بلد او مذهب وطريقة او جنس كالعربية والتركية والفارسية والهندية  
 او لشوة ياخذها منه من مال او منفعة او غير ذلك من الاسباب والضعف في قلبه على الحق او  
 عدواة بينهم فقد خان الله ورسوله والمؤمنين ودخل فيما فيه عنه في قوله تعالى يا ايها الذين  
 امنوا لا تحبونوا الله والرسول وتحنوا امانا انكم وانتم تعلمون ثم قال تعالى واعلموا انما اموالكم واولادكم  
 فتنة وان الله عند اجر عظيم وان الرجل لاجل محبة ولادة او لعتيقة قد يفر في بعض الولايات  
 ويبطيه ما لا يستحقه فيكون قد خان امانته وكذلك قد يفر في زيادة ماله او حفظها باخذ ما  
 لا يستحقه او عفاهاة من بداهته في بعض الولايات فيكون قد خان الله ورسوله وخان امانته  
 ثم ان موحى الايمانه مع مخالفة هواه ينسب الله تعالى فيحفظ في اهله وماله بعدة والطبع له  
 يعاقبه الله بنقص قصده فيذل اهله ويذهب ماله وفي ذلك الحكاية المشهورة ان بعض خلفاء  
 بني العباس سأل بعض العلماء ان يحدثه عما ادرى قال ادركت عمر بن عبد العزيز فقيل له يا امير  
 المؤمنين افقرت افواه بنيك من هذا المال وتركتم فقراء لا شيء لهم وكان في مرض موته  
 فقال ادخلوهم علي فادخلوهم فجمعهم بضع عشرة ذكر ليس فيهم بالغ فلما راهم ذرفت عينه ثم  
 قال والله يا بني ما منعكم حقا هو لكم فلم يكن بالذي اخذ اموال الناس فادفعها اليكم وانما  
 انتم احد رجلين اما صالح فالله يتولى امساكين واماعير صالح فلا اخلف له ما يستعين  
 به على معصية الله فمواعني قال فلقد رايت بعض ولده وقد حمل على مائة فرس في سبيل  
 الله يعني اعطاها لمن يغزو عليها قلت هذا وقد كان خليفة المسلمين من اقصى المشرق  
 وبلاد الترك الى اقصى المغرب بالاندلس وغيرها من جزيرة قبرس ونعور الشام والعراق  
 كطرس ونحوها الى اقصى اليمن وانما اخذ كل واحد من اولاده شيئا يسيرا يقال اقل من جنتين  
 درهما قال وحضرت بعض الخلفاء وقد اقتسم تركته بنوه فاخذ كل واحد ستماية الف دينار  
 ولقد رايت بعضهم يتكلف الناس اي يسألهم وفي هذا الباب من الحكايات والرقائع المشاهدة  
 في الزمان والمسموعة عما قبله ما فيه عبرة لكل ذي لب قد دلت سنة رسول الله صلى الله عليه  
 ان الولاية امانة يجب ادائها في مواضع مثل ما تقدم ومثل قوله لا يذرف في الامارة انما  
 وانها يوم القيمة خزي وندامة الا لمن اخذها بنحوها وادى ما عليه فيها رواه مسلم رحمه الله

في صحبة عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله قال اذا وُسِّدَ الاموال غير اهله  
 فانظر الساعة وقد اجتمع المسلمون على معنى ذلك فان وصي اليتيم وناظر الوقف ووكيل  
 الرجل في ماله عليه ان يتصرف له بالاصح كما قال الله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالبر  
 هي احسن فلم يقل الا بالتي هي حسنة وذلك لان الوالي على الناس بمنزلة داعي الغنم كما قال  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما كرم راع وكما كرم مسئول عن رعيته فالامام الذي على الناس راع  
 وهو مسئول عن رعيته والمدارة راعية في بيت زوجها مسئولة عن رعيته والوالي راع  
 في مال ابنه وهو مسئول عن رعيته والعبد راع في مال سيده وهو مسئول عن  
 رعيته فكما كرم راع وكما كرم مسئول عن رعيته اخرجاه في الصحيحين وقال صلى الله عليه وآله وسلم  
 ما من راع يسرعه الله رعية يموت يوم يموت هو خاسر لها الا حرم الله عليه رايحة  
 الجنة رواه مسلم ودخل ابو مسلم الخولاني على معاوية بن ابي سفيان فقال السلام عليك  
 ايها الاجير فقالوا قل السلام عليك ايها الامير فقال السلام عليك ايها الاجير فقال معاوية  
 دعوا يا مسلم فانه اعلم بما يقول فقال انما انت اجير استاجرناك رب هذه الغنم لربها  
 فان انت ههنا جربها وداويت مرضها وحبست اولها على اخرها او قال سيدها اجروا  
 وان انت لم تهن جربها ولم تدبر مرضها ولم تحبس اربها على اخرها عاقبك سيدها وهذا  
 ظاهر في الاعتبار فان الخلق عباد الله والولاة نواب الله على عباده وهم وكلاء العباد على نفوسهم  
 بمنزلة احد الشريكين مع الاخر فيهم معنى الولاية والوكالة ثم الولي والوكيل متى استنابا  
 في امورة رجلا وتروا من هو اصلح منه للتجارة والعقار او باع السلعة بثمن وهو يجد ربيته بها  
 بخير من ذلك لثمن فقد خان صاحبه لاسيما ان كان بينه وبين من حالاه مودة او قربة  
 فان صاحبه يبغضه ويذمه ويرى انه قد خانته وداهن قربه او صديق او اخ  
 هذا فليس عليه ان يستعمل الا اصلح الموجود وقد لا يكون في موجوده من هو صالح  
 لتلك الولاية فيجتهد الا بالمثل فلا مثل في كل منصب بحسبه اذا فعل ذلك بعد الاجتهاد  
 التام واخذ الولاية بحقوقها فقد ادى الامانة وقام بالواجب في هذا وصار في هذا الموضع  
 من افة العدل المقسطين عند الله تعالى ان اخلت بعض الامور بسبب غيره اذا لم يكن الا ذلك

فان الله تعالى يقول فان ضل الله ما استطعتم ويقول لا يكفر الله بنفسه الا وسعها وقال في الحديث  
 فقاتل في سبيل الله لا تكلف الانفسك وحرص المؤمنين وقال تعالى يا ايها الذين امنوا  
 عليكم انفسكم لا تضركم من ضل اذا هتد يقيم فمن ادى الواجب للقدور عليه فقد اهتد كما قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فاقوا منه الاستطعتم اخرجاه في الصحيحين لكن ان كان منه  
 عجز فلا حاجة اليه او خيانة عوقب على ذلك وينبغي ان يتعرف الاصل في كل منصب وموضع فان  
 الولاية لها اركان القوة والامانة كما قال تعالى ان خير من استاجرت القوي الامين وقال صاحب  
 مصر ابو يوسف عليه السلام انك اليوم لدينا مكيين امين وقال تعالى في صفة جبريل عليه  
 السلام انه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم امين والقوي في كل  
 ولاية بحسبها والقوة في اثار الحرب ترجع الى شجاعة القلب التجربة بالحروب المخادعة فيها فاد  
 الحوب خدعة والى القدرة على انواع القتال من رمي وطعن وضرب ركوب كروفر ونحو  
 ذلك كما قال تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل وقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 اركبوا وان ترموا احب الي من ان تركبوا ومن تعلم الرمي ثم نسيه فليس منا وفي رواية في نهج محمد  
 رواه مسلم والقوة في الحكم بين الناس ترجع الى العلم بالعدل الذي دل عليه الكتاب والسنة  
 والى القدرة الى تنفيذ الاحكام والامانة ترجع الى خشية الله تعالى وان لا يشتري بايائه ثمن  
 قليلا وترك خشية الناس هذه اخصال الثلاثة التي اخذها الله تعالى على كل من حكم بين  
 الناس في قوله سبحانه ولا تخشوا الناس واخشون ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا ومن لم  
 بما نزل الله فالولاء هم الكافرون ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم القضاة ثلاثة قاضيان في النار  
 قاض في الجنة رجل علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو  
 في النار ورجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة رواه اهل السنن والقاضيا اسم لكل من قضى  
 بين اثنين او حكم بينهم سواء سمي خليفة او سلطانا او نائبا او واليا او كان منصوبا بالنقض  
 بالشرع او نائبا حتى من يحكم بين الصليان في الخطوط اذا تخبروا هكذا ذكر احباب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وهو ظاهر وان كان اجتماع القوة والامانة في الناس قليلا كان عمر بن  
 الخطاب رضي الله عنه يقول اللهم اليك اشكو من جلد الفاجر وعجز الثقة والواجب في

كل ولاية الاصلح بحسبها فاذا عتبر رجلان احدهما اعظم امانة والاخر اعظم قوة فترى انفعهما  
لنالك الولاية واقطعها ضربا فيها فيقدم في اماره الحرب الرجل القوي الشجاع وان كان فيه  
فجور على الرجل الضعيف العاجز وان كان امينا كما سئل الامام احمد رحمه عن الرجلين  
يكونان اميرين في الغزو احدهما قوي فاجروا والاخر صالح ضعيف مع ايهما يغزى فقال  
اما العاجز القوي فتقوته للمسلمين وفجوره على نفسه واما الضعيف فصلاحه لنفسه  
وضعفه على المسلمين يغزى مع القوي العاجز وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يؤيد  
هذا الدين بالرجل العاجز ورؤوب اقوام لا خلاق لهم اذا لم يكن فاجرا كان اولى بامارة الحرب  
من هو اصلح منه في الدين اذا لم يسد مسدده ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يستعمل خالد بن الوليد  
على الحرب منذ اسلم وقال ان خالدا سيف سلة الله على المشركين مع انه احبنا كان قد جعل ما  
ينكره النبي ﷺ عليه سلم حتى انه مرة رفع يده الى السماء وقال اللهم اني ابرأ اليك ما فعلت في الرسل  
التي جازية فقتلهم واحدا اموالهم بنوع شبهة ولم يكن يجوز ذلك فأكبر عليه بعض من معه  
من الصحابة حتى وادهم النبي صلى الله عليه وسلم وضمن اموالهم مع هذا فما زال يقدمه على  
امارة الحرب لانه اصلح في هذا الباب من غيره وفعل ما فعله بنوع تاويل وابور رضي الله عنه  
اصلح منه في الامانة والصدق مع هذا فقال له النبي ﷺ يا ابا ذر اني اراك ضعيفا  
واني احب اليك ما احب نفسي لا تمرن على اثنين ولا تدين مال يتيم رواه مسلم فنهى ابا ذر عن  
الامارة والولاية لانه راعه ضعيفا مع انه قد روي ما ظلمت الخضراء ولا اقلت الغبراء اصلا  
لمجزة من ابي ذر امر النبي صلى الله عليه وسلم مرة عمر بن العاص في غزوة ذات السلاسل استعطاها الاقارب  
الذين بعثه اليهم على من هم افضل منه امر اسامة بن زيد لاجل طلب ثايبه فذل ذلك كان  
يستعمل الرجل المصلحة راحة مع انه قد كان يكون مع الامير من هو افضل منه في العلم  
الايمان وهكذا ابو بكر خليفة رسول الله ﷺ عليه سلم ما زال يستعمل خالدا في حرب اهل  
الردة وفي فتح العراق والشام وبدت منه هفوات كان له فيها تاويل وقد ذكر وان كان له  
فيها هوى فلم يعزله من اجل ما بل عتبه عليها الرجحان للمصلحة على المفسدة في ابقائه وان غيرة  
لم يكن يقوم مقامه لان المتولى الكبير اذا كان خلقه يعمل الى الاين فينبغي ان يكون خلقا ثابته

يميل الى الشدة وان كان خلقه يميل الى الشدة فينبغي ان يكون خلق نائبة يميل الى اللين  
ليعتدل الامر ولهذا كان ابو بكر الصديق بوثا استنابة خالد وكان عمر بن الخطاب يورعزل خللا استنابة  
ابي عبيدة بن الجراح لان خالد كان شديدا كثر من الخطاب ابا عبيدة بن الجراح كان لينا  
كابي بكر فكان يصلح كل منهما ان يولي من ولاه ليكون امرة معتدلا ويكون بذلك من خلفاء  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو معتدل حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم ان انبي الرحمة وني المحبة  
وقال انا الضحاك القتال فامته وسقط قال الله تعالى فيهم اشداء على الكفار رحما بينهم وهو كما  
سجدوا قال تعالى اذ انتم على الفوتين اعززة على الكافرين ولهذا لما قولى ابو بكر وعمر صلاهما في  
الولاية واعتدل منهما ما كان ينسب ان فيه الى احد الطرفين في حياة النبي صلى الله عليه وسلم  
وشدة الآخر حتى قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم ولم اقتدوا بالذين من بعدي اجمعين وعمر وعمر وعمر  
من شجاعة القلب في قتال اهل الردة وغيره ما برز به على عمر وسائر الصحابة رضي الله عنهم اجمعين  
وان كانت الحاجة في الولاية الى امانة اشد قدم الامين مثل حفظ الاموال ونحوها فاما  
استخراجه فلا بد فيه من قوة وامانة فيولى عليها اشد قوي يستخرج بقوته وكاتبه من يحفظها  
بخبرته وامانته وكذلك في امارة الحرب اذا امر الامير بمشاورة اولي العلم والدين جمع بين  
المصلحتين وهكذا في سائر الولايات اذا تم المصلحة برجل واحد جمع بين مدد فلا بد من  
ترجيح الاصل او تعدد المولى اذا لم تنفع الكفاية بواحد تام ويقدم في ولاية القضاء الا علم  
الاورع الا كلف فان كان احدهما علم والاخر اورع قدم فيما قد يظهر حكمه ويخاف فيه الهوى  
الاورع وفيما ندر حكمه ويخاف فيه الاشتباه الا علم ففي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال ان الله يحب البصير الناقد عند ردد الشبهات ويحب العقل الكامل عند علو الشهوات فيقدها  
على الاكفى ان كان للقاضي مؤيد ثانيا يدا تائما من جهة والى الحرب العامة ويقدم الاكفى ان كان  
القضا يحتاج الى قوة واحانة للقاضي كثر من حاجته الى مزيد العلم والورع فان القاضي لطلو  
يحتاج ان يكون عالما عادلا قادرا بل وكل ذلك كل وال المسلمين فاني صفة من هذه الصفات  
نقصت ظهر الخلل بسببه والكفاية اما بقهر ورهبة واما باحسان ورغبة وفي الحقيقة فلا  
منها واصل بعض العلماء اذا لم يوجد من يولى القضاء الا فاسق عالم وجاهل دين فاما ما تقدم

فقال ان كانت الحاجة الى الدين اكثر بغلبة انفسا ظلمين قدم الادين كانت الحاجة الى العلم  
الترخاء الحكومات قدم العالم ومع انه يجوز تولية غير الاهل للضرورة اذا كان الاصل هو جود  
فيجب مع ذلك السعي في اصلاح احوال الناس بكل ما لا بد منه من امور الولايات الامارات  
ونحوها كما يجب على العصر السعي في وفاء دينه وان كان في الحال لا يطلب منه اذ ما يقدر عليه و  
كما يجب الاستعداد للجهاد باعداد القوة ورباط الخيل في وقت سقوط العزقات ملائمة الواجب  
الاله فهو واجب بخلاف الاستطاعة في البحر ونحوه فانه لا يجب تحصيلها لان الواجب هو الايمان  
والمهم في هذا الباب معرفة الاصل وذلك انما يتم معرفة مقصود الولاية ومعرفة طريق المقصود  
فاذا عرفت المقاصد والوسائل فلا امر بهذا لما غلب على اكثر الملوك قصد الدنيا دون الدين  
قد موافق ولا يتم من يعينهم على تلك المقاصد وكان من يطلب رئاسة نفسه يؤثر تقديم  
من يقيم رياسته وقد كانت السنة ان الذي يصلي بالمسلمين الجمعة والجماعة ويخطبهم  
امراء الحرب الذين هم نوابي السلطان على الجند وهذا الما قدم للنبي صلوات الله عليه وسلم  
قدمه المسلمون في امارة الحرب وغيرها وكان النبي صلوات الله عليه وسلم اميرا على حرب كان هو  
الذي يؤم للصلاة باصحابه وكذلك اذا استعمل بجلا فانبأ على مدينة كما استعمل عتاب بن اسيد  
ملكه وعثمان بن العاص على الطائف عليا ومعاذ وابانوسى على اليمن وعمر بن حزم على نجران  
نائبه هو الذي يصلي لهم ويقوم فيهم الحدود وغيرها فما يفعل امير الحرب وكذلك كان خلفاء  
بعده ومن بعدهم من الملوك الامويين وبعض الباسيين وذلك لان اهم امور الدين الصلاة  
والجهاد ولهذا كانت اكثر الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة والجهاد وكان  
اذا عاد من بيضا يقول اللهم اشف عبدك ليشهد لك صلاة وينيك لك عدوا وما بعث النبي  
صلى الله عليه وسلم معاذ الى اليمن قال يا معاذ ان اهم امر عندى الصلاة وكذلك كان  
عمر بن الخطاب يكتب الى عماله ان اهم اموركم عندى الصلاة فمن حافظ عليها وحفظها حفظ  
دينه ومن ضيعها كان لما سواها من عمل ما شذاضا وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال الصلاة عماد الدين فاذا اقام المتولي عماد الدين فالصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر وبني النبي  
الناس على ما سواها من الطاعات كما قال الله تعالى استعينوا بالصبر والصلاة ان الله مع الصابرين



وقال تعالى لنبيه صلام وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسئلك عن رزقنا فأنا  
 نستعوي وقال تعالى وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون ما اريد منهم من رزق وما اريد ان  
 يطعمون ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين فالقصد الواجب بالولايات اصلاح دين الخلق لا  
 تمت فاهم خسرنا خسرنا ولم ينفعهم ما نعوذ به في الدنيا واصلاح ما لا يقوم الدين الا به  
 امر دنياهم وهو في كل بل المال بين مستحقه وعقوبات المعتدين فمن لم يستد اصلاح له دينه و  
 دنياه فهذا كان عمر الخطاب يقول اغلبت على اليكم ليعلموا كذا بآية وسنة نبيكم ويقسموا  
 بينكم فيكم فلما تغيرت الرعية من وجه والرعاة من وجه تناقضت الامور فاذا اجتهد الراعي في  
 اصلاح دينهم ودنياهم بحسب الامكان كان افضل اهل زمانه وكان افضل من المجاهدين في  
 سبيل الله تعالى وقد روي يوم من امام عادل افضل من عبادة سنتين سنة وفي الصحيحين  
 عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة يظلهم الله في ظله  
 يوم لا ظل الا ظله امام عادل وشا من شأني عبادة الله ورجل قلبه معلق بالمسجد اخرج منه  
 حرة يعبود اليه ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه ورجل ذكر الله خاليا فضا  
 حيا ناء ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال اني اخاف الله رب العالمين ورجل  
 تصدق بصدقة فاخفاها حتى لا تعلم شانها ما انفق عيونه وفي صحيح مسلم عن عمار بن حار  
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل الجنة ثلاثة ذو سلطان مقسط ورجل  
 رحيم رقيق القلب بكل ذي قربى ومسلم ورجل غني عفيف متصدق وفي السنن عنه صلى الله عليه  
 الساعي على الصدقة بالحق كالمجاهد في سبيل الله تعالى وقد قال تعالى لما امر بالجهاد وقتلهم  
 حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وقل للنبي صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ارجل يقتل شجاعة  
 ويقاقل حمية ويقاقل رياء فاني ذلك في سبيل الله فقال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا  
 فهو في سبيل الله اخرجاه في الصحيحين فالقصد ان يكون الدين كله لله وان تكون كلمة الله  
 العليا وكلمة الله اسم جامع لكلماته وهي التي تضمنها كتابه وهكذا قال تعالى لقد ارسلنا  
 رسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط فالقصد من ارسال  
 الرسل وانزال الكتب ليقوم الناس بالقسط في حقوق الله تعالى وحقوق خلقه ثم قال تعالى

الحديد فيه ما من شديد منافع للناس ليعلم الله من ينصره ورسوله بالغيب فمن عدل  
عن كتاب الله قوم بالحديد ولهذا كان قوام الدين بالصحة في السيف قد روي عن جابر  
بن عبد الله رضي الله تعالى عنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نضرب بها العين  
السيف من عدل عن هذا العين للصحة فإذا كان هذا هو المقصود فإنه يتوصل إليه  
بالأقرب فالأقرب ينظر في الرجلين أيما كان أقرب إلى المقصود وإذا كانت المولية مثلاً إمامة  
صلوة فقط قدم من قدمه النبي ﷺ عليه لم حيث قال يوم القوم أقوم كتاب الله فإن  
كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة وإن كانوا في السنة سواء فاعلمهم بحجهم فان كانوا  
في الحج سواء فاعلمهم بما لا يجلس الرجل الرجل في سلطانه ويروى في أهله على تكمته  
الأبازة رواه مسلم فإذا تكافأ رجلان أو خفي أحدهما أقرع بينهما كما أقرع سعد  
بن وقاص بين الناس يوم القادسية لما تشاحوا على الأذان متابعاً لقوله صلى  
الله عليه وسلم ليعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا  
عليه لاستهموا أخرجاه في الصحيحين فإذا كان التقدير بما رواه إذا ظهر وبفعله  
وما هو برجعه بالقرعة إذا خفي الأمر كان المولى قد أدى الأمانات في الولايات إلى أهلها

## فصل في الأموال وهي القسم الثاني من الأمانات

قال الله تعالى في الديون فإن من بعضكم بعضاً فليؤد الذي ائتمن أمانته وليتق الله  
ربه ويدخل في هذا القسم الأعيان الديون الخاصة والعامة مثل رد الودائع ومال  
الشريك وتوكيل والمضاربة مال الولي من اليتيم وأهل الوقف ونحو ذلك فكل ذلك وفاء  
الديون مثل إيمان المبتاع وبذل القرض وصدقات النساء وأجر للنافع ونحو ذلك وقد  
قال الله تعالى إن الإنسان خلق هالوا إذا مسه الشر جزوعاً وإذا مسه الخير منوعاً إلا  
المصلين الذين هم على صلاتهم ائتمن والذين في أمرهم حق معلوم للسائل والمحروم إلى  
قوله تعالى والذين هم لإمانتهم وعهدهم راعون وقال تعالى إنا أنزلنا إليك الكتاب  
بالحق لتكبر به الناس على الله ولا تكن للخائنين خصيماً أي لا تخاصم عنهم وقال النبي صلى الله

المؤمن من امنه المسلمون على حمايتهم واموالهم المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده  
 والمجاهد من هجم الله عنه والمجاهد من جاهد نفسه في ذات الله وهو حديث صحيح  
 بعضه في الصحيحين وبعضه في جامع الترمذي وقال النبي صلى الله عليه وسلم من اخذ اموال الناس  
 يريد اموالها اذاها الله عنه ومن اخذها يريد ان ينفقها اغرقه الله رواء البخاري اذا كان الله  
 تعالى ارجاء الامانة التي قبضت بحق فغيبه تنبيه على وجوب اداء الفضة المروقة والحقا  
 ونحو ذلك من المظالم وكذلك اداء العارية وقد خطب النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين في حجة الوداع فقال  
 في خطبته العارية مردودة والمنحة مردودة والدين مقضي والزعيم غارم ان الله تعالى  
 قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وهذا القسم يتناول الولاية والرعية معا كل منهما  
 ان يؤدى الى اخر ما يجب اذ لا فعل لى السلطان وقوابه في العطاء ان يحرق كل ذي حق  
 حقه وعلى جاة الاموال كهل الديوان ان يوردوا الى ذى السلطان ما يجب اداؤه وكذلك  
 على الرعية الذين يجب عليهم الحق وليس للرعية ان يطلبوا امن ولا اموال مالا  
 يستحقونه فيكونوا من جنس من قال الله تعالى فيه ومنهم من يلزمك في الصدقات فان  
 اعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذهم ليجطون ولو اخرجهم رضوا ما اتهم الله ورسوله و  
 قالوا حسبنا الله سيقبنا الله من ضلوه وسوله الى الله راغبون انما الصدقات للفقراء  
 والمساكين والعاملين عليها والوافقة لهم في الرقابة الغارمين وفي سبيل الله والسبيل  
 فريضة من الله والله عليم حكيم ولا غم ان ينعوا السلطان بما يجب رفعه اليه من الحق وان كان  
 ظالما كما امر به النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر جرد الولاية فقال ادوا اليهم الذي لهم فان الله انهم  
 عما استرعاهم وفي الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كانت بنو  
 اسرائيل تسبى لانبيا كما هلك بنو خلفه بنو انه لا نبي بعدي وسيكون خلفاء  
 ويكثرون قالوا فما امرنا قال فوابيعة الاول فالاول ثم اعطوهم حقهم فان الله سألهم  
 عما استرعاهم وفيها من ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم سترون بعد كثرة  
 وامور تنكرونها قالوا فما امرنا يا رسول الله قال ادوا اليهم حقهم استألوهم حقكم ليس ولاية  
 الاموال ان يقسموها بحسب اهلها ثم كما يقسم المال وملكه فانما امرنا ان نؤتي كل اهل حقه

ابي وامه لا اعطي احدا ولا يمنع احدا وانما انا قاسم امنع حيث اموت رواية البخاري وعنه  
 رضي الله عنه بخبره فهذا رسول رب العالمين صلى الله عليه وسلم قد اخبرناه ليس العطاء والمنع باختياره و  
 اجتهاده كما يفعل المالك الذي يبيع له التصرف في ماله وكما يفعل المملوك الذي يعطون من  
 اجورهم ويعينون من اجور وانما هو عبد الله يقسم المال بأمره فيضه حيث امره الله تعالى  
 هكذا قال رجل لعمر بن الخطاب يا امير المؤمنين لو وسعت على نفسك في النفقة من مال  
 الله فقال له عمر اندي ما مثلي ومثل هو لاء كمثل في مكانا في سفر فجمعوا منهم مالا وسلموا الي  
 واحد منهم ينفقه عليهم فهل جعل ذلك الرجل ان يستأثر عنهم من امولهم وحمل مرة الى عمر  
 بن الخطاب صلى عظيم من الخس فقال ان قوماد والامانة في هذا المال لامناء فقيل له انك  
 احب الامانة الى الله فادوا اليك الامانة ولو رعت ارتعوا ويتبغى ان يعرف ان في الامور السوء  
 ما تنفق فيه جلب اليه هكذا قال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه نفق في الصدق والبر والعدل  
 والامانة جلب اليه ذلك الذي يجب على ولي الامران ياخذ المال من حله ويضعه في حقه  
 ولا يمنع من مستحقه وكان علي بن ابي طالب اذا بلغه عن بعض فوايه ظلم يقول اللهم اني  
 لم امرهم ان يظلموا خلقك ولا يتركوا حقك والاموال السلطانية التي اصيلها في الكتاب السنة  
 ثلاثة اصناف الغنيمة والصدقة والغني فاما الغنيمة فهو المال المأخوذ من الكفار بالقتال  
 ذكرها الله تعالى في سورة الانفال التي انزلها الله في غزوة بدر وسماها انقلا لانها زيادة في اموال  
 المسلمين فقال تعالى يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول الى ان قال تعالى واعطوا  
 انما غنمتم من شئ فان الله خمسته والرسول احدى الفرض واليتيم والمساكين وابن السبيل  
 ان كنتم امنتم بالله وما انزلنا على عبدنا الآية وقال تعالى في انماها فكلوا مما غنمتم حلالا  
 طيبا واتقوا الله ان الله غفور رحيم وفي الصحيحين عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال اعطيت خمس ايام يعطهن نبي قبلي نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الارض  
 معجدا وظهر ايامي رجل من امتي ادركته الصدقة فليصل واحلت لي الانعام ولم تحل لاحد  
 قبلي واعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث الى قومه خاصة وبعث الى الناس عامة وقال النبي  
 صلى الله عليه وسلم بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له وجعل رزقك تحت ظل حجرتي

وجعل الذل والصغار على من خالف امرى ومن تشبه بقوم فهو منهم رواه احمد في المسند  
 عن عمر بن الخطاب في المغنم خمسه وصر من الخمس لمن ذكره الله تعالى وقسمه الباقي بين الغنائم  
 قال عمر بن الخطاب الغنيم ثلثين شهد الواقعة وهم الذين شهد القتال قاتلوا او لم يقاتلوا و  
 قسمتها بينهم بالعدل فلا يطي احد لا رياسته ولا نسبته ولا فضله كما كان النبي صلى الله عليه  
 وسلم وخلفاؤه يقسمونها في صحيح البخاري ان سعد بن ابى وقاص اى له فضلا على من دونه  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم تنصرون وترزقون الا بضعنا انكم وفي مسند احمد ان سعد بن ابى وقاص  
 قال قلت يا رسول الله الرجل يكون حاميه القوم يكون سهمه وسهم غيره سواء قال نعم انك  
 امدك ابن ام سعد هل ترزقون وتنصرون الا بضعنا انكم وما زالت الغنائم تقسم بين الغنائمين  
 في دولة بني امية وبني العباس لما كان المسلمون يغزون الروم والترك والبربر لكن يجوز للامام  
 ان ينفل من ظهره زيادة تكاية كسرية سرت من الجيش او رجل سعد الى حصن فتحه او رجل  
 على مقدم العدو وقتله فغزاه العدو ونحو ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه كانوا ينفلون كذلك  
 وكان ينفل السرية في البداية الربع بعد الخمس والرجعة الثلث بعد الخمس وهذا النفل قد قال  
 بعض العلماء انه يكون من خمس الخمس ولا يفضل بعض الغنائم على بعض والصحيح انه يجوز  
 من اربعة الاخماس ان كان فيه تفضيل بعضهم على بعض لمصلحة دينية لا هوى النفس كما  
 فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا قول فقهاء الشام ولا يه حنيفة واحمد وغيرهم وعلى هذا فضل  
 له ان ينفل الربع والثلث بشرط وغير شرط وينفل على ذلك في الشرط مثل ان يقول من دلت على  
 فله كذا ومن جاء برأس فله كذا ونحو ذلك وقيل لا ينفل الزيادة على الثلث ولا ينفل الا بالشرط  
 وهذا قول لاحد وغيره وكذلك على القول بالسبي للامام ان يقول من اخذ شيئا فهو له كذا وكذا  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قد قال في غزوة بدر اذا راى ذلك مصلبة راحجة على المفسدة واذا كان  
 الامام يجمع الغنيمه ويقسمها على احد ان ينفل منها شيئا ومن ينفل يأت بما غل يوم القيامة  
 فان الغلول خيانة ولا يجوز النهي فان النبي صلى الله عليه وسلم هي عنها فوات ترك الامام الجمع  
 والقسمة واذن في الاخذ انما جائز اخذ شيئا بلا عدوان حل له بعد تخمسه وكل  
 ما دل على الاذن فهو اذن واما اذا لم يأت اذن اذنا غير جائز حاشا للانسان ان ياخذ بمقدار

ما يصيبه بالقسمة متقوى للعدل في ذلك ومن حرم على المسلمين جمع المغارة والحال هذه او  
 اباح للامام ان يفعل فيها ما شاء فقد تقابل القولان تقابل الطرفين فدين الله تعالى وسط  
 والعدل في القسمة ان يقسم للراجل سهما ولل فارس خي الفرس العربية ثلثة اسهم سهم  
 وسهمان لفارسه هكذا قسم النبي صلى الله عليه وسلم عام خيبر ومن الفقهاء من يقول للفارس  
 سهمان الاول اصح وهو الذي دللت عليه السنة الصحيحة ولان الفرس يحتاج الى مؤنة نفقة  
 وسائسه ومنفعة الفارس به اكثر من منفعة راجلين ومنهم من يقول يسوي بين الفرس  
 العربي والمجني في هذا ومنهم من يقول بل المجني سهم واحد كما روي عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم واصحابه والفرس المجني الذي تكون امه بنطية ويسمى التزوي سواء كان حصانا  
 او خصيا او يسمى الاكرش او ركبة وربي الحجر وكان السلف يعدون للقتال الحصان لقوته وحمل  
 ولا عارة الحجر لانه ليس لها صهيل وتزيات تنذر العدو فيجترئون والمسير الخبي لانه اصاب  
 على السد واذ كان المغنوم ما لا قد كان للمسلمين قبل ذلك عوقارا ومنقول وعرف  
 صاحبه قبل القسمة فانه اليه باجماع المسلمين والتفايع ببرد المغنم واحكامها فيه اثارو  
 اقوال اتفق المسلمون على بعضها وتنازعوا في بعضها ليس هذا موضعها وانما الغرض ذكر الحيل  
 للجامعة **واما الصدقات** فهي من سمي الله تعالى في كتابه فقد روي عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم ان رجلا ساله عن الصدقة فقال ان الله لم يرز في الصدقة بقسم  
 ولا غيره ولكن جزاها ثمانية اجزاء فان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك فالفقراء والمساكين  
 يجمعهم معنى الحاجة الى الكفاية فلا تخل الصدقة لغني ولا تقوي مكتسب والعاملون عليها  
 هم الذين يجهونها ويحفظونها ونحو ذلك والولفة قلوبهم سندا كره ان شاء الله تعالى في مال  
 الغني وفي الرقاب يدخل فيها عانة الكاتبين واقداء لاسه وعتق الرقاب هذا القوي  
 الاقوال فيها والغارمون هم الذين عليهم ديون لا يجدون وفاءها فيعطون وفاء ديونهم  
 ولو كان كثيرا الا ان يكونا غرموة في معصية الله فلا يعطون حتى يتوبوا وفي سبيل الله هم  
 الغزاة الذين لا يعطون من مال الله ما يكفيهم لغزوهم فيعطون ما يغزون به او تمام ما يغزون به من خيل  
 وسلاح ونفقة واجرة الحج في سبيل الله تعالى كما قال النبي صلى الله عليه وسلم **والسبيل** هو الذي تباين المال



**واما النبي** فاصله ما ذكره الله تعالى في سورة الحشر التي انزلها الله سبحانه في غزوة بني النضير  
 بعد بدد من قوله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجتم عليه من خيل ولواكب  
 ولواكبه يسلط الله عليه ومن يشاء الله على كل شيء قدير وما افاء الله على رسوله من اهل القرى  
 فله وللرسول ولذي القربى واليتيم والمسكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم  
 وما انكم للرسول فتخذه وما نضكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب للفقراء  
 المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله  
 ورسوله اولئك هم الصادقون والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم هم مهاجرين  
 اليهم ولا يجادلون في صدورهم حاجة مما اوتوا ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة  
 ومن يوق شحم نفسه فاولئك هم المفلحون والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا  
 ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا انما نريد رحمتك  
 فذكر الله المهاجرين والاصهار والذين جاءوا من بعدهم على ما وصفت قد دخل في الصنف  
 الثالث من جاء على هذا الوجه اليوم للقيامه كما دخلوا في قوله تعالى والذين امنوا من  
 بعدهم اجروا وجاهدوا معكم فاولئك منكم واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في  
 كتاب الله ان الله بكل شيء عليم وفي قوله تعالى والذين امنوا هم احسان بغير الله عنهم  
 وفي قوله واخرين منهم لما يحقواهم وهو العنبر والحكيم ومعنى قوله فصاروا حجتهم على من  
 خيل ولا ركايب ما حركتم ولا سقتم خيالا ولا ابلا ولهذا قال الفقهاء ان النبي هو ما جعل من  
 الكفار بغير قتال لان ايجاف الخيل والركاب هو هذا القتال وتسمى فينا لان الله افاء عليه  
 المؤمنين اي رد عليهم من الكفار فان لا صل ان الله انما خلق الاموال لعبادة على عبادة  
 لانه سبحانه انما خلق الخلق لعبادته فالكافرون به اباح انفسهم التي لم يخلقوا بها واليوم  
 التي لم يستعينوا بها على عبادة الله لعبادة المؤمنين الذين يعبدونه وافاء عليهم ما يستحقون كما  
 يبار على الرجل ما غصب من ماله وان لم يكن قبضه قبل ذلك وهذا مثال الحربة التي عالجها  
 والنصارى والمال الذي صالح عليه العدو وهذا في السلطان المسلمين كالحمل الذي يحمل من اليد  
 انصارا ونحوهم وما يؤخذ من تجار اهل الحروب والعصر من تجار اهل الدنيا اذا تقروا في بلاد غيرهم

وهو نصف العشر هكذا كان عمر بن الخطاب يأخذ وما يقبل من أموال من ينقص العهدة  
منهم والخراج الذي كان مضروبا في أصل عليهم وإن كان قد صار بعضه على بعض المسلمين  
ثم إنه يجتمع مع الفقي جميع الأموال السلطانية التي ليست مال المسلمين كالأموال التي ليس  
لها مالك معين مثل من يموت من المسلمين وليس له وارث معين وكالغصب والديون  
والودائع التي تعذر معرفة أصحابها وغير ذلك من أموال المسلمين العقار والمنقول فهذه  
وصحة لبيت مال المسلمين وإنما ذكر الله تعالى في القرآن الفتي فقط لأن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان  
يموت على عهدة ميتة أوله وارث لظهور الانساب في أصحابه وقد مات مرة رجل من  
قبيلة قدفع ميراثه الكبير تارك القبيلة أي أقرهم نسباً إلى جد هم وقد قال بن السطائفة من  
العلماء كما حدث في قول المنصور من غيره ما وجد رجل لم يخلف إلا عتيقاً له فدفع ميراثه إلى عتيقه وقال  
بن السطائفة من أصحاب أحمد وغيرهم ودفع ميراث رجل إلى رجل من أهل قريته وكان النبي صلى  
الله عليه وسلم وخلفاءه يتوسعون في دفع ميراث الميت إلى من بينه وبينه نسب كما ذكره أبو بكر  
ياخذ من المسلمين إلا الصدقات وكان يأمرهم أن يجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم كما  
أمر الله في كتابه ولم يكن للأموال المقبوضة والقسومة ديوان جامع على عهد النبي صلى الله عليه وسلم بل كان  
كان يقسم المال شيئاً فشيئاً فلما كان زمن عمر رضي الله عنه كثر المال واتسعت البلاد وكثر  
الناس فجعل ديوان العطاء للمقاتلة وغيرهم وديوان الجيش في هذا الزمان يشتمل على أكثره  
وذلك الديوان هو أهم ديوان المسلمين وكان للأموال ديوان الفتي والخراج لما يقبض  
من الأموال وكان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه يحاسبون العمال على الصدقات والفتي وغير ذلك  
فصارت الأموال في هذا الزمان وما قبلها ثلاثة أنواع فروع يستحق الإمام قبضها الكتاب السنة  
والاجماع كلها ذكرناه وقسم مجرم أخذها بالاجماع كالخنايات التي تؤخذ من أهل قرية لأجل قتل  
قتل بينهم لم يعرف قاتله أو لم يتبغى قتيلاً وإن كان له وارث أو رجل ارتكب تسقط عنهم  
العقوبة بذلك وكما كوس التي لا يسوغ وضعها اتفاقاً وقسم فيه اجتهاد وتنازع كمال من  
له ذور حمري بندي فرض ولا عصابة ونحو ذلك كثير مما يقع الظلم من الولاة والرعية هو لا  
يلزم من ملائمة لهم وهو لا يمنعون ما يجب عليهم كما قد يتظلم الجند والفلاحون وكما يترك

بعض الناس من المجاذ ما يجب يكفر الولاية من مال الله تعالى ما لا يحل كزوجه وكذلك  
 العقوبات على ادعاء اموال فانه يترك منها ما يباح ويحبس قد يفعل ما لا يحل ولا يصل  
 في ذلك ان كل من عليه مال يجزأ اذ كرهل عندة وديعة او مضاربة او شركة او مال  
 لموكله او مال يثلم او مال وقف او مال لبيت المال او عند دين فهو قادر على احاطه فانه  
 اذا امتنع عن اداء الحق الواجب عين ودين وعرف انه قادر على ادائه فانه يستحق  
 العقوبة حتى يظهر المال او يدل على موضعه فاذا عرف المال وصبر على الحبس فانه يستحق  
 الحق من المال ولا حاجة الى ضربه وان امتنع من الدلالة على ماله ومن الانباء ضرب حتى  
 يؤدي الحق او يمكن من ادائه وكذلك لو امتنع من اداء النفقة الواجبة عليه مع القدر عليها  
 لما روى عمر بن الشريد عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لي الواحد يحل عرضه وعقوبته  
 رواه اهل السنن وقال صلى الله عليه وسلم مطلق الغني ظلم اخرجاه في الصحيحين والذي هو المطلق  
 والظاهر يستحق العقوبة والتعزير وهذا اصل متفق عليه ان كل من فعل حراما او ترك  
 واجبا استحق العقوبة فان لم تكن مقدرة بالشرع كانت تعزيرا يجتهد فيه ولي الامر في  
 الغني الماثل بالحبس والحق عقوب بالضرر حتى يؤدي الواجب قد نص على ذلك الفقهاء من اصحابنا  
 الشافعي واحمد وغيرهم ولا اعلم خلافا في ذلك وقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لما صالح اهل خيبر على الصفراء والبيضاء والسلاح سأل بعض اليهود  
 وهو شعيب بن عمرو بن اخطب عن كزحي بن اخطب فقال ذهبت النفقات المحروقة  
 فقال العهد قريب المال اكثر من ذلك فدفع النبي صلى الله عليه وسلم شعيبا الى الزبير بن العوف  
 فقال قاطعت حيا يطوف في خربة فهنا فذهبوا فطافوا في جبال المسك في الخربة وهذا الرجل  
 كان ذميا والذمي لا تحل عقوبته الا بحق وكذلك كل من كتم ما يجب اظهاره من دالة واجبة  
 ونحو ذلك يعاقب على ترك الواجب وما اخذ فلكاة الاموال وغيرهم من اموال المسلمين  
 بغير حق فلولي الامر العادل استخراجه منهم كالحدايا التي ياخذونها بسبب العمل قال ابن سبيد  
 اخذني هذا ابا العمال غلول وروى ابوالهيثم الحوفي في كتاب الهدايا عن ابن عباس عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال هذا ابا العمال غلول وفي الصحيحين عن ابي حميد الساعدي قال

استعمل النبي ﷺ رجلا من الأزد يقال له ابن اللثبية على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم  
وهذا أهدي إلي فقال النبي ﷺ ما بال الرجل نستعمله على العمل مما ولانا الله فيقول  
هذا لكم وهذا أهدي إلي فصل أجلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أهدي إليه أم لا  
الذي نفسي بيده لا يأخذ منه شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبة إن كان بعيدا له  
رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر ثم رفع يديه حتى رأينا عضاير بطيه وقال اللهم هل بلغت اللهم  
هل بلغت ثلثا وكذلك محابة الولاية في المعاملة من المباينة والمواجزة والمضاربة والشفقة  
والمزارعة ونحو ذلك هو من فروع الهدية ولهذا شاطر عمر بن الخطاب ع عماله من كان له  
فضل ودين لا يتم بخيانة وإنما شاطرهم لما كانوا خصوا به لأجل الولاية من محابة وغيرها  
وكان الأمر يقتضي ذلك لأنه إمام عادل يقسم بالسوية فلما يقدر الإمام والرعية كان  
الواجب على كل إنسان أن يفعل من الواجب ما يقدر عليه يترك ما حرم عليه ولا يحرم  
ما أباح الله له وقد ينبت الناس من الولاية بمن يمتنع من الهدية ونحوها ليمكن بذلك من  
استيفاء المظالم منهم ويترك ما أوجبه الله تعالى من قضاء حوائجهم فيكون منهم عونا  
على كف الظلم وقضاء حاجة أحب إليهم من هذا المتعفف على هذه الصفة فإن  
الأول قد باع آخرته بدنيا غيره وأخسر الناس صفقة من باع آخرته بدنيا غيره وإنما  
الواجب كف الظلم عنهم بحسب القدرة وقضاء حوائجهم التي لا تتم مصلحة الناس إلا بها  
من تبليغ ذي السلطان حاجاتهم وتعريفه بأمورهم ودلائله على مصالحهم وصرفه  
عن مفاسدهم بأنواع الطرق اللطيفة كما يفعل ذوو الأغراض من الكتاب ونحوهم وأغراضهم  
في حديث هناد بن أبي هالة رضي الله عنه عن النبي ﷺ ولم أنه كان يقول بلغوني  
حاجة من لا يستطيع إبلاغها فإنه من أبلغ ذا سلطان حاجة من لا يستطيع إبلاغها  
ثبت الله قدميه على الصراط يوم تزل الأقدام وقد روى الإمام أحمد وأبو داود في  
سننه عن علي إمامة الباهلي رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ لم من شفع لغيره  
شفاعة فأهدي له عليها هدية فقبلها فقداق ببا عظيم من أبواب الربا ورؤا إبراهيم  
الحزني عن عبد الله بن مسعود قال سمعت ابن يثرب الرجل الحاجة للرجل فيقضي له فيها

اليه هدية فيقبلها وروى ايضا عن مسروق انه كلم ابن زياد في مظلمة فريد بن انا هري  
 له صاحبها وصيغا فردة فقال بمحمد بن مسعود يقول من رد من مسلم مظلمة فردة  
 عليها قليلا او كثيرا فهو تحت نعلت يا ابا عبد الرحمن ما كنا نرى السجدة الا الرشوة في الحكم قال  
 ذالك كفر فما اذا كان ولي الامر يستخرج من العمال ما يريد ان يحتج به هو فذووه فلا ينبغي امانة  
 واحد منها اذ كل منهم مظاهر كالحق يوق من لص من كطائفتين مقتلتين على عصبية  
 ورياسة فلا يعمل الرجل ان يكون عوناً على ظلم فان التعاون نوعان تعاون على البر والتقوى  
 من الجهاد واقامة الحدود واستيفاء الحقوق واعطاء المستحقين فهذا امر الله به ورسوله  
 ومن امسك عن ذلك خشية ان يكون من اعوان الظلمة فقد ترك فضا على الاعيان او على  
 الكفاية منوها انه متورع وما اكثر ما يشبه الجبن والقتل بالورع اذ كل من مكلف امساك  
 الثاني تعاون على الاثم والعدوان كالامانة على حم معصوم او اخذ مال معصوم او ضرب من لا  
 يستحق الضرب بخود ذلك هذا الذي حرره الله ورسوله فعز اذا كانت الاموال من هذه الاموال  
 حتى قد تفرجها الى اصحابها الكثيرين الاموال السلطانية فالاعانة على صغر هذه الاموال  
 في مصالح المسلمين كسداد الثغور ونفقة المقاتلة ويخوذ ذلك من الاعانة على البر والتقوى اذ الواجب  
 على السلطان في هذه الاموال اذ الم تمكنه رقة اصحابها وردها عليهم ولا ورثة لهم بل يجرها  
 مع التوبة ان كان هو الظالم الى مصالح المسلمين وان كان غيره قد اخذها فعليه ان يقر  
 يفعل بها كذا وكذا لو امتنع السلطان من ردها كانت الاعانة على انفاقها في مصالح  
 اصحابها او من تركها يبد من يضعها على اصحابها وعلى المسلمين وان مازالت الشريعة على قله  
 تفي فانقروا الله ما استطعتم المقبول قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته وعلى  
 قول النبي صلى الله عليه وسلم اذ امرتكم فاقوامه ما استطعتم اخراجا في الصحيحين وعلى ان الواجب  
 تحصيل للمصالح وتكميلها وتبطل الفساد وتقليلها واذا تعارضت كان تحصيل اعظم  
 الصالحين ودفع اعظم المفسدين مع احتمال ادباها هو الشروع والعين على الاثم والعدوان  
 من امان الظالم على ظلمه اما من اعان المظلوم على تحقيق الظلم عنه او على اداء المظلمة فهو  
 وكيله لا وكيل الظالم فهو بمنزلة الذي يقرضه والذي يتوكل في حيا المال له الى الظالم

مثال ذلك ولي اليتيم والوقف اذا اطلب منه الظالم ما لا فاجتهد في دفع ذلك بما هو اقل  
منه اليه والى غيره بعد الاجتهاد التام في الدفع فهذا محسن وما على المحسنين من سبيل  
وكذلك وكيل المالك من الدالين والكتاب وغيرهم الذي يتوكل لهم في العقد والقض  
ودفع ما يطلب منهم لا يتوكل للظالمين في الاخذ وكذلك لو وضعت مظلمة على اهل قرية  
او دربا وسوق او مدينة فيتوسط رجل محسن في الدفع عنهم بغاية الامكان وقسطها  
بينهم على قدر طاقتهم من غير محاباة لنفسه او لغيره ولا انشئ بل توكل لهم في الدفع عنهم  
والاعطاء كان محسنا لكن الغالب ان من يدخل في ذلك يكون وكيل للظالمين محابيا  
مرتشيا محقر لمن يريد واخذ امن يريد وهذا من اكبر الظلمة الذين يحشرون في توايت  
من نارهم واعوانهم واشباهم ثم يقذفون في النار

## فصل في المصارف

والواجب ان يمد أي القسم بالاهم فالاهم من مصالح المسلمين العامة كاعطاء من للمسلمين به  
منفعة عامة فمنهم المقاتلة الذين هم اهل النصرة والجهاد وهم احق الناس بالفيء لانه  
لا يحصل الا بهم حتى اختلف الفقهاء في مال الفيء هل هو يختص بهم او مشترك في جميع المصالح  
واما سائر الاموال السلطانية فلجميع المصالح وفاقا لا ما خص به نوع كالصدقات والمغرم  
ومن المستحقين ذوو الولايات عليهم كالولاة والقضاة والعلماء والعمال والسعاة على المال  
جمعوا وحفظا وقسمة ونحو ذلك حتى ائمة الصلوة والمؤذنين ونحو ذلك وكذلك صرفه  
الاثمان والاجور لما يعم نفعه من سداد الثغور بالكرع والسلاح وعمارة ما يحتاج الى عمارته  
من طرقات المياه كالانهار ومن المستحقين ذوو الحاجات فان الفقهاء قد اختلفوا هل يقدر  
في غير الصدقة من الفيء ونحوه على غيرهم على قولين في مذهب احمد وغيره منهم من  
قال يقدمون ومنهم من قال المال استحق بالاسلام فيشتركون فيه كما يشترك الورثة  
في الميراث والصحيح انهم يقدمون فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقدم ذوي الحاجات كما قدمهم  
في مال بني النضير وقال عمر رضي الله عنه ليس احد احق بهذا المال من احدنا هو الرجل وسابقتة



والرجل وعناقه والرجل وبلاؤه والرجل وجأته فحصل له عمر رضي الله عنه الرتبة اتمام  
ذو السوابق الذين بسما بقوم حصل المال ومن يعين المسلمين في جلب المنافع كلها سنة  
والعلماء الذين يجلبون لهم منافع الدين والدنيا او يبلي بلاء حسنا في دفع الضرر عنهم  
كالبحا هدين في سبيل الله من الاجار والعيون من القصاد والمتنصحين ونحوهم الرابع  
ذو الحاجات واذا حصل من هؤلاء مندبرع فقد اغنى الله تعالى به ولا اعطي ما يكفيه اوقه  
علمه واذا عرفت ان العطاء انما يكون بحسب منفعة الرجل وبحسب حاجته في مال المصالح في  
الصدقات ايضا فما زاد على ذلك لا يستحقه الرجل الا كما يستحقه نظراؤه مثل ان يكون شريكا  
في غنمة او ميراث ولا يجوز للامام ان يعطي احدا ما لا يستحقه لغير نفسه من قرابة  
بنها او مودة او نحو ذلك فضلا ان يعطيه لاجل منفعة محومة منه كعطية الخنثين  
من الصبيان المردان الاحرار ونحوهم والبغايا والمغنين والساحر ونحو ذلك او اعطاء الغرار  
من الكهان والنجيين ونحوهم لكن يجوز بل يجب الاعطاء لتليف من يحتاج الى تليف قلبه  
وان كان هو لاجل له اخذ ذلك كما اباح الله في القرآن ان يعطى الزلفة فلوهم من الصدقات  
كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطي لتليف قلبه ونحوه وهم السادات المطاعون في عشاثرهم كما كانت  
الله عليه يعطي لافرع بن حابس سيد بني قميم وعيينة بن حصن سيد بني فزارة وزيد  
الخير الطائي سيد بني بنهان وعلقمة بن علاثة العامري سيد بني كلاب مثل سادات  
قريش من الطلقاء كصفوان بن امية وحكمة بن ابي جهل وابي سفيان بن حريش وهيل  
بن عمرو والحارث بن هشام وعدد كثير ففي الصحيحين عن ابي سعيد الخدري قال اعطى  
علي بن ابي طالب وهو اليمن بدھية في رتبته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقسما بين  
اربعة نفرين لافرع بن حابس الخنظلي وعيينة بن حصن الفزاري وعلقمة العامري  
احد بني كلاب زيد الخير الطائي احد بني بنهان قال فضضت القريش ولا نصار وقالوا  
يعطي صناديد نجد ويد عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما افعل ذلك انما افهم فحاء  
رجل كشاحة مشرف الى جنتين غائر العيينتين نقي الحجاين محوفا الراس فقال ان الله  
بانعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بطبع الله ان نصيبته يا عني على اهل الارض ولا تاتوني

ثم ادبر الرجل فاستأذن بجل من القوم في قتله ويرون انه خالد بن الوليد فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من ضيضي هذا قوم يقرئون القرآن لا يجاوز حناجرهم  
يقتلون اهل الاسلام ويدعون اهل الاوثان يرقون من الاسلام كما يرق السمهم  
من الرمية لمن ادركتهم لاقتلهم قتل عاد وعنه افع بن خديج قال اعطى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اباسفيان بن حرب صفوان بن امية وعيينة بن حصن والاقرع بن حابس  
كل انسان منهم مائة من الابل واعطى عباس بن مرداس ذلك فقال عباس

### بن مرداس

• اتجمل نفسي وذهب العبيد  
بين عيينة والاقرع  
فما كان حصن ولا حابس  
يفوقان مرداس في جمع  
وما كنت دون امرئ منكم  
ومن تخفض اليوم لا يرفع

قال فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الابل رواه مسلم والعبيد اسم فرس له  
والملوكة قلوبهم فوعان كافر ومسلم فالكا فرما ان ترجى بعطيته منفعة كاسلامه  
او دفع مضرة اذا المتدفع الابد لك والمسلم المطاع يرجى بعطيته المنفعة ايضا كحسن  
اسلامه واسلام نظيره اوجاية المال فمن يعطيه الاخوف ولتكاية في العداو  
كف ضرره عن المسلمين اذا لم ينكف الابد لك فهذا النوع من العطايا وان كان  
ظاهرة اعطاء الرؤساء وترك الضعفاء كما يفعل الملوك فالاعمال بالنيات فاذا كان  
القصد بذلك مصلحة الدين واهله كان من جنس عطاء النبي صلى الله عليه وسلم  
وخلفائه وان كان المقصود العلو في الارض والفساد كان من جنس عطاء فرعون  
وانما ينكره ذوالدين الفاسد كذى الخويصرة الذي انكر على النبي ص للبرحق قال فيه  
ما قال وكذلك حزنة الخوارج الذين انكروا على امير المؤمنين علي بن ابي طالب ما قصد من  
المصلحة من التحكيم ومحاسنه وما تركه من سبي نساء المسلمين وصبياتهم وهي لاء امر  
النبي صلى الله عليه وسلم بقا الصلوات منهم ديننا فاسد لا تصلح به دنيا ولا آخرة وكثيرا ما يشبه الورع  
الفاسد بالحين والخل فان كلا منهما فيه ترك فيشبه ترك الفساد بخشية الله تعالى

بترك ما يؤمر به من الجهاد والنفقة جبناً ومخللاً قد قال النبي صلى الله عليه وآله ما في الرأس  
 هالع وجبن خالع قال الترمذي حديث صحيح وكذلك قد ترك الإنسان العمل ظناً أو اظهاً  
 أنه راع وانما هو كبر وإرادة للعلو وقول للنبي صلى الله عليه وآله ولم انا الأعمال بالنيات كلمة جامعة  
 كافلة فإن النية للعمل كالروح للجسد والأكل واحد من الساجدة تعالى والساجد للشمس  
 القمر وضع جهته على الأرض فصورهما واحدة ثم هذا القرب الخلق إلى الله تعالى وهذا العمل الخلق  
 عنه وقد قال تعالى وتواصوا بالصبر وتواصوا بالرحمة وفي الأثر فضل الإيمان السماحة و  
 الصبر فلا يتم رعاية الخلق وسياسةهم إلا بالجوهر الذي هو العطاء والنقد التي هي الشجاعة بل  
 لا يصلح الدين والدنيا إلا بذلك وهذا كان من لم يتم بما سلبه الله تعالى الأمر ونقله إلى غيره  
 كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم أنفروا في سبيل الله أنما قلتم إلى الأرض  
 أرضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل لا تنفروا بعدكم  
 على باب الله ويستبدل قوما غيركم ولا تضره شيئاً والله على كل شيء قدير وقال تعالى هاتم  
 هو لا تدعون لتنفقوا في سبيل الله فمنكم من يخجل من يخجل فاما يخجل عن نفسه والله  
 الغني وانتم الفقراء وان تنولوا يستبدل قوما غيركم فيكونوا أمثالكم وقد قال تعالى لا يهتكم  
 منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا  
 وكلا وعد الله الحسنى الله بما تعملون خبير فعلى سبيله وتعالى الأمر بالانفاق الذي هو الشجاعة  
 والقتال الذي هو الشجاعة وكذلك قال تعالى في غير موضع وجاهدوا في سبيل الله فاعلموا  
 وانفسكم ودين ان الخجل من الكبرياء في قوله ولا تحسبن الذين يخجلون بما آتاهم الله من فضله  
 هو خير لهم بل هو شرهم يسطقون ما يخلو به يوم القيامة وقوله والذين يكنزون الذهب  
 والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعد ان اليم يوم يحى عليهم الآية وكذلك  
 الجبن في مثل قوله تعالى ومن يؤلم يومئذ دبرة الامم والقتال او متحيزاً إلى فئة فقد  
 باء بغضب من الله وماواه جهنم وبئس المصير وقوله تعالى ويخجلون بالله اهم لمتمكم و  
 ما هم منكم ولا هم قوم بغرقون وهو كثير في الكتاب السنة وهذا اما انفق على اهل الأرض  
 حتى انهم يقولون في الامثال العانة لا طعنة ولا جفنة ويقولون لا فادس الخجل ولا

العرب لكن اختلف الناس هنا ثلث فرق فريق غلب عليهم حب العلو في الارض والفساد ولم  
 ينظر في عاقبة المعاد فراءوا ان السلطان لا يقوم الا بعطاء ولا يتأق العطاء الا باستحقاق  
 اموال من غير حلها فصاروا لها بين وهابين وهو لا يقولون لا يمكن ان يتولى على الناس  
 الا من ياكل ويطعم فانه اذا تولى العفيف الذي لا ياكل ولا يطعم سخط عليه الرؤساء وعزله  
 ان لم يضره في نفسه وماله وهو لا ينظر في عاجل دنياه هم  
 واهلوا الاجل من اخرتهم فعاقبتهم عاقبة ردية في الدنيا والاخرة ان لم يحصل لهم  
 يصلح عاقبتهم من توبة ونحوها و فريق عند هم خوف من الله تعالى دين بمنعهم عما يعتقدون  
 قبيحا من ظلم الخلق وفعل المحارم فهذا حسن واجب لكن قد يعتقدون مع ذلك ان  
 السياسة لا تتم الا بما يفعله اولئاء من المحرم فيمتنعون او يمنعون عنها مطلقا وربما  
 كان في نفوسهم جبن او بخل او ضيق خاق وما معهم من الدين فيقعون احيانا في  
 ترك واجب يكون اضر عليهم من بعض المحرمات ويقعون في النهي عن واجب يكون النفي  
 عنه من الصد عن سبيل الله وقد يكون متاولين وربما اعتقدوا ان الكار ذلك  
 واجب لا يتم الا بالقتال فيقاتلون المسلمين كما فعلت الحواج فهو لا يصلح لهم الدنيا ولا الآخرة  
 الكامل لكن قد يصلح لهم كثير من انواع الدين وبعض امور الدنيا وقد يعفى عنهم فيما اجتهدوا  
 فيه واخطوا او يغفر لهم تصوراتهم وقد يكونون من الاخسرين اعمالا الذين ضل سعيهم في  
 الحمية الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا وهذه طريقة من لا يخذ لنفسه ولا يعطي غيره  
 ولا يرى ان يتألف الناس من الكفار والفجار لا بما لا ينفع ويرى ان اعطاء الوثقة قلوبهم من  
 نوع الحي والعطاء المحرم والفرق الثالث الامة الوسط وهو دين محمد صلعم وخلفائه على  
 عامة الناس وخاصتهم الى يوم القيامة وهو اتفاق المال والمنافع للناس وان كانوا رؤسا  
 بحسب الحاجة الى اصلاح الاحوال وقامة الدين التي يحتاج اليها الدين وعنة في نفسه  
 فلا يخذل ما يستحقه فيجمعون بين التقوى والاحسان ان الله مع الذين اتقوا والذين هم  
 محسنون ولا تتم السياسة الدينية الا بهذا ولا يصلح الدين والدنيا الا بهذه الطريقة وهذا  
 هو الذي يطعم الناس ما يحتاجون الى طعامه ولا ياكل الا الحلال الطيب في هذا لا يغير من الاتفاق

اقل مما يحتاج اليه الاول فان الذي ياخذ لنفسه تطعم فيه النفوس ما لا تطعم في العفيف <sup>ويصلح</sup>  
 به الناس في دينهم ما لا يصلحون بالثاني فان العفة مع القدرة تقوي حرمة الدين <sup>والصحيح</sup>  
 عن ابي سفيان بن حرب ان هرقل ملك الروم قال له ان النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> بماذا يامركم قال بالان  
 بالصلوة والصدقة والعفاف والصلوة وفي الاثر ان الله اوحى الى ابراهيم الخليل <sup>عليه السلام</sup> يا  
 ابراهيم اتدي لوالدك خليلا لا في ايت العطاء احب اليك من الاخذ وهو الذي ذكره  
 في الرزق والعطاء الذي هو الشقاء وبذل المنافع نظيرة في النصوة والغضب الذي هو الشجاعة  
 ودفع المضار ان الناس ثلاثة اقسام قسم يغضبون لنفسهم ولربهم وقسم لا يغضبون لنفسهم  
 ولربهم والثالث هو الوسط وهو ان يغضب لربه لا لنفسه كما في الصحيحين عن عائشة <sup>رضي الله عنها</sup> انها  
 قالت ما ضرب رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> بيد خادما له ولا امرأة ولا دابة ولا شيئا قط الا ان يجاهد في  
 سبيل الله ولا نيل منه شيء فانتم لنفسه قط الا ان تنتهك حرمة الله فاذا انتهكت حرمة  
 الله لم يغم غضبه حتى يستقم لله فاما من يغضب لنفسه لا لربه وياخذ لنفسه ولا يعطي غيره  
 فهذا القسم الرابع شر الخلق لا يصلح بهر دين ولا دنيا كما ان الصالحين ارباب السياسة الكلمة  
 الذين قاموا بالواجبات وتركوا المحرمات هم الذين يظنون ما يصلح الدين بعطائه ولا  
 ياخذون الا ما يباح لهم ويغضبون لربهم سبحانه اذا انتهكت محارمه ويعفون عن حظوظهم  
 وهذه اخلاق رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> ولم في بذله ودفعه وهي كحل الامور وكما  
 كان العبد اليها اقرب كان افضل فليجتهد المسلم في التقرب اليها بجهد ويستغفر الله تعالى  
 بعد ذلك من قصورا وتقصير بعد ان يعرف كمال ما بعث الله به محمد <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> من الدين  
 هذا في قوله سبحانه وتعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهليها <sup>واما قوله تعالى</sup>  
 واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل فان الحكم بين الناس يكون في الحدود والحقوق  
 قسمان فالقسم الاول الحدود والحقوق التي ليست لقوم معينين بل منفعتهما المطلق المسلمين  
 النوع منهم وكل ما يحتاج اليها ونسبى حدود الله وحقوق الله مثل حد قطاع الطريق والسرقة  
 والزناة ونحوهم مثل الحكم في الاموال السلطانية والوقوف والوصايا التي ليست لمعين هذه من  
 اهم امور الولايات ولهذا قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه لا بد للناس من امانة برة كانت او فاجرة فقيل

يا امير المؤمنين هذه البرية قد عرفناها فما بال القاجرة فقال تقام بها الحرد و دوام بها  
السبل ويجاهد بها العدو ويقسم لها الفيء وهذا القسم يجب على الولاة البحث عنه واقامته  
من غير دعوى احديه وكذلك تقام الشهادة من غير دعوى احديه وان كان الفقهاء  
قد اختلفوا في قطع يد السارق هل يقتصر الى مطالبة السرقة منه بماله على قلائد في  
مذهب احمد وغيره لكنهم متفقون على انه لا يحتاج الى مطالبة السرور منه بالحنبل  
اشتراط بعضهم المطالبة بالمال له لئلا يكون للسارق فيه شبهة وهذا القسم تجب اقامته  
على الشريف والوضيع والقوي والضعيف ولا يحل تعطيله لاشفاعة ولا هدية ولا بغية  
ولا تحل الشفاعة فيه ومن عطله بذلك وهو قادر على اقامته فعليه لعنة الله الملائكة  
والناس اجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا وهو من اشترى بآيات الله قليلا روي  
ابوداود في سننه عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جال شفاعته  
دون حد من حد الله فقد ضا الله في امره ومن خاصم في باطل هو يعلم ليزل في سخط  
الله حتى ينزع ومن قال في مسلم ما ليس فيه جلس في ردة الخبال حتى يخرج ما قال قيل يا  
رسول الله وما ردة الخبال قال عصاة اهل النار فذكر النبي صلى الله عليه وسلم الاحكام والشهادات والخصام  
وهو لا عار كان الحكم وفي الصحيحين عن عائشة رضوان قريشاهم شأن المخزومية التي قسرت  
فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم من يجتري عليه الا اسامة بن زيد فكلم فيها  
اسامة فقال يا اسامة اتشفع في حد من حدوا الله انما اهلك بنو اسرائيل اهلهم كانوا اذا  
سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف اقاموا عليه الحد والذي نفسي بيده لو ان  
فاطمة بنت محمد سوقت لقطعت يدها ففي هذه القصة عبرة فان اشرقت بيت كان في  
قريش بطنابو مخزوم وبنو عبد مناف فلما وجب على هذه امية المخزومية القطع بسرتها  
التيم هي جود العارية على قول بعض العلماء او سرقة اخرى غير هذه على قول اخرين وكما  
من اكبر القبائل واشرف البيوت وشفع فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم و غصه رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وانه عليه خوله فيما حرم الله وهو الشفاعة في الحد ورضي الله بسيدة نساء العالمين  
برأها الله عما من ذلك فقال لوان فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم قرت لقطعت يدها وقد روي



هذه المرأة التي قطعت يدها ثابت وكانت تدرخ بعد ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم فقص  
 حاجتها وقد روي ان السارق اذا تاب سبقتة يده الى الجنة وان لم يتب سبقتة يده الى  
 النار وروي مالك في الموطا ان جماعة امسكوا الصائدين ففروا الى امير المؤمنين عثمان فلقبهم  
 الزبير فكلهم فيه فقالوا اذا رفع الى عثمان فاشفع عنده فقال اذا بلغت الحد ودع السلطان  
 فامر الله الشافع والمشفع يعق الذي يقبل الشفاعة وكان صفوان بن امية نائما على رءوسه  
 في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فخلص فسرقة فاحذها فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فمقطع يده فقال  
 يا رسول الله اعلى رءوسي قطع يده اهبه له قال فملا قبل ان تاتيني به ثم قطع يده رواه اهل  
 السنن يعني صلى الله عليه وسلم عوفت عنه قبل ان تاتيني به لكان فاما بعد ان رفع الي فلا يجوز تعطيل  
 الحد لا بعفو ولا بشفاعة ولا بهبة ولا بغير ذلك وهذا انفق العلماء فيما اعلم على اقطاع الطريق والصلب ونحوها  
 اذا رفعوا الى ولي الامر ثم تابوا بعد ذلك لم تسقط الحد ودعهم بل تجب اقامتهم وان تابوا فان كافوا  
 صادقون في التوبة كان الحد كفارة لهم وكان تمكينهم من ذلك في تمام التوبة بمنزلة رد الحقوق  
 الى اهلها والتمكين في استيفائه القصاص في حقوق الادميين واصل هذا في قوله تعالى  
 من يشفع شفاعته حسنة يكن له نصيب منها ومن يشفع شفاعته سيئة يكن له كفل منها وكان الله  
 على كل شيء مقبلا فان الشفاعة امانة الطالب حتى يصير معه شفعا بعد ان كان وترافا  
 اعنته على اثر وعد ان كانت شفاعته سيئة والبر ما امرت به ولا تم ما هيت عنه وان كافوا  
 كاذبين فان الله لا يهدي الكافرين وقد تعالى انما جزاء الذين يجادلون الله ورسوله  
 ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او  
 ينفوا من الارض ذلك لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم الا الذين تابوا من قبل  
 ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم فاستثنى سبحانه التائبين قبل القدر عليهم  
 فقط فالتائب بعد القدر عليه باق فيمن وجب عليه الحد للعموم والمفهوم والتعالم في سنن  
 ابي داود والنسائي عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اعافوا الحد ودفعوا  
 بينكم فما بلغني من حنظلة وجب في النسائي وابن ماجه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال جاري على يدي في الارض خيم من ان تمطر والربعين صباحا وهذا لان المعاصي سبب لنقص الرزق

والخوف من العدو وكما دل عليه الكتاب السنة فاذا اقيمت الحدود ظهرت طاعة الله ونقصت معصيته فحصل الرزق والنصر ولا يحزن ان يؤخذ من السارق والزاني او الشارب وقاطع الطريق ويحرم مال يعطى به الحد لا بيت المال ولا الغبرة وهذا المال المأخوذ لتعطيل الحد سمحت خبيث واذا فعل ولي الامر ذلك فقد جمع بين دين عظيمين احدهما تعطيل الحد والثاني اكل السمحة وترك الواجب وفعل المحرم قال الله تعالى لا ينهاهم الربانيون والاحبار عن قولهم الاثم والكلثم السمحة لبش ما كانوا يصنعون السمحة من الرشوة التي تسمى الرطيل وتسمى احيانا الهدية وغيرها ومضى اكل السمحة ولي الامر حجة الحان يسمع الكتاب من شهادة الزور وغيرها وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشى والرائش وهو الواسطة الذي يمشي بينهما رواة اهل السنن وفي الصحيحين ان جليل اخضا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال احدهما يا رسول الله افض بيننا بكتاب الله فقال صنا وكان افقه نعم يا رسول الله ائذن لي فقال قل فقال ان ابني كان عسيفا في اهل هذا يعني اجدنا فزنا بامراته فافتديته منه بمائة شاة وخادم واني سألت رجلا من اهل العلم فاخبرني ان علو ابني جلد مائة وتغريب عام وان علم امرأته هذا الرجم فقال الذي نفسي بيد الله قضيت بينكما بكتاب الله المائة والخادم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام واخذ بالنسوة على امرأة هذا فاسألهما فاعتزفتا فارجعهما في هذا الحديث انما يبدل عن المدن بهذه الدال لدفع الحد عند امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بدفع المال الى صاحبه وامر بإقامة الحد ولم يأخذ مال المسلمين من المجاهدين والفقراء وغيرهم وقد اجمع المسلمون على تعطيل الحد بمال يؤخذ او غيره لا يحزن واجمعوا على ان المال المأخوذ من الزاني والسارق والشارب والمخارب وقاطع الطريق ويؤخذ ذلك لتعطيل الحد لا سمحت خبيث وكثيرا ما يوجد من فساد امور الناس انما هو لتعطيل الحد بمال اوجاه وهذا من اكبر الاسباب في فساد اهل البوادي والقرى والامصار من الاعراب والتركمان والكراد والفلانين واهل الاهواء كقيس وعين واهل الحاضر من رؤساء الناس اغنياءهم وفقرائهم وامراء الناس مقدمهم وجندهم وهو سبب سقوط حرمة المتولي وسقوط قدره من القلوب

وانحلال امره فانه اذا ارشى وتبرطل على تعطيل حد ضعفت نفسه عن ان يعقلم  
 اخر وصار من جنس اليهود الملحونين واصل للبرطيل هو البحر المستطيل سميت به الرشوة  
 لانها تلغى المرتشي عن التكلم بالحق كما يلغى الحجر الطويل كما قد جاء في الاثر اذا دخلت  
 من الباب خرجت الامانة من الكوة وكذا اذا اخذ مال للدلالة على ذلك فهو مثل هذا  
 السحت الذي يسمى التاديبات الا ترى ان الاعراب المفسدين اذا اخذوا مالا لبعض  
 الناس ثم جاؤا الى الامراء فقادوا اليهم خيلا يقدرونها او غير ذلك كيف يقوى طمعهم  
 في الفساد وتنكسر حرمة الولاية والسلطنة ونفس الرعية وكذلك الفلاحون وغيرهم  
 كذلك شارب الخمر اذا اخذ فدية بعض ماله كيف يطعم الخمارون فيدعون اذا امسكوا  
 ان يفقدوا ببعض ما لهم فيأخذها ذلك الوالي سحتا لا يبارك له فيها والفساد قائم وكذلك  
 ذوو الجاه اذا حرموا احدا من ان يقام عليه الحد مثل ان يرتكب بعض الفلاحين جريمة  
 فتراوي الى قرية نائب السلطان او امير فيجي على الله ورسوله فيكون ذلك الذي سحاه  
 لعنه الله ورسوله فقد روى مسلم في صحيحه عن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله  
 ﷺ ولم لعن الله من احل حلا او اوى محمدا وكل من اوى محمدا من هؤلاء المحل  
 فقد لعنه الله ورسوله فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال ان من حالت شفاعته دون  
 حد من حد الله فقد ضا الله في امره فكيف بمن منع الحد وبتدليله ويدفع واعاخر  
 عن المجرمين المفسدين بسحت من المال ياخذة لاسم الحد ود على سكان البرقان اعظم  
 فسادهم حماية المعتدين منهم بجاه او مال وسواء كان المأخوذ لبيت المال او لوالي سراو  
 علانية فذلك جميعه محرم باجماع المسلمين وهو مثل قضين الحانارة والخمر فان لم يكن  
 من ذلك واعان عليه بمال ياخذة منهم من جنس واحد المال المأخوذ على هذا  
 شبهه بما يؤخذ من مهر البغي حلوان الكاهن وثمان الكلب اجرة المتوسط في الاحرام الذي  
 يسمى القواد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الكلب خبيث ومهر البغي خبيث وحلوان الكاهن خبيث  
 رواه البخاري وفي معنى مهر البغي الذي هو حر امر ما يعطى الخنثون من  
 الصبيان من المماليك الاحرار على الفجور بهم وحلوان الكاهن مثل جلالة النبي ونحو

على ما يجز به من الأخبار البشيرة بزعمه ونحو ذلك على الأمر وترك انتكارات المنكرات  
واقامة الحدود عليها بما لا يخذه كان بمنزلة مقدم الحرامية الذي يقاسم الحارين  
على الأخذلة وبمنزلة القواد الذي يأخذ ما يأخذ للجمع بين الاثنين على فاحشة  
وكان حاله شديدا بحال عجز السوء امرأة لوط التي كانت تل الفجاءة ضيفه التي قال الله تعالى فيها  
فانجناة أهله إلا امرأته من الغابرين وقال تعالى فاسر باهلك بقطع من الليل ولا يلتفت  
منكم أحدا إلا امرأتك أنه مصيبيها مما أصابهم فعذب الله تعالى عجز السوء القواد بمنزلة  
ما عذب به قومه الذين كانوا يعملون الخبائث وهذا لأن هذا جميعه أخذ مال الزانية  
على الأثم والعدوان وولي الأمر اغنا نصيبا مري بالمعروف وينهى عن المنكر هذا هو المقصود  
الولاية فإذا كان الولي يمكن من المنكر بما لا يأخذ كان قد ابق بضد المقصود مثل  
من نصبته ليعينك على عدوك فأما أن عدوك عليك بمنزلة من أخذ مالا  
ليجاهد به في سبيل الله فقال له المسلمون في ضح ذلك أن صلاح العباد مالا مري بالمعروف  
والنهي عن المنكر فإن صلاح المعاش والمعاد في طاعة الله تعالى ورسوله صلوات  
ولا يتم ذلك إلا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبه صارت هذه الأمة خير أمة أخرجت  
للناس يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وقال تعالى لتكن منكم أمة يدعون  
إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون وقال تعالى  
عن بني إسرائيل كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون وقال  
تعالى فلما أسوأ ما ذكرناه انجينا الذين ينهون عن السوء وأخذنا الذين ظلموا  
بعذاب بيئس ما كانوا يفسقون وفي الحديث الثابت أن أبا بكر الصديق خطب الناس على  
منبر رسول الله صلوات فقال أيها الناس أنكم تقرؤون هذه الآية وتضعونها على غير  
موضعها أي أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم وإني سمعت  
رسول الله صلوات يقول إن الناس أئارا أو المنكر فلم يغيروه أو شك أن يعمهم الله بعقابه  
منه وفي حديث آخر أن العصية إذا خفيت لم تنزل إلا صاحبها ولكن إذا ظهرت فلم تنكر  
ضرت العامة وهذا القسم الذي ذكرناه من الحكم في حدود الله وحقوقه مقصودة  
الأكبر هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فالأمر بالمعروف مثل الصلوة والزكاة والضياع

والجهد والصدق والامانة وبر الوالدين وصلة الارحام وحسن العشرة مع الاهل  
والجيران ونحو ذلك فالواجب على ولي الامر ان يأمر بالصلوات المكتوبة جميع من يقدر  
على امره ويعامة التارك باجماع المسلمين فان كان التاركون طائفة متمتعة فلو اعمل  
تركها باجماع المسلمين وكذا ان يقاتلون على ترك الزكاة والصيام وغيرها وعلى استحلال  
ما كان من المحرمات الظاهرة المجمع عليها كالكحاح ذوات المحارم والفساد في الارض ونحو ذلك  
وكل طائفة متمتعة عن التزام شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة يجب جهادها  
حتى يكون الدين كله لله باتفاق العلماء وان كان التارك للصلوة واحدا فقد قيل  
انه يعاقب بالضرب بالحبس حتى يصلي وجمهور العلماء على انه يجب قتله اذا امتنع عن الصلوة  
بعد ان يستتاب فان تاب وصلى الا قتل وهل يقتل كافرا او مسلما فاسقافيه في ذلك  
السلف على انه يقتل كافرا وهذا كله مع الاثر بوجوبها اما اذا جحد وجوبها فهو كافرا باجماع المسلمين  
وكذلك جحد سائر الواجبات المذكورة والمحرمات التي يجب القتال عليها فالعتوبة على ترك الواجبات  
وفعل المحرمات هو مقصود الجهاد في سبيل الله وهو واجب على الامير باتفاق المسلمين  
كما حل عليه الكتاب والسنة وهو من افضل الاعمال التي جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم على عباده  
الجهاد في سبيل الله قال لا يستطيعه اولادنا فيقال خبرني به قال هل تستطيع اذا خرج المجاهد من  
النفط ثم تقوم لانقته قال لا فذلك الذي يعامل الجهاد في سبيل الله وقال ان في الجنة  
لمائة درجة ما بين الدرجة الى الدرجة كما بين السماء والارض عدها الله للجهادين  
في سبيله كراهي الصحيحين وقال صلى الله عليه وسلم راس الامور الاسلام وعموده الصلوة  
وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله وقد قال تعالى انما المؤمنون الذين امنوا بالله رسوله  
ثم لم يرتابوا وجاهدوا باموالهم وانفسهم في سبيل الله اولئك هم الصادقون لا يستوفون  
عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين الذين امنوا وجاهدوا في سبيل الله باموالهم لانفسهم  
اعظم درجة عند الله واولئك هم الفائزون ينشرهم ربحهم برحمة منه ورضوان من جهات  
ظهور فيها نعيم مضيق خالدين فيها ابدا ان الله عند اجرة عظيم ومن ذلك عقوبة المخالفين  
قطاع الطريق الذين يعرضون للناس بالسلاح والطرق ونحوها ليغصبوهم المال

مجاهرة من الاعراب والتركمان والاكراد والفلاحين وفسقة الجند ومردة الحاضرين وغيرهم  
 قال الله تعالى فيهم انما جزا ما ان الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا  
 ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك لهم جزا  
 في الدنيا وهم في الآخرة عذاب عظيم وقد روى الشافعي في مسنده عن ابن عباس في  
 قطع الطريق اذا قتلوا واخذوا المال قتلوا وصلبوا واذا قتلوا ولم يأخذوا والمال قتلوا ولم  
 يصلبوا واذا اخذوا المال ولم يقطعوا قطع ايديهم وارجلهم من خلاف اذا خافوا السبيل  
 ولم يأخذوا والمال قتلوا من الارض هذا قول كثير من اهل العلم كالشافعي وأحمد وهو قريب  
 من قول أبي حنيفة منهم من يسوغ للإمام ان يجتهد فيهم فيقتل منهم من يرى قتله مصلحة  
 وان كان لم يأخذ المال مثل ان يكون ذا جلد وقوة في اخذ المال كما ان منهم من يرى ان  
 اخذوا والمال قتلوا وقطعوا وصلبوا والاول قول الأكثر فمن كان من المحاربين قد قتل فانه يقتله  
 الامام حدا لا يجوز العفو عنه بحال باجماع العلماء ذكره ابن المنذر ولا يكون امرة الى ردة المقتول  
 بخلاف ما لو قتل رجلا لعدو امة بيننا او خصومة او نحو ذلك من الاسباب الخاصة فان هذا رده  
 لا ولياء المقتول ان احبوا قتلوه وان احبوا اخذ الدية لانه قتله لغرض واما المحاربون فانهم  
 يقتلون لاخذ اموال الناس فضررهم عام بمنزلة السرقة فكان قتالهم حدا لله تعالى هذا  
 متفق بين الفقهاء حتى لو كان المقتول غير مكاف للقاتل مثل ان يكون القاتل حرا والمقتول  
 عبدا او القاتل مسلما والمقتول ذميا او مستامنا فقد اختلف الفقهاء هل يقتل في الحاربة  
 لانه قتل للفساد العام حدا كما يقطع اذا اخذ اموالهم كما يجس حقهم ام لا واذا كان المحاربون  
 الحرامية جماعة والواحد منهم باشر القتل بنفسه والباقي اعدوا له ورد له فقد قيل  
 انه يقتل للبأس فقط والجمهور على ان الجميع يقتلون ولو كانوا امة فان الردء والبأس شر  
 سواء وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين فان عمر بن الخطاب قتل ربيعة المحاربين  
 والربيعة هو الناظر الذي يجلس على مكان حال ينظر لهم من يجيء وان البأس وانما اعتدك من  
 قتله بقوة الردء ومعونته والطائفة اذا استنصر بعضها بعض حتى صاروا ممتنعين  
 فهو مشركون في الثواب والعقاب كالمجاهدين فان النبي صلى الله عليه وسلم قال المسلمون شركاء



وما وهمو يعني بذنوبهم اذ انا هم وهم يد على من سواهم وورد في الحديث ما حذر من ان  
 جيش المسلمين اذا سريت من سرية فغفرت ما لا فان الجيش يشركها فيما غفرت لانها كظم  
 وقوة فتمكنت لكن ينقل عنه فقال لان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينقل السرية اذا كان في يداه ثم  
 الريح بعد الخس وكذلك لو غدر الجيش غدره شاركته السرية لانها في مصلحة الجيش كما  
 قسم النبي صلى الله عليه وسلم لطلحة والزبير يوم بدر لانه كان قد بعثهم في مصلحة الجيش فاعوان  
 الطائفة المنتفعة وانصارها منها فيما لهم وعليهم وهكذا اللقنتون على باطل لان اويل  
 فيه مثل المقتولين على عصبية ودعوى جاهلية لقيس عيينة ونحوها فها هو المقتول كما  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا التقى المسلمان بسيفيهما فاقاتل والمقتول في النار قيل يا رسول  
 الله هذه القاتل فما بال للمقتول قال انه اذا قتل صاحبه اخرجاه في الصبيحين وتضمن  
 كل طائفة ما اتلفتة الاخرى من نفس ومال وان لم يعرف عين القاتل لان الطائفة  
 الواحدة المتمتع بعضها ببعض كالشخص الواحد ما اذا اخذ والمال فقط ولم يقتلوا كما  
 تفعله الاعراب كثيرا فانه تقطع من كل واحد يد اليمنى ورجله اليسرى عند اكثر  
 العلماء كما في حنيفة والشافعي واحمد وغيرهم وهذا معنى قوله تعالى وتقطع ايدهم  
 وارجلهم من خلاف هو قطع اليد التي يبسط بها الرجل الذي يعيش عليها وتحسم  
 يده ورجله بالزيت وهذا الفعل يكون لزج من القتل فان الاعراب وفقه المحدث  
 وغيرهم اذا راوا داما بينهم من هو مقطوع اليد والرجل تدركوا بذلك جرمه فارتدوا عما  
 بخلاف القتل فانه قد ينسى وقد تور بعض النفوس لامية قتله على قطع يده ورجله  
 من خلاف فيكون هذا اشتكيا لا لامثاله واما اذا شارب السلاح ولم يقتلوا نفسا  
 ولما اخذوا امالا ثم اغدروا واهربوا وتركوا الحارب فافهم ينغون فليل نعيم تشبههم فليد  
 يا ورون في بلد وقيل هو جسيم وقيل هو ما يراه الامام اعلم من نفي او حبس او نحو ذلك و  
 القتل المشروع هو ضرب الرقبة بالسيف ونحوه فان ذلك او في انواع القتل وكذلك الشروع  
 الله تعالى قتل ما يباح قتله من الادميين والبهائم لانه قد راعى عليه على هذا الوجه وقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم ان الله كتب الاحسان على كل شيء فلو ان قتلته فاحسن القتل واذا اذبحهم

فاحسن الذبحة وليك واحدكم شفرة ولا يبرح ذبيحته رواه مسلم وقال ان اعف للناس  
 قتلة اهل الايمان واما الصليب المذكور فهو بفهمهم على مكان حال ليلهم الناس بشهرهم  
 وهو يد القتل عند جمهور العلماء ومنهم من قال يصلون وقد جرى بعض الفقهاء قتلهم  
 بغير السيف حتى يتركوا على المكان العالي حتى يموتوا خنقا فمحمدا قتل فاما التمثيل  
 في القتل فلا يجوز الاعلى وجه القصاص قد قال عمار بن حصين ما خطبنا رسول الله صلى  
 خطبة الا امرنا بالصدقة ونهانا عن المشقة حتى للكفار اذا قتلناهم فاننا لا نمثل لهم بعد  
 القتل لا لجمع آذانهم ولا انوفهم ولا يقرطونهم الا ان يكونوا فعوا ذلك بنا ففعل بهم مثل ما  
 فعلوا والترك افضل قال الله تعالى ان عاقبتهم فعاقبوهم مثل ما عاقبتهم به ولئن صبرتم  
 لظهير الضارين نزلت لما مثل المشركون بجزء وغيره من شهداء احد فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 لئن اظفر لي الله بهم لا مثلن بضعفي ما مثلو ابنا فانزل الله تعالى هذه الآية فقال النبي صلى  
 بل نصبر وفي صحيح مسلم عن بريد بن الحنصلي قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا بعث اميرا على  
 سرية او جيش او صا في خاصة نفسه بتقوى الله وبن معه من المسلمين خيرا ثم  
 يقول اغزوا باسم الله وفي سبيل الله قاتلوا من كفر بالله لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا  
 تقتلوا وليد اولادهم ولو شملوا السلاح في البنيان لا في الصحراء لاخذ المالك فقد قيل لهم يسوا  
 محاربين بل هم بمنزلة الخنثى المتهمك بالملطوب يدركه الغوث اذا استغاث بالناس  
 وقال الاكثر ان حكمهم في البنيان والصحراء واحد وهذا قول مالك في المشهور عنه  
 والشافعي واكثر اصحاب ابي حنيفة وبعض اصحاب ابي حنيفة بل هم في البنيان احمق بالعقوبة عنهم  
 في الصحراء لان البنيان محل الامن والطمينة ولانه محل تناصر الناس تعاوهم فقامهم عليه  
 يقتضي شدة المحاربة والمغالبة ولا هم يسلبون الرجل في داره جميع ماله والمسافر لا يكون  
 معه غالبا الا بعضهم له وهذا هو الصواب لاسيما المتخربون الذين يسميهم العامة في الشام  
 ومصر المنسرح وكانوا يسمون العيارين ولوحاربوا بالعصا والمجاعة المقدونة بالاردي  
 المقاليع ونحوها فهم محاربون ايضا وقد حكى عن بعض الفقهاء لامتناع الا بالحدود  
 حكى بعضهم الاجماع علان المحاربة تكون بالحدود والمنقل مسوء كان فيه خلاف او لم يكن

فالصواب الذي عليه جماهير المسلمين ان من قاتل على اخذ الاموال باي نوع كان من انواع  
 القتال فهو مجرم قاطع كما ان من قاتل المسلمين من الكفار باي نوع كان من انواع القتال فهو  
 حربي ومن قاتل الكفار من المسلمين بسيف او رمح او سهم او حجارة او عصا فهو مجاهد في  
 سبيل الله واما اذا كان يقتل النفوس سواء اخذ المال مثل الذي يجلس في خان يكرهه  
 لبناء السبيل واذا انفرد بقوم صدهم قتلهم واخذ ماله او لطمه يد عمالي فقتله من استأجره  
 خيطة او طبايع او نحو ذلك فيقتله او يأخذ ماله وهذا يسمى القتل غيلة ويسميه بعضهم بعض  
 الناس مفرخين فاذا كان اخذ المال فقتلهم كالحاربين او يجرى عليهم حكم القود فيه ولا  
 للفقهاء احدى اهلهم كالحاربين لان القتل بالحيلة كالقتل مكارة وكلاهما لا يمكن الاحتراز منه  
 بل قد يكون ضرر هذا اشد لانه لا يدري به والثاني ان الحارب هو الجاهر بالقتال فان هذا  
 القتال يكون امرا الى قتل الدم والاول اشبه باصول الشريعة حيث كان ضررا اشد لانه لا يدري  
 به واختلف الفقهاء ايضا فمن يقتل السلطان كقتله عثمان وقاتل علي هل هم كالحاربين  
 فيقتلون حد او يكون امرهم الى اولياء الدم على قوانين على مذهبه احمد وغيره من العلماء  
 لان في قتله فسادا عاما وهذا كله اذا قدر عليهم فاما اذا طلبهم السلطان او نوابه لاقامة  
 احد بلاعد ان قامت بها عليه فانه يجب على المسلمين قد علم باتفاق العلماء حتى يقتل عليهم  
 كلهم وممن لم ينقادوا لا يقتل بفضي الى قتلهم كلهم قوتلوا وان افضى الى ذلك من اكلوا  
 قد قتلوا ولم يقتلوا في القتال كيف ما امكن في العنق وغير العنق ويقا تل من قاتل معهم ممن  
 يجيهم ويعينهم وهذا قتال وذالك اقامة حد قتال هؤلاء او كد من قتال الطوائف المستقيمة  
 عن شرائع الاسلام فان هؤلاء قد نخرعوا لفساد النفوس والاموال والحرب والنسل وليس  
 مقصودهم اقامة دين ولا ملاء وهو كالحاربين الذين ياءون الى حصن او مغارة  
 او جبل او بطن واد ونحو ذلك يقطعون الطريق على من مرهم واذ جاءهم جند من الارب  
 يطلبهم للدخول في جماعة المسلمين والطاعة لاقامة الحدود قاتلهم هم ودفنهم مثل الاعراب  
 الذين يقطعون طريقت الحجاج وغيره من الطرق في الجبلية الذين يعتصمون برؤس الجبال  
 والغارات للقطع وكلاهما لا يذبحون كالقطع الطريق بين الشام والعراق ويسمون خوافض

فانهم يقاتلون كما ذكرنا لكن قتالهم ليس بمنزلة قتال الكفار اذ لم يكونوا كفارا الا ان يكونوا قد  
 اخذوا اموال الناس بغير حق فان عليهم ضمانها فيؤخذ منهم بقدر ما اخذوا وان لم تقم  
 عين الاخذ وكذلك لو علمت عليه ان كان قرار الضمان عليه يرد ما اخذ منهم على ارباب الاموال  
 فان تعدد الرد عليهم كان لصالح المسلمين من رزق طائفة المقاتلة لهم وغير ذلك فان المقصود  
 من قتالهم هو التمكن منهم لاقامة الحدود ومنعهم من الفساد فاذا اخرج الرجل منهم جرحا  
 متخذا للجهنم عليه حتى يموت الا ان يكون قد رجب عليه القتل واذا هرب كفانا شره لم تنفعه  
 الا ان يكون حد وخاف عاقبته ومن اسروهم اقيم عليه الحد الذي يقام على غيره ومن  
 الفقهاء من يشد فيهم حتى يرمى غنيمه اموالهم ونخسبها واكثرهم يابون ذلك فاما اذا اجتازوا  
 الى مملكة طائفة خارجة عن شريعة الاسلام واما نوا على المسلمين فقتلوا وقتلهم واما  
 من كان لا يقطع الطريق ولكنه يأخذ خفارة او ضريبة من ابناء السبيل على الرؤس  
 والارباب والاحمال ونحو ذلك فهذا انفاس مكاس عليه عقوبة المكاسين وقد اختلف  
 الفقهاء في جواز قتله وليس هو من قطاع الطريق فان الطريق لا ينقطع مع انه من اشد الناس  
 عدا لايوم القيمة حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم في الغامدية لقد تابيت توبة لو تابها صاحب مكس  
 لغفر له ويحوز للمطوبين الذين ترد اموالهم قتال المحاربين باجماع المسلمين ولا يجازي بذلك  
 لهم من مال قليل ولا كثير اذ امكن قتالهم قال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد  
 ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون عتقه  
 فهو شهيد وهذا الذي تسميه النخوة الصائت وهو الظالم بلا تاويل ولا ولاية فاذا كان  
 مطلوبه المال جاز دفعه بما يمكن فان لم يندفع الا بالقتال قتل وان ترك القتال اعطاهم  
 شيئا من المال جاز واما اذا كان مطلوبه الحرمة مثل ان يطلب الزنا بحرام الانسان او يطلب  
 من المرأة او الصبي المولود او غيره الفجور به فانه يجب عليه ان يدفع عن نفسه بما يمكن  
 ولو بالقتل ولا يجوز التمكين بحال بخلاف المال فانه يجوز التمكن منه لان بذل المال اجاز  
 وبذل الفجر بالنفس او الحرمة غير جائز واما اذا كان المقصود قتل الانسان جاز له الدفع  
 عن نفسه وهل يجب عليه فيه قولان للعلماء في مذهب احمد وخبره وهذا اذا كان للناس

سلطان فاما اذا كان والعياد بالله تعالى فتنة مثل ان يختلف سلاطون المسلمين يقتلوا  
على المصالح فيجوز الانسان اذا دخل احد هذه بلاد الاخرى من السيف ان يدفع عن نفسه  
في الفتنة او يستسلم فلا يقال فيها على القولين لاهل العلم في هذا اجل وخبرة فاذا اظهر  
السلطان بالمحاربين الحوامية وقد اخذوا الاموال ضريبة ان يستخرج منهم الاموال التي  
للناس ويردها عليهم مع اقامة الحد على بدائعهم وكذا السارق فان امتنعوا من حفظ  
المال بعد ثبوته عليهم عاقبهم بالضرب الحسن حتى يمكنوا من اخذها حضرة او تركيل  
من يحضره والاخبار مكانه كما يعاقب كل من منع من حق وجب عليه اداؤه فانه قد يلج  
للرجل في كتابه ان يضرب امرأته اذا تشربت فامتنعت من الحق الواجب عليه حتى توفيه  
فهو لا ياولى واخرى وهذه اللطالبة والعقوبة حق لرب المال فان اراد من المالك المصالح  
عليه والعفو عن حقوقهم فله ذلك بخلاف اقامة الحد عليهم فانه لا سبيل للعفو عنه  
بحال وليس للامام ان يلزم رب المال بشيء من حقه وان كانت قد تلفت بالكل  
وغیره عند هم او عند السارق فقليل يضمونها لاربابها كما يضم من سائر الناصيين وهو  
قول الشافعي واحمد فيبقى مع الاعسار في ذمهم الى ميسرة وقيل ليجتمع الغرم والقطع وهو  
قول ابي حنيفة وقيل يضمونها مع السارق فقط دون الاعسار وهو قول مالك والاهل  
للسلطان ان يأخذ من ارباب الاموال جلا على طلب المحاربين اقامة الحد ودون تجميع اموال  
الناس منهم ولا على طلب السارقين لانفسه ولا لجنه الذين يرسلهم في طلبهم بل طلب  
هو لا من نوع الجهاد في سبيل الله فيخرج فيه جنود المسلمين كما يخرج في سائر الغزوات  
التي تسمى بكاروان نفق على المجاهدين في هذا من المال الذي ينفق منه على سائر الغزاة  
فان كان لقطع قطع او عطاء يكفيهم ولا اعطاهم قدام كفاية غرضهم من مال الصدقات  
فان هذا من سبيل الله تعالى فان كان على ابناء السبيل الماخوذ من زكاة مثل التجار الذين  
قد يخذل من فاحذر الامام زكاة اموالهم فانفقها في سبيل الله تعالى كنفقة الذين يطلبون  
للمحاربين جازوان كانت لهم شوكه قوية تحتاج الى تليف فاعطى الامام من الفيء او الزكاة لبعض  
رؤسائهم ليعينه على احصاء رايائين وليتأثر بشدة فيضعف الباقون ويخرج ذلك جلا وكان

من لاء من المؤنفة قلوبهم وقد ذكر مثل ذلك خبر واحد من الأئمة كاحمد وقاير وهو ظاهر  
 بالكتاب السنة واصول الشريعة ولا يجوز ان يرسل الامام من يضعف عن مقومة الحرامية  
 ولا من يأخذ ما من الآخرين التجار ونحوهم من ابناء السبيل بل يرسل من الجند الاقوياء  
 الامناء وان تعذر ذلك يرسل الامثل فالامثل فان كان بعض نواب السلطان اياه رؤساء  
 القوي فخيرهم بالحرامية بالاحذ في الباطن او الظاهر حتى اذا اخذوا شيئاً فاسمهم وادفع  
 عنهم ما رضى المأخوذون ببعض اموالهم ولو لم يرضهم فهذا اعظم جوا من مقدم الحرامية لان  
 ذلك يمكن دفعه بدئن ما يدفع به هذا والواجب ان يقال فيه ما يقال في الردء والعون  
 فان قتل قاتل هو على قول عمر بن الخطاب واكثر اهل العلم وان اخذ الاموال قطعت  
 يدا ورجلاه وان قتل واخذ المال قتل ووصلب على قول طائفة من اهل العلم يقطع  
 ويقتل فيه اية قبل يخبر بين هذين وان كان لم ياذن لهم لكن لما قدر عليهم قاتلهم  
 على الاموال وعطل بعض الجرد والحقوق او اوى عمار بالوسايقا او قاتل ونحوهم فمن وجب  
 عليه حد او حتى الله تعالى ولا دمي ومنعه من يستوفى منه الواجب لا علم ان فهو شريكه  
 في الجرم وقد لعنه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم في صحيح عن علي بن ابي طالب رضي الله  
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله من احدث حدا او اوى محلا واذا ظهر  
 هذا الذي اوى المحلات فانه يطلب منه احضارا او اكالام به فان امتنع عوقب بالكبس والضرب  
 مرة بعد مرة حتى يمتنع من ذلك المحلات كما ذكرنا ان يعاقب المعتنع من اداء المال الواجب  
 فما وجب حضوره من النفوس الاموال يعاقب من منع حضورها ولو كان رجل يعرف مكان  
 المال المطلوب بمنى او الرجل المطلوب بحق وهو لم يمنعه فانه يجب عليه الاعلام به والدلالة  
 عليه ولا يجوز كتمانها فان هذا من باب التعاون على البر والتقوى وذلك واجب بخلاف ما  
 لو كان النفس المال مطلوبا بايا اطل فانه لا يحمل الاعلام به والدلالة عليه لانه من باب التعاون  
 على الاثم والعدوان بل يجب الدفع عنه لان نصرة المظلوم واجب ففي الصحيحين عن انس بن  
 مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انصروا الخلفاء المظلومين ما ظلموا ما قلت  
 يا رسول الله انصروا مظلوما فكيف انصروا المظلومين انصروا من الظلم فاذ الشاكرين مسلم فخره



عن جابر بن الصفيان عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع وظائف  
سبع امرنا بعبادة المريض واتباع الجنائز وتشميت العاطس وإبرار القسم واجابة الدعوة ونصر  
المظلوم وطائفة عن خراير الذهب عن الشرب بالفضة وعن المياثر وعن لبس الحرير والقيصر  
الديماج والاستبرق فان امتنع هذا العالم به من الاعلام به وبمكانه جاز عقوبته بما يحسن  
وغيره حتى يجبر به لانه امتنع من حق وجب عليه ولا بد خله النيابة فهو كمن تقدم لا يجب  
عقوبته على ذلك الا اذا عرف انه علم به وهذا مطرد فيما يتولا الولاية والقضاة وغيرهم في  
كل من امتنع من واجب من قبل او فعل وليس هذا مطالبة للرجل بحق وجب على غيره ولا يحق  
على جنابة غيره حتى يدخل في قوله تعالى ولا تزوروا زواجره وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم الا يجني  
جان الا على نفسه وانما ذلك مثل ان يطلب مال قد وجب على غيره وليس هو وكيله ولا  
ضامنا ولا له عند مال او يعاقب الرجل بحرية قريبه او جارة من غير ان يكون قد اذنب  
لا بترك واجب ولا فعل محرم هذا الذي لا يحل فاما هذا فيعاقب على ذنب نفسه وهو ان  
يكون قد علم مكان الظالم الذي يطلب حضرة لاستيفاء الحق او يعلم مكان المال الذي  
تعلق به حقوق المستحقين فيمتنع من الاعانة والنصرة الواجبة عليه بالكتاب السنة والاجماع  
اما محاباة وحية كذلك كما يفعل اهل العصية بعضهم ببعض اما معاداة او بغضا  
للمظلوم وقد قال الله تعالى لا يجر منكم شنان قوم على ان لا تعدوا اعداؤه اقر الله  
واما امرضا عن القيام لله تعالى والقيام بالقسط الذي اوجبه الله تعالى اوجبا وفشلا  
ونظرا لانه لا دينه كما يفعل التاركون لنصو الله ورسوله ودينه وكتابه الذين اذا قيل لهم انفروا  
في سبيل الله انا قلوبنا الى الارض وعلى كل تقدر فهذا الضرب يستحق العقوبة باتفاق العلماء  
ومن لم يسلك هذا السبيل عطل الحدود وضيع الحقوق واكل القوي الضعيف بسبب  
وهو يشبه عطل المال الظالم المماطل من عين اودين وقد امتنع من تسليمه الى حاكم عادل  
يوفي به دينه او يوزي منه النفقة الواجبة عليه لاهله واقاربه او ماليكه او عائلته وكثيرا  
ما يجبر على الرجل على سبب من غيره كما يجبر عليه النفقة بسبب حاجته قريبه وكما يجبر الدية  
على عاقلة القاتل وهذا الضرب من التعزير عقوبة لمن علم ان عنده مالا او نفسا يجب احضار

وهو لا يحضره كقطع الطريق والسارق وجاهلهم أو علم الله خبره به وهو لا يخبر به كما نفعهم الله  
 من الأخبار والأخبار لا يتعدى عليه الطالب وظلمه هذا محسن وكثير ما يشتبه أحد ها  
 بالآخر ويجمع شبهة وشبهة والواجب تمييز الحق من الباطل وهذا يقع كثيرا في الرؤساء من  
 أهل البادية والحاضرة إذا استجار بهم مستجير وكان بينهما قرابة أو صداقة فاهمرون الحمية  
 الجاهلية والعزة بالآثر والسمعة عند الأوباش اهتم بنصرته ويحمونه وإن كان ظالما  
 مبطلا على الحق المظلوم لا سيما إن كان المظلوم رئيسا يناديهم وينادونه فيرون أن في تسليم  
 المستجير لهم إل من يناديهم ذل وعجز وهذا على الإطلاق جاهلية محضة وهي من كبائرنا  
 أفساد الدين والدنيا وقد ذكر أنه ما كان سبب وب من حرب الأعراب كحروب السوس  
 التي بين بكر وغلب لا نحو هذا وكذلك سبب دخول الترك المغول ديار الإسلام واستيلائهم على  
 ما وراء النهر وخراسان كان — نحو هذا من اذل نفسه لله تعالى فقد اعزها ومن  
 بذل الحق من نفسه فقد أكرم نفسه فان أكرم الخلق على الله اتقاهم ومن اعز بالظلم من  
 صنع الحق وفعل الآثر فقد اذل نفسه وأهانها قال الله تعالى من كان يريد العزة فلله العزة  
 جميعا **وقال تعالى** عن المنافقين يقولون لأن رجونا إلى المدينة ليخرجننا إلا عن منها  
 الاذل والله العزة ورسوله والمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون **وقال تعالى**  
 في صفة هذا الضرب ومن الناس من يعجبك قوله في الحق الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه  
 وهو الد الخصام وإذا قرئ سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب  
 الفساد وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالآثر فحسبه جهنم ولم يشأ المهاد وإنما الواجب على  
 من استجار به مستجير أن كان مظلوما أن ينصره ولا يثبت أنه مظلوم مجرد دعواه فظالما  
 اشتكى الرجل وهو ظالم بل يكشف خبيرة من خبيثة وغيره فيكون ظالما ردة عن الظلم بالرفق  
 إن أمكن أما من صليح أو حكيم بالقسط والأفيا القوة وإن كان كل منهما ظالما ومظلوما كاهل  
 الأهواء من قيس وعين ونحوها أو أكثر المتداعين من أهل الأمصار والوادي أو كان جميعا  
 غير ظالمين لشبهة أو تآويل أو غلط وقع فيما بينهما من الإصلاح أو الحكم كآلة الله تعالى  
 وإن طغفنان من اللئيمين اقتتلوا فاصحوا بينهما فكانت جفت أحدهما على الأخرى فقاتلوا إلى قتل



عن المنكرات بجلب المنفعة لهم و دفع المضرة عنهم و اتفق بذلك فوجه الله تعالى مطاعة امره  
 لين الله له القلوب و تدرت له اسباب الخير و كفاة العقوبة اليسيرة و قد رضى المحدث  
 اذا اقيم عليه الحد و اما اذا كان غرضه العلو عليهم و اقامة رياسة ليعظموه اوليد لواله  
 ما يري من الاموال و غيرها انعكس عليه بمقصوده و يروى ان عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه  
 قبل ان يلي الخلافة كان نائباً للوليد بن عبد الملك على مدينة النبي صلى الله عليه و كان قد ساء لهم  
 بسيااسة صالحة فقدم الحجيج من العراق و قد ساء لهم سوء العذاب فسأل اهل المدينة عما  
 كيف هيبة فيكم قالوا اما نستطيع ان ننظر اليه هيبتنا له قال فكيف عجبتم له قالوا هو اوجب اللين اهلينا  
 قال فكيف اذ به فيكم قالوا اما بين الاسواط الثلاثة الى العشرة قال هذه هيبة و هذه هيبة هذه  
 اذ به هذا الامر من السماء و اذا قطعت يد خصم و استحب ان تعلق في عنقه فان سرق ثانياً  
 قطعت جلده اليسرى فاذا سرق ثالثاً و رابعاً فنيه قولان للصحابة و من بعدهم من العلماء احدهما  
 تقطع اربعته في الثالثة والرابعة وهو قول ابن بكر رضي الله عنه و مذهب الشافعي و احمد فاحد  
 القواين و الروايتين والثاني انه يحبس وهو قول علي رضي الله عنه و الكوفيين و احمد في رواية  
 اخرى و اما تقطع يده اذا سرق نصاباً و هو ربع دينار و ثلاثة دراهم عند جمهور العلماء و اهل  
 الحج و اهل الحديث غيرهم كذلك و الشافعي و احمد و منهم من يقول دينار و عشرة دراهم فمن  
 سرق ذلك قطع بالاتفاق و في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه قطع في عني قيمته  
 ثلاثة دراهم و في لفظ مسلم قطع سارقاً في عني قيمته ثلاثة دراهم و المجن الثرس و في الصحيحين  
 عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه يقطع اليد في ربع دينار فصاعداً و في رواية  
 مسلم لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعداً و في رواية البخاري قال اقطعوا في ربع  
 دينار و لا تقطعوا فيما هو ادنى من ذلك و كان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم و الدينار  
 اثني عشر درهماً و لا يكون السارق سارقاً حتى يأخذ المال من حرز فاما المال الضائع من  
 صاحبه و الثمر الذي يكون في الشجر في الصحراء لا حافظ و الماشية التي لا راعي عندها كالحوداد  
 فلا تقطع فيه لكن يعزب الاخذ و يضاعف عليه الغرم كما جاء به الحديث و قد اختلف اهل  
 العلم في التضعيف و من قال به احمد و غيره قال ارفع بن خديج سمعت رسول الله صلى الله عليه

لافي ثمر ولا كثر والكثر حمار الفحل رواه اهل السنن وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده  
 رضي الله عنه قال سمعت رجلا من مريضة يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله جئت  
 اسالك عن الضالة من الابل قال دعها معها احدوها وسقاوها اكل الشجر وتر الماء فدلها  
 حتى ياتيها باغيها قال فالضالة من الغنم قال لا ولا خيل ولا دابة تجمعها حتى ياتيها  
 باغيها قال الحرسه التي تؤخذ في مراتعها قال فيها ثمنها مرتين وضربكال ما اخذ من عطنه  
 وفيه القطع اذ بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن الجبن قال يا رسول الله فالثمار وما اخذ منها من كمها  
 قال من اخذ بغيره ولم يتخذ خبنة فليس عليه شيء ومن احتل فعليه ثمنه مرتين وضربكال  
 وما اخذ من جرائنه ففيه القطع اذ بلغ ما يؤخذ من الجبن وما لم يبلغ ثمن الجبن ففيه غرامة  
 مثليه وجارات كمال رواه اهل السنن لكن هذا سياق النسائي وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 المنتهب ولا الخائن قطع فالمنتهب الذي ينتهب الشيء والناس ينظرون والمختلس الذي  
 يخترب الشيء فيعلم به قبل اخذه فاما الطراز وهو البطاط الذي يسط الجيوب والمناجل والكام  
 ونحوها فانه يقطع على الصميم **واما الزاني** فان كان محصنا فانه يرحم بالحجارة حتى يموت  
 كما رحم النبي صلى الله عليه وسلم ما عزن ما لك الاسلمي رحم الغامرية واليهوديين ورحم  
 هؤلاء ورحم المسلمون بعده وقد اختلف العلماء هل يجادل قبل الرجم مائة على قولين  
 من ذهب احمد وغيره وان كان غير محصن فانه يجادل مائة جلدة بكتاب الله ويعرب عاما  
 بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان بعض العلماء لا يرى وجوب التعريب ولا يقيم عليه الحد  
 حتى يشهد عليه اربعة شهداء او يشهد على نفسه اربع شهادت عند كثير من العلماء او  
 اكثرهم ومنهم من يكفيه بشهادته على نفسه مرة واحدة ولو اقر على نفسه ثم رجع فمنهم  
 من يقول يسقط عنه الحد ومنهم من يقول لا يسقط والمحصن من وطئ وهو حر مكلف لمن  
 تزوجها نكاحا صحيحا في قبلها ولو مرة واحدة وهل يشترط ان يكون الموطوءة مسأوبة للوطء  
 في هذه الصفات على قولين للعلماء وهل تخص المراهقة البالغ وبالعكس على قولين فاما  
 اهل الذمة فانهم يخصون ايضا عند اكثر العلماء كالشافعي واهل الانبياء صلى الله عليه وسلم  
 يهوديين عتقوا بسجله وذلك ما اوجزهم في الاسلام واختلفوا في المرأة اذا وجدت حبلا ولم

يكن لها سيد ولم تدع شبهة في الحمل ففيها قولان للفقهاء في من هب حمل غيره قيل لا حد  
 عليها لأنه يجوز أن يكون حملت مكرهة بالتحصيل أو بطي بشبهة وقيل بل تحد وهذا هو  
 لما تفرع عن خلفاء الراشدين وهو الأشبه بأصول الشريعة وهو من هب أهل المدينة فإن  
 الاحتمالات النادرة لا يلتفت إليها كاحتمال كذبها وكذب الشهود وأما التلوط فمن العلماء  
 من يقول حد الزنا وقد قيل دون ذلك والصحيح الذي اتفقت عليه الصحابة أنه  
 يقتل الاثنان الأعلى والأسفل سواء كانا محصنين أو غير محصنين فإن أهل السنن يروون  
 عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من وجد ثوبا يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا  
 الفاعل والمفعول به وروي أبو داود عن ابن عباس رفع البكر يجره على اللوطية قال يرمي  
 ويروي عن علي بن أبي طالب نحوه ذلك ولم يختلف الصحابة في قتله لكن تنوعوا فيه  
 فروى عن أبي بكر الصديق أنه امر بحرقه وعن غيره قتله وعن بعضهم أنه يلقي من شاطئ  
 وعن بعضهم أنه يسنى عليه جدار حتى يموت تحت الهدم وقيل بحبس في نيران موضع  
 حتى يموت أو عن بعضهم أنه يرفع على أعلى جدار في القرية فيرمى منه ويتبع بالحجارة كما  
 فعل الله بقوم لوط وهذه رواية عن ابن عباس في الرواية الأخرى يرمي على هذا أكثر السلف  
 قالوا إن الله يرمي قوم لوط وشرع رجم الزاني تشبيها بجرم قوم لوط عليه السلام يرمي الاثنان  
 سواء كانا حريين أو عمولين أو كان أحدهما عمولا والآخر ذكرا أو أنثى فان كان أحدهما  
 غير بالغ عوقب بمادون القتل ولا يجرم إلا البالغ **وأما حد الشرب** فإنه ثمانية  
 بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع المسلمين فقد روى أهل السنن عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم من وجوه أنه قال من شرب الخمر فاجلده ثمان شرب فاجلده ثمان  
 شرب في الرابعة فاقتلوه وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه جلد الشارب غير مرة وخلفاؤه والمسلمون  
 بعده والقتل عند أكثر العلماء منسوخ وقيل هو محكم وقد يقال هو تفريغ فعله إلا ما  
 عند الحاجة وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ضرب في الخمر بالجرير النعال اربعين وضرب  
 أبو بكر رضي الله عنه اربعين وضرب عمر رضي الله عنه في خلافته ثمانين وكان علي  
 رضي الله عنه يضرب مرة اربعين ومرة ثمانين فمن العلماء من يقول بجضر العاشر



ومنهم من يقول الواجب أربعون رباذة يفعلها الإمام عند الحاجة إذا اذعن الناس الخمر  
 كان الشارب ممن لا يرتدع بدنها ونحو ذلك مما مع قلة الشاربين وقرب من الشاربين  
 الأربعون وهذا الوجه القولين وهو قول الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وقد كان  
 رضي الله عنه لما أكره الشرب زاد فيه النفي وحلق الرأس مبالغة في الرجوع عنه فلو عز الشارب مع  
 الأربعين بقطع خبزه أو عزله عن ولايته كان حسنا فان عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلغه  
 عن بعض نوابه أنه قتل بآيات الخمر فعزله والخمر التي حرمها الله تعالى رسولاه وأمر النبي  
 صلى الله عليه وسلم شاربها كل مسكر من أي أصل كان سواء كان الثمار كالعنب والرطب والتين والحبوب  
 كالحنطة والشعير والبطول كالعسل والحيوان كالخنزير بل لما أنزل الله تبارك وتعالى  
 على نبيه صلى الله عليه وسلم الخمر لم يكن عندهم بالمدينة من خمر العنب شيء لأنهم لم يكن بالمدينة شجر  
 عنب وإن كانت تجلب من الشام وكان عامة شرابهم من نبيذ وقد تواتر السنة عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين أنه حرم كل مسكر وبين أنه خمر وكانوا يشربون النبيذ  
 الحلو وهو أن ينبد في الماء قراور يبيد أي يطرح فيه والنبيذ المرح يحلو الماء لاسم كثير  
 من مياه الحجاز فإن فيه صلوة فهذا النبيذ حلال باجماع المسلمين لأنه لا يسكر كما يحل  
 شرب عصير العنب قبل أن يصير مسكرا وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهاهم أن ينتبذوا هذا  
 النبيذ في أوعية الخشب أو الحجر وهو ما يصنع من التراب والقرع والظرف المرفقة و  
 أمرهم أن ينتبذوا في الظروف التي ترتط في أهواها أو كية لأن الشدة تدب في النبيذ <sup>بها</sup>  
 خفيفا ولا يشعر الإنسان فرما شرب الإنسان ما قد دب فيه الشدة المطربة وهو لا يشعر فإذا  
 كان في سقاء موكب انتقى الظرف إذا غلا فيه النبيذ فلا يقع الإنسان في هذا رتلك الأوعية <sup>التي</sup>  
 لا تنشق وروي عنه أنه صلى الله عليه وسلم رخص بعد هذا في الانتباز في الأوعية وقال كنت فقيتم  
 عن الانتباز في الأوعية فاشربوا ولا تشربوا مسكرا واختلف الصحابة ومن بعدهم من العلماء  
 فمنهم من لم يبلغه النسخ ولم ينتبه ففهم عن الانتباز في الأوعية ومنهم من اعتقد بثبوته <sup>أنه</sup>  
 ناسخ فخص في الانتباز في الأوعية فسمع طائفة من الفقهاء أن بعض الصحابة كانوا يشربون  
 النبيذ فاعتقدوا أنه المسكر فخصوا في شرب الخمر من الأشربة التي ليست من العنب والتمر

وترخصوا في المطبخ من نبيذ الخمر والزبيب اذا لم يسكر الشارب والصوم ابسما عليه <sup>هنا</sup>  
 المسلمين ان كل مسكر يجلد شارب ولو شرب منه قطرة واحدة لئلا يواو غيره فان النبي صلى  
 سئل عن الخمر يتداوى بها قال انها داء وليس يستلذ بها ان الله لم يجعل شفاء امي فيها <sup>عليه</sup>  
 واحدا واجبت اقامت المدينة او اعترف الشارب ان وجد منه رائحة الخمر او ريحها يتقياها  
 ونحو ذلك فقد قيل لا يقام عليه الحد لاحتمال انه شر حال ليس يجر او شر بها جاحل بالحد او مكرها  
 ونحو ذلك وقيل يجلد اذا عرف ان ذلك من مسكر وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين وغيرهم  
 من الصحابة كعثمان بن عفان وعلي بن مسعود رضوان الله عليهم اجمعين ثم دل السنة رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي احدث عليه الناس وهو انه يجلد احد في غالب نصوصه <sup>غيرها</sup>  
 والخشيشة الملعونة المصنوعة من ورق القنب حرام ايضا يجلد صاحبها كما يجلد شارب الخمر  
 وهي اخبث من الخمر من جهة انها تفسد العقل والمزاج حتى يصير في الرجل تخنث وديانة غير  
 ذلك من الفساد والخمر اخبث من جهة انها تقضي الى المخاصمة والمقاتلة وكلها يصدر عن كبر  
 الله وعن الصلوة وقد توقف بعض المتأخرين في حدها وادى ان اكلها يبرء بما دون الحد  
 حيث ظنها تغير العقل من غير طرب بمنزلة النبي ولم نجد العلماء المتقدمين فيها كلاما وليس  
 كذلك بل اكلها ينتشون عنها ويشبهونها بشرب الخمر وتصد هم عن ذكر الله عز وجل وعن  
 الصلوة اذا اكلت وامنعوا مع فانيها من المفاسد الاخرى من الذبابة والخنث وفساد المزاج والعقل وغير  
 ذلك لكن لما كانت جامدة مطعومة قليسة شرابا تنازع الفقهاء في نجاستها على ثلاثة اقوال في <sup>هنا</sup>  
 احد وغيره قيل هي نجسة كالخمر المشربة وهذا هو الاعتبار الصحيح وقيل لا يجوزها وقيل يفرق  
 بين ما نفعها وجارها وبكل حال هي حاشية فيما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم من الخمر المسكر  
 لفظا او معنى قال ابو موسى الاشعري رضي الله عنه يا رسول الله افتنا في شرايين كنا نصنع ما باليمن  
 البتع وهو من العسل يئذب حتى يشند والمزروع وهو من الذرة والشعير يئذب حتى يشند قال  
 وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اعطى جوامع الكفر نحو اتيه فقال كل مسكر حرام متفق عليه  
 في الصحيحين وعن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من الخطية  
 خمر او من الشعير خمر او من الزبيب خمر او من القمح خمر او من الصل خمر او انا افهي عن كل مسكر واه

ابو داود وغيره وعن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر حرام وكل مسكر حرام  
 في رواية كل مسكر حرام وكل نمر حرام رواها مسلم وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام وما اسكر الفرق منه فملا الكف منه حرام قال الترمذي هذا  
 حديث حسن وروى اهل السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه انه قال ما اسكر كثيره فقليله  
 حرام وصححه الحفاظ وعن جابر بن عبد الله ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بار  
 من الريبة يقال له المنزرف قال امسكوه قال نعم فقال كل مسكر حرام ان على الله عهد لمن  
 شرب الخمر ان يسقيه من طينة الخبال قالوا يا رسول الله وما طينة الخبال قال عرق اهل  
 النار او عصارة اهل النار رواه مسلم في صحيحه وعن ابن عباس رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل  
 عطر حرام كل مسكر حرام رواه ابو داود والاحاديث في هذا الباب كثيرة مستفيضة جمعت  
 الله صلى الله عليه وسلم بما اوتيه من جوامع الكلم كل ما غطى العقل باسكرو لم يفرق بين نوع ونوع  
 ولا تاثير لكونه ما كولا او مشرقا على ان الخمر قد يطبع بها وهذه الحشيشة قد تراق في الماء  
 وتشرب وكل ذلك حرام والخمر تشرب وتوكل والحشيشة توكل وتشرب كل ذلك حرام وانما لم يشك  
 المتقدمون في خصوصها لانه انما حدث اكلها من قريب من واخر المائة السادسة او قريبا  
 من ذلك كما انه حدث اشربة مسكرة بعد النبي صلى الله عليه وسلم وكلها داخلية في الكلام الجامعة من الكتاب والسنة  
**واما المعاصي** التي ليس فيها حد مقدر ولا كفارة كالذي يقبل السبي او المرأة الاحية  
 او يشر بلإجاء او ياكل ما لا يحل كالدم المية او يقتل الناس بغير ن أو يسرق من غير حرم  
 او شيئا سيرا او يخون امانة كولاية اموال بيت المال او الوقف وصال اليتيم ونحو ذلك اذا خافوا  
 فيها او كالأولاد والشركاء اذا خانوا ومن يغش في معاملته كالذين يغشون في الأطعمة والنبات  
 ونحو ذلك او من يطفف المكيال والميزان أو يشهد بالزور أو يلقن شهادة الزور او يرتكب  
 او يحكم بغير ما انزل الله او يتعدى على عيته او يعزى بجزاء الجاهلية او يلبس داعي الجاهلية  
 الى غير ذلك من انواع المحرمات فهو لا يعاقبون تعزيرا او تنكيلا ولا داما بقدر ما يراه الواو اعلى  
 حسب كثرة الذنب في الناس قلته فاذا كان كثيرا في العقوبة بخلاف ما اذا كان قليلا على  
 حسب حال الذنب فاذا كان من المكثرين على النقص شديد في عقوبته بخلاف المقل من ذلك

وعلى حسب كبر الذنب صغيرة فيعاقب من يتعرض نساء الناس وأولادهم ولا يعاقب  
من لم يتعرض إلا امرأة واحدة أو صبي واحد وليس لأقل التعزير حبل هو بكل ما فيه  
إيلام إلا أنه كان من قول وفعل وترك قول وترك فعل فقد يعزب الرجل بوعظه وتوبيخه  
والإعلاط له ويعزب نكحته وترك السلام عليه حتى يتوب إن كان ذلك هو المصلحة كما كثر  
النبي صلى الله عليه وسلم عليه الثلاثة الذين خلفوا وقد يعزب بعزله عن ولايته كما كان النبي صلى الله عليه وسلم  
يفعل وأصحابه يعزبون بذلك وقد يعزب بترك استجدامه في جند المسلمين كما كثر  
المقاتل إذا فرغ من الزحف فان الفرار من الزحف من الكبار وقطع خذعة فوع تعزير له  
وكان ذلك لا مبرأ إذا فعل ما يستعظم فعزله عن الأمانة تعزير له وقد يعزب بالحبس فقد يعزب  
بالضرب قد يعزب بتسويد وجهه واركابه على دابة مقلوباً كما روي عن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه أنه أمر بذلك في شاهد الزور فان الكاذب أسود الوجه فسود وجهه  
وقلب الحديث فقلب كونه وأما عارلة فقد قيل لا يزداد على عشرة أسواط وقال كثير من  
العلماء لا يبلغ به الحد ثم اختلفوا على قولين فمنهم من يقول لا يبلغ به أدنى الحد ولا يبلغ بالحد في  
حد واحد أو يبعون أو الثمانون ولا يبلغ بالعبد أدنى حد ولا بالعبد وهي العشرة  
أو الأربعون وقيل لا يبلغ بكل منهما حد العبد ومنهم من يقول لا يبلغ بكل حد حد  
جنسه وإن زاد على حد جنس استغفر فلا يبلغ بالسارق من غير حرق قطع اليد وإن ضرب أكثر  
من حد القاذف ولا يبلغ لمن فعل ما دون الزنا حد الزاني إن زاد على حد القاذف كما  
روى عن عمر بن الخطاب أن رجلاً نقش على خاتمه وأخذ بذلك من بيت المال فأمر به  
ضرب مائة ثم في اليوم الثاني مائة ثم في اليوم الثالث مائة وروي عن الخلفاء الراشدين  
في رجل باع امرأة وجداني لحاف يضربان مائة وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي يأتي  
بجارية أمراً أن كانت أحلتها له جلد مائة وإن لم تكن أحلتها له أجم هذه الأقوال في  
مذهب أحمد وغيره والقول الأول أن في مذهب الشافعي وغيره وأما مالك وغيره فيحكم أن  
من الجارية ما يبلغ به القتل موافقة بعض أصحاب أحمد في مثل الجاسوس المسلم إذا  
تجسس العدو على المسلمين فان أحمد توقف في قتله وجوز مالك وبعض الحنابلة

كان عقيل قتله ومنعه ابو حنيفة والشافعي بعض الحنابلة كالقاضي ابو علي وجوز  
 طائفة من اصحاب الشافعي احمد وغيرهما قتل الداعية الى البدع المخالفة للكتاب والسنة  
 وكذلك كثير من اصحاب مالك قالوا انما جرح مالك وغيره قتل القديرة لاجل الفساد ولا ريب  
 لاجل الردة وكذلك قتل الواحد من اهل الاهواك كخارج الروافض من القدرية  
 في احادي الروايتين عن احمد وفي الرواية التي لا يفرهم فيها انما هو لاجل الفساد في الارض لا  
 لاجل الكفر ولذلك قد قيل في قتل السحرة انهم العلماء على انه يقتل وقد روي عن  
 رضي الله عنه موقوفنا ومرفوعا ان الساحر ضرب بالسيف روى الترمذي عن عمرو وعثمان وحفصة  
 وعبد الله بن عمر وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم قتله فقال بعض الفقهاء لاجل الكفر  
 وقال بعضهم لاجل الفساد في الارض وكذلك ابو حنيفة يعز بالقتل فيما تكررت الجرائم  
 اذا كان جنسه يوجب القتل كما يقتل من تكرر منه التلوط واعتيال النفوس لاخذ الاموال  
 ونحو ذلك ويسمونه القتل سياسة وقد يستدل على ان المفسد متى لم ينقطع شره الا  
 بقتله فانه يقتل روى مسلم في صحيحه عن عرجة الاشجعي رضي الله عنه قال سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اتاكم وامركم على رجل واحد يريد ان يشق عصاكم ويفرق  
 جماعتكم فاقتلوه وفي رواية ستكون هنات وهنات فمن اراد ان يفرق هذه الامة وهي  
 جميع فاضربوه بالسيف كائنا من كان وكذلك قد قال صلى الله عليه وسلم يقتل شارب الخمر  
 في الرابعة تبديل ما رواه احمد في السند ان ديلم الحميري رضي الله عنه قال سألت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله انا بارض نعالج فيها عملا شديدا ولانا نقتل شوايا من الغنم نقتل  
 على اعمالنا على برد بلادنا فقال هل يسرك قال قلت نعم قال فاجتنبوه قلت ان الناس  
 غير تاركيه قال فان لم يتركوه فاقتلوه وهذا لان الفساد كالصائل فاذا لم يسد فاع  
 بالقتل قتل وجماع ذلك ان العقوبة نوعان احدها على ذنب ماض جزاء عما كسب كالجلد  
 من الله كجمل السارق المعذوف وقطع المحارب والسارق وعقوبة مزور الشهادة  
 والثاني العقوبة لتادية حق واجبا وركاء محرم في المستقبل كما يستتاب المرتد حتى يسلم  
 فان تاب الا قتل وكما يعاقب تارك الصلوة والزكاة وحقوق الاوصياء حتى يؤديها

فالتعزير في هذا الضرب باسئد منه في الضرب الاول ولهذا يجوز ان يضرب هذا مرة  
بعد مرة حتى يودي الصلوة الواجبة <sup>بأنه لا يخلو الجلد الذي جاء به الشريعة هو الجلد المعتدل</sup>  
بالسوط الوسيط فان خيار الامور اوسطها قال علي رضي الله عنه ضرب بين ضربتين  
وسوط بين سوطين ولا يكون الجلد بالعصا ولا بالمقاع ولا يكفى فيه بالرقبة بل الدرة تستعمل في  
التعزير واما الحد ود فلا بد فيها من الجلد بالسوط كان عمر الخطاب يؤدب بالدرة  
فاذا جاءت الحد ود دعا بالسوط ولا يجره ثيابه كنهابل ينزع عنه فامنع الم الضرب  
من الحشايا والقرء ونحو ذلك ولا يربط اذا لم يجتم الى ذلك ولا يضرب وجهه فان النبي صلى  
قال اذا قاتل احدكم فليقتل الوجه ولا تضرب مقاتله فان المقصود تاديبه لا قتله  
وتعطي كل عضو حظه من الضرب كالظهر والكتاف والفخذين ونحو ذلك

## فصل في العقوبات التي تجاء بها الشريعة لمن عصي لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم

وبي نواعان احدهما عقوبة المقدور عليه من الواحد والعدد كما تقدم والثاني  
عقاب الطائفة المتمنعة كالتي لا يقدر عليها الا بقتال فاصل هذا هو جهاد الكفار  
اعلاء الله ورسوله فكل من بلغه دعوة النبي صلى الله عليه وسلم الى دين الله الذي بعثه به فلم يستجب  
له فانه يجب قتاله حتى لا تكون فتنة وحتى يكون الدين كله لله وكان الله تعالى لما  
بعث نبيه وامره بدعوة الخلق الى دينه لم ياذن له في قتل احد على ذلك ولا قتاله حتى  
هاجر الى المدينة فلما سجد له المسلمون بقوله اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا  
وان الله على نصرهم لقدير الذين اخرجوا من ديارهم وغير حتى الا ان يقولوا ربنا الله  
ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها  
اسم الله كثر ان الله من ينصرة ان الله لقوي عزيز الذين ان مكناهم في الارض قاموا  
الصلوة واؤوا الزكاة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الامور فانه سبحانه  
بعد ذلك وجب عليهم القتال بقوله ان كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى ان تكرهوا



شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون ووصفا  
 الاجاب وعظما من الجهاد في عامة موالد الدنيا وذم التاكيد له ووصفهم بالنفاق <sup>في</sup>  
**يقال** تعالى قل ان كان اباؤكم وابناؤكم واهل ايمانكم واهل ايمانكم وعشيرتكم واموال  
 قمرها وتجاره تخشون كسادها فمساكن ترضونها احب اليكم من الله ورسوله و  
 سبيله فادبروا حتى ياتي الله بامر فانه لا يهدي القوم الفاسقين **وقال تعالى**  
 يٰٓمُنُوْنَ الَّذِيْنَ اٰمَنُوا بِاللّٰهِ وَرَسُوْلِهِ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ لَّكُم مِّنْ اٰمَالِكُمْ اَنْفُسُكُمْ فَيَسْبِلُ  
 بِلَاكُ هُمُ الصّٰدِقُوْنَ **وقال تعالى** فاذا انزلت سورة حسدت بينهم فذكر فيها القتال ابنت  
 في قلوبهم مرض يَنْظُرُوْنَ إِلَيْكَ لِلْعَيْنِ عَلَيَّ مِنَ الْمَوْتِ قَالُوا لَهُمْ طَاعَةٌ وَقَوْلًا مَّعْرُوفًا  
 نَامُ الْأُمُورُ فَوَصَدَقَ اللَّهُ لَمَّا كَانَ خَيْرًا لَّهُمْ <sup>امثال</sup> **وقال تعالى** وَلِكُلِّ عَظِيمَةٍ وَتَعْظِيمٍ  
 فِي سُوْرَةِ الصّٰفِّ الَّذِي يَقُوْلُ فِيْهَا يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوا هَلْ اَدْرٰكُمْ عَلٰى تَخْيِيْمٍ مِّنَ  
 اِلٰهٍ اَنْ تَمُنُوْنَ بِاللّٰهِ وَرَسُوْلِهِ وَتَجَاهِدُوْا فِيْ سَبِيْلِ اللّٰهِ بِاَمْوَالِكُمْ وَاَنْفُسِكُمْ اَدْرٰكُمْ  
 اِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُوْنَ يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوْبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِيْ مِنْ تَحْتِهَا الْاَنْهَارُ وَ  
 فِيْ طَيِّبَةٍ مِّنْ جَنَّاتٍ حُدَّتْ ذٰلِكَ الْفُورُ الْعَظِيْمُ وَآخَرٰى يَحْبُوْنَ هَٰنَا مِنْ اِلٰهِ وَفَتْحُ  
 اِسْمِ الْمُؤْمِنِيْنَ **وفي قوله تعالى** اجعلنا من عبادك المسجدين المحرمين  
 الله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يهدي القوم الظالمين  
 اٰمَنُوا وَهَاجِرُوا وَجَاهِدُوا فِي سَبِيْلِ اللّٰهِ بِاَمْوَالِكُمْ وَاَنْفُسِكُمْ اعْطُكُمْ دَرَجَةً عِنْدَ اللّٰهِ  
 بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُوْنَ يٰٓمُنُوْنَ اَلَمْ تَعْلَمُوْا اَنْ اَنْتُمْ رُسُلُ اللّٰهِ وَرُسُلُ اللّٰهِ وَرُسُلُ اللّٰهِ وَرُسُلُ اللّٰهِ  
 اَلَمْ تَعْلَمُوْا اَنْ اَنْتُمْ رُسُلُ اللّٰهِ وَرُسُلُ اللّٰهِ وَرُسُلُ اللّٰهِ وَرُسُلُ اللّٰهِ  
**وقال تعالى** يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ  
 فَمَنْ يَفْعَلْ يَفْعَلْ يَفْعَلْ يَفْعَلْ يَفْعَلْ يَفْعَلْ يَفْعَلْ يَفْعَلْ  
 فِي سَبِيْلِ اللّٰهِ وَلَا يَخَافُوْنَ لَوْنَةَ اَدْوَالِكُمْ فَخُذْ اَلَّذِيْنَ فِيْهِ مِنْ نِّسَاەءِكُمْ وَاَسْعَ عِلْمُكُمْ  
**وقال تعالى** ذٰلِكَ بِاَنْكُمْ لَا يُصِيبُكُمْ ظُلْمٌ وَلَا ضَرْبٌ وَلَا خُفْيَةٌ فِي سَبِيْلِ اللّٰهِ لَا يَطْغَوْنَ  
 مَوْطِنًا يَنْظُرُ الْاَكْثَرُ وَلَا يَلْمِزُ مَنْ عَنِ النَّارِ اَلَا كَتَبَ لِحَمِيْدِهِ عَمَلًا صَالِحًا اِنَّ اللّٰهَ لَا يُضِيْعُ اَعْمَالَ  
 الْحَسَنِيْنَ وَلَا يَنْفَقُوْنَ نَفَقَةً صَغِيْرَةً وَلَا كَبِيْرَةً وَلَا يَنْفَقُوْنَ وَاَدْيَا اَلَا كَتَبَ لِحَمِيْدِهِمْ اَللّٰهُ

احسن ما كانوا يعملون فذكر سبحانه ما يولد اعمالهم وما يباشرونه من الاعمال والامور  
 وذكر فضائله في الكتاب والسنة اكثر من ان يحصر في هذا كان افضل ما تطوع به الانسان  
 كان باتفاق العلماء افضل من الحج والعمرة ومن صلوة التطوع وصوم التطوع كما دل عليه  
 الكتاب والسنة حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم راس الامر الاسلام وعموده الصلوة وذروة سنامه  
 الجهاد في سبيل الله وقال ان في الجنة لمائة درجة ما بين الدرجة الى الدرجة كما بين  
 السماء والارض اعطاه الله المجاهدين في سبيل الله متفق عليه وقال صلى الله عليه وسلم اغيبت قلة ما  
 في سبيل الله حرهما على النار رواه البخاري قال النبي صلى الله عليه وسلم ليلة في سبيل الله  
 خير من صيام شهر وقيامه وان مات اجرى الله عمله الذي كان يعمل اجر عليه رزقه وامن  
 الفتن رواه مسلم وفي السنن رباط يوم في سبيل الله خير من الف يوم فيما سواه من المنازل  
 وقال صلى الله عليه وسلم لا تقسمهما النار عين بكت من خشية الله وعين باتت تحرس في  
 سبيل الله قال الترمذي حديث حسن وفي مسند الامام احمد حرس ليلة في سبيل الله  
 افضل من الف ليلة يقام ليها ويصام نهارها وفي الصحيحين ان رجلا قال يا رسول الله  
 اخبرني بشي يعدل الجهاد في سبيل الله قال لا تستطيع ذلك قال فاخبرني به قال هل  
 تستطيع اذا خرج المجاهد ان تصوم لا تقطر وتقوم لا تنقر قال لا قال فذلك الذي يعدل  
 الجهاد في سبيل الله وفي السنن انه قال صلى الله عليه وسلم لكل امية سياحة وسياحة امتي الجهاد  
 في سبيل الله وهذا باب واسع لم ير في ثواب الاعمال وفضلها مثل ما ورد فيه وهو ظاهر  
 عند الاعتراف ان نفع الجهاد عام لفاعله ولغيره في الدين والدنيا ومشتغل على جميع انواع  
 العبادات الباطنة والظاهرة فانه يشتمل من محبة الله والاخلاص والتمسك عليه تسليم  
 النفس والمال والصبر والزهد وذكر الله وسائر انواع الاعمال الا يشتمل عليه عمل آخر القائم  
 به من الشخص والامة بين احدي المحسنين اما النصر والظفر واما الشهادة والجنة ثم ان  
 الخلق لا بد لهم من عياد ومات ففي اشتغاله عيادهم وماتهم في غاية معادتهم في الدنيا والاخرة  
 وفي تركه ذهاب السعادات ونقصها فان في الناس من يرغب في الاعمال الشديدة في الدين  
 والدنيا مع قلة منفعتها كما في الجهاد وانفع فيها من كل عمل شديد وقد يرغب في ترفيه نفسه

وهو كتاب السيد  
 الفاضل رحمه الله الذي  
 سماه الجهاد في سبيل الله  
 هو كتاب نفيس جدا  
 سيد نور الحسن

حتى يصاد فيه الموت يموت الشهيد اليس من كل موقعة وهي افضل الميتات واذا كان  
 اصل القتال المشرع هو الجهاد ومقصوده هو ان يكون الدين كله لله وان تكون كلمة  
 الله هي العليا فمن منع من هذا قتل بائناق المسلمين وامان لم يكن من اهل الامانة  
 والمقاتلة كالنساء والصبيان والراهب والشيخ الكبير والاعمى الزمن ونحوهم فلا يقتل عند جهود  
 العلماء الا ان يقال بقتله او فعله وان كان بعضهم يرى اباحة قتل الجميع بخروج الكفار  
 النساء والصبيان لكونهم مالا للمسلمين والاول هو الصواب لان القتال هو ان يقتلوا اذا  
 اردنا اظهار دين الله كما قال الله تعالى وقاتلوا في سبيل الله الذين يقتلونكم ولا تعتدوا ان  
 الله لا يحب المعتدين وفي السنن عنه صلى الله عليه وآله انه مر على امرأة مقتولة في بعض فرائضه  
 وتوقف عليها الناس فقال ما كانت هذه لتقاتل قال لاحد من الحوخي خالدا فقتل له لانقتلوا  
 ذرية ولا هسية وفيها ايضا عنه صلواته كان يقول لا تقتلوا شيئا فانما ولا تطفلا صغيرا  
 ولا امرأة وذلك ان الله تعالى اباح من قتل النفوس ما يحتاج اليه في صلاح الخلق كما قال  
 الله تعالى والفتنة اكبر من القتل اي ان القتل وان كان فيه شر وفساد ففيه فتنة الكفار  
 من الشر والفساد كما هو اكبر منه فمن لم يمنع المسلمين من اقامة دين الله لم تكن مضرة كفر  
 الاعلى نفسه ولهذا قال الفقهاء ان الداعية الى البدع المخالفة للكتاب السنة يعاقب بما يعاقب  
 به الساكنت وجاء في الحديث ان الخطيئة اذا اخفيت لم تضر الا صاحبها ولكن اذا ظهرت فم تنكر  
 ضرر العامة ولهذا اوجبت الشريعة قتال الكفار ولم توجب قتال المقدور عليه منهم بل اذا سترهم  
 الرجل في القتال او غير القتال مثل ان تلقى السفينة اليك او يضل الطريق او يخذ بحيلة  
 فانه يفعل فيه الامام الاصل من قتله واستعباده او المن عليه او مفادته بمال ونفس عند  
 اكثر الفقهاء كاد عليه الكتاب السنة وان كان من الفقهاء من يرى المن عليه ومفادته  
 منسوخا فاما اهل الكتاب المجوس فيقاتلون حتى يسلموا او يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون  
 ومن سواهم فقد اختلف الفقهاء في اخذ الجزية منهم الا ان عامةهم لا يخذونها من الغنائم  
 ولما طائفة ملتزمة انتسبت الى الاسلام وامتنعت من بعض الشرائع الظاهرة المتواترة فانه  
 بائناق المسلمين حتى يكون الدين كله لله كما قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه وسائر الصحابة

ما من الزكوة وكان قد توقف في قتالهم بعض الصحابة ثم اتفقوا حتى قال عمر رضي الله عنه  
 لا يكرهني الله عنه كيف تقابل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اقاتل  
 الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله فاذا قالوا ها عصموا مني فامهم  
 واما لهم لا يحقها وحسابهم على الله تعالى فقال ابو بكر فان الزكوة من حقها والله لم يمنعني  
 عنها كما نواؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها قال عمر فما هو الا ان رايت  
 الله قد شرح صدر ابي بكر للقتال فعلت انه الحق وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة  
 انه امر بقتال الخوارج ففي الصحيحين عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم في اخر الزمان احداثا لاسنان سفها لا حلام يقولون خير مني <sup>الامة</sup>  
 لا يجاوز ايمانهم حناجرهم يرفون من الدين كما يرق السهم من الرمية فانيما لقيتموه هذروا  
 فاقتلوههم فان قتلهم اجر لمن قتلهم يوم القيامة وفي رواية لمسلم عن علي بن ابي طالب  
 رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم من امتي يقرؤن القرآن ليس  
 قراءتهم الى قراءتهم شيء ولا صلاتهم الى صلاتهم شيء ولا صيامهم الى صيامهم شيء  
 يقرؤن القرآن يحسبونه لهم هو عايم لا يجاوز قراءتهم تراقيم يرفون من الاسلام كما يرف  
 السهم من الرمية لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ما قضي لهم على لسان نبيهم لا تكلموا عن  
 العمل وعن ابي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث يقتلون اهل الاسلام  
 ويدعون اهل الاوثان لئن ادر كنتم لاقتلهم قتل عاد متفق عليه وفي رواية لمسلم  
 تكون امتي فرقتين ففرق من بينهما مارقة يلي قتلهم ولاها بالحق وهو لاء الذين قتلهم  
 المؤمنون علي رضي الله عنه لما حصلت الفرقة بين اهل العراق والشام فكانوا يسمون  
 الخوارج بين النبي صلى الله عليه وسلم والكلبي الطائفتين المفرقتين <sup>الامة</sup> وان احباب علي واوليائه  
 ولم يحرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قتال اولئك المدركين الذين خرجوا من الاسلام وفارقوا الجماعة  
 واستحلوا دماء من سواهم من المسلمين واما لهم فثبت بالكتاب السنة واجماع الامة  
 انه يقتل من خرج عن شريعة الاسلام وان تكلم بالشهادتين وقد اختلف الفقهاء في  
 الطائفة المنتفعة لو تركت السنة الواحدة كركعتي الفجر هل يجوز قتلها على رلين واما الواجبات

المستفضة فيقاتل عليها بالانفاق حتى يلزموا ان يقيموا الصلوات المكتوبات ويؤدوا الزكاة  
 ويؤتوا من ثمر ما رزقوا ويحج البيت ويؤتوا الزكاة والخراجات من مباح الحرام وكل الجاهل والجاهل  
 على المسلمين والنفس والاموال ونحو ذلك وقيل هو لاء واجبة لاء بعد بلوغ دعوى  
 العبيد لله عليه السلام بما يقاتلون عليه فاما الذين والى المسلمين فيناكر قتلهم كما ذكرناه في قتال المعتدين  
 من المعتدين قطع الطريق بل ابلغ والجهاد الواجب للكفار المعتدين عن بعض الشرائع كما نرى الزكاة  
 والخراج ونحوهم يجب ابتداء ودفعاً فاذا كان ابتداء فهو على الكفاية اذا قام من يكفيه سقط  
 الفرض عن الباقيين وكان الفضل لمن قام به كما قال الله تعالى جل على لا يستوي القاعد من من  
 المؤمنين غير اولي الضر والمجاهدين في سبيل الله باموالهم بانفسهم فضل الله المجاهدين من اموالهم  
 بانفسهم على القاعد في درجة وكلاهما من فضل الله بحسنه فضل الله المجاهدين على القاعد بحسنه  
 عظيمه ودرجته من مغفرة ورحمة فاما اذا اراد العدو الهجوم على المسلمين فانه يصير دفعه واجبا على  
 القصور كما هم على غير المقصودين لا عاتقهم كما قال تعالى وان استصرمكم والدي فليكن المعروف كما امر النبي صلى الله  
 بنصر المسلم وسواء كان الرجل من المرتزقة للقتال او لم يكن هذا لا يجوز بحسب الامكان على كل واحد بنفسه  
 وماله مع القلة والكثرة والشبي والركوب كما كان المسلمون لما قصدوا العدو عام الحجة  
 لم ياذن الله في تركه لاحد كما اذن في ترك الحج ابتداء لطلب العدو الذي قسمهم فيه  
 قاعد خارج بل ذم سبحانه الذين يستأذنون النبي ويقولون ان بيوتنا عورة ومكة  
 بعورة ان يريدون الا فراراً فهذا دفع عن الدين والحومة والانفس وهو قتال اضطرار ودفع  
 قتال اختيار للزيادة في الدين واحلامه وارهاب العدو كفراتة قبول ونحوها فهذا النوع من  
 العقوبة هو للطلبة المستنعة فاما غير المستنعة من اهل ديار الاسلام ونحوهم فيجب الزامهم  
 بالواجبات التي هي مبادئ الاسلام الخمس وغيرها من اداء الامانات الوفاء بالعهد وفي المعاملات  
 وغير ذلك ومن كان لا يصلي من جميع الناس رجالهم ونساءهم فانه يؤمر بالصلاة فان امتنع  
 عوقب حتى يصلي اجماع العلماء فمن اكثرهم رجوت قتله اذ لم يصل فاستتاب فان تاب وكال  
 قتل وهل يقتل كافرا مرتدا او فاسقا على قوانين مشهورين في مذهب احمد منيرة والمنقول  
 عن اكثر السلف في نفي كفره هذا مع الاقرار بالوجوب فاما مع محذور الوجوب فهو كافرا لانفاقا

بل يجب على الأولياء أن يمرروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبعا ويضربوه عليها العشرة كما أمر النبي  
 صلى الله عليه وسلم حيث قال مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وفوقها يدينهم في المضاجع <sup>لك</sup>  
 ما يحتاج إليه الصلاة من الظهارة الواجبة ونحوها ومن تمام ذلك تعاهد مساجد المسلمين  
 واقتحامهم وامرهم بأن يصلوا بهم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال صلوا كما رايتهم في أصلي صلاة  
 البخاري وصلي مرة بأصحابه على طرف المنبر وقال إنما فعلت هذا التماثلي ولتعلموا أصلا  
 وعلى إمام الناس في الصلاة وغيرها أن ينظر لهم ولا يفوقهم ما يتعلق بفعله كالدينهم بل  
 على إمام الصلاة أن يصلي بهم صلاة كاملة لا يقتصر على ما يجوز للنفر من الاقتصار عليه من قبل  
 الأجزاء إلا بعد ذلك على إمامهم في التبع وكذلك على أميرهم في الحركات التي يرى أن الوكيل  
 والوالي في البيع والشراء عليه أن يتصرف لموكله ولوليّه على الوجه الأصح له في ماله وهو  
 في مال نفسه يغتفر نفسه ما شاء فامر الدين أهم وقد ذكر الفقهاء هذا المعنى ومقتضى  
 الولاية باصلاح دين الناس صلح الطائفتين دينهم ودينهم ولا اضطررت الأمور عليهم  
 وملاك ذلك كله حسن النية الرعية وإخلاص الدين كله والتوكل عليه فإن الإخلاص  
 والتوكل جماع صلاح الخاصة والعامة كما امرنا أن نقول في صلاتنا إياك نعبد وإياك  
 نستعين وقد قيل إن هاتين الكلمتين تجمعان ما في الكتب المنزلة من السماء وقد  
 روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مرة في بعض معازيه فقال يا مالك يوم الدين  
 إياك نعبد وإياك نستعين فجعلت الرأس تندرج عن كواهلها وقد ذكر الله سبحانه ذلك  
 في غير موضع من كتابه كقوله تعالى فاعبدوه وقول عليه تعالى عليه توكلت  
 وإليه أنيب وقوله تعالى عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير وكان صلى الله عليه وسلم إذا  
 ذبح أضحيته يقول اللهم هذا منك وإليك أعظم عون أولي الأمر خاصة وغيره عامة  
 ثلاثة أمور أحدها الإخلاص لله والتوكل عليه بالدعاء وغيره وأصل ذلك المحافظة على  
 الصلاة بالقلب والبدن والثاني في الأحسان إلى الخلق بالنفع والمال الذي هو الزكاة والثالث  
 الصبر على الأذى من الخلق وغيرهم من الغواث ولهذا يجمع الله تعالى بين الصلاة والصبر  
 كنبر كقوله تعالى في موضعين واستعين بالصبر والصلاة وكقوله تعالى أقم الصلاة



طرفي النهار وراقا من الليل ان المحسنات يذهب السيئات فذلك كرمي للذي اكرم واصبر  
 فان الله لا يضيع اجر المحسنين **وقال تعالى** فاصبر على ما يقولن سمع محمد بن عبد الله بن عبد الله  
 الشخص قبل الغروب **وقال تعالى** ولقد علم انك يضيق صدرك بما يقولن فسمع  
 محمد بن عبد الله بن النجاشي ان اما قرانه بين الصلوة والزكاة في القرآن فكثير جدا فبالصلوة والصلوة  
 والزكاة والصدقة يصلح حال الراعي والرعية اذا عرف ان الانسان ما يدخل في هذه الاسماء الجاهلة  
 كما يدخل في الصلوة من ذكر الله ودعائه وتلاوة كتابه واخلاص الدين له والتوكل  
 عليه وفي الزكاة من الاحسان الى الخلق بالمال النفع من نصر المظلوم واغانة الملهوف  
 وقضاء حاجة المحتاج ففي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وآله قال كل معروف صدقة فنفذ  
 فيه كل احسان ولو بسط الوجه والكلمة الطيبة ففي الصحيحين عن علي بن حاتم قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله من احب الاشياء لله ليس بينه وبينه حاجب لا حجاب فينظر اليه  
 فلا يرى الاشياء قدومه وينظر اشياء منه فلا يرى الاشياء قدومه وينظر امامه فتستقبله النار  
 استطاع منكم ان يتقي النار ولو بشق تمرة فليفعل فان لم يجد فبكلمة طيبة وفي السنن انه  
 صلى الله عليه وآله قال لا تحقرن من المعروف شيئا ولو ان تلقى اخاك ووجهك اليه منبسط ولو ان تفرج من  
 دلوك في اناء المستسقي وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وآله ان انقل ما يوضع في الميزان الخلق  
 احسن وروي عنه صلى الله عليه وآله قال لا مسلم سلة يام سلة ذهب حسن الخلق بخير الدنيا  
 والاخرة وفي الصدق واحتمال الاذى وكظم الغيظ والعفو عن الناس ومخالفة الهوى وترك  
 الاشر والبطر كما قال تعالى لئن اذقنا الانسان منا رحمة ثم نزعناها منه انه ليؤس كفور  
 لئن اذقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيئات عني انه لفرح فخور الا الذين صبروا  
 وعملوا الصالحات اولئك هم مغفرون واجركبير **وقال تعالى** لنبيه صلى الله عليه وآله  
 يا ايها الذين آمنوا عرض عن الجاهلين **وقال تعالى** وما دعوا الى مغفرة من ربكم ورحمة  
 عرضها السموات والارض اعدت للعتيقين الذين ينفقون في السراء والضراء والكواظمين  
 الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين **وقال تعالى** ولا تستوي الحسنة ولا  
 السيئة ادفع باتي هي احسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة كانه لي حميم وابلقها

الذي يصره او ما يلحقها الا ذو حظ عظيم ولما يترشحك من الشيطان فرغ فاستعان بالله  
 انه هو السميع العليم **وقال قضا** وجاء سيئة سيئة مثلها فمن عفى واصح فأجره على  
 الله انه لا يحب الظالمين قال الحسن البصري اذا كان يوم القيامة نادى مناد من بطن العرش  
 الا ايقم من اجرة على الله فلا يقوم الا من عفى واصح وليس من حسن النية للرعية والاحسان  
 اليهم ان يفعل ما يهرونه ويترك ما يكرهونه فقد قال تعالى ولو اتبع الحق أهواءهم ففسد  
 السموات والارض ومن فيهن وقال تعالى للصحابه رضي الله عنهم واعلموا ان فيكم رسول  
 الله لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم وانما الاحسان اليهم فعل ما ينفعهم في الدين والدنيا  
 ولو كرهه مرضك رهه لكن ينبغي ان يرفق به في ما يكرهونه ففي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه  
 وآله قال ما كان الرفق في شيء الا زانه ولا كان العنف في شيء الا شانه وقال صلوات الله عليه  
 يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف وكان عمر بن عبد العزيز يقول اني اريد ان  
 اخرج لهم مرة من الحق فاخاف ان ينفروا عنها فاصبر حتى تجي الحلو من الدنيا فاخروها  
 معها فانظر هذه سكنى هذه وكذا كان النبي صلى الله عليه وآله طالب حجة لم يرد الا بها  
 او بميسور من القول وسأله مرة بعض اقاربه ان يولييه على الصدقات ويرزقه منها فقال  
 ان الصدقة لا تحل لحمد الا لال محمل صلواته فينعيم اياها وعوضهم من الفيق وتحاكم اليه على  
 وزيد وجعفر في امته حمزة فلم يقض بها لواحد منهم ولكن قضى الخالق انه طيب قلب كل  
 واحد منهم بكلمة حسنة فقال لعلي انت مفي وانا نذك وقال لجعفر اشبهت خلقي وخلق  
 وقال لزيد انت اخونا ومولانا فكذا ينبغي لولي الامر في قسمه وحكمه فان الناس انما يسألون  
 ولي الامر ما لا يصلح له من الولايات والاموال والمنافع والجر والشفاعة في الحدود وغير ذلك  
 فيعوضهم من جهة اخرى ان امكن او يردهم بميسور من القول ما لم يجتهد الاغلاظ فان رد السائل  
 يولمه خصوصاً من يحتاج الى تاليفه قد قال الله تعالى اما السائل فلا تهر وقال تعالى وانت  
 ذا القربى حق والمساكين وابن السبيل لا تبذربن الى قوله واما تعرض عن حقهم لم يتعأ  
 رحمة من برك ترجوها فقل لهم قولاً ميسوراً او اذا حكم على شخص فانه قد يتأذى فاذا طيق نفسه  
 بما يصلح القول والعقل كل ذلك تمام السياسة وهو نظير ما يعطى الطبيب المريض من الدواء الذي ليسوع الداء

الكرية وقد قال تعالى لموسى عليه الصلوة والسلام لما ارسله واخاه هارون الى فرعون فقال  
 له قولا لينا العلاء يتذكر او يخشى قال صلوا لهما ذين جبل فلي موسى الاشعري ومن لمابعثهما الى  
 اليمن يسراهما لا تسرا وبشرا ولا تنفرا ونظاوا ولا تختلفا وباك مرة اعراي في المسجد فقام احمي اليه  
 فقال لا تنرموه اي لا تقطعوا عليه بوله فرامد ومن ماله نصب عليه وقال صلوا لهما ببعثتموه  
 ولم يبعثوا معسرين والحديثان في الصحيحين وهذا يحتاج اليه الرجل في سياحة نفسه واهله  
 بيتدور عيته فان النفوس لا تقبل الحق الا بما تستعين به من حظوظها التي هي محتاجة اليها  
 فتكون تلك الحظوظ عبادة وطاعة له مع النية الصالحة الا ترى ان الأكل والشرب والمساكن  
 على الإنسان حتى لو اضطر الى الميتة وجب عليه الأكل منها عند عامة العلماء فان لم يأكل حتى  
 مات دخل النار لان العبادات لا تنفي الأهل او ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ولهذا  
 كانت نفقة الإنسان على نفسه واهله مقدمة على غيرها ففي السنن عن ابي هريرة قال قال  
 رسول الله صلواته قوا فقال رجل يا رسول الله عندي دينار قال تصدق به على نفسك  
 قال عندي آخر قال تصدق به على زوجك فقال عندي آخر قال تصدق به على ولدك  
 قال عندي آخر قال تصدق به على خادمك قال عندي آخر قال انت ابرأ وفي صحيح مسلم عن  
 ابي هريرة قال قال رسول الله صلواته دينار تنفقه في سبيل الله ودينار تصدق به على نفسك  
 ودينار تنفقه على اهلك اعظمها الذي انفقته على اهلك وفي صحيح مسلم عن ابي امامة قال  
 قال رسول الله صلواته يا ابن آدم انك ان تبذل الفضل خير لك ان تمسكها شر لك ولا تلام  
 على كفاف ابدأ بمن تعول واليد العليا خير من اليد السفلى وهذا قاييل قوله تعالى يسئل  
 ماذا ينفقون قل العفواي الفضل وذلك لان نفقة الرجل على نفسه واهله فرض عين فمالات  
 النفقة في الغزو المساكين فانه في الأصل ما فرض على الكفاية واما مستحب ان كان يصير متعينا  
 اخلا بم يقم غيره به فان اطعام الجائع واجب ولهذا جاء في الحديث لو صدق السائل لما افقر من كرمته  
 ذكره الامام احمد وذكر انه اذا علم صدقة وجب اطعامه وقد روى ابو حاتم البستي في صحيحه  
 حديث ابي خزيمة رضي الله عنه الحديث الطويل الذي فيه انواع من العلم والحكمة وفيه اشارة كالا  
 في حكمة الخاء وعلية السلام حتى على العاقل ان يكون له اربع ساعات ساعة يناجي فيها

ربه ويحاسب فيها نفسه وساعة يخلو فيها أصحابه الذين يجربونه بعبوديه ويحذرونه  
 عن ذات الله نفسه وساعة ينظرها بلذته فيما يحل ويجمل فان هذه الساعة عون على تلك  
 الساعات فبين انه لا بد من اللذات للبهاجة الجميلة فانها تعين على تلك الامور ولهذا ذكر الفقهاء  
 ان العبد الذي في الصلاح في الدين والمروة وفسر المروة باستعمال ما يحمله في ربه وتجنب ما يندسه في شينه  
 وكان ابو الوليد يقول اني لا استجر نفسي بالشئ من الباطل الاستعين به على الحق والله تعالى انما خلق  
 السموات والذات في الاصل لتتام مصلحة الخلق فلهذا يترك ما يحبون ما ينفعهم كما خلق سبحانه  
 الغضب ليدفعوا به ما يضرهم وحرّم منها ما يضره تعالى ودم من اقتصر عليها فاما ما يستعان  
 بالمباح الجميل على الحق فهذا من الاعمال الصالحة ولهذا ورد في الحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 وفي بضع احدكم صدقة قالوا يا رسول الله اياتي احدا بشهوة ويكون له فيها اجر قال الربم  
 لو وضعها في الحرم كان عليه وزر فكل ذلك فوضعها في الحلال كالحل الجوف في لفظه قال  
 فلم تحسبون بالحرم ولا تحسبون بالحلال في الصحيحين عن سعد بن ابي وقاص ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال انما اولين تنفق نفقة تتبغى بها وجه الله عز وجل الا زددت بها درجة ورضعة حتى النفقة  
 تضعها في امرأتك ولا تاف في هذا كثرية فالمؤمن اذا كانت له نية اتيب على عامة افعاله و  
 كانت البهاجة من صالح افعاله لا صلاح قلبه ونيته والمنافق لنفسه دقلبة نيتة يتعا على ما  
 يظهر من العبادات ياء فان في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا ارجع الجسد مضغة اذا صلحت  
 الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب وكما ان العقوبات شرعت احية الى  
 فعل الوجبات وتروا المحرمات فقد شرع ايضا كل ما يعين على ذلك فيمنع في تيسير طريق الخير  
 والطاعة ولا عانة عليه والترغيب فيه بكل ممكن مثل ان يبذل لولده او اهله او رعيته  
 ما يوجبهم في العمل الصالح من مال او ثناء او خيرة ولهذا شرعت المسابقة بالخير والابل  
 ولنا ضلة بالسهماء واخذ الجمل عليها لما فيه من الترغيب في احدا القوة عليها ورباط الخيل  
 في سبيل الله حتى كان النبي صلى الله عليه وسلم يسيق بين الخيل هو وخلفاؤه الاشدا في يخرجون  
 الاسبي من بيت المال لذلك اعطاء المؤلف قلوبهم فقد روي عن الجمل ان يسلم في اول النهار رغبة  
 في الدنيا فلا يجيء آخر النهار الا والا سلام احب اليه مما طلعت عليه الشمس ولذلك الشر

للعصية يجب حسم مائة وصد ذلعة وودفع ما يفضي اليه اظام يكن فيه مصلح من جهة فقال  
ذلك ما هي عنه النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا يحلون رجل باسرة فان ثالثهما الشيطان وقال لا يحل امرأ  
ة من بالله وباليوم والاخران تسافر مسيرة يومين الا ومعها زوج او ذو محرم وفي صلواته عن الخواة  
بالاجنبية والسفر بها الا انه ذريعة الى الفساد وكان عمر رضي الله عنه يمشي بالمدينة فسمع امرأة  
تغني بابيات تقول فيها هل يسبيل الى خمر فاشربها ام من سبيل الى نهرين حجاج ناله  
فوجدته شاكبا حسن الخلق راسه فارحاد جالقا فاه الى المصير قلنا لا يفتن به النساء وروى عنه انه  
بلغه ان رجلا يجلس اليه اصبيان فنهى عن مجالسته فاذا كان من الصبيان من يخاف فتته  
على الرجال او على النساء منع وليه من اظهاره لغير ملحة او تحسينه لاسيما بالنسبة ونحو ذلك  
الحكام من حضرة في مجالس الله والاعاني فان هذا مما ينبغي التفرير عليه وكذلك من ظهر منه  
الفحش يمنع من تلك الغلمان الرودان الصباح ويفرق بينهما وان الفقهاء متفقون على انه  
لو شهد شاهد عند الحاكم وكان قد استفاد عنه نوع من انواع الفسوق القادرة في الشهادة  
فانه لا يجوز قبول شهادته ويجوز للرجل ان يخرج به ذلك ان لم يدره فقد ثبت ان النبي صلى  
الله عليه وسلم كان في امة فاشروا عليه اخيرا فقال وجبت وجبت رعليه بمجازاة فاشروا عليه اشرافا فقال  
وجبت وجبت قالوا ما وحيتم يا رسول الله قال هذا المجازاة تشيتم عليا خيرا فقلت وجبت لها الجنة وهذه  
المجازاة تشيتم عليا اشرافا فقلت وجبت لها النار انتم شهداء الله في الارض مع انه كان نبي زانية امرأة تعلن  
بالفحش فقال لو كنت يا عمر بن الخطاب لرجمت هذه فليمر ولا تقوم الا بالبينه او باليمين من الرجل في هذه  
وامانة وشي ذلك فلا يحتاج الى العينة بل الاستفاضة كافية في ذلك ما هو دون الاستفاضة حتى انه  
يسندل عليه باقرانه كما قال ابن مسعود رضي الله عنه اعتبروا الناس باخذ الفهم فهذا الذي رفع شره مثل  
الاحترار من الفساد وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه رزوا الناس بسوء الظن واما الحدود والمحقوق التي لا ي  
معين فمنها النفس قال الله تعالى قل تعالوا نل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به  
شيئا وبالوالدين احسانا ولا تقتلوا اولادكم من املاق نحن نرزقكم وايها ولا تقربوا الفواحش  
ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون  
ولا تقر بواحد من هذه الا باليمين الا بالحق هو احسن حتى يبلغ اشدكواه في الكيل فالميزان بالقسط لا

الاوسعها واذا قلتم فاعلوا ولو كان ذا قربى وبعهد الله اوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون  
 هذا صراط مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم  
 تتقون **وقال تعالى** وما كان لمؤمن من ان يقتل مؤمنا الا خطا ومن قتل مؤمنا خطأ  
 الى قومه ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاء جهنم خالد فيها وغضب الله عليه ولعنه واعد له  
 عذابا عظيما **وقال تعالى** من اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل انه من قتل نفسا  
 بغير نفس او فساد في الارض فكانما قتل الناس جميعا ومن احياها فكانما احيا الناس جميعا  
 وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء قال القتل  
 على ثلاثة انواع احدها العمل المحض وهو ان يقصد من عمله معصوما بما يقتل غالبا سواء كان  
 يقتل بحد كالسيوف ونحوه او بشبهة كالسندان وكودين القضا او بغير ذلك كالخوف والتعزير  
 والا لقاء من مكان شاكق والخنق وامساك الخصيتين حتى تخرج الروح وغمر الوجه حتى يوشق  
 وسقي السموم ونحو ذلك من الافعال فهذا ان فعله وجب عليه القود وهو ان يمكن اولياء المقتول  
 من القاتل فان احبوا قتلوا وان احبوا عفووا وان احموا اخذوا والدية وليس لهم ان يقتلوا  
 غير قاتله قال الله تعالى لا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه  
 سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا قيل في التفسير لا تقتلوا غير قاتله وعن ابن شريح  
 الخراجي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصاب بدم او خيل او خيل الجراح فهو بالخيار بين احد  
 ثلاث فان اراد الولاية فخذها او اصلها ان يقتل او يعفو او يأخذ الدية فمن فعل شيئا من ذلك  
 فعاد فان له نار جهنم خالد فيها ابد اياه اهل السان قال الترمذي حسن صحيح من قتل بعد  
 العفو اخذ الدية فهو اعظم مما من قتل ابتداء حتى قال بعض العلماء انه يجب قتله حدا  
 ولا يكون امرا الى اولياء المقتول **قال الشيخ** كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد  
 بالعبد ولا غنى بالانثى فمن عفي له من اخيه شيء فاتباع بالمعروف واداء اليه باحسان ذلك تخفيف  
 من ربكم ورحمة فمن اعتد بها بعد ذلك فله عذاب اليم ولكم في القصاص حكمة يا اولي الاباء  
 لعلكم تتقون قال العلماء ان اولياء المقتول تغفر قلوبهم بالغبط حتى يوثقوا ان يقتلوا القاتل  
 واولياءه وعلما برضوا بقتل القاتل بل يقتلون كذا ومن اصحاب القاتل اسيد لتبيله ومقتلاها



فيكون القاتل قد اعتدى في الابتداء وقدى هو لا في الاستيفاء كما كان يفعل اهل الجاهلية  
 واما بفعله اهل الجاهلية الخارجون عن الشريعة في هذه الاوقات الاعراب الحاضرة و  
 غيرهم وقد يستعظمون قتل القاتل لكونه عظيما اشرف من المقتول فيفضي ذلك الى ان يولد  
 المقتول يقتل من قدر واصل قتله من اولياء القاتل وبما خالف هؤلاء قوما استعانوا بهم  
 على ان قوما في فضيل الفتن والعداوات العظيمة وسبب ذلك خروجهم عن سنن العدل الذي  
 هو القصاص في القتل فكتب الله تعالى علينا القصاص وهو المساواة وهو المعادة في القتل  
 واخبارنا فيه صريحة فانه يحقن دم غير القاتل اولياء الرجلين وايضا فاذا علم من يرب القتل  
 انه يقتل كف عن القتل وقد روي عن علي بن عمر بن شعيب عن ابيه عن جدته عن النبي صلى الله  
 عليه وآله قال المؤمنون تنكحوا ذمهم ذمهم يد على من سولهم ويسعي بذمتهم ايضا ذمهم لا يقتل مسلم  
 بكافر ولا ذمهم في عهد رواه احمد وابو داود وغيرهما من اهل السنن فيقضي رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم ان المسلمين تنكحوا ذمهم اي تتساوى وتتعاذل فلا يفضل عربي على عجمي ولا فريسي او  
 حاشمي على غيره من المسلمين ولا حرا صلي على حرة ولا عابدا على عبيد ولا حرا على عبيد ولا حرا على عبيد  
 متفق عليه بين المسلمين بخلاف ما عليه اهل الجاهلية وحكماء اليهود فانه كان  
 يثرب مدينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم صنفان من اليهود قرظاة والنضير وكانت النضير تفضل  
 على قرظاة في الدماء فتحاكموا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك في حل فانهم كانوا ذمهم من غير ذمهم  
 الى التميم وقالوا ان حكمكم بكم بذلك كان لكم حجة والا فانتم قد تركتم حكم التوراة فانزل الله  
 تعالى يا ايها السجود لا يحزنك الذين يساءلوك في الكفر من الذين قالوا امنا باقوا هم  
 لم يؤمنوا قلوا هم الى قوله تعالى فاحكم بينهم او اعرض عنهم وان تعرض عنهم فلن يضروك  
 شيئا وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين الى قوله تعالى فلا تحشوا  
 الناس في محشون ولا تشعروا باياتي ثم اقليلوا من لم يحكم بما انزل الله قالوا لك هم الكافرون  
 فكذبنا عليهم وفي حال النفس بالنفس والعين بالعين والاذن بالاذن  
 والسنة بالسنة والجرح قصاص قصاص فبين سبحانه انه سوى بين نفوسهم ولم يفضل نفسا  
 منهم على اخرى كما كان يفعلون الى قوله تعالى انزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما

من الكتاب ومهيئاً عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاء من الحى  
 لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا إلى قوله تعالى الحكم الجاهلية يبنون ومن أحسن من الله  
 حكماً لقوم يفتنون فحكم سبحانه في دماء المسلمين أنها كلها سواء خلاف ما عليه أهل الجاهلية  
 وأكثر سبب الأهواء الواقعة بين الناس في البوادي والحضر إنما هي البغي وقرعة العدل فإن  
 أحد الطائفتين قد يصيب بعضها من الأخرى دماً أو مالا أو تعالى عليها بالباطل ولا تصفها  
 ولا تقدر الأخرى على استغناء الحق فالواجب في كتاب الله تعالى الحكم بين الناس في الدماء  
 والأموال وغيرها بالنقسط الذي أمر الله به محمداً عليه كثير من الناس من حكم الجاهلية  
 وإذا أصليهم مصلح بينهم فليصلح بالعدل كما قال الله تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلا  
 فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى أمر الله فإن فاءت  
 فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين إنما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين  
 أخويكم واتقوا الله لعلمكم ترجون وينبغي أن يطلب العفو من أولياء المقتول فإنه أفضل  
 لهم كما قال الله تعالى والجرح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له قال انس ما رفع إلى رسول  
 الله صلوات الله عليه القصاص إلا أمر فيه بالعفو رواه أبو داود وغيره وروى مسلم في صحيحه عن  
 أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلوات الله عليه ما نقصت صدقة من مال إلا زاد الله عبداً  
 بعفو إلا عزاً وما تواضع أحد لله إلا رفعه وهذا الذي ذكرناه من التكافى هو في المسلم المخرج مع  
 المسلم المخرج فاما الذي فجهروا العلماء على أنه ليس بكفو المسلم كما أن المستامن الذي يقد من  
 بلاد الكفار رسولاً أو تاجراً أو نحو ذلك ليس بكفوله وفاقاً ومنهم من يقول بل هو كفوله وكذلك  
 النزاع في قتل الحر بالعبد والنوع الثاني الخطأ الذي يشبه العمد قال النبي صلوات الله عليه في قتل  
 الخطأ تشبيه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الأبل منها أربعون خلفت في بطونها ولاؤها  
 سماء شبه العمد لأنه قصد العمد أن عليه بالضرب لكنه فعل لا يتسل غالباً فقد تعد العمد  
 ولم يتعد ما يقتل **والنوع الثالث** الخطأ المحض ما يجري مجراه مثل أن يكون بري  
 صيداً أو هداً فاصيب إنساناً فغير علمه ولا قصد وهذا ليس فيه قوداً بما فيه الدين والكلالة  
 وهنا مسائل كثيرة معروفة في كتب أهل العلم وبينهم **والقصاص** المخرج أيضاً ثابت

بالكتاب السنة والاجماع بشرط المساواة فاذا قطع يده اليمنى من مفصل فله ان يقطع يده  
 كذلك فاذا قطع سنه فله ان يقطع سنه واذا شججه في راسه او وجهه فوضع العظم فله الشجج  
 كذلك فاما اذا لم يمكن المساواة مثل ان يكسره عظم باطنا او شججه دون الموضحة فلا يشرع  
 القصاص بل يجب الدية المحرودة او الارش واما القصاص في الضرب بيده او بعصاه  
 او بسوطه مثل ان يلطمه او يلكه او يضر به بعصا ونحو ذلك فقد قال طائفة من العلماء  
 انه لا قصاص فيه بل فيه التعزير لانه لا يمكن المساوات فيه والماتون عن الخلفاء الراشدين وغيرهم  
 من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ان القصاص مشروع في ذلك وهو نص احمد وغيره  
 من الفقهاء وبذلك جاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصواب قال ابو نعيم  
 بن الخطاب رضي الله عنه فذكر حديثا قال فيه لا ابي والله ما ارسل عمالي اليكم ليضربوا  
 ابشاركم ولا لياخذوا اموالكم ولا لراسلهم اليكم ليعلموكم دينكم وسنة نبيكم فمن فعل به  
 سوى ذلك فليرفعه اليّ في الذي نفسي بيده اذا لا قصنه منه فوشب عمر بن العاص فقال  
 يا امير المؤمنين ان كان رجل من المسلمين على رعية فادب بعض رعيته اثنا لمقصه  
 منه قال الذي نفسي محمدا بيده اذا لا قصنه منه ولقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص من نفسه  
 الا لا تضربوا المسلمين فتدلوهم ولا تمنعوا عنهم حقوقهم فتكفروهم رواه الامام احمد وغيره  
 ومعنى هذا اذا ضربت ابي رعيته ضربا غير جائز فاما الضرب بالمشرع فلا قصاص فيه بالاجماع  
 اذ هو واجب المستحب او جائز **والقصاص** في الاعراض مشروع ايضا وهو النحر  
 اذا لعن رجلا او دعا عليه فله ان يفعل به كذلك وكذلك اذا شتمه يشتمه شتمه لا كذا  
 فيها والعفو افضل **قال الله تعالى** وجزاء سيئة سيئة مثاها من عفو او اصلح فاجرة  
 على الله انه لا يحب الظالمين ولمن انتصر بعد ظلمه فالولاء مع اهلهم من سبيل قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 المستبان ما قاله البادي منها ما لم يعتد المظلوم ويسمى الانتصار والشتم الذي كذب  
 فيها مثل الاخبار عنه بما فيه من القبايح وتسميته بالكلب الحمار ونحو ذلك فاما ان افتري عليه  
 فلم يحل ان يفترى عليه لو كفر او فسقه بغير حق لم يحل له ان يكفره او يفسقه بغير حق ولو  
 لعن اباة او قبيلته واهل بلده ونحو ذلك لم يحل له ان يتعدى على اولئك فانهم لم يظلموه

**قال الله تعالى** يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن  
 قوم على الا تعدوا عدوا هو اقرب للتقوى واتقوا الله فامر المسلمين ان لا يحل لهم بغضهم  
 للكفار على ان لا يعدوا عدوا هو اقرب للتقوى فاذا كان العداء عليه في العرض محروما  
 لحقه لما يلحقه من الاذى جاز القصاص فيه بمثله كالدماء عليه بمثل ما دمه واما اذا كان  
 محروما بحق الله كالكاذب لم يحز محال وهكذا قال كثير من الفقهاء انه اذا قتل به بغير حق او تعريض او  
 خنق او نحو ذلك فانه يفعل به كما فعل ما لم يكن الفعل محروما في نفسه كترجيع الحجر والتلوط به  
 ومنهم من قال لا قود الا بالسيف والاول اشبه بالكتاب والسنة والعدل **واذا كانت الفدية**  
 ونحوها لا قصاص فيها ففيها تعقوبة بغير ذلك فمنه حد القذف الثابت بالكتاب والسنة  
**والاجماع قال الله تعالى** والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بربعة شهداء فاجلدوهم  
 ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا اولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد  
 ذلك واصبحوا فان الله غفور رحيم فاذا رمى الحر محصنا بالزنا والتلوط فعليه حد القذف  
 وهو ثمانون جلدة وان رما بغير ذلك عوقب تعزيرا وهذا الحد يستحقه المقتذوف فلا  
 يستوفي الا بطلبه باتفاق الفقهاء فان عفا عنه سقط عند جمهور العلماء لان المغلابة  
 حق الاذي كالقصاص الاموال وقيل لا يسقط تغليبا بحق الله لعدم المماناة كسائر الحدود  
 وانما يجب حد القذف اذا كان المقتذوف محصنا وهو المسلم الحر العفيف فاما المشهور  
 بالجمهور فلا حد على قاذفه وكذلك الكافر الرقيق لكن بعذر القاذف الا الزوج فانه يجوز له  
 ان يقذف امرأته اذا زنت ولم تحبل من الزنا فان حبلت منه وولدت فعليه ان يقذفها  
 وينفي ولدها لئلا يلحق به من ليس منه واذا قذفها فاما ان تقرب بالزنا واما ان تلا عنه كما ذكر  
 الله تعالى في الكتاب والسنة ولو كان القاذف عبدا فعليه نصف حد كذلك في حد  
 الزنا وشرب الخمر لان الله تعالى قال في الاماء فان اتين يغاضة فعليه نصف ما على  
 المحصنات من العذاب واما اذا كان الواجب القتل او قطع اليد فانه لا يتصف **ومن الحقوق**  
 الابضاع فالواجب الحكم بين الزوجين بما امر الله به من امساك بمعروف او تسريح باحسان  
 فيجب على كل واحد من الزوجين ان يؤدي الى الآخر حقوقه بطيب نفس وانشرح صدره

فان للمرأة على الرجل حقاني ماله وهو المصداق والتفقة بالمعروف حقاني بدنه وهو العشرة  
 والمتعة بحيث لا ياتي منها استحققت الفرقه باجماع المسلمين وكذلك لو كان مجبوراً أو غنياً لا  
 يمكنه جامعها فلها الفرقه ووطيها واجب عليه عند اكثر العلماء وقد قيل انه لا يجب الكفاءة  
 بالباعث الطبيعي والصواب انه واجب كما حل عليه الكتاب والسنة والاصول وقد قال النبي  
 صلوات الله عليه بن عمر رضي الله عنهما يكثر الصور والصلوات ان تزوجك عليها حقاً فزوجها  
 كل اربعة اشهر مرة وقيل يجب وطيها بالمعروف على قوته وحاجتها كما يجب النفقة بالمعروف  
 كذلك هذا شبه ولا رجل عليها ان يستقنع بها متى شاء ما لم يرضها او يشغلها عن واجب  
 فيجب سبيلها ان يمكنه لذلك ولا يخرج من منزله الا بأذن او اذن الشارع واختلف الفقهاء  
 هل عليها خدمة المنزل كالفرش والكنس الطبخ ونحو ذلك فتقيل يجب عليها وقيل لا يجب وقيل  
 يجب التخفيف منه **واما الاموال** فيجب الحكم بين الناس فيها بالعدل كما امر الله ورسوله  
 مثل قيمة الموارث بين الورثة على ما جاء به الكتاب السنة وقد تنازع المسلمون في مسائل  
 من ذلك وكذلك في المعاملات من المباحات والاجارات والوكالات والمساكن والمطابخ  
 والوقوف والوصايا ونحو ذلك من المعاملات المتعلقة بالعقود والقروض فان العدل فيها هو  
 قوام العالم لا نصليح الدنيا والاخرة الا به فمن العدل فيها ما هو ظاهر يعرفه كل احد بمقله كخر  
 تسليم الثمن على المشتري وتسليم البيع الى المشتري وتخريم التظيف في المكيال والميزان ورجوع  
 الصدق والبيان وتخريم الكذب والخيانة والغش وان خراء القرض الوفاء والحمل ومنها ما هو  
 خفي جاءت به الشرائع او شرعنا اهل الاسلام فان حامة ما في هذه الكتاب السنة من المعاملات  
 يعود الى تحقيق العدل والنهي عن الظلمة وحقه وحياه مثل اكل المال بالباطل وجسه من الربا  
 الميسر والانواع التي فوضها النبي صلوات الله عليه وسلم مثل بيع الفرو وبيع جبل الجبال وبيع الطير في الهواء وبيع  
 في الماء والبيع الراسل غير مسمى وبيع المنصاة وبيع المدرس والملاسة والمزابنة والمنا بذا والمخاطبة  
 والمخيش وبيع الفرو قبل بدو صلاحه وما في هذه من انواع المراكات الفاسدة كالتخابرة بزرع بقعة  
 من الارض من ذلك ما قد تنازع فيه المسلمون كخفاه واشتباهاه فقد برى هذا العقد ما  
 اللقبض صحيحاً اذ ان كان غير مبرور فيه جرياً بفساده وقد قال الله يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله

وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون  
 بالله واليوم الآخر ذلك خير أحسن تأويلاً وأصل في هذا أنه لا يحرم على الناس من المعاملة  
 التي يحتاجون إليها إلا ما دل الكتاب والسنة على تحريمه كما لا يشترط لهم من العبادات التي يتقربون بها  
 إلى الله تعالى إلا ما دل عليه الكتاب والسنة على شروعهما لدين ما شرعه الله والمحرم ما حرمه بخلاف  
 الذين ذمهم الله حيث حرموا من دون الله ما لم يحرمه وأشر كوابه ما لم ينزل به سلطاناً  
 وشرعوا من الدين ما لم يأذن به الله اللهم وفقنا لأن نجعل المحلل ما حللته والمحرم ما حرمته  
 والدين ما شرعته لا غناء لولي الأمر عن المشاورة فإن الله أمر بها نبيه صلى الله عليه وسلم فقال تعالى فاعف  
 عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر وقد روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال لم يكن  
 أحد أكثر مشاورة أصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل إن الله أمره نبيه بتأليف قلوب  
 أصحابه وليقتدي به من بعده وليس يخرج منهم الرأي فيما لم ينزل فيه وحي من أمر الخرد وبالأمو  
 الحجزية وغير ذلك فغيره صلى الله عليه وسلم بالمشاورة وقد أثنى الله تعالى على المؤمنين بذلك في  
 قوله تعالى ما عند الله خير لبق للذين آمنوا وعلى بهم يقوكون والذين يحبون كما أمر  
 الأئم والأفوا أحسن وإذا ما غصبوا هم يغفرون والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلوة وأمروهم  
 شورى بينهم مما رزقناهم ينفقون وإذا استشارهم فإن بهم ما يحب اتباعه من  
 كتاب الله وسنة نبيه وإجماع المسلمين فعليه اتباع ذلك ولا طاعة لأحد في خلاف ذلك  
 وإن كان عظيماً في الدين والدنيا قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا  
 الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله  
 واليوم الآخر وإن كان أمراً قد تنازع فيه المسلمون فلينبغي أن يستخرج من كل منهم رأيه و  
 وجه رأيه فأي الأراء كان أشبه بكتاب الله وسنة رسوله عمل كما قال تعالى فإن تنازعتم  
 في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وأولى الأمر صنفان الأمراء  
 والعلماء وهما الذين إذا صلحوا صلح الناس على كل منهما إن يتجوز كما يقول ويفعله طاعة  
 الله ورسوله واتباع كتابه ومتى أمكن في الحوادث المشككة معرفة ما دل عليه الكتاب والسنة كان  
 هو الواجب إن لم يمكن ذلك لضياع الوقت أو حرج الطالب أو تكافؤ الأدلة عنده أو غير ذلك فلا ينبغي



من يرضى عمله ودينه هذا القول وقد قيل ليس له التقليد بحال قيل له التقليد  
 بكل حال لا أقول الشبهة في مذهب أحمد وغيره وكذلك يشترط القضاء والولاية من الشرط  
 ما يجب فعله بحسب الامكان بل سائر العبادات من الصلوة والجهاد وغير ذلك كل ذلك  
 واجب مع القدرة فاما مع العجز فان الله لا يكلف نفسا الا وسعها وهذا امر الله تعالى المصلين  
 يظهر بالمعافاة من حله ما وخاف الضرر باستعمال المشقة الباردة والجوارح او غير ذلك فيتم بالصعوبة  
 الطبيب فسرهم بعد وفيد به قال النبي صلى الله عليه وسلم ان بن حصين يصل قائما فان لم يستطع فجلس  
 جنبك فقد اوجب الله تعالى فعل الصلوة في الوقت على اي حال امكن قال الله تعالى  
 اذا ذا اولى الصلوة والصلوة الوسطى وقوله تعالى فان خفتهم فجالا او ركبا فان افا  
 امنتم فاذا ذكر الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون فواجب الله تعالى الصلوة على الامن فيختلف  
 والصحيح والمريض والغني والفقير والمعتد والمساقر خففها عن المسافر والمريض <sup>ثمة</sup>  
 كما جاء في الكتاب والسنة وكذلك اوجب سبحانه واجباتها من الطهارة والستر واستقبال القبلة  
 واستقامتها بحسب عن العبد من ذلك فلو انكسر من السفينة ربه او سلب المحاربون ثيابهم  
 صلوا اعراسا بحسب الله وكان امامهم وسطهم لثلاث ابدى الباقر عورته ولو اشبهت القبلة  
 اجتهد في الاستدلال عليها فلو عجز الدلائل صلوا كيف ما امكنهم كراهي اثم فعلوا ذلك  
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكذا الجهاد والولايات وسائر امور الدين وذلك كله في قوله تعالى  
 فانقوا الله ما استطعتم وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم اذ امرتم بما امرتكم الله ما استطعتم كما امر الله  
 تعالى بما حرم المطاعم الخبيثة قال فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه  
 ان الله غفور رحيم وقال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ملته ابيكم ابراهيم  
 وقال تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم فلم يجز ما لا  
 يستطيع ولم يحرم ما يضطر اليه اذا كانت الضرورة بغیر معصية من العباد <sup>اتقي</sup>  
 ما ذكره شيخ الاسلام احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية رحمه في كتابه السياسة الشرعية  
 في اصلاح الراعي والرعية من فصل اداء الامانات الى هذا ويتلو ذلك فصل في حدود البلاد  
 وغيره من كلام شيخنا ويزكنا القاضي محمد بن علي المشوكاني مع تصرف في التقديم والتأخير

والحذف والزيادة وبالله التوفيق

فَصَلِّ فِي شَانِ حَدِّ الْبِلْدَانِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ الضَّمَانِ  
وَحُكْمِ الْأَعْرَابِ سُكَّانِ الْبَادِيَةِ وَحُكْمِ الْعَامِلِ الْمُسْتَحْدِثِ وَحُكْمِ طِفْلِ

الْكُفَّارِ إِذَا مَاتَ أَبُوهُمُ

اعلم ان هذه الحدود الواقعة في غالب الديار مخالفة لما جاءت به الشريعة المطهرة من  
وجه الأول انها تستلزم عدم الاشتراك في الكلاء ومنع بعض من يتنفع به وهو شتر  
بين الناس بنص حديث المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والنار اخرجه احمد  
ابو داود ومن حديث ابي خراش عن بعض الصحابة مرفوعا وقد رواه ابو نعيم في الصحابة  
في ترجمة ابي خراش ولم يذكر عن بعض الصحابة وسئل ابو حاتم عنه فقال ابو خراش لم  
يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وقد سماه ابو داود في روايته حبان بن بدر وهو الشرعي تابع معروف  
قال الحافظ في بلوغ المرام ورجاله ثقات واخرج هذا اللفظ ابن ماجه من حديث ابن  
عباس وفي اسناده مقال ولكنه صحيح ابن السكيت وزاد فيه ثمنه حرام واخرجه الخطيب  
عن ابن عمر وزاد الملم وفيه عبد الحكيم بن ميسرة واخرجه الطبراني عنه ايضا باسناد حسن  
وله عنده طريق اخرى اخرجه ابو داود عن بهية عن ابيها وفي الباب احاديث جميعها  
قاضية بان الكلاء مشترك بين الناس لا يحل لاحد ان يمنع احدا وهذه الحدود المذكورة  
ليس المراد بها الاقسمة ما يثبت في المباحات من الكلاء واختصاص كل احد بما يثبت في حد  
فلذا اذا ادعى صاحب الحد ان يرحا سائمة عقرت او بعضها وقد ينشأ عن ذلك فتنة توجب  
القتل نغز من سلب اموال قطع سبل وقد شاهدنا وسمعنا من ذلك وقائع شنيعة  
وهكذا اذا ادعى صاحب الحد ان يرحا سائمة او يحترق او يحطب فاقول الاحوال سلب بعض ثيابه  
واهانته بل وتغزيرة بالمال والحاصل ان المحاماة من صاحب كل حد على حد البغ  
من محاماة كل مالك على ملكه فان الاملاك لا يترتب عليها ما يترتب على هذه الحدود

من الفتن وارقة الدماء وسلب الارواح وهتك الحرم وهكذا يقع ما خولفت فيه الشريعة  
 للظهرة وظن فاعلم ان غير هذا يصلح منها فانها جرت عادة الله عز وجل في مثل هذا ان يصح  
 للمصالح <sup>التي</sup> الخيل الى فاعلم ان المصوغات مخالفة للشريعة مما سجد محضه وهذا سر من اسرار الشريعة  
 وليس يريد من سوغ هذه القسمة ورسم هذه الخيل والمشيئة الا تخيل ان ذلك النوع من الخيل  
 المناسب للملك في الاصول بسمية من لم يكن له درية بهذا العلم مصاحح ومرسله وهو عند  
 من يعرج علم الاصول ليس من المناسب ولم يسمع من عالم من علماء الاجتهاد انه سوغ هذه الخيل  
 بل جميع من مال الى تسويغها مقلدة مع ان محققهم ينكرون ذلك ككلروي عن النقيض <sup>في</sup> النفا  
 عامرا زماري والسيد احمد علي الشافعي **الوجه الثاني** انه قد ثبت عنه صلوات الله  
 عن منع الكلاء فاخرج ابا جابر اسناد صحيح من حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله  
 والنار والكلاء واخرج الشيخان وغيرهما من حديثه ايضا عن النبي صلى الله قال لا تمنعوا فضل الماء  
 لتمنعوا به الكلاء فيها هم عن منع فضل الماء لتوسلهم بمنعه لا يمنع الكلاء والنهي عن الوسيلة  
 الى الشيء يستلزم النهي عنه بالاولى واخرج احمد والطبراني عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن  
 جده عن النبي صلى الله قال من منع فضل مائة او فضل كلاءه منع الله عز وجل فضله و  
 القيامة وفي اسناده ليس بن ابي سليمان وفي الباب حديث جميعها قاضيه بالاهي عن منع الكلاء  
 وحدها بل لادان لا يراد بوضعها الا منع كل صاحب حد لغيره عن الانتفاع بما فيه من الكلاء ونحوه  
**الوجه الثالث** انه قد ثبت عنه صلوات الله المنع من الخوف اخرج البخاري واحمد وابوداود عن  
 حديث الصعب بن جثامة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تمنعوا فضل الماء من احد من المسلمين  
 الباء حديث وهي متضمنة لاختصاص المحرم به وسوله ولا يجوز لاحد من الامة ان يحتج بها  
 ولهذا قال الشافعي ليس لاحد من المسلمين ان يحتج بالامام جده النبي صلى الله انتهى بالعلامة في منع المحرم  
 انه يستلزم منع الكلاء عن اهل الحاجة من المسلمين وهذه الخيل وهذه هي نوع من هذا لان اهل  
 كل حد يحول عن غيره ويقاقل دونه <sup>لأن</sup> حاله عن المصلحة الكائنة في المحرم في بعض الحالات  
 المحرم فيكون تخيل الجهاد كما فعل النبي صلى الله في احتماله للتفيع فانه اخرج احمد من حديث  
 ابن عمر ان النبي صلى الله في التفيع لتخيل خيل المسلمين واخرج البخاري عن اسلم بن عمار عن الخط

ان عما حق لك وهكذا الآن فان بعض اهل البلدان قد يجمع ما بهم على ان يمنوا  
 رعايتهم من بعض المواضع المختصة بهم ويسمون ذلك حجر او يجعلونه ذخرا اذا جدبت ارضهم  
 فهذا وان كان مخالفا للشرعة المظهرة لكنه لا ينشأ منه ما ينشأ من الحد ومن الفاتن  
 الكبار **الوجه الرابع** انه قد ثبت عنه صالما انه قال من سبق الى ما لم يسبق اليه  
 فهو له اخرج اوج او من حديث اسمعيل مفسوس وصححه الضياقي المختارة وقال البغوي  
 لا علم بهذا الاسناد غير هذا الحديث في الباب غير ما ذكر وجهه يدل على ان من سبق  
 شي من الكلاء لم يسبق اليه غيره باحياء ولا نحر ولا قطع كان احق به والحد وتستنزم ان ما  
 كان في الحد هو صاحبها وان سبق اليه من سبق هذا جملة ما خطر بالبال من غير هذه  
 الكلمة من الادلة الدالة على مخالفة هذه الحد وحاشا لشرع رسول الله صالما لامتة وبعضها كيف  
 في ابطال ما يستند اليه الواضعون لذلك من كونه مصلحة ترسله فان من شرط المصالح  
 الرسالة عند جميع من قال بها عدم مصادمة الدليل وهذه قد صادمت هذه الادلة  
 الكثيرة فلم تكن منها وهكذا تنبع انواع المناسبات ما عد اللغز منه فانه المناسبات لم يصادم للدليل لهذا  
 ذكرنا فيما تقدم ان حد البلدان من ذلك ثم تقرر في الاصول ان اعتبار المصلحة انما يكون  
 موثقا اذا كانت تلك المصلحة خالية عن المفسدة اما اذا كانت غير خالية عنها فلا خلاف انها  
 غير معتبرة لان دفع المفسد اولى من جلب المصالح وقد عرفت ما تقدم ما ينشأ عن هذه الحدود  
 من المفسد وادانته من نقص بذلك من قتل او سلب او هتك فاعلم ان الله تعالى ما كان  
 باحكام انزل بها كتابه وارسل بها انبياءه ولم يشرع لهم الا قتلا بافعاله وصفاته فمن قال  
 انه يسوغ له تعدد عباد الله وقتلهم لان الله سبحانه يبتليهم بالامراض والموت او قال انه  
 يجوز السلب او الهول لمصلحة لان الله قد يبتليهم بذلك او قال انه يجوز تسليم بعضهم على بعض  
 او تسليم بعضهم لبعض او ما يعود عليهم بنقص في اموال او لانفس لان الله تعالى قد يفعل  
 ذلك لم يكن هذا القائل في اعداء العلماء بل لا يكون في اعداء العقلاء فله المثل الاعلى  
 قال عز وجل لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ومن ههنا يعلم بطلان استدلال بعض المتأخرين  
 على جواز قتل اهل قرية من القرية او مدينة من المدن ما يوجد في حدودهم او طرفهم الخاصة

بهم أو العامة لهم وغيرهم من جنائات أو أموال منهوبة أو نفوس مسلوية حيث لا تنهم القسامة  
الشرعية بما فعله تعالى معاقبة قوم عاقل الناقة وشمول العذاب للغافل وغيره فإن هذا  
من لا يسأل عما يفعل وأبطل من هذا الاستدلال من استدلل على ذلك بقوله تعالى  
أفنته لا نصيب من الذين ظلموا منكم خاصة فإن هذه الآية ليس فيها إلا التحذير  
بباب الفتن فإنها إذا غلت مراجعها وأسطعت شرها وأطل فتامها لا بد وورث  
عليها ومثيرة عجايبها بل تضحى كل ملاقت وتذكر كل ما تجد كأنما مكان وقفاً  
العرب هذا في أشعارها كما قال الحارث بن عباد

لَمَّا كَانَ مِنْ جَانِبِهَا عَلَّمَ اللَّهُ  
وَأَنَّى لَحْرَهَا الْيَوْمَ صَالِي

وقال الأخير

وَجَرَمَ جُرْمًا سَفَهًا وَتَوَمَّ

من الآية الكريمة التحذير لمن لم يتلبس بأسباب الفتنة عن أن يدع الجدل والجدال  
تلك الأسباب هذا هو معنى اتفاقها الذي أمرنا الله به لأن التفريط في هذا الاتقاء  
بإصابة الفتن لمن تلبس بأسبابها ومن لم يتلبس بها كان هذا ماله فما أحقه بأن  
كل أحد أكثر ما تكون هذه الإصابة العامة في الفتنة الجاهلية أو ما يلحق بها من الفتن  
في الإسلام على غير مفهوم الشرع وقانون العدل فكيف يصح الاستدلال بهذه الآية  
بإثبات العقوبة من المثل لم نعلم أنه لم يكن من تلك الجاهلية في شيء مع أن الله تعالى شرع  
على الفتن أن يصيب بها الذنوب وغيرها وقال أنه يحل لهم ذلك أو يجوز بل قال أن  
من شأنها إصابة من كان ظالما ومن كان غير ظالم مع نهيها عنها وأمره بالتقاء  
أبلى ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم جعل هذه الفتن التي يكون فيها البري كغيره من  
القيامة وآيات قرب الساعة وإن يقع هذا الاستدلال من استدلال من استدلال على  
المنع بقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل بما صح عنه صلى الله عليه وسلم وقواتر  
من قوله صلى الله عليه وسلم ما ذكر وأموالكم وأعمالكم حرام عليكم كحرمته يومه كرم هذا الحد  
صالح لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه من نفسه هذه الآية قاضية بأنه لا يحل مال

۲۰ اسید فوریکسین  
گوشت گوسفند زنده  
جرم از ارف غر و لاریت  
و قال اکثر الفارسیه  
نکانه سیبیه التنا  
غیر حی و ان العاقبه  
و من هذا التفسیر

احد من المسلمين مثقال ذرة الا بحقه وهو ذكره الله تعالى من طيبة نفسه او مكاد  
 بالحى كما يدل عليه قوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وهذه الادلة الشرعية  
 تعضدها الدلالة العقلية فان اخذ المال من صاحبه بغير وجه شرعى يستلزم ايلام صاحبه  
 وتضرره في الغالب ولا سيما اذا اجمع مجاله وهو في حق عقلا وقد خصصت تلك الادلة الشرعية  
 بامور منها القسامة فانها مستلزمة لتغريم من لا ذنب له في الغالب لهذا اعدوا اهل العلم  
 بما ورد على خلاف القياس لان من هذه الشريعة المظهرة انه لا جرح البري بذنب المذنب  
**قال تعالى** ولا تزر وازرة وزر اخرى **وقال** لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت **وقال** لتجنبن  
 كل نفس مما تسعى **وقال** صلوا ليحني جان الاعلى نفسه **وقال** عز وجل في تسوية المعاقبة وان  
 عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به **وقال** وجزاء سيئة سيئة مثلها **وقال** من اعتدى  
 عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم **ولما** ما ورد عنه صلواته من اخذ الجاس  
 بالجار والقريب القريب كما في بعض الاحاديث فلعل ذلك كان قبل استقرار الاحكام الاسلامية  
 وفي مبادئ الاسلام وقد كانت الجاهلية هكذا فانزل الله تعالى من الايات القرآنية واجرى على  
 لسان رسوله من الاحاديث ما لا يبقى بعده ريب لمراد من هذا بلوح ان هذه الامور التي تقع  
 في كثير من الاقطار ويتعارفها كثير من اهلها ويعمل عليها امرؤها وقضاها من تغريم اهل  
 قرية من القرى او عشيرة من العشائر جميع ما يقع في حدود بلادهم من قتل او سلب ناقة  
 على بدن او مال بدون وجوب المناط الشرعي وهو القسامة او ضمان العاقلة ليست من الشرع  
 في قبيل ولا بدو ولا ورد ولا صدر من هذا تضمن اهل القرى المحيطة بالطرق العامة التي  
 سارت فيها الناس من مدينة الى مدينة ومن قطر الى قطر فان ذلك بالاحكام الطاغوتية المشبهة  
 بالاحكام الشرعية فان قلت اذ لم يقع التضمن انقطعت السبل وذهبت الاموال والارواح وفسد  
 شر الناس على خيارهم حتى يرتفع الامن بالكلية ولا سيما مع فساد اديان البدان وغالب الاعراب  
 المجاورين بالطرق **قلت** هذا خيال مختل وسوسة شيطانية من عدو الله ابليس اراد  
 ان يزحف بها هذه الامة من الاحكام الشرعية الى الاحكام الشيطانية فان من تأمل احوال  
 سلف هذه الامة وخلفها الى عصرنا هذا وحل التدبير القرآني للشرعية ما كان ببساطة



الا فكانت من الامن والدحة بحمل النيا ويها فيه غيره ولا شك في هذا فليتبذل فكان  
 في هذه الدل الاسلامية منذ ايام النبوة الى الان فانك لا ترى ملكا من الملوك ولا اميرا  
 من الامراء ولا اماما من الائمة بوصف بالعدل وحسن السيرة واقامة حدود الشريعة  
 كما هي الاوراث في وصف بلادة ورعية من النظام واستقامة الامور وصالح احوال  
 العامة والخاصة وامن السبل وذهاب الظلم بالكلية ما يعلم به ان تدبير الشارع  
 التدبير المشتمل على مصالح المعاش والمعاد بعكس من خيل له الشيطان ان تدبير الممالك  
 صلاح الامة بالقوانين الشيطانية والرسوم الطاغوتية اصلح لها واذا تقرر هذا عرفت ان  
 نفعهم العباد لرحا المصلحة هي عين المفسدة كما تقدم ذلك في الكلام على حدود البلدان واذا  
 قيل له بآي شرع اخذت صل هذه الامة وهذا الصبي وهذا الزمن من اهل هذه القرية  
 فماذا يكون جوابه ان قال اردت التوصل بذلك الى قمع الاشوار وصلاح الديار في شرع  
 احد هؤلاء الثلاثة فان رام المجادلة والحجاجة وكان ممن له المام بعلم الاصول فصرح في  
 علي العقول والمنقول فهو لا يزيد على ان يقول اخذت ينوع من انواع المناسب المروية  
 في علم الاصول وما احقه عند ان يقول هذه المقالة ان يقال له لا حياك الله ولا يالك  
 كيف استبدلت بنصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة هذا البديل ورضيت بالرد <sup>واعطيت</sup>  
 الدينية واستبدلت العين الصحيحة بالعمومات عرفنا بما هو هذا المناسب الذي نرى  
 هل وجدته في كتاب اخذته من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك الحد ان النص  
 في وجد السنة والقرآن ثم هذا المناسب الذي اثرته على النصوص قد صرح اهل الاصول  
 وجميع الائمة الفحول انه لا يجوز العمل به في ادراك حكم من الاستكام الشرعية فضلا عن مثل هذا  
 الحكم الذي هو اخذ المال بلا برهان ولا قرآن ولا عقل ولا نقل ورسومه في مؤلفاتهم  
 بالناسب الملتزم الذي يحجب العمل به وترك التعويل عليه بصادقته للنصوص فحينئذ  
 تطيح الحجة والاعذار وتكون الكلمة على من خالف شريعة المختار  
 دعوا كل قول عند قول محمد فما امن من دينه كخاطر  
 فالحاصل ان الحكم اخذ اموال العباد دون المناط الشرعي من الحرام البين عند كل من له درية

بأحكام الشرع وعلى فرض أن من فعل ذلك أو قرره أو أفتى به قاصر الباع غير متميز عن  
 طبقة الرعايا فقل الأحوال أن يكون قد سمع قوله صلوات الله عليه وسلم أو من عند الشبهة  
 دع ما يريبك إلا يريبك اللهم نوكدروات قلوبنا عمياء الشرع واصقل مرآة بصائرنا  
 صيقل السمع **فإن قلت** أين لنا كيف يصنع من ولي قطر من الأقطار قد تعارف  
 أهله وأرباب حله على الأزام لمن جاوز الطريق بضمان ما ذهب فيها من دم وأموال ثم  
 إذا أراد أن يعرفهم السياسة الشرعية فماذا يصنع **قلت** أن تمكن من قطع تلك الجبال  
 الشيطانية وفقد القواعد القرآنية بما عكسها الواجب عليه فليست الثمرة للعلم بالأهل  
 الناس على الشريعة الغراء التي يقول فيها صلوات الله عليه وسلم تركتم على الواضحة لياحي أئمتنا  
 لا يفرغ عنها إلا جاحد وعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين الطاهرين عضوا عليها  
 بالواجب وإذا تعان رعليه ذلك أمد لا تقوم به الحجة بين يدي الله فيعمل بقوله صلوات  
 الله عليه وسلم **مروا بالمعروف والنهي عن المنكر** حتى إذا رأيت هوى متبعاً وشتم مطاعاً وأعجاب كل ذي  
 برأية فعلميك بخاصة نفسك ودع عنك أمور العوام فإن من وراءكم أياما الصبر فيهم بالقصر  
 على أجر العامل فيهم أجر خمسة رجال قليل يا رسول الله منا أو من بعدنا قال بل منكم  
 والحال هناك صحيح أن ثابتاً في دواوين الإسلام وأما كيفية عمله إذا أراد أن يعرفهم السياسة  
 الشرعية فيقال لهم بما ذهب في الطريق من نفس أو مال أو ذهب في موطن ولم تكمل شروط  
 القسامة أن الذي جازت به هذه الشريعة الغراء أن هذا غير مضمون على أحد من الناس وإنه  
 قد قال قاتل من أهل الشريعة أنها لا تهدد دماء المسلمين وأنه يجب ضلالتهم من يديهم  
 ولكن لا بدع جهداً في الكشف والفحص عن الفاعل فإن هذا الكشف هو من السياسة الشرعية  
 لا الكفرية ثم إذا سأل سائل عن صلاح الطرق وكيف يكون وبأي سبب يتوصل إلى  
 ذلك قال نافع السبل والاختار على يد الظالم هو الذي شرع الله تعالى لاجل نصب الملوك  
 وهو الركن الأعظم من أركان السلطنة بل الشرط الأهم من شروط الزعامة بل هو الأمر الذي كان قام به سلطان  
 المسلمين لم يخرج معه غيره وهذا وإن استبعد من اعتقد اعتبار شروط كثيرة العدد فهو  
 نظر حق المنظر لم يخف على محنتنا قلناه وإذا كان الأمر هكذا فاصلاح طرق المسلمين وتأمين سبلهم

من اهل الامور المعروف في النبي عن المذكور وهو واجب على السلطان خصوصاً على المسلمين  
عموماً فعليه وعليهم ان يقوموا بذلك في القيام ولو بوضع جماعة من المسلمين في موضع  
الطريقة المخوفة لتأمين الدارة ويدفع اليهم من بيت مال المسلمين او من خالص اموالهم  
اذ لم يوجد في بيت المال ما يقوم بذلك فعلى العالم ان يقول هكذا اذا استل عن ذلك  
ونزل الامر الى السلطان الاعظم ومن ينوب عنه ويأخذ نفسه بانكار ما علمه منكراً او  
الامر ما علمه معروفاً بما تبلغ اليه قدرته وليس عليه بعد ذلك شيء واذا امر بطع في  
يقول فقد حصل له اجور تكلم بالحق وانه مقام العلماء العاصمين في هذه الطريقة يحفظ  
دينه من الممالك ويستفيد في ما يرجع ما يقدر على القيام به كما ينبغي وليس من الورع ان  
يضييق صدره عند عرض ما يخرج عن طاقته حتى يتجاهل ذلك على ترك ما يدخل تحت مقوله  
او تعطيل نفسه عن القيام في مركز الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فان ذلك لو كان مسوغاً  
للتعطيل والخروج عن المراكز تعطلت الشريعة اذ ما من زمان من الازمنة ولا مكان من  
امكنة الارض الا وفيه ما يعرف وما ينكر اللهم ان يكون ذلك العالم قد عرف بالتجربة و  
طول المدّة انه لا تأثير لمقائمه في صغره ولا كبده ولا جليل ولا حقير فليس له بالنسبة باثر الزور  
فان ذلك كما لا يعود اليه من خيرها عاندة ولا احوال تختلف باختلاف الارادات وانما الاحمال  
بالنسيان واعلم ان القسامة الشرعية لا تثبت الا بعد ثبوت وجوب القتل في محل يختص بالمدعى عليهم  
فلا او جريحاً وثبت للوجود يكون باحدى المناطات الشرعية اما الاقرار من جميع المدعى عليهم  
او نكول جميعهم او شهادة عدلين او رجل امرأتين او رجل وثمانين المدعى على وجوب القتل  
هذا لا يثبت لك على وجه يحكم الحاكم باحد تلك الامور فيه او علم الحاكم بذلك على ما هو الحق  
فان اقر البعض انكر البعض او نكل البعض حلف البعض من اهل القسامة فاعلم ان اقرار  
من اقر او نكول من نكل هو مستند للحكم بالوجود والوجود امر واحد وهو يستلزم ثبوت القسامة  
على الجميع فاذا كان ذلك الاقرار والنكول بحيث يصلح مستنداً للحكم بالحكم بالوجود ثبتت القسامة  
بالحكم بالوجود بذلك المستند ولا يضر انكار البعض او اقراره على اليمين مع نكول غيره كما لا  
يضر انكار الجميع مع وجود الشهادة او علم الحاكم لانه قد ثبت الحكم بالوجود على اقرار البعض

او تكليف كما ترتب الحكم بالوجود على شهادة الشهود او علم الحاكم بالحكم بالوجود هي امر  
 واحد كما تقدم فلا يثبت به على الجميع فان قلت الشهادة وعلم الحاكم هما مناط الحكم على  
 المشهود عليه بخلاف الاقرار والتكول فانهما مناط الحكم على المقر والناكل دون غيرها قلت  
 قد علم كل واحد منهما مناط الحكم بالوجود كما سلحت الشهادة صناعا لذلك ولا يضر انكار من انكر  
 وحلف من حلف كما يضر ان اذا كان المنادى هو الشهادة فالحاصل ان الاعتبار ما يصح مستندا  
 لحكم الحاكم بالوجود هذا من غير نظر الى تنزيل اقرار المقرين او تكول الناكليين منزلة الشهاد  
 على المنكرين او الحالفين مع انه لو قيل بذلك كان التنزيل صحيحا ثابتا فان المقر انما اقر بما  
 قد صح لديه باحدى الطرق المفيدة بمضمون الاقرار فافرازا اخبارنا بالوجود وكذا تك  
 الناكل انما تنكل عما يحلف على عدم الوجود لكونه قد علم نقيضه وهو الوجود فكانه قد اقر  
 بوجود القليل ولا شك ان هذا داخل في افادة الوجود كما تخرج الصديقه من شهادة من  
 كان اجنبيا لانه كل واحد من المقرين والناكليين قد شهد على نفسه وعلى هؤلاء الوجود  
 اذا انتفت الحوامل على ما وقع من المقرين المنكرين بحياة المدعي والعداوة لاهل المحل او  
 نحو ذلك ولا ريب ان الشهادة على النفس وعلى اهل اولى من شهادة الاجانب على الاجانب  
 ولم يبق الا المنازعة في اشتراط لفظ الشهادة والاقرار والتكول ليسا من الفاظها وهذه  
 منارعة فقهية لا ترجع الى دليل شرعي ولا عقلي ولا لغوي فان الشهادة هو الاخبار بالشئ  
 باي صيغة كانت دلالة الخبر على ما لوله قد تكون بالمطابقة وقد تكون بالتضمن وقد  
 تكون بالاقرار والى هذا انتهى حاصل ما ذكره الشوكاني في عقد النكاح وما حكم  
 الاعراب بسكان البادية الذين لا يفعلون شيئا من الشرعيات الا مجرد التكلم بالشهاد  
 هل هم كفار ام لا وهل يجب على المسلمين غزوهم ام لا فقال شيخنا الشوكاني رحمه الله تعالى  
 في فتاواه الفقيه الرباني مانصه اقول من كان تاركا لاركان الاسلام وجميع فرائضه وقضا  
 لما يجب عليه من ذلك من الاقوال والافعال ولم يكن اريه الا مجرد التكلم بالشهادتين  
 فلا شك ولا ريب ان هذا كفر شديد الكفر حلال الدم والمال فانه قد ثبت بما احاديث  
 المتواترة ان عصمة الرماء والاموال انما تكون بالقيام بالاسلام الذي يجب على عباده

هذه الكافر من المسلمين في المواطن والمساكن أن يدعوه إلى العمل بأحكام الإسلام والقيام  
 بما يجب عليه القيام به على التمام ويبدل تعليمه ويأمره إلى القول ويسهل عليه الأمر ويغنيه  
 في الثواب ويخفف عنه العقاب فان قبل منه ورجع إليه وحول عليه فجب عليه أن يبدل نفسه  
 لتعليمه فان ذلك من أهم الواجبات وأكبرها ووصاه الله أن هو أعلم منه بأحكام الإسلام وأن  
 اصبر ذلك الكافر على كفره وجب على من يبلغه أمره من المسلمين أن يقنطروا حتى يعمل بأحكام  
 الإسلام على التمام فان لم يعمل فهو حلال الدم والمال حكمه حكم أهل الجاهلية وما شبهه  
 الليل القليلة راحة وقد بان لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قتال الكافرين والآيات  
 القرآنية والأحاديث النبوية في هذا الشأن كثيرة جداً معلومة لكل فرد من أهل العلم بل هذا الأمر  
 هو الذي بعث الله سبحانه فيه رساله وانزل لأجله كنبه والتطويل في شأنه والاشتغال  
 بنقل بعضها من باب البصاح الواضح وتبيين المبين في الجلالة فإذ أصبح الأصوار على الكفر فالدار دأبها  
 شاء ولا شبهة والأحكام الأحكام وقد اختلف المسلمون في غزو الكفار إلى دارهم هل يشترط فيه  
 الإمام الأعظم أم لا والحق تحقيق القول في ذلك واجبة على كل فرد من أفراد المسلمين والآيات القرآنية  
 والأحاديث النبوية مطلقة غير مفيدة انتهى وهكذا عبادته في رسالته إرشاد السائل إلى الأدلة  
 المسائل وأما العماز المستحقة في الحرم الشريف كالمقامات والمنارات وكان إلى التعلية والتبليغ  
 زيادة على الحاجة فقال في إرشاد السائل عمارة المقامات بدعة باجماع المسلمين أحاديثها  
 أشهر ما لو كثر كثر فرج بن برفوق في أوائل المائة التاسعة من الهجرة وذكر ذلك أهل العلم في ذلك  
 العصر ووضعوا فيه مؤلفات قد بينت في غير هذا الموضع ويالله العجب من بدعة  
 يجد ثبوتها من شرماء المسلمين في خير بقاع الأرض كيف لم يقض بها من جاعة  
 من الملوكة المائتين إلى الخبر لا سيما وقد صار هذه المقامات سبباً من أسباب تفرق الجماعة  
 وقد كان الصادق المصدوق عليه السلام يفرق بين الفرق ويرشد إلى الاجتماع ولا لغة كما ورد في  
 الأحاديث الصحيحة بل هو من تفرق الجماعة في الصلوات بالحاجة فكل عالم متشرع يعلم هذا  
 بسبب هذه المذاهب التي فرقت الإسلام فرقاً مفسداً أصيب بها الذين هم أصله وإن من أعظمها  
 خطراً وأشدّها على الإسلام ما يقع الآن في الحرم الشريف من تفرق الجماعة وتوقف

كل طائفة في مقام من هذه المقامات كاهل اديان مختلفة شرائع غير متولفة  
فان الله وانما اليه راجعون واما رفع المنارات فاصل وضعها المقصد صالح وهو سماع البعيد  
عن محل الاذان وهذه مصلحة مسروقة اذ لم تعارضها مفسدة فان عارضتها مفسدة من  
المفاسد المخالفة للشرعة فرفع المفاسد مقدم على جلب المصالح كما قرئ ذلك في الاصول فان تشييد  
البنيان ورفعها فوق حاجة الانسان فقد ورد النهي عنه والوعيد عليه ونبت انه صلح  
امرهم بدم بعض الابنية وليس ذلك مجرد بدعة بل خلاف ما ارشد اليه الشارع انتهى وكمن  
بدعات ومنكرات شاعت وزاعت في الحرمين الشريفين من حين ترك اهلها الامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر حتى ثبت على بدع غيرهما من بلاد العجم وارتفع الامان عن الدين هاجرا  
اليهما مريدان العمل باحكام الاسلام والقنوع على سلامة الايمان بترك الاوطان والاخوان  
والدول والضياع والخيوان ولا يشاء ولا يبالي بذلك من امارات الساعة وعلامات القيامة لا  
يستطيع احد من المسلمين المهاجرين ان يوجع بحق في الخلاء فضلا عن الملا وان باح  
تصلها في الدين وابلا غل الشريعة المبين رموة بكل حجر ومدرا وخروج من مكة المكرمة  
وللمدينة المنورة ولم ينصفوا له ولم يصغوا له ما يقول الحق هوام باطل بل مجرد سماع  
كلمة تخالف آراءهم الفاسدة واهلهم الكاسدة صاروا له عدوا معاديا فوق عدوة المؤمنين  
الكفار والمتقين الفجار في الله العجيب مفاسد تحدث في اخوانك تزايد كل يوم في كل مكان بالفتنة الاسلام  
المسلمين من هاهنا الملوك والسلاطين في انفاذ احكام الشرع المبين وثقا اهل العلم  
عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وتركهم الخواص والعوام والاغنياء والفقراء عبثا وسدى  
لا يبالون بصنيعهم ولا يخذلون الحساب عن انفسهم كان القيامة وكونها حقا ثابتا مع  
ما فيها من المواخاة على كل نقير وقطير وايراد واصدار صارت شريعة منسوخة وملة  
مردودة عند هم لا يرفعون لها راسا ولا يثبتون الدلائل الاخرة اساسا صرنا على العصيان  
واطمئنا بالحياة الدنيا وهم عن الاخرة في النسيان الله سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء ويحكم  
وكان امرة قدر امقدروا واما حكم اطفال الكفار اذ مات ابوهم هل يخدم المسلمون يحكم  
باسلامهم ام يقررون في ايدي الكفار فمن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم



ما من مولود يولد الا على الفطرة فابواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة  
 جمعاء هل يحسون فيها من جدعاء ثم يقول ابو هريرة فطرة الله التي فطر الناس عليها  
 لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم واه البخاري قال الشوكاني في الفتح الرباني ان مبرع  
 الامراء معرفة ما هو المراد بقوله صلواته فابواه يهودانه او ينصرانه هل المراد انهم يصيرون  
 كذلك بمجرد كون الاب ابالة والام امالة حال كونها متصفين بوصف الكفر والمراد  
 انما يهيئان اليه ذلك الدين او المراد انه يصير بالملازمة لها متدبنا بل بينهما بعد كونه  
 مولودا على الفطرة والمراد انما يصيرانه على ذلك بعد ان يصير متصفا بوصف البلوغ  
 الزنتي بمواظبات الاحكام الشرعية فان كان المراد الاول فالصبي المولود لليهوديين و  
 النصرانيين كافرا بمجرد كون ابويه كذلك سواء كان الابوان باقين على الحياة او متينين  
 وسواء كان الموت عند الولادة او بعد ما قبل البلوغ للصبي فعلى هذا لا يصير الولد مسلما  
 بكونه في داره ونهالان الابوين قد هوداه ونصرانه بمجرد كونها متصفين بوصف الكفر  
 ويرتقا ويرثانه ولا يثبت حكم الاسلام الا باختياره بعد بلوغه ولكن كيف الكلام هل  
 يصح على معنى هذه الجملة المضارعية اعني قوله صلواته عليه لما يهودانه وينصرانه لم يقرر  
 ايضا الاستقرار التجددي ويمكن ان يقال ان المراد بالاستقرار الذي هو ضد التولد المضارعية  
 هو الكائن في حال حياته كما يستقر ذلك مادام في الحياة وان كانت غير مستمرة الحال  
 البلوغ فاذا امتلأ مات الابوان بعد ولادة الولد بشهر فقد استقر في تلك المدة جعلها  
 له يهوديا او نصرانيا وليس في الحديث ما يدل على غير هذا وان كان المراد المعنى الثاني فلا يرد  
 ذلك الا على من عاش ابواه او احدهما الى زمان يتعقل فيه الصبي ما يقال به ويقيد  
 هذا انه لا بد في كونها يهوديين له او نصريين من تعقل المفعول به لذلك المعنى ولا  
 يتعقله قبل بلوغ سن التمييز وعلى هذا يكون الصبي كافرا بكفر ابويه بمجرد ادراكه لها  
 او لاحدهما وهو غير لازم يصح بعد سن تمامه مسلما بكونه في داره ونهالان هو على حثهما  
 حتى يسمع ويختار خلافة وحيدة عنهما ويرثانه مادام غير خارج عن دينهما اختياره  
 ان كان المراد المعنى الثالث فالولد يصير متدبنا بل بين الابوين بمجرد تربيته لملازمة لهما

وليس في ذلك ما يقتضي اعتبار استقرارها الى البلوغ لصديق يسمى الملازمة على شيء  
 في مدة من المدة لا ترى انه يقل في اللغة لازم فلا يؤيد ما يؤيد من اوثان او اسبوع  
 او سنة ويأتي اعتبار كونهما بين عشرين والظاهر عدم اعتبار ذلك لانه يقال لازم فلا  
 دائرة او بلدة او ضيعة او مسجد وعلى هذا فلا يكون الصبي مسلماً بعدد وجود ابوه  
 في دارنا وحكمه حكم غيره من الكفار في احكام الدنيا وفي احكام الاخرى ففيه الخلاف  
 الطويل العريض في احكام اطفال الكفار والادلة في ذلك مختلفة غاية الاختلاف وعلى  
 الجملة فالمسئلة من مطارج الانظار ومسارح اجتهاد الائمة الكبار وان كان المراد المعنى  
 الرابع فلا يشك انه لا يصير متصفاً بصف الكفر كونه ابوين له ولا بالملازمة المستطعة قبل  
 البلوغ لان تصديرها له كذلك هو عند البلوغ وعلى هذا فاذا وجد في ارادة وناهيك  
 مسلماً لانه لم يحصل ذلك المعنى بل يحكم عليه بالاسلام قبل بلوغه مطلقاً لان تهويده  
 لم يحصل وذلك يستلزم نزعه حال صغره ولو كان الابوان باقين لان كونه في ايديهما  
 يقضي به الى الكفر فلا لازم باطل فالملزوم مثله اما الملازمة فلان المفروض  
 انه مسلم قبل البلوغ فكيف يقرب في ايدي الكفار واما بطلان اللازم فلم يثبت  
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ولا عن الصحابة ولا عن سائر علماء الامة اهم انزعوا  
 صبيان الكفار على اختلاف ائمة مع وجود الابوين او احدهما وايضاً معنى الحق  
 وهو قوله صلى الله عليه واله وسلم يهود انه لو ينصر انه الى اخره لا يدل على ذلك المعنى  
 لان الظاهر انه يولد الولد على تلك الصفة فيتعقبه تصدير الابوين له كذلك  
 والضمير في قوله صلى الله عليه واله وسلم يهود انه الى اخره راجع الى المولود واطلاً  
 اسم المولود في عرف اللغة انما يصح على من كان قريب العهد بها هذا ما  
 لاح للنظر القاصر بدون تحوير النظر في تكرار ما اذا تصحفت المناهل استفاد  
 عنه ما هو الحق في المسئلة فليمن الناظر في النظر في ذلك اذا عرضه فليقرضه  
 على من له مسرح في المعارف الاجتهادية وليعذرا اذا رأى فيه ما لا يناسب  
 والله تعالى اعلم بالصواب اليه المرجع والا ب

## فصل في العقوبات العامة

اعلم انما قد دلت الأدلة القرآنية والأحاديث الصحيحة النبوية ان العقوبات العامة لا تكون  
 الا باسباب عظيمة التهاون بها واجابت عدم احتساب الجور ما لم تكن انضمام الى ذلك ترك  
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من المكلفين به لا سيما اهل العلم واهل الامر القادرين على انفاذ  
 الحق وفتح الباطل كانت العقوبة قرينة الحد والامتناع بنائها الى ابد الابواب القرآنية والآيات  
 النبوية فهي موقوفة عند القصبة الكاملة واذا عرف هذا فاعلم انه يجب على كل فرد لا يتعلق له بغيره ان يظهر  
 في احوال نفسه وما يصد عنه من افعال الخير والشر فان الشريعة خير وما يحبه حسنة  
 ولم يرجع الى ربه ويتخلص عن ذنبه فليعلم انه بين محالب العقوبة وتحت انبائها وانها واردة  
 عليه وداصلة عن قريب اليه وهكذا من كان له تعلق بامر خيرة من العباد اما عموماً  
 او خصوصاً فعليه ان يتفقد احواله ويتأمل ما هم فيه من خير وشر فان وجد غير متفكرين  
 في الشر واقعين في ظلمة المعاصي غير مستنيرين بنور الحق فهو واقع في عقوبة الله لهم  
 وتسليطه عليهم ولا سيما اذا كانوا لا ياترون لمن يامرهم بالمعروف ولا ينهون لمن ينهاهم  
 عن المنكر هذا على فرض ان اعي الخيرة لا يزال يدعونهم اليه والناسي عن الشر لا يزال ينهاهم  
 عنه وهم مصممون على غيهم مادرون في جهلهم فان كان من يتاهل للامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر معرضاً عن ذلك غير فائز بحجة الله ولا مبلغ لها الى عبادة فهو شريكهم في  
 جميع ما اقترفوه من معاصي الله سبحانه مستحق للعقوبة المجدلة والمؤجلة فبالهم كما صرح في  
 قصة من تعدى السبت من اتباع موسى عليه السلام فان الله سبحانه ضرب من ترك  
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بسوط عذابه ومخوفه فردة وخازير مع الهول لم يفعلاوا  
 فعله المعتدون من الذنب بل كانوا عن ايلاح حجة الله والقيام بما امر به من الامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر والحاصل انه لا فرق بين فاعل المعصية بين من يضيها في الظهور وبين من يستر  
 بها لكن نزل الوحي فيها مع عدم المسقط لانك عند من كان اقل على الامر بالمعروف والنهي  
 عن المنكر كان ذنبه عند وعقوبته اعظم ومعصيته اقبح فبذا جاءت حجة الله قامت بها

ونظفت بها كتبه وأبلغتها إلى عبادة رسوله ولما كان الأمر هكذا بلا شك ولا شبهة عند  
كل من له تعلق بالعلم وبالإساسة للشيعة المطهرة وكان ذلك من قطيعات الشريعة  
وضرورتها الدين فكر في ليلة من الليالي في هذه الفتن التي قد نزلت بأطراف هذا  
القطر وقتا حجت نارها وطارت شررها حق أصاب كل فرد من ساكنيه منها شواظ  
وأقل ما قد نال من هو بعيد عنها ما صار مشاهدا معالما من ضيق المعاش وقطع  
كثير من أسباب الرزق وتحقر المكاسب حتى ضعفت أحوال الناس وذهبت تجارتهم ومكاسبهم  
واقضوا لك الأكساد كثير من الأملاك وعدم نفاق نفائس الأموال وجناس الذخائر من  
شأن في هذا فلينظر فيه بين البصيرة حتى يرتفع عنه ريب الشك بطمأنينة اليقين  
هذا حال من هو بعيد عنها لم تحمها بكل كلفها ولا وطئته باخفافها وأما من قد وقت  
عليه وقد مت إليه وخبطته بأسواطها وطعمته بأنبيائها وأناخت بساحتها كالقطر الناعم  
وما جاوره فيأله كمرجار دم أراقته من نفوس ازهقت وعن عارم هتكت ومن أموال  
أباحته ومن قوى ومدائن طاحت بها الطوايح وصاحت عليها بعدان تطلت الصلح  
وناحت جبر صاتها المفقرة النوايح فلما تصورته هذه الغشة أكمل تصور وان كانت  
متفرقة عند كل واحد أكمل تقرضا في ذهني عن تصورها فانتقلت إلى النظر في الأساليب  
الوجبة لنزول المعن وحلول النقم من ساكني هذا القطر  
فوجدت أهله ما بين كذا وكذا ينقسمون إلى ثلاثة أقسام القسم الأول عا  
يأترون بأمر الدولة ويتمهون بنهيمها لا يقدر على الخروج عن كل ما يراد عليهم من أسر  
أوفي كما أنما كان القسم الثاني طوائف خارجون عن أوامر الدولة متغلبون في الإقليم  
الطائفة الثالثة أهل المدن والبلدان الكبيرة وهم داخول تحت أوامر الدولة وقت  
جملة من يصدت على خالهم اسم الرحمة ولكنهم يتميرون عن سائر الرعايا أو استأق  
ذكره فاما القسم الأول فأكثرتهم بركهم لا الشاؤنا ولا الحسنة الصلوة ولا يعرفون  
مالاتهم إلا به ولا يتم بدونه من أذكاه أو أركاها وشراظهم أو فرائضها إلى أي حد من  
يتلومهم سورة الفاتحة تلاوة عجزية الألفي اند لا أحوال ومع هذا فلا خلل بها

والتساهل فيها قد صار داهية وديد فحصل من هذا ان غالبهم لا يحسن الصلوة ولا يصلي  
 وطائفة منهم لا يحسن الصلوة وانما يصلي صلوة غير محزنة ولا فرق بينه وبين من يتركها  
 واما من يحسنها ويحافظ عليها فهو اقل قليل بل هو الغريب الذي يقع والكثير الآخر قد  
 صحت معاملة الشرائع انه لم يكن بين العبد وبين الكفر ترك الصلوة والتارك للصلوة من الغفلة  
 كافر وفي حكمه من فعلها وهو لا يحسن من اذكارها وادكانها ما لا تتقرب اليه لانه اخل  
 بفرض عليه من اهم الفروض واجب من الدواجات وهو يعلم ما لا تقرب الصلوة اليه  
 مع امكان ذلك وجرد من يعرفه فلهذا الصلوة بها ههنا كان كمال الحسنة واكثرها  
 وقد صار الامر فيها عند الرعايا هكذا فترت لها الصيام وغالب الرعايا لا يصومون واجابوا  
 في النادر من الاوقات وفي بعض الاحوال فربما لا يكمل شهر رمضان صوما الا القليل من  
 ذلك القليل ولا شك ان تارك الصيام على الوجه الذي يتركه كافر وكبر بعد العاد من  
 واجبات يخلون بها وافرأض لا يقيمونها ومنكرات لا يجتنبونها وكثيرا ما ياتي هؤلاء الرعايا  
 بالفاظ كثرية فيقول هو يهودي ليضلعن كذا الاضلعن كذا او يرتد تارة بالقول وتارة بالفعل  
 وهو لا يشعر بطوارئه حتى تبين منه بالفاظية ايم التكلم بها كقول امرأته طالق  
 ما فعل كذا او لقد فعل كذا وكثير من منهم يستغيث بغير الله تعالى من نبي او رجل من الامو  
 او صحابي او نحو ذلك ومع هذه البلايا التي تصيب منهم والارباب التي هم مصررون عليها لا  
 يحل من من يامرهم بمعرفة كبريائهم من منكرات صاغة امروا النعم في حال كونه متحصرا  
 في ثلاثة اشخاص كامل وكانت حاكما ما العامل فلا عمل له ولا سعي الا في استغناء كماله  
 من يد الرعايا من سألها ومن غير حلقها وبكسها وبالكس طلق وقد استعان على ذلك المشايخ  
 الذين هم المراد بالنصوص من معاملة الشرائع على اهم في النافي تسلط كل واحد منهم على  
 من يتخيل من المستضعفين ويضع به ما اراد وكيفما احب وهو مفوض في امورهم من  
 طريق العامل فياخذ ما شاء وينزع ما شاء وليس الامر والهي من العامل كذا في هذه  
 الخصلة على الخصوص لم يسمع على طاول الايام وتعاقب اثنين ان فردا من افراد الكمال  
 امر الرعايا بما اوجب الله من الفرائض التي لا فسخة فيها كالصلوة والصيام او غيرها من شيم المنكر

التي يتركها بل قد جرت عادة كثير من العمال ان ياخذ الى مقابل ترك الصلوة والصيام  
 شيئا من السموت وهكذا في الاشياء التي هي منكرات مجمع على تحريمها كالزنا والسرق وشر  
 المنكرات اذا وقع بعض الرعية في شيء منها كانت العقوبة من العامل على ذلك ان  
 ياخذ شيئا من مال من فعل ذلك بل وقع الرعايا في هذه المعاصي احيانا لاشياء الى  
 العامل لا يفتح له عند ذلك باب اخذ الاموال يتكاثر عند السموت فيوفيه للمقبوض  
 فانظر الى غافرة في الدين كانت ولاية مثل هذا العامل واي قاصمة لظهور الصالحين والى  
 شيء نشر في العالم واي بلاء صعب على دين الله رجل لا يامر بفعل ما اوجبه الله ولا ينهى عن فعل  
 ما حرم الله بل يورد ذلك ويفرح به لينال حظا من السموت ويصل الى شيء من المحارم قال  
 الارض واظلمت السماء افسد الدين الله واجرى على معاصيه منه وهل مشى على اجاب  
 بخسر صفقة منه واخيب سعيًا وناهيك برجل لو كفر من تحت ولاية من الرعايا  
 كفر عون لكان يرضيه من ذلك نزر حقير من السموت بل ذلك احب اليه من صلاح  
 الرعايا وتسكهم بدين الاسلام وقبولهم لشريعته لانه لا ينق سوق ظلم ولا يدر عليه ثقل  
 سمته الا بوقوع الرعايا في مخالفة الشرع وخروجهم عن سبيل الرشاد وقد ينضم الى هذه  
 المخازي منه والفضائح له ان يري على رؤس الاشهاد ربا مجمع على تحريمه ويستحب معه  
 جماعة من المعاملين بالربا فياخذ منهم عند الحاجة زيادة من الربوا ويضعها على  
 الرعية ويسلط هؤلاء المعاملين بالربا على الضعفاء وهل اقبح من هذا الذنب واشد  
 منه فان الذنب الذي تقعد الله عليه بالحرى افعليه منه كما في كتابه العزيز وليس الحرج  
 من الله نزول الحجارة من السماء بل تسليط بعض عباده على بعض حتى يستعصم  
 بعداهه وينزل بهم غضبه ويسلط عليهم من يسفد دماءهم وينهب اموالهم ويهلك  
 محارمهم وقد يضم عامل السوء الى هذه المخازي مخازي اخرى فيظهر بين الرعايا انحرا  
 يرتكبها ومحارم يتهم بها جرأة على الله فيفسد الرعايا سنن الشر ويفتح لهم ابواب الفجور  
 واما الكاتب فليس له من الامر الا جمع ديوان يكتب فيها المظالم التي ياخذها العامل من  
 الرعايا ليس جمعه لهذا الذي ان قصد الانصاف للرعايا ولا للتفتيق عليهم بل المقصود



من وضعه من لا يركب العامل من تلك الأموال التي جباها  
 والمظالم التي احتج بها حتى يشاركه فيها غيره ويواسيه به، بينه من نال منها أنصيباً من يده  
 فوق يده وأما ثالث الثلاثة وهو القاضي فهو عبارة عن رجل جاهل للشرائع أما جهلاً  
 بسيطاً أو جهلاً مركباً وإن اشتغل بشيء من الفقه فعليه ما بظفره هو ما يظفر به وكيل الخصومة ومن  
 يمارس الحضور في مواقف الخصومات من مسائل تدور في الدعوى والاجابة وطلب البين  
 والبينه وليس له من العلم غير هذا لا يعرف حقاً ولا باطلاً ولا معقولاً ولا منقولاً ولا  
 دليلاً ولا مهلاً ولا يعقل شيئاً من علوم الشرع فضلاً عن غيرها من علوم العقل الكبر  
 اشتاق إلى أن يدعى قاضياً ويشتهر اسمه في الناس يرتفع بين معارفه وأهله فعمد إلى  
 الثياب الجيدة فلبسها وحل على رأسه عمامة كالبرج وأطال خيل كره حتى صار كل من  
 ولزم السكنية والوقار واستكثر من قوله نعيم ويعني وجعل له سبحة طويلة يدبرها  
 في يده تخرج من أطرافه وأوسعاً وذهبت يدور في الأبواب ويتردد في السكك و  
 استعان بالشفعاء بعد أن ارشاهم ببعض من ذلك المال ليشتروا له هذا المنصب الجليل  
 الذي هو مقعد النبوة ومكان من يترجم عن كتاب الله وسنة رسوله ويفصل الخصومات  
 بين عباده بما أنزله في كتاب المبين وبينه رسوله الأمين ثم ريد هب هذا الجاهل البائر  
 إلى قطر من الأقطار الواسعة فيأتي إلى جهل الخصومات في اجابته يحكم بينهم بحكم الطاغوت  
 في الحقيقة وهو في الصورة حكم الشرع لأن هذا القاضي المخدول لا يعرف من الشرع  
 إلا اسمه ولا يدري من العلم بشيء بل يحل حلة ويسمى فينتشر عنه في ذلك القطر  
 الواسع من الطواغيت ما تنكبه له عيون الإسلام وتتصاعد عنده زفرات الأعلام وكيف  
 يهتدي إلى فصل الخصومات بالحق جاهل أشد من هذا المنصب كما يشتري منابيح والآيات  
 من المتاع فولاية مثل هذا المخدول وتوكله في الشريعة المطهرة هي جناية على الله عليه  
 كتابه وعلى رسوله وعلى العلم وأهله وعلى الذين والدنيا ولا فرق بين بعث مثل  
 يحكم بحملته وبين بعث رجل من أهل الطاغوت المعارفين بالمسالك الطاغوتية بل  
 بعث هذا القاضي أعظم عند الله ذنباً وأشد موصية لأنه لما كان في الصوق قاضياً

من قضاة الشرع الشريف حاكماً من حكامه مولى من اليه الولاية العامة كان في ذلك  
 تعريضاً للناس مخافة أنهم يأخذوا اليه ليحكم بينهم شرع الله فحكم بالطاغوت فقبلوه  
 بناءً منهم على أنه حاكم الشرع بخلاف بعض حاكم من حكام الطاغوت فإنه وإن كان من  
 المعصية والجحوة على الله بالمكان الذي لا يخفى لكنه لا تعزير في بعثه على اليباد ولا تخادعة  
 فيما يحتسبه من تجنبه أن لم يجتنبه جميعاً ويفرغ عنه ويأبى أمره وكفى بهذا عظمة  
 وعبرة يقشعها جلد من كان في قلبه مثقال خردلة من إيمان وترجف منه قلوبهم  
 يعقلون وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين هذا حال هذا القاضي الذي هو من قضاة  
 النار ومن عصاة الملائكة نجار فيما يتولاها من الخصومات وأما ما أثر ما هو موكل بالقضاة  
 الشرع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والأخذ على يد الظالم وإرشاد الضال وتعليم  
 الجاهل والدفع عن الرعية من ظلم من يظلمها والمكاتبه لأمام المسلمين بما يحدث في  
 القطر الذي سوفيه ما يخالف الشريعة المظهرة فلا يقدر هذا القاضي الشيعي على شيء من هذه  
 سواء كان حفيد أو كبيراً بل غاية أمره ونهاية حاله أن يبقى في ذلك القطر يشاهد المظالم  
 بعينه وقد ينقلها بقلبه وقد يعين عليها بقلبه وهو تارك لما أوجبه الله عليه وعلى  
 أمثاله من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الحقيقة ضال مضل شيطان يريد بل أضل  
 عبداً لله من الشيطان ومن ابن الشيطان فإنه إن يظهر للناس في صورة قاض فغرضه في  
 قطر من الأقطار فيه الوفاء لمؤلفه من عباده فيحكم بينهم بالطاغوت بصورة الشرع ثم يكون  
 شهيداً على ما يحدث به ذلك القطر من المظالم ومعيناً عليها وموسعاً لغيرها من أن الأمر  
 بمعروف والنهي عن منكر بل لا يجري قلبه قط بما فيه جلب خير للرعية أو دفع شر عنها بل  
 هو ما دام في هذا المنصب لا هم له ولا مطلب إلا جمع الحطام من الخصومات تارة بالرشوة وتارة  
 بالهدية وتارة بما هو شبيه بالتبليص ثم يرفع عن هذا المنصب الذي هو فيه ببعض  
 هذا السبب الذي صار يجمعه ويتوسع في دنياه ببعض الآخر فهذا الأمر لا يقدر عليه الشيطان  
 ولا يتمكن منه ولا يبلغ كبد بني آدم اليه وفي هذا ما يكفي من كان له قلب والقي السمع هو  
 شهيد إذا كان حال الرعية وما هم عليه هو ما قد منا الإشارة إليه حال عادتهم قاضهم

هو هذا الحال وصفتهم هذه الصفة فانظر بعينك واعل صاني فترك هل مثل هذا لا يستعمل  
لخط الله وعقوبته وحلول نصيبته ام مستحقون للطفه وتوفيقه ومعه من العقوبة منهم و  
دفع الفتن الداهية بالانفس والاموال منهم ولا يظلم بك احد والله الحجة البالغة على  
في احذ الله الناس بظلمهم ما ترك على ظهرها من دابة واذا قد تقررت احوال هذا القسم  
الاول من الثلاثة الاقسام التي قد منا فلنبين لك الان حال القسم الثاني وهم اهل البلاد  
الخارجة عن اوامر الدولة وقواهيها كبلاد القبلة والمشرق ونحو ذلك **اعلم** ارشدك  
الله ان جميع ما ذكرنا لك في القسم الاول من ترك الصلوة وسائر الفرائض الشرعية الا الشك  
التاخر على تلك الصفة فهو ايضا كائن في البلاد الخارجة عن اوامر الدولة وقواهيها بل الامر بهم  
م فافهم جميعا لا يحسنون الصلوة ولا القراءة ومن كان يقرأ منهم فقراته غير  
بانه غير صالحة وبالحجة فالفرائض الشرعية باسرها من غير فرق بين اركان الاسلام  
برها هي في عندهم مة وكما بل كلمة الشهادة التي هي مفتاح الاسلام لا ينطق بها  
او على سوج ومع هذا فافهم من المصائب العظيمة والقبايح الرخيصة والبلاد بالجسمة  
جودة في القسم الاول منها انهم يحكمون بالطاغوت ويتحكمون الي من غير الحكم  
منهم في جميع الامور التي توهم وتعرض لهم من غير انكار ولا حيا من الله ولا معبادة  
من احد بل قد يحكمون بذلك بين من يقدرون على الحصول اليهم من الرعايا وكان  
به وهذا الامر معلوم لكل احد من الناس لا يقد احد على انكاره ولا دفعه وهو امر  
ل علم ولا شك ولا ريب ان هذا كفر بالله سبحانه وبشريعته التي انزلها على رسوله  
مبادة في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بل كفر بجميع شرائع من  
عليه السلام الى الان وهو لا جوادهم واجبة قتلهم متعين حتى يقبلوا احكام  
يدعوا لها ويحكموا بدينهم التريسة المطهرة ويخرجوا من جميع ما هم فيه من الطغيان  
ة ومع هذا فافهم معرون على امور غير الحكم بالطاغوت والتحكم اليه وكل واحد  
نفردة بوجبه كفر واعلاه وخروجه عن الاسلام وذلك مثل اطاقتهم على قطع وشر  
ارهم عليه ليعا ضد هم على فعلة وقد اقر في القواعد الاسلامية ان منكر القطع

وجأه على العمل على خلافه ثردا وعنادا واستحلالا واستحفا فأكفروا له وبالشريعة  
 المطهرة التي اختارها لعباده ومع هذا فغال بهم يستحل ما لمسلمين من أموالهم ولا يتبع عن  
 شيء منها وهذا مشاهد معلوم لكل أحد لا ينكره عاقل ولا جاهل ولا مقصر ولا كامل  
 ومع هذا فغالبهم من آثار الجاهلية الجاهلة بأشياء كثيرة يعرفها من تتبعها ومن قالوا فيها  
 بالأوثان كما سمع كثير منهم يقول أي وثن إذا أراد أن يحلف للمراد بهذا الوثن هو الوثن  
 الذي كانت الجاهلية تعبد وقد ثبتت عن الشارع أن من حلف بماله غير الإسلام  
 فهو كافر وبجاهلة فكيف بعد العاد من فضائح هؤلاء الطاغوتية وبلاياهم في هذا المقادير  
 كفاية ولا شك ولا ريب أن كتاب هؤلاء يمثل هذه الأمور الكفرية من أعظم الأسباب التي  
 للكفر السالبة للإيمان التي يتعين على كل فرد من أفراد المسلمين انكارها ويجب على كل  
 قادر أن يقاتل أهلها حتى يعود والى دين الإسلام ومعلوم من قواعد الشريعة المطهرة  
 ونصوصها أن من جرد نفسه لغير الله كاد هو كاذبا واستعان بالله وأخلصه النية فهو منصوص  
 وله العاقبة فقد وعد الله بهذا في كتابه العزيز وليضرب الله من ينصرون أن الله تقو  
 عزيز أن تنصروا والله ينصركم ويثبت أقدامكم والعاقبة للمتقين وحزبه هم الغالبون  
 وجندهم هم المنصورون ولا عدوان إلا على الظالمين فان ترك من هو قادر على ذلك  
 جهادا هم فهو متعرض للزول العقوبة به وهو مستحق لما أصابه فقد سلط الله سبحانه  
 على أهل الإسلام طوائف كفرية عقوبة لهم حيث نمتنا هو عن المنكرات لم يحضروا  
 على العمل بالشريعة المطهرة كما وقع من تسليط الخوارج في أول الإسلام ثم من تسليط القرامطة  
 والباطنية بعد ثم من تسليط التتو حتى كادوا يطمسون اسم الإسلام وكما يقع كثيرا  
 من تسليط الفرنج ونحوهم فاعتدوا يا أولي الأبصار أن في هذا العبرة لمن كان له قلب  
 القى السمع وهو شهيد والحاصل أنه لا خروج لمن كان قادرا على صلاح هذا القسم  
 والقسم الأول لا يبدل الوسم في قتال هؤلاء وبدل الوسم في إصلاح الرعايا وتعليمهم  
 فرائض الإسلام والزمانهم بها والخذل في الولاية في الأقطار أن يكون معظم سعيهم غيبة  
 هم يهود عاء من يتولون عليه من الرعايا إلى ما أوجبه الله عليهم ولهم من عاهاتهم

عنه وانتخاب القضاة في كل قطر فيكونون اولا من جمع الله لهم بين العلم والعمل والزهد  
 والورع ويكونون ثانيا من الباذلين انفسهم لاصلاح الرعايا وتعليمهم فرائض الله دفع  
 المظالم الواردة عليهم التي لا سبيل لها في الشريعة المطهرة ويقبضون منهم ما اوجبه  
 الله عليهم ويدفعونه الى امام المسلمين فان في ذلك ما هو انفع من الاشياء التي تؤخذ  
 على وجه الظلم وعلى طريقة الجور والخير كل الخير في موافقة الامور الشرعية والفكر الشر  
 في مخالفتها ومن جملة ما يلاحظون عليهم اصلاح عقائد هم ويبينون لهم ان الله هو الظاهر  
 النافع القابض الباسط وأنه لا ينفع ولا يضر غيره وينجزونهم عن الاعتقادات الباطلة ويحولون  
 في كل قوة معارضا صاحبها يعلم اهلها الصلوة على الوجه الشرعي ويأمرهم بالمواظبة  
 على الصلوة في اوقاتها ويلزمون ذلك العلم بان يعلمهم سائر الفرائض التي اوجبه الله عليهم  
 ويلزمهم بحسن من لم يأت بمافرضه الله عليه ولم يجتنب ما نهى الله عنه ويكون ذلك  
 عزيمة صحيحة مستمرة وامراضا باطائما ولا يكون هذا مثل ما يقع مع الاواسم التي تبطل  
 في اسرع وقت كما وقع في الايام القريبة من الامر لاهل صنها بالمواظبة على الصلوة  
 فبطل قبل مضي اسبوع فان الامور الشرعية والفرائض الدينية هي التي شرع الله نصب  
 الائمة والسلاطين والقضاة لها ولم يشرع نصب هؤلاء لجمع الاموال من غير وجهها  
 ومصادرة الرعايا في اموالهم باضعاف ما ارجبه الله عليهم وترك الزامهم بفرائض الله التي  
 من جللتها الصلوة والصوم والحج والركن واخلاص التوحيد لله وترك فهمهم عما نهى الله  
 عنه من المعاصي التي صاروا يفعلونها ويصرون عليها مما هو معلوم لكل احد وليس على  
 امام المسلمين ووزرائه الانتخاب العمال والقضاة في الاقطار والزامهم بان يكون  
 معظم اشتغالهم بتدبير الرعايا بما شرعه الله لعباده في الاموال والابدان وفي الدين  
 والدنيا ثم بعد الزامهم بذلك ينظرون من قام به من العمال والقضاة ومن تركه  
 فيحسنون الى من قام بهذا الامر منهم وبذل فيه وسعه ويقردونه على ولايته و  
 يعزلون من لم يقم به وبذل فيه وسعه فهذا يدفع الله الشر عن العباد والبلاد  
 ويحول بينهم وبين اعدائهم كمن قضا في اطران البلاد من الطوائف التي صادرت

عباد الله معاملة أهل الشرع المحقق بل يحاؤون ذلك ما لا يجهل الشرع في أهل الشرع  
 كما بلغ الضمير يقتلون النساء والصبيان ويشقون بطون الحوامل فإن الشارع لم يحرّم  
 مثل هذا وزجر عنه ولم يحل للمسلمين أن يقتلوا صبيان المشركين ولا نساءهم ولما  
 العمل والقضاة الذين صاروا يتولون البلاد في هذه الأعصار فهم من أعظم الأسباب الموجبة  
 لنزول العقوبة وتسليط أحد أو ذهاب البلاد والعباد وسفك الدماء واستحلال الحرم  
 وكيف لا يقع هذا التسليط وعامل البلاد على الصفة التي قد منّا ذكرها من أول مساوئيه  
 ومعاصيه ومعاندته لله وتعرضه لغضبه وسخطه أنه يطلب تلك الولاية بأموال يقدّم  
 من أموال الربيبين فيقع في الرأيا الذي هو أعظم المعاصي الموجبة للحرب لله قبل الخيعة  
 من بيته ويقبض مرسوم ولايته وقد يكون الذي يلاها حالها بأن ذلك المال هو عين  
 الرأيا فيقعان جميعا في غضبه ولعنته قبل المباينة للولاية وإذا كان هذا أول ما يفتتح به  
 هذه الولاية المملوءة فما ظنك بما يحدث بعد ذلك من الظلم والجور والعسف وإهمال  
 ما أحل الله على الولاية من إرشاد الضال من الرعايا وهداية الجاهل وهكذا ولاية  
 القاضي الشيطان في هذه الأزمان فانها تفتتح بشيء من السمات يدفعه القاضي الذي  
 هو من قضاة النار إلى من ولاية بعد أن يستعين بالشفعاء فكيف يصلح قاض جاهل  
 للشرائع اشترى هذا المنصب الديني بماله وقام في حوله له وقع مع أن الشارع لم يحرّم  
 أن يتولى القضاء من طلبه فضلا عن من اشتراه بماله وكيف يصلح من ولي هذا  
 القاضي وكيف تفلح الرعايا كلا والله بل هو بلا عصبه الله عليهم وعينه امتحنهم  
 الله بها وسبب من أسباب تعجيل العقوبة لهم وله ولمن لاه عليهم من أهل الأمور أما  
 القسم الثالث من الأقسام الثلاثة التي ذكرناها وهم الساكنون في المدن فهم  
 وإن كانوا بعد الناس من الشر وأقرتهم إلى الخير لكن غالبهم وجههم وهم  
 عامة جهال يجهلون كثيرا ما أوجبه الله عليهم من الأمر لئلا يجهلوا وتساهلوا  
 فمن ذلك أنهم يصلون غالب الصلوة في غير أوقاتها فيأتون بصلوة الفجر  
 حال طلوع الشمس بعد ما ربه صلاة العصرين <sup>باعتدال الشمس</sup> غروب الشمس وبعده صلاة



الصائين اما جماعتي وقت الاولى وفي وقت الاخرى ومع هذا فهم لا يحسنون اركان  
 الصلوة ولا اذكارها الا الشاذ النادر منهم ويتعاملون في بيعهم وشراهم معاملات كالحال  
 المسالك الشرعي كثيرا ما يقع منهم الركا ويتكلمون بالالفاظ الكفرية ويخفون كثير منهم في  
 صغيرة وكبيرة وهم اقرب الناس الى الخيروا سوءهم قبول للتعليم اذا وجدوا من  
 هزم عليهم عزيمة مستقرة دائمة غير منقوضة في اقرب وقت كما يقع ذلك كثيرا من  
 العامة ممن لم يكن له اشتغال بالعالم والمجالسة لاهله فحكمه حكم العامة في دينه بل  
 هو واحد منهم وان كان له نسب شريف وبيت رفيع وربما كان هذا الذي يظن  
 في نفسه انه خارج عن العامة وداخل في الخاصة متعلقا بشي من الولايات  
 الدينية او الدنيوية وهو يخطب خطب عشوى ويظلم العباد والبلاد بقواها لانه  
 او تحاملا وجراة على الله والواجب على امام المسلمين وعلى اعوانه افتقار هؤلاء  
 والبحث عن مباشرتهم وعن كيفية معاملتهم لمن يتولون عليه ويتوصلون  
 له وقد يكون بعض هؤلاء المتولين للاعمال او المتوسطين على شي منها من  
 اهل العلم وليس كونه من اهل العلم موجبا لترك البحث عن احواله والتفتيش  
 عن معاملته لمن هو مقبول عليهم او متوسط لهم فان كونه عالما او متعلما  
 لا يوجب له العصمة ولا يسد عنه باب الاختيار والبحث فان كثير من اهل العلم  
 من يكون علمه حجة عليه ووبالاله والدين مؤنزة وحبها رأس كل خطيئة  
 والله المستل ان يلهم امام المسلمين اقام الله به اركان الدين الى القيام  
 بما ارشده اليه في هذه الرسالة وابلاغ الجهد في احوال هذه الثلاثة الاقسام التي  
 ذكرناها فانه اذا فعل ذلك صلحت له احوال الدين والدنيا ودفع الله عن عيابه  
 كل عنة ولم يسلط عليهم غيرهم قط كما نؤمن كان وليس في هذا مشقة عليه ولا  
 نقص في دينه بل هو الذي لا يجرب لتوفر الخيرو تضاعف المدة وصغوا العيش وراحة  
 القلب وطول العمر واتساع البلاد واذا عان العباد بهذا جاءت الشريعة المطهرة ونظمت  
 كلياتها وجرياتها وفي هذا المقدار كفاية والله تعالى ولي التوفيق



مع انه واقع من قوم لم يرج احد هم رائحة الاسلام على قوم من الجاهلية الطعام ولكنه  
لما كان مشتملا على مكارم الاخلاق التي احدها الانتصاف المظلم من الظالم كان بذلك  
المكان المكين عند المسلمين والكافرين فكيف لا يحسن عقلا وشرعا التواطؤ بين ثلثة  
من المسلمين الذين لا سبيل عليهم لاحد من السلاطين على نصب جماعة يأمرون  
بالمعروف وينهون عن المنكر فان هذا من اعظم شعائر الدين وليس من شروط حسن  
هذا القانون ان يكون القيام من اولئك جميع الامور الشرعية بل الفرد منها كاف في احسن  
اذا خلاصت هذه المصلحة عن ان تشاب بمفسدة تساويها او ترجع عليها مثلا لو لم يكن  
اولئك المنصوبين الا لرجاهل بلدهم عن مصيبة الربا فقط فهذا نوع من انواع الا  
بالمعروف والنهي عن المنكر المعلوم وجوهنا كئنا باوسنة لان هذه مصلحة خالصة متضمنة  
لدفع مفسدة قبيحة فان كان ذلك التواطؤ والنصب لاشتملا ولا اجبار على معاملته  
المرافق لا يشاء ان لهذا التواطؤ والنصب جهتين احدها حسنة والاخرى قبيحة فاذا جرد  
النظر الى جهة الحسن فهو حسن وان جرد النظر الى جهة القبح فهو قبيح فان كان القيام  
بجهة الحسن لا يمكن الا مع انضمام جهة القبح اليها فينبغي النظر في جهة اخرى وهي هل  
المعاملات الربوية متروكة قبل هذا النصب مع عدمه ام لا فالاول لا ريب ان مصلحة  
النصب قد اشتملت على مفسدة متضمنة الى تلك المصلحة ودفع المفسد اهم من تاسيس المصالح  
فيكون هذا النصب مصيبا ويترجح تركه والثاني لا يشاء ان المفسدة لم تحدث بمجرد  
النصب بل هي كائنة مع عدمه كوجوده فيكون هذا النصب طاعة لان تلك المصلحة  
خالصة لم تعارض بمفسدة راجحة اذ في تحوير الربا تقليل للمعاصي انضمام ذلك المعارض  
حيث كان حاصله مطلقا لا يرجح التمسك للكل ولا يسوغه واما اذا كان النصب مشتملا على  
القيام بامور مخالفة للشرعية المظهره فهذا هو الطرف الثاني من طرفي الباب ونقول  
لامرية في ان ذلك التواطؤ والنصب اعظم للمعاصي المرجية للهلاك ويجب على كل مسلم  
الحكماء لمن كان كذلك فاذا لم يقدر فالحجة متقدمة لان هذا الظاهر شعائر المعاصي محضه  
وابراز قانون منكرات خالصة وفيما وقع في محرمات متيقنة وبين العصيان على

هذه السورة وعصيان كل فرد بدون ذلك كما بين السماء والأرض وذلك كما  
 يقع من جماعة من طعام البداوة يحكمون جماعة من شياطينهم على تنفيذ الاحكام الطاغية  
 ويسلطونهم على انفسهم ان حادوا عن شيء منها فهذا من اشد الكفر بالله بشريعته والآية  
 بذلك كافر والقاعد عن الهجرة داخل تحت قوله تعالى انكم اذا مثلتم التارك لجها هو لا  
 مع القدرة تارك لله في سبيل الله عز وجل فهذا يبين على الاجمال ولنتكلم على الصور  
 التي ذكرت في هذا الباب فنقول قولهم وياخذون منهم اجرا على القيام بتلك الخدمة  
 تلك الاحوال الجواب عنه مفقور الى النظر في صفة ما قاموا به فان كان داخل في الامر  
 بالمعروف والنهي عن المنكر حل لهم ما يحل لسلطين المسلمين من اموالهم وقد كان  
 الخلفاء الراشدون ياخذون من اموال المجموعة عند الحاجة ما يقوم بالكفاية والجهة  
 واحدة فان قيام المسئول عنهم هو لنفسه ما قام به الخلفاء وان كان القيام والنصب  
 لمفسدة خالصة كما اشترنا اليه فاخذ الاجرة ظلمات بعضها فوق بعض لان اصل  
 القيام والمباشر حرام وانضم اليها اكل اموال الناس بالباطل **فتالوا**  
 منها ما صدر منهم من قتل او جرح عمدا اقول هذا وان لم يكن في باب الويل  
 الشريعة على الخصوص فهو غير ممنوع شرعا لان ما كان هذا سبيله فهو موعود باعتدال  
 التراضي على التعاون بالاموال ومواساة من نابتة نابتة لكن هذا مع الرضى المحقق في  
 دفع ما يخض الغارم من المغموم الا ان لم يغيره وكذا عدم الاختصاص بالمغموم هو على  
 الخصوص فمن دخل في ذنابك ولاد الرجوع عن التواطؤ الواقع بينه وبين اهل قريته  
 فهو غير ممنوع من ذلك لكن بشرط ان لا يكون الامر الذي يخرج عنه مما لا يقوم به الا جميع  
 وذلك مثل ما يلزم من الغرامات في حفظ نفوس الساكنين واموالهم بما يصالحه العدو  
 او يدفع جانب من المال لمن هو اقدر على الدفع عنهم مضمون غيرهم وكذلك لو ازم  
 الضيافة الشريعة فان الضيف في غالب القري لا يقصد فردا معين بل ينزل المسجد **والثاني**  
 فيقوم بما يحتاج اليه من كان الدقل عند الاضطرار وعون ذلك وبينهم مثلا يسمى القينة  
 ارباعا او اثمانا فيكون القائم بالضيف له ارباع اهل الربع والثلث الاول ثم الثاني ثم الثالث

واهل الربيع والنفس يتناوبون ذلك فيما بينهم على قانون صحيح لا يفرقون في عدد  
 الاشخاص وفي مقدار ما يملكه كل واحد فيزولون ذلك عليه ولم يفعوا كذلك لظلم  
 القيام بالضيق المشروعة لان كل فرد يحيل على ساكني اهل القرية ومثل ذلك ما يقع  
 في البلاد التي فيها سلطان كالاستعانة من اموالهم ما يبدونهم على اطلاقه لهما به وخير  
 والحاصل ان الافراد ان استلزم مفسدة او فتن مصلحة فلا يجاب طالما اليه وان كان لا  
 يستلزم وجبت الاجابة ومن اطاع على اسرار الشريعة المطهرة علم انها باسرها مبينة  
 على مراعات جلب المصالح ودفع المفاسد وما يستأنس به في اعتبار القواعد الهدية بين  
 من يجمعهم مكان او امكنة ان الشارع صلات الله عليه كان يغزو القبيلة او بعضها  
 اذا بلغه عدم تمسكهم بشريعة المطهرة فيسفك دماءهم ويسلب اموالهم ويسترق نسائهم  
 واطفالهم دون ان يسأل كل فرد فرد او ينقل له ذلك عن كل شخص شخص لا يترك  
 الا لان الاعتبار باظهارهم من دون معارضة ولا مفارقة واذا اعتد الشارع مثل هذا  
 في ترتيب احوال الدماء والاموال عليه وليس هو الا مجرد اتحاد كلمة في الظاهر فخرجوا في ذلك  
 بمثل ذلك فحوا ما هو اخف من ذلك على هذا ان كان يرى في الظاهر اجنبيا عن محل  
 السؤال فهو نافع عند من يعقل المناطات الشرعية وقد ثبت ان العباس يوم بل لما قال  
 للنبي صلى الله عليه وسلم انه خرج مع القوم مكرها قال له النبي صلى الله عليه وسلم اظهرنا ثمر بعد  
 من تسلب القتل فانظر كيف الحقه بالقوم الذين خرج معهم ورتب ان اخذ القتل  
 منه ومثل ذلك ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه هزم بمصالحته الاحزاب بثلاث الدمنة  
 وفيهم من يملك الكثير وفيهم من يملك القليل وما ذاك الا لاهم مجتمعون في اللوازم العامة  
 لهم وهو لا يهتم الا بالجماعة فمن اهل قرية ان ينفرد بما حصل له من خلع من دية او ارض  
 فان كانت هذه الارادة انما هي عند ان عرف ان له نفع في الافراد ولو كان عليه مخم  
 بقتل ما طلب ذلك ولا امتنان بطلبه غير وقد كان انتفع بالاجتماع بدفع امور يتفرع عنها  
 ولا مشاركة قومه له في ذلك لا سيما كانت حاله اوله في نجاته فلا يجاب ما يطلبه  
 الافراد عند غلبة دون غيره لاهم لان يفرح لقومه جميع ما قد استفاد به اجتمعهم

في دفع ما يرد عليه وجلا ما وصل اليه بسبب اجتماع الكلمة ويكون انفراد خير مستلزم  
 لمفسد لاحقة الكل او بالبعض فلا باس ان يجاب الى الافراد في غير الامور التي لا تقوم الا  
 بالجميع كما سلف نعم اذا طلب المفارقة لقومه بمفارقة محلهم من دون ان يعقله فيه  
 نسب ينفع به كان يبيع جميع ما يملكه هناك ويرحل بنفسه واهله فلا باس بذلك  
 لان البقاء عليه لديهم ليس بمختار شرعا قالوا والقصد حال اولئك المنصوبين كاللوازم  
 في تنفيذ ما مر اذا اخذ ابيد المانع وحزوه الخ اقول قد عرف مما تقدم ان بعض الامور  
 لا يجاب فيها طالب الانفراد لانه يريد الخروج عن امور شرعية او حاوية وضرورية  
 عامة فهذا يسوغ المنصوبين ان يأخذوا من اراد الانفراد ويكرهونه على ذلك ولكن  
 ينبغي تقدير الاخذ فالاخذ في تقدير اللبونة على الخشونة فان اعني الامر واعضل الاول  
 فلا يحل الاخذ اربيد المتعطل بل يؤخذ من ماله مقدرا ما عليه حيث كان لا يماله شرعا  
 مثل ما فيه دفع مفسد او جلب مصلحة لا ما كان من اللوازم الجاهلية التي لا ترجع الى  
 منفعة دينية ولا دنيوية كما يقع في كثير من البدن ومن اللوازم الطاغوتية واذا عرض  
 لازما خرب هذا الاخذ الذي وقع الاجاز والتغير بمقداره جاز المنع بوبين ان ياخذ  
 من ماله مثل ما هو لازم ثم كذلك حتى يدخل فيما دخل فيه قومه او يفارقهم على الصفة  
 المذكورة سابقا واما التعزير واخذ المال بحجة العقوبة للمتعطل فلا يحل ان اخذ ما عليه  
 ممكن فان امتنع من تسليم ما يلزم شرعا جاز للمنصوبين مقتلته حيث تعد عليهم  
 استعمال ما هو دون ذلك او لم ينفع ويكون ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 وهاهنا جاب على كل فرد قالوا وهذا كله على جواز التعزير بالمال الخ اقول هذه المسئلة  
 طويلة الذي بل متشعبة الطرفين ولا يعرف الصواب فيها الا بعد تحرير ادلتها فمن جملة الادلة  
 الدالة على جواز العقوبة بالمال ما اخرجوه احمد والنسائي وابوداود من حديث محمد بن حكيم عن  
 ابيه عن جده قال سمعت رسول الله ﷺ يقول في كل ابل سائمة في كل اربعين  
 انة لبون لا تعرف ابل عن حسابها من اعطاها مؤثرا فله اجرها ومن منعها فانا اخذها  
 وشطر ابل غزوة من غزوات بني تبارك وتعالى لا يحل لال محمد منها شيء واخرجه

جواز التعزير بالمال



ايضا الحاكم واليه بقي وقال يحيى بن معين اساده صحيح اذا كان من دون هذه ثقة  
 واختلف في بعض فقال ابو حاتم لا يحتج به وروي عن الشافعي انه قال ليس بهن حجة ولا  
 يشته اهل العلم بالحديث وثبت ثقلنا به وكان قال به في القدر ثم يرجع وسئل  
 احمد عن هذا الحديث فقال بما ادري وجهه وسئل عن اساده فقال صالح الاسناد  
 وقال ابن حبان لا هذا الحديث لا دخلت ههنا في الثقات قال ابن حزم انه غير مشهور  
 البعد الله وقال ابن الطلاع انه مجهول وتعقب ابانه قد وثقه جماعة من الائمة وقال ابن  
 عدي لم ازل له حديثا منكرا وقال الذهبي ما تركه عالم قط وقد حكم فيه انه كان طيبا  
 بالشرخ قال ابن القطان وليس خيرا ايضا اثره فان استباحته مشكلة فقهية  
 مشتهرة قال الحافظ وقد استوفيت الكلام فيه في تلخيص التهذيب وقال البخاري  
 بهن حاكم لا يحتج به وقال ابن كثير لا يحتج به وقال الحاكم حديثه  
 صحيح وقد حسن له الترمذي عدة احاديث وثقه واحتج به احمد بن اسحق البخاري  
 خارج الصحيح وعلق له فيه وروي عن ابي داود انه حجة ومن جملة الادلة على جواز  
 المعاقبة بالمال ما ثبت في دواوين الاسلام انه صلى الله عليه وسلم هو بتقرير التلخيص  
 عن الجماعة ومنها ما اخرج ابو داود من حديث عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 اذا وجدتم الرجل قد غل فاحرقوا متاعه وفي اسناده صالح بن محمد بن ابي المديني  
 قال البخاري عامة اصحابنا يحتجون به وهو باطل وقال الدارقطني انكروا عليه صالح ولا  
 اصل له والمخفوظان سالمنا امرين ان في رجل غل في غزاة مع الوليد بن هشام قال ابو داود  
 وهذا صحيح وثقه حديث عبد الله بن عمر بن العاص عند ابي داود والحاكم والبيهقي  
 النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر اخرجوا متاع الغال وضربوه وفي اسناده زهير بن محمد  
 قيل هو الخراساني وقيل غيره وهو مجهول ولكن الحديث شاهد ومنها ان سعد بن  
 وقاص سلب عبدا وجد يصيد في حرم المدينة وقال سمعت رسول الله صلى الله  
 عليه يقول من وجد ثور يصيد فيه فخذ واسلبه اخرجاه مسلم ومنها ما اخرجاه  
 ابو داود وسكت عنه هو المنذري من حديث عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم

سئل عن القدر المعلق فقال من اصاب بغيره من ذي حجة غير متخذ خبئه فلا شيء عليه  
ومن خرج بشيء فعليه غرامة مثلية والعقوبة ومن سرق منه شيئا بعد ان يؤويه الجوز  
فبلغ ثمن الجوز فعليه القطع ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثلية والعقوبة  
واخرج نحوه النسائي والحاكم وصححه ومن ادلة قضية المدعي الذي غلظ لاجله الكلام  
عون بن مالك على خالد بن الوليد لما اخذ سلبه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرد عليه  
اخرجه مسلم ومنها تغريم كاتر الضالة ان يردّها ومثلها وهو في الامهات فمن المؤيد  
بحوز التاديب بالمال احراق علي رضي الله عنه طعام المعتكرو ووز قوم يبيعون الخمر وهما  
دار جرير بن عبد الله وسناطرة عمر لسعد بن ابي قاصم ثم اله الذي جاء به عن العمل  
الذي بعته اليه وتضمنه لحاطب بن ابي بلتعة مثلية قيمة الناقة التي غصبها عبيدة وانتحرها  
وتغليظه هو ابن عباس الدية على من قتل في الشهر الحرام في البلد الحرام فبهذه  
الادلة استدلال القائلون بحوز التاديب بالمال قال الامام المهدي احمد بن يحيى في  
الغيث لا علم خلافا في ذلك بين اهل البيت والى ذلك ذهب الشافعي في الفقيهين  
قوليه ثم رجع عنه وقال انه منسوخ وهكذا قال البيهقي واكثر الشافعية وتعقبه النووي  
فقال الذي ادعوه من كون العقوبة كانت بالاول في اول الاسلام ليس ثابت ولا  
معروف ودعوى النسخ غير مقبول مع الجهل بالتاريخ وقد نقل الطحاوي والغزالي  
الاجماع على نسخ العقوبة بالمال وهي دعوى ساقطة ورعم الشافعي ان النسخ حديث  
ناقة البراء لان النبي صلى الله عليه وسلم حكم عليه بضمّان ما افسدت له ينقل ان صلى  
الله عليه وسلم في تلك القضية اضعف الغرامة ولا يخفى ان تركه صلى الله عليه وسلم  
للمعاقبة باخذ المال في هذه القضية لا يستلزم التارك مطلقا ولا يصلح التمسك به  
في مجرد عدم اجواز فضلا عن جعله ناسخا وقد اجاب المانعون عن الادلة التي قد مرها  
باحوية اما عن حديث هب فبما فيه من المقال بما رواه ابن الجوزي في جامع المسائل  
والحافظ في التلخيص عن ابراهيم بن الجوزي انه قال في سياق هذا الحديث فلهذا وفيها  
الراوي انما قال فانما اخذوها من شطر ماله اي نجعل ماله شطرين وشطر علي المصنف

و يأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنعه الزكاة فاما ما لا يلزمه فلا ريب ان الصدقة  
 ان لفظة وشطرا ما له بضم الشين المعجمة وكسر الطاء للهامة فصل بين العمول ومناه جل  
 ماله شطرين يأخذ الصدقة للصدق من اي الشطرا زاد ويجاب عن القدح بما في الحديث  
 من المقال فلا يقدح مثله وكلام النجوي وما بعده بان الاخذ من خير الشطرين صادق  
 عليه اسم العقوبة بالمال لانه زائد على الواجب ايضا الرواية على خلاف ذلك انما هي  
 هم المرجع في ذلك وقد ووه كافي الباب فاجابوا ايضا عن حديث عمر بن الخطاب من المقال  
 للتقدم وكذلك اجابوا عن حديث ابن عمر وجاب عنهم بمثل ما سلفه اجابوا عن  
 حديث الهروي لا حرق بان السنة اقوال وافعال وتقريرات الهريس من الثلاثة وورد  
 بانه صلى الله عليه وسلم لا يهمل الا بالحائز واجابوا عن حديث سعد بن هان من باب  
 الفدية كما يجب على من يصيد صيد مكة وانما عين النبي صلى الله عليه وسلم في فروع الفدية  
 هذا بانها سلب الغاصب فيقتصر على السبب لقصور العلة عن التعدي وجواب هذا  
 انما يصح بهما تحريم شجر المدينة كمكة وهو ممنوع واما حديث تغريم مكانة الضالة وصح  
 غير ما ياكل من القرو قضية المدي في واردة على سبب خاص فلا تجاوزها الا غير ولاها  
 وسائر احاديث الباب ما ورد على خلاف القياس لوروا دلة كتاب وسنة بتقرير حال  
 الغير وجواب بان ادلة جواز التاديب بالمال مخصصة لمعوم احالة التحريم لا تعارض  
 بين عام وخاص في الحاق غير المنصوص عليه من المواضع التي توسع التحريم بالمال  
 بالمواضع المنصوص عليها لعدم الفارق والورد على خلاف القياس ممنوع واجابوا  
 عن افعال الصحابة السابقة بعدم الحجية وعلى فرض التسليم فالتأديب من قطع ذرائع  
 التمسك بغيره من سبل الضرر وتكسب التواضع على كل حال فالتاديب بالمال لا يحل الا في ولاية  
 عامة مع اجتماع خصال في منها سعة العلم وضع ذلك لما خرج في موضع من مصالح  
 المسلمين لا من كان مقصرا عن العلم كاد. ياخذ ذلك لصلحي نفسه او مصلحة من يلحق  
 به فلهنا حرام لا يصوغه شرع ولا عقل قالوا السؤال الثاني ان بعض القبائل لم يورق  
 يجمع فيه الناس في يوم معروف فمن مثالية فهو في اما هو فاذ حصل فوج ذلك

حماية محل أصل السوق على الجاني للقتال إلا أن يلتزم له مال كثير لا ينفسهم ولا حجابة  
 بحالها التزاول قيام هو لا ما جماعة في حفظ السوق الذي يجمع فيه جماعة من المسلمين منع  
 من أراد أن يجني فيه على غيره لأشياء منهم بأكله المعروف والمسلمين عن التزاول بشرط  
 أن تكون الحماية في ذلك المثل واقعة لأعلى المنع الشرعي لما إذا كانت واقعة على قانون  
 الشرع مثل من يجني على غيره مدافعة أو قصاصاً مستحقاً عليه فهذا لا يسوغ المنع  
 منه نعم يسوغ إذا كان من باب سد الذرائع مثل أن يؤدي السكوت للجاني بحق إلى أن  
 يجني على غيره بالباطل وكان ذلك أمراً معلوماً بحيث يتعذر أن يقتصر على الحق دون  
 الباطل فيه كما هو معروف في كثير من الأسواق التي يجمع اليها جماعة من البدو فهذا  
 من باب المعارضة بين جلب المصلحة الخاصة ودفع المفسدة العامة ولا خلاف أن دفع  
 للمفسدة العامة أرحح فيكون المنع على العموم قربة والأعمال النيات لا ملاخذ من مال الجاني  
 لمقام بالحفظ والمنع فإذا كان ذلك المقدار المأخوذ بالعدل لا يجوز يصير إلى مصلحة لا يتم  
 لحفظ الموضوع منها فلا بأس أن كان على خلاف ذلك فهو من باب إكل أموال الناس بالباطل

## فصل في عدم جواز الاستعانة من خالص الأموال

أعلم أنه قد استدلت القائلون بجواز الاستعانة من خالص أموال الرعية بأدلة منها قوله  
 سبحانه هل أدلكم على تجارة تغنيكم عن عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون  
 في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون وقد أوجب هذا  
 الاستدلال هذه الآية بالمنع من دلائلها على الوجوب لقوله في أولها هل أدلكم على تجارة  
 تغنيكم عن عذاب اليم فإن ذلك لا يستفاد منه إلا مجرد الندب وكذلك يجب أن  
 قوله في آخر الآية ذلكم خير لكم يدل ببلغ دلالة على عدم الوجوب وأوجب عن الأول  
 بأنه سبحانه قرن ذلك بالإيمان وبالجهاد وهما واجبان أجماعاً فيجب لهما المال كوجوبهما  
 ورد هذا الجواب بأن دلالة الآية أن ليس تجارة كما تقر في الأصول فكذلك اقتضت  
 باليس واجبك في قوله تعالى خذوه فصوله ثم الجهاد صلوه على قوله أنه كان لا يمين بالله العظيم

ولا يحض على طعام المسكين فقرن بين الأيمان الذي هو أعظم الواجبات بين المحض  
على طعام المسكين الذي ليس بواجب مع ما في أول هذه الآية من الوعيد الشديد على  
تسليم الدلالة على المطلوب في آية الجهاد فليس في ذلك إلهاء بحجبت المجاهد بنفسه ان يخرج  
قطعة من ماله يتجهز بها غيره بل غاية ما يجب عليه تجهيز نفسه بما يحتاج اليه واما تجهيز  
غيره بعد تجهيز نفسه فليس ذلك بواجب شرعا بل مندوب فقط ثم لو سلمنا ان يجب على  
من كثر ماله وتمكن من زيادة على تجهيزه لنفسه وما يحتاج اليه من يعله لكان امره  
اليه يدفعه الى من شاء من المجاهدين وليس عليه ان يدفعه الى السلطان ولو كان ذلك  
من الواجبات الشرعية لأوجب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أهل الأموال ان يثبت  
من وجه صحيح <sup>الله عليه</sup> عليه ولم اوجب على احد من الصحابة ان يجهز غازيا أو اكثر أو اقل بل  
غاية ما وقع منه <sup>الله عليه</sup> عليه من الترغيب بان ذلك من أعظم موجبات الاجور ومن أكثر انساب النجابة  
ومع هذا افتاد الترغيبات ليس فيها التمهيد فنون تلك الأموال لله حتى يجهز بها الغزاة  
بل غاية ما في ذلك انه رغبهم في ان يجهزوا انفسهم ثم بعد هذا كله لا يخفى عليك اهذه  
الآية في خصوص الجهاد مثل من كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه لم يجاهد فالحاق غير الجهاد به  
أو الحاق جهاد غير الكفار بالجهاد للكفار ان كان بطريق القياس فهو من قياس المجتهد  
على الملاحظ وان كان بخلاف القياس فما هو الاستدلال ايضا بقوله تعالى سارعوا الى مغفرة من ربكم  
وجنة عرضها السموات والأرض احذروا للمتقين الذين ينفقون في السراء والضراء والجهاد  
عن هذا الاستدلال بان غاية ما في الآية الامر بالمسارعة الى ما يوجب المغفرة والمسارعة  
الى ما يوجب الجنة للمتقين ثم لو سلمنا الامر بالمسارعة الى ذلك امر بالاسباب الموجبة  
للمغفرة والجنة لكان آخر الآية وهو قوله والكاظمين الفيتور والعافين عن الناس واجبا  
اللازم باطل فاللزام ومثله ولكانت الاقوال والانفعال الصالحة التي ليست بحاجة واجبة  
لانها من الاسباب الموجبة لذلك بلا شك ولا شبهة كالصدق النافلة والصلوة النافلة  
الاذكار المرغوبة ونحو ذلك واللام باطل فاللزام ومثله ثم على تسليم الدلالة فلا  
فغاية ما في ذلك مشروعية الانفاق في السراء والضراء من صاحب المال فما كان ليل المال

على انه يجب عليه ان يدفع ذلك الى السلطان بل يخفى ماله في وجهه من وجوه الخير  
 كاشا ما كان ومن فعل ذلك فقد سارع وفعل ما ندبه الله اليه فالرجل الذي انفق  
 بعضا من ماله في الفقراء وفي صلة الارحام او في سائر القربى الى الله سبحانه فقد  
 امثل ما ندبه الله اليه في هذه الآية وان لم ينفعه في الجهاد ومن قال انه لا يكون مثله  
 الا بالاتفاق في الجهاد فقد اوجب عليه ما لم تدل عليه هذه الآية واستدلوا ايضا بقوله  
 تعالى يا ايها الذين امنوا انفقوا مما رزقناكم من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا  
 شفاعة والكافرون هم الظالمون وبقوله سبحانه ومثل الذين ينفقون اموالهم في  
 سبيل الله كمثل حبة انبت سبع سنابل في كل سنبل مائة <sup>حبة</sup> والحواسب عن الآية الاولى  
 كاجواب عن الآية المذكورة قبلها واجواب عن الآية الثانية انه ليس فيها الا الترغيب  
 لاهل الاموال ان ينفقوها في سبيل الله بانفسهم على حسب اختيارهم وليس فيها  
 ما يدل على ايجاب ذلك عليهم وهذا الاشك فيه واستدلوا ايضا بقوله تعالى تناولوا البر  
 حتى تنفقوا مما تحبون وهذه الآية ليس فيها ما يدل على الوجوب وايضا لو سلم ان فيها  
 دلالة فغاية ذلك الاتفاق في سبيل الخير كاشا ما كانت فمن اتفق في شيء منها فقد  
 فاز بما ندبه الله الشارع ونال البر بذلك ومن قال انه لا ينال البر الا بالاتفاق في خصلة  
 خاصة وقوية معينة فقد اذم العباد بما لا تدل عليه الآية وهكذا الجواب عما استدلوا به  
 من مثل قوله سبحانه ولا تحسبن الذين يبخلون ان اناهم الله من فضله هو خير البخل  
 هو شرهم سيطرون ما بخلوا به يوم القيامة فان اتفقا بعض من المال في قرية من القرى  
 ينفع عن المنفق وسمف البخل ويخرجه عن صفة البخلاء ولا ازم انه لا يخرج عن صفة البخل  
 الا بالاتفاق في الجهاد ولو اتفق ماله في وجه الخير وهذا لا تدل عليه الآية لا بمطابقة  
 ولا ضمن ولا التزام وهكذا الجواب عما استدلوا به من قوله تعالى الذين يبخلون ويأمرون  
 الناس بالبخل ويكتمون ما اناهم الله من فضله فان من اخرج بعضا من ماله في وجه  
 من وجوه الخير ونوع من انواع الاتفاق فيما شرعه الله ليس يبخل قطعاً واستدلوا ايضا  
 بقوله تعالى وماذا علمهم لو امنوا بالله واليوم الآخر وانفقوا مما رزقهم الله وكان الله ليخر



وهو ما لا ينفق في سبيل الله وتبقره من ذلك الذي يقرض الله قرضا حسنا وتبقره من يوق  
 شح نفسه فاولئك هم المفلحون وليس في هذه الآيات دلالة على المطلوب بل صلاواتها  
 الترغيب في الانفاق في وجوه الخير ومن فعل شيئا من ذلك فقد فعل ما ربي سبحانه والحمد  
 على انه لا يكون ممثلا لآيات الانفاق في وجه خاص من وجوه الخير والجملة فالآيات القرآنية  
 التي فيها الترغيب في الانفاق كثيرة جدا ولا شك ان معناها الترغيب لعباد الله في انفاق  
 شيء من اموالهم فيما ارادوه كما شاءوا كان ومن فعل ذلك فقد امتثل واستحق الاجر المذكور  
 في تلك الآيات فمن اوجب عليه بعد ذلك ان يدفع جزء من ماله الى غيره لينفقه في  
 شيء من وجوه الخير فقد ادعى ما تدل عليه الآيات القرآنية التي استدلت بها هذا  
 على فرض ان هذه الآيات المشتملة على الانفاق غير محمولة على ما هو واجب في  
 المال بل يجب الله سبحانه كالزكاة ونحوها واما اذا كانت محمولة على ذلك كما هو قول الجمهور  
 فلا دلالة فيها على المطلوب من الاصل فاستدلوا ايضا بقوله تعالى لا يستوي منكم من  
 انفق من قبل الفتح وقاتل اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا  
 وكلا وعد الله الحسنة والله بما تعملون خبير وليس في هذه الآية شيء من الدلالة على المطلوب  
 وهو ايجاب الانفاق في الجهاد ونحوه ودفع ما ينفقه صاحب المال الى السلطان بل فيها  
 المفاضلة بين الطائفتين ولا شك في ذلك وليس المراد بهذه النفقة خصم النفقة في  
 الجهاد بل المراد الانفاق العام في وجوه الخير من جملة ذلك الانفاق على فقراء العجالة  
 كاهل الصفة الذين حكم الله عن المنافقين انهم يقولون في شأهم لا تنفقوا على من عند  
 رسول الله حتى ينفضوا فهذه الوجهة من جملة ما رغب الله فيه من النفقة وقد ارشد الله  
 سبحانه الى الانفاق سرا فقال وانفقوا مما رزقناكم سرا وعلانية وورد ان صدقة السر  
 افضل من صدقة الجهر في احاديث صحيحة فهي من افضل انواع الانفاق التي وردت في  
 القرآنية بالارشاد اليها والحث عليها ومن جملة انواع الانفاق المفاضلة لانفاق على النفس والاهل  
 ولا قارب فانه قد ثبت ان ذلك من افضل انواع الانفاق وانه مقدم على سائر انواعها كما  
 وردت في ذلك الاحاديث الصحيحة واستدلوا ايضا بقوله تعالى فانتم هؤلاء ترعون <sup>الانفاق</sup>

في سبيل الله فمنكم من يخجل ومن يخجل فاما يخجل عن نفسه والله الغني وانتم الفقراء وان  
 تقولوا يستبدل قوما خيراكم ثم لا يكونوا امثالكم وليس في هذا الاية ما يفيد وجوب الانفاق  
 من خالص المال في فرع خاص بل من انفق في سبيل الله فقد امتثل المراد بسبيل الله  
 كل ما فيه بر وفائدة كما كان وعلى تسليم ذلك لا فائدة في ذلك امر مفروض الى بل المال  
 يضعه حيث شاء كيف شاء وفي من شاء فما الدليل على انه يدفعه الى السلطان ولو كان ذلك  
 جائزا لكان اولى الناس به رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو اولى بالثمنين من انفسهم  
 ولم يثبت انه اكراه احد من ارباب الاموال في عصوره على دفع شيء من ماله ولا قبض شيء  
 وليس في القرآن الا الامر للنبي صلى الله عليه وسلم بان يأخذ الصدقة الواجبة كما في قوله خذ  
 من اموالهم صدقة ولو كان مطلق الانفاق الخارج عن الصدقة الواجبة واجبا لكان  
 الحمل على هذا الواجب الاكراه عليه واجبا كسائر الواجبات الشرعية فلما لم يحصل  
 ذلك منه كما حصل في الزكاة المفروضة حيث قال انه سياتخذها من المانع وشطر ماله  
 غرامة من غرامات سبئ ادل ذلك على انه لا وجوب للماعل ذلك الا بدليل يخصه كالانفاق  
 على الزوجات بلا خلاف في ذلك وعلى بعض الفراءية كالابوين والاولاد الصغار على خلاف  
 في ذلك ولكنه قد اذن صلى الله عليه وسلم لعند بنت عتبة زوجة ابي سفيان ان تأخذ  
 من ماله ما يكفيها ويكفي اولادها فكان ذلك لها لا على وجوب ذلك اما في الانفاق والجهاد  
 فقد جعل الله في بيت مال المسلمين الذي هو في الحقيقة مجموع من الاموال التي هي  
 للمسلمين كالنفي والخارج والجزية والمعاملة وسائر ما يوجد من اموال المسلمين من  
 خمس او عشرون نصف عشر للجهاد نصيبا فان لم يكن له بيت مال فقد اوجب الله عليهم  
 مجاهدة الكفار بالانفس والاموال يجاهد كل منهم بنفسه وماله على حسب ما تبلغ اليه  
 طاقته ويقدم نفسه او لا فاذا اراد الاستزادة من الخبز حفر من المجاهدين من اذ الخيرة  
 هذا معنى الجهاد المذكور في الاية وهو الذي كان عليه عمل الصحابة في عصور النبوة ولما فتح  
 الله بالخير في اواخر ايام النبوة قال صلى الله عليه وسلم فيما صح عنه انا اولى بالثمنين من انفسهم  
 فمن ترك مالا فاورثته ومن ترك ديني فالي وعلى ثم هكذا كان الامر في عصر الصحابة بعد

موته صلي الله عليه وآله وسلم توفي عصر التابعين وتابعيه لم يسمع في هذه العصور التي هي  
 خير القرون أنهم أكرهوا أحد على إخراج ماله إلى يد السلطان أو أن يئمه بل كان المجاهدون في تلك  
 العصور طائفتين طائفة مرتزقة من بيت مال المسلمين وهم جند السلطان وطائفة متطوعة  
 يخرجون الجهاد ويجهزون له من أموالهم من غير أن يأمرهم السلطان بالخروج أو يكرهوا عليه  
 وهكذا كان الأمر في العصور التي بعد عصر الصحابة والتابعين وتابعيهم وأستدلوا أيضا  
 بقوله سبحانه وأعد لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدو  
 وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف اليكم  
 وأنتم لا تظلمون وهذا فيه الأمر للمسلمين بأعداد العدة الجهاد في سبيل الله فكل واحد  
 منهم يعد الجهاد ما يحتاج إليه فيه من سلاح ومركوب ونحو ذلك على حسب طاقته وما يبلغ  
 إليه من قدرته ومن زاد زاد الله في حسنة وتيسر الزرع في هذا إنما الزرع في أخذ  
 شيء من أموال الرعايا زيادة على ما فرضه الله عليهم في أموالهم بأخذة السلطان طوعا  
 أو كرها رضوا أم أبوا وقد يأخذون ذلك في جهادات لا تأتي الرعية تنفع بل فيها عليهم  
 أعظم الضرر كما يقع بين سلاطين الإسلام من الحروب على بعض البلاد هذا يريد أن تكون  
 الولاية فيها له والأخريد أن تكون الولاية فيها له فان هذا ليس هو من الجهاد الذي  
 شرعه الله وندب عبادة إليه بل هو شبهة بالحروب الجاهلية فكثيرا ما يقتل الجاهلون  
 ذمها الرعايا ويأخذون أموالهم فيكون حرمهم وتتفق بينهم معادك جاهلية وقتلا  
 طاعوتية فليس هذا الأمر الظاهر للجهاد الجور الخالص فكيف إذا ضم إلى ذلك ظلم الرعايا  
 بأخذ أموالهم المحرمة بحجة الإسلام المعصومة بعصمة الدين ثم بعد أخذ أموال الرعايا  
 يكرهونهم على القتال فيجئون لهم دين غرهم المال بالدين ويعرضونهم للجهاد الظالم فيأخذون  
 ما بقي في أيديهم ويستخرجون أباؤهم فما يريدون كالفهم ليسوا من بني آدم ولا من جرم الله ودمه و  
 ماله وعرضه وأستدلوا أيضا بقوله تعالى انفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة  
 واحسنوا إن الله يحب المحسنين وليس فيه إلا مجرد الانفاق في سبيل الله والامتثال  
 يحصل بانفاق في وجهه من وجوه الخير كما شاء إيمان لأنه من سبيل الله هذا على فرض أن

الأمر هنا العوجب ليس كذلك فإن قوله ولحسنوا لله سبب التحسين يدل على أن ذلك  
 مندوب لا لكار كل أحسان أحياء واللازم باطل فالملزوم مثله ولا يثبت أن المندوب يثبت  
 بأسرها هي من الأحسان ومع هذا فإن الآية وردت لسبب خاص خرج أبو داود عن أبي أيوب  
 الأصمري قال لما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار لما نصر الله دينه صلى الله عليه وسلم  
 قلنا هل نقيم في أموالنا ونصلحها فأنزل الله وانفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى  
 التهلكة الحديث في الحديث لهم على الجهاد لما عزموه على إقامة في أموالهم وأصلحها ومع هذا  
 فهذه الآيات التي ذكروها المشتملة على الأمر بالانفاق والترغيب فيه ولو سلمنا ذلك لكان على المطلوب  
 لكان ذلك الانفاق هو ما يدينه الله سبحانه في قوله يسألونك ما إذا يغفون قل العفو والعفو  
 هو الشيء الفاضل للذي لم يكن لصاحبه به حاجة ومن هذا ما ثبت في الصحيح عن أبي أمامة  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله يا ابن آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك وإن تمسكه  
 شرا لك فمعنى الآية المذكورة هو معنى هذا الحديث وليس فيه ما يدل على الوجوب بل فيه  
 ما يدل على الندب لقوله خير لك ومن الترغيب في الانفاق العام الصادق على كل نوع  
 من أنواعه ما ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل لمنفق خلقا ومسلما تلقا  
 وقوله انفقوا ينفقوا الله عليكم ولا توفى فيؤكل الله عليكم ومن ذلك قوله تعالى وما انفقتم  
 من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين فهذا الترغيب في الانفاق العام الذي يحصل الامتنان به  
 من أنواعه ومن قام بنوع منه فقد فعل ما طلبة منه ولا يخاطب بنوع خاص ولا يكره كل ذلك  
 وعلى فرض أنه يلزمه ان يصرفه في تجهيز المجاهدين لكونه من اعلى انواع الانفاق لفضلها  
 فذلك امر مغوض اليه والخطاب متوجه اليه وهو لما لا علم له فيكون امر التجهيز اليه لا  
 الى غيره وإذا اخل بهذا الحكمه حكم من لم يمتثل ما امر به او ما نذبه اليه من غير احتياج  
 وما يدل على عدم وجوب الانفاق المذكور في هذه الآيات التي استدلوا بها ما ورد في  
 الكتاب العزيز في آيات كثيرة وفي السنة المطهرة في احاديث كثيرة صحيحة من الترغيب  
 في الصدقات تارة بلفظ الأمر وتارة بما يدل على اعظم ترغيب بترتيب الاجر الكبيرة عليه  
 والاجزية الفاضلة على فعله ولم يقل احد من الناس له يجب على احد ان يتصدق بشيء من ماله

ولا فرق بين الأمر بالانفاق ولا أمر بالصدقة فإذا قال النفاقل لغيره تصدق من مالك كما يقول  
 انفق من مالك إذا قال النفاقل لغيره انفق من مالك كان كقول تصدق من مالك لا فرق  
 بينهما فقد عوى جوب الانفاق بالآيات التي فيها الأمر به يستلزم القول بجوب الصدقة  
 في الآيات التي فيها الأمر بها واللازم باطل فالملزوم مثله فان قال قائل الأمر بالصدقة  
 قد اقترنت بما يرد رفعها عن الوجوب قلنا كذلك الأمر بالنفقة قد اقترنت بما يرفعها  
 عن الوجوب بل كل ما جعل صار فالأمر بالصدقة فهو صار فالأمر بالانفاق لما  
 ذكرناه هنا ولا يخرج من ذلك كما دل عليه دليل يفيد إيجابه على طريقة الخصم حتى وإن  
 الإشارة إلى ذلك بهذا يتضح لك أن الاستدلال بآيات الانفاق على وجوب إخراج جزء من المال  
 في الجهاد فرق ما يتجهز به الجاهد مصادرة على المطلوب لأنه استدلال بحل النزاع ويضع  
 بخلاف هذا النوع كما صرح به ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه ألزم أحد من الصحابة  
 على طريقة الخصم ولم يرد ذلك في حديث صحيح ولا حسن بل كان صلى الله عليه وآله وسلم  
 يرغب في ذلك بمثل قوله من جهز غاريا كان له مثل أجرة ومن جهز غاريا فقد غزا  
 فما احتج الإمام الفاضل والسلطان العادل أن يسلك هذا السلك النبوي إذا  
 احتاج إلى تجهيز الغزاة فيقوم بين ظهري المسلمين مرغباً لهم في تجهيز الغزاة نادياً لهم إلى  
 هذه الخصلة الشريفة والحسنة الرفيعة والقربة العظيمة فإن فعلوا فقد ظفروا بالخير  
 وظنوه باجر الدلالة عليه وإن أبوا فلا إلهة إلا الله وأجبار عليهم في أموالهم المعصومة بعصمة  
 الإسلام المحترمة بحرمة الدين ثم أسلم أن هذه الآيات التي استدلو بها معارضة بما هو  
 أوضح دلالة منها وهي الآيات المصروفة بتجريم أموال العباد ولا تأكلوا أموالكم بغيركم بالباطل  
 ونحوها وبالأحاديث الناطقة بالمنع من أخذها كما ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 أنه قال إن حرماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمتهن مكوهة في شهركم هذا في بلدكم  
 هذا وكان هذا القول عنه صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع التي تعقبها موته صلى الله عليه وآله وسلم  
 فهو ناسخ لكل ما ينظر أن فيه ترخصاً في أموال العباد أو ترسيخاً لدائرة التهاون على الأموال  
 المحترمة لأن الأدلة المتأخرة ناسخة لما قبلها فكيف في آيات مشتملة على النهي والتحريم فإنه ناسخ

جهل التاريخ فكان التمسك من الأمر والدال على التحريم قدم من الدال على الإباحة كما تقدم  
 في الأصول هذا على فرض أن مسكوها يدل على ذلك وقد عرفت مما قدمنا من أن ما يشي  
 بما يصلح للمساكنة وقد ثبت بالقطع الذي لا يخالف فيه مسلم أن أصل أموال العباد والتحريم  
 وإن الدال على ما يشي مسلط عليه يحكم فيه ليس له يرويه أقدم ولا أحجام ولا تصرف ولا بدليل  
 يدل على ذلك كالحقوق الواجبة في الأموال وقد اشترنا إليها فيما سبق فسن ادعى أنه يحل  
 له أخذ مال أحد من عباده ليضعه في طريق من طرق الخيرة وفي سبيل من سبل الرشدة  
 ليعقبيل منه الأدل دليل يدل على ذلك بخصوصه ولا يفيد أنه يريد وضعه في موضع  
 حسن وصرفه في مصرف صالح فإن ذلك ليس إليه بعد أن صار المال ملكا للملك  
 وهذا لا يخفى على أحد من له أدنى علم بهذه الشريعة المطهرة وما ورد في الكتاب والسنة  
 وسأضرب لك ههنا مثلا لا يزيدك فائدة ويوضح لك ما ذكرناه وهو أن رجلا لو كان له مال  
 كثير وقد خرج زكاته الواجبة عليه وفضل ما يجلب عليه فقال من له سلطان لأخذ هذا  
 الرجل الغني الكثير المال من إخراج بعض من ماله يصرف في فقراء المسلمين وفي معالجة  
 مستدلى على ذلك بما تقدم من الآيات التي ذكرناها الأمر بالاتفاق والترغيب فيه فالتأله  
 الاتفاق من جملة ما يخرج تحت هذه الآيات ويصدق عليه فهل يقول هو لا يستدلون بها  
 على تلك الاستعانة التي استدلوا بها عليه إن هن الاستدلال صحيح فإن الذي فعله ذلك  
 الذي له سلطان وأمر به صواب أم يقولون هو خطأ وظلم وتصرف في مال الغير عا لم  
 يأذن الله به فإن قالوا بالاول فقد خالفوا إجماع المسلمين اجمعين وجوزوا ما لا يجوز  
 أحد من سلف هذه الأمة وخلفوا وإن قالوا بالثاني قيل لهم فما الفرق بين ما ذهبتم  
 إليه والزمتهم به الرأيا طوعا وكرها وبين ما فعله هذا الرجل الذي له سلطان فإن ما  
 فعله وأمر به مما تصدق عليه آيات الاتفاق التي استدلتم بها لا تجد من ألى دفع هذا لببلا  
 فإن قلتم بعض أنواع الاتفاق أولى من بعض وأكثر ثوابا وأعظم نفعاً قلنا لكم هذا الأول  
 والأكثري والأعظمية ممنوعة ثم لو سلمنا ذلك بعد تسليمكم أن تلك الآيات لا تدخل تحتها ما  
 فعله ذلك الذي له سلطان وأمر به وما فعلتموه أنتم وأمرتم به فمما لا دليل الدال على



فحين فوجئ من آفة المراجعة بذلك الدليل العام مع انه قد صدق على من فعل فواح  
 انرا وغيره ما اردتم وطلبتم انه قد اقتضى ما امر الله به وطلب به اليه ثم نقول زيادة ايضا لما  
 قدمنا الدلالة لادالة الاستدلال به على مطاوعهم فهو واجب بامر لادالة افعاله البقرة  
 الذي يراجه هو المراد من الايات دون خيرة فان قالوا هو اصل المرادات من الايات لم يتم  
 الاستدلال ثم مد هذا كله لادليل فيما استدلو به على انه يجب على رب المال ان يدفع  
 ظلم الذي طلب منه الى يد السلطان حتى يحضره من اداديل فذلك هو الى رب المال يحضره من اداد  
 يصرفه فيمن يحضره غير آراه ولا جبار في هذا المقدار الكافية له هداية والله تبارك وتعالى

## فصل في تحريم الظلم مطلقا

من السلاطين والامراء والقضاة وغيرهم مسلما او ذميا فكل مال او ضرب بالشتم  
 وغير ذلك وخذلان المظلوم مع القدرة على نصرته والدخول على الظلمة مع الرضا بظلمهم  
 واعتناءهم على الظلم والسعاية اليهم بما ضل قال تعالى في ذلك الذين ظلموا ولا غير  
 الذي قيل لهم فان لنا على الذين ظلموا جزا من السماء فاكافوا الفسقون هذه الآية  
 في بني اسرائيل الجز العذاب من طاعون وغيرة والعبرة بعوم النظم لا بخصوص السبب  
 وفيها ان تبديل قول الله وكذا قول ربه صال من صنع الظلمة وهذا التبديل  
 ظلم يستحق به صاحبه العذاب وفي آية اخرى فارسلنا عليهم رجلا من السماء بما كانوا  
 يظلمون وقال تعالى والله عليهم بالظالمين وفيه تحوير وقد يدللهم وانما خصهم بالظلم  
 لانه اعظم من الكفران كل كفر ظالم وليس كل ظالم كافر وهذا كان اعمر وكان الاول به وهذا  
 الآية في مواضع من القرآن العزيز وفي موضع واحد اعلم بالظالمين وقال تعالى  
 ينال عهدي الظالمين المراد بالعوداة مائة وقيل النجوة وقيل الامر وقيل الامانة  
 عذاب الآخرة وبوجه الزجاج والاول اظهر كما يفيد السياق وقد استدلت هذه الآية  
 من اهل العلم على ان الامام لابد ان يكون من اهل العدل والعلم بالشرع كما ورد في مواضع  
 راجع عن ذلك وكان ظالما ويمكن ان يستدل به على اشتراط السلامة من وصف الظلم

في كل من تعلق بالأمور الدينية ويفيده الاضافة من العموم **وقال تعالى** ولما اتيت  
 اهواءهم من بعد ما جاءهم من العلم انك اذا لمن الظالمين هذه الآية فيها من التخصيص  
 والزج البليغ ما نقش على الجلود ونزح من الافئدة واذا كان الميل الى الهوية المخالفين  
 لهذه الشريعة الفراء والملة الشريفة البيضاء من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي  
 هو سيد ولد آدم يوجب الظلم وحاشا ان يكون من الظالمين فما ظنك بنيرة من امته  
 كائنا ما كانوا وانما كان **وقال تعالى** فلا عدوان الا على الظالمين سمي جزاءهم عدوانا  
 مشاكلة وسمى الكافر ظالما لوضعه العباد في غير موضعه **وقال تعالى** ومن يتعد  
 حدود الله فاولئك هم الظالمون ذكر هذا الوعيد بعد النبي عن بعد يبالغة في القهارة  
 وحدود الله او امره ونواهيته **وقال تعالى** والكافرون هم الظالمون فيه دليل على ان  
 كل كافر ظالم لنفسه قال المفسرون ومن جملة من يدخل تحت هذا العموم مانع الزكاة  
 منعاً يوجب كفره بوقوع ذلك في سياق الامور لا اتفاق قال عطاء الله الذي قال الكافرون  
 هم الظالمون ولم يقل الظالمون هم الكافرون **وقال تعالى** والله لا يهدي القوم الظالمين  
 وهذا الخبر ما اعظم شأنه وما اخوف بيانه وهذه الآية في مواضع من الكتاب الكريم  
**وقال تعالى** وما للظالمين من انصار اي باي مظلمة كانت كما يفيد السياق حملة على العموم  
 من غير تخصيص وهذه الآية في مواضع من الفرقان الحميد وفي آية فما للظالمين من نصير  
**وقال تعالى** والله لا يحب الظالمين نفي الحبينية عن البغض واستعمال عدم محبة الله تعالى  
 في هذا المعنى شائع في جميع اللغات جاز مجرى الحقيقة **وقال تعالى** ومن يفعل ذلك  
 عدونا وظلما سوف نصليهم نار الاشارة بذلك الى القتل خاصة او اكل اموال الناس  
 باطلا وقيل اشارة الى كل ما يمت في هذه السورة والعدوان ان يحاوز الحد والظلم  
 وضع الشيء في غير موضعه **وقال تعالى** ان الله لا يظلم شيئا ولا يظلم الصغار  
 او راس النملة او النحلة او كل جزء من اجزاء الهياكل الذي يظلم فيها يدخل من الشمس من  
 كوة او غيرها والاول هو المعنى اللغوي الذي يحجب عن القرآن عليه والارادة لا يظلم كثيرا  
 ولا قليلا ويؤيد ذلك قوله تعالى فلا ظالمون فتبين اني قد قسرة يعني شيئا حقيرا لا يميل

وقوله تعالى ولا تطعوا ناصية الذين ظلموا في ظلمهم ولا تنبذوا آية الله على سبيل  
 المبالغة في ظلمهم **وقال تعالى** ان الذين نواقهم للملأ تلك ظلمي انفسهم الآية **وقال**  
 مع الكفار وترك الهجرة عند حيفا **وقال تعالى** احب الله المحسنين من القول الامور ظلم  
 هو ان يدعوا على من ظلمه ويقول فلان ظلمي او هو ظالم او يؤيد المحسنين الثابت في  
 الصحيح الواحد ظلم جل عرضه وعقوبته **وقال تعالى** انما يريد الله ليوفى نعمتي  
 من احكام الناس وذلك جزاء الظالمين فيه ان جعل جزاء من ظلم اخاه **وقال تعالى**  
 فمن تاب من بعد ظلمه واصبح فان الله يتوب عليه اي يغفر له ويتجاوز عنه فيه انورة  
 الظالم تقبل **وقال تعالى** ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون انظر تفسير  
 هذه الآية في كتابنا فتح البين في مقاصد القرآن وقد تقدم بعض الكلام عليها في كتابنا  
 هذا ايضا فاجبه يشفي عليك ويشتم صدك ويظن قوادك **وقال تعالى** انه لا  
 يفلح الظالمون فيه نفى الفلاح عن الظلمة وكفى به شؤا وشقاوة **وقال تعالى** هل هناك  
 الا القوم الظالمون اي ما يهلك هلاك تعذيب غضب سخط الا الظلمة وهذا الاستفهام  
 ما أشد وعيده **وقال تعالى** فلا تعبد بعد الذكرى مع القوم الظالمين عن ابن سيرين  
 انه كان يرى ان هذه الآية نزلت في اهل الاهواء والبدع **وقال تعالى** وكذلك نرى بعض  
 الظالمين بعضا اي يخل بعضهم يقول بعض في سلب بعض الظلمة على بعض فملكه  
 وعنده فيكون في الآية على هذا قيد للظلمة بان من لم ينتع من ظلمه منهم سلب الله  
 عليه ظالمنا اخر **قال فضيل بن عياض** اذا رايت ظالما ينتقم من ظالم فقف وانظر متعبا  
**وقال تعالى** فاذا ن مؤذن بينهم ان لعنة الله على الظالمين وعن ابن عباس النبي صلى  
 وقف على قليب ثم نزل هذه الآية اخرجه ابن ابي شيبة وابو الشيخ وابن مردويه  
 واللعنة من صفات الكفرة فاطلق على السالم وهذا وعيد شديد لا يقا درق **وقال تعالى**  
 وانقروا فتنة الانصين الذين ظلموا منكم خاصة في فتنة تعدى الظالم فيصيد الصالحين  
 الطامع ولا يفتض احبها من يباشر الظالم منكم ويستحق به **وقال تعالى** واعرفنا لفرعون وكل  
 كانوا ظالمين اي في معاملتهم للناس بافواح الظلم **وقال تعالى** ولقد اهلكنا القرون من قبلك

لما ظلموا اي حين فعلوا الظلم بالتناول والمعاصي وقيل الظلم هنا الشرك وقيل التكرار  
والجواز في الرسل **وقال تعالى** فان فعلت فانك اذا من الظالمين اي لا تقسمهم اي في عدلهم  
ولخطا الي رسول الله صلى الله عليه وسلم المقصود التعريض للغيرة **وقال تعالى** وما يجي من الظالمين بعيد  
قال المفسرون فيه وعيد لكل ظالم من الظلمة **وقال تعالى** ان الظالمين لهم عذاب اليم  
وهذا نص في الباب **وقال تعالى** ويضل الله الظالمين اي يضاهيهم عن حجتهم التي هي القول بالحق  
فلا يقدر ان يروى على التكليم بها في قبورهم ولا عند الحساب كما اضاهيهم عن اتباع الحق في الدنيا والآخرة  
كل من ظلم نفسه ولو مجرد الاعراض عن البيئات الواضحة فانه لا يثبت في مواقف الفتن  
ولا يهدي الى الحق وقيل المراد هنا الكفر **وقال تعالى** ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون  
خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وهو تعرض لامته او خطاب لكل من يصلح له من المكلفين قال ميمون بن  
مهران الآية تعزية للمظلوم وعيد للظالم وروي عن ابن عبيدة نحوه واخر الآية انما هي  
ليوم تشخص فيه الابصار هم مطعون مقنعي رؤسهم لا يرتد اليهم طرفهم وافضل لهم هوا  
اعادنا الله عن حال الظلمة **وقال تعالى** وسكنتم في مساكن الذين ظلموا انفسهم  
وتبين لكم كيف فعلنا بهم اي من العقوبة والعذاب الشديد بما فعلوا من الذنوب  
**وقال تعالى** انا اعتدنا للظالمين نارا احاط بهم سرادقها وان يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل  
يشوي الوجه بشئ الشارب ساءت مرتفقا فيه كيفية عذاب الظلمة بالنار **وقال تعالى**  
كم قصصنا من قرية كانت ظالمة الى قوله يا ويلنا انا كنا ظالمين اي لانفسنا مستوجبين العذاب  
بما قدمنا اعترفوا على انفسهم بالظلم الموجب للعذاب والولاء على سبيل الندامة ولم  
ينفعهم الندم **وقال تعالى** ومن يذ فيه بالكماد ظلم نذقه من عذاب اليم فيه ان الظلم  
موجب للعذاب **وقال تعالى** نكاي من قرية اهلكناها وهي ظالمة فهي خاوية على عروشها  
وبئر معطلة وقصر مشيد نسبة الظلم الى القرية نسبة ان اهلها وفيه ان الظلم سبب الهلاك  
والنابك البوار **وقال تعالى** بل اهلنا وهم الظالمون وظلمهم بهم ظلل عقيدتهم وميل  
نفوسهم الى الحيف في هذه الآية دليل على وجوب الاجابة الى القاضي الحاكم بحكم الله العادل  
في حكمه كما يظن من سياقها وانظر تفسير ذلك في فتح البيان يتضمن الحق في الباب الله اعلم بالصواب

وقال تعالى ومن يظلم فلنؤذيته عذابا كبيرا قال المفسرون هذا وعيد لكل ظالم والعذاب  
الكبير عذاب النار وفسر الخلود فيها وهو يلقي بالشرك دون الله اسق الا على قول المعتزلة  
والخوارج وهذه الآية وامثالها مقيدة بعد التوبة وقال تعالى رب ان ظلمت نفسي فاعف عني  
فغفر له فيه ان التوبة منه تقبل وقال تعالى وما كنا معذكي القوي الا واهلها  
ظالمون اي قد استحقوا الهلاك لا صراهم على الظلم بعد الاعداء اليهم وتأكيد الحجية  
عليهم وقال تعالى فاخذهم الطوفان وهم ظالمون اي سقروا عليه فلم يسمع منهم  
وعظمهم به فوج عليه السلام وذكرهم هذه المدة بطولها وقال تعالى بل الظالمون في  
ضلال مبين قرر ظلمهم ولا وضلا لهم ثانيا ووصفه بالوضوح والظهور ومن كان هكذا  
فلما يعقل الحجية ولا يهتدي الى الحق وقال تعالى ونقول للذين ظلموا ذوقوا عذاب النار  
التي كنتم تبرها تكذبون اي في الدنيا فيه ان الظلمة احق ببقاء النار وقال تعالى  
ولوا ان للذين ظلموا ما في الارض جميعا ومثله معه لا فقد وابيه من سوء العذاب اي من  
القيامة وبدل لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون وفي هذا وعيد لهم عظيم وقد يدل بالغ  
غاية لا غاية وراعيها قال مجاهد عملوا على الاقوام انما حسنت فاذا هي سيئات كذا قال  
السدي وقال سفيان الثوري ويل لاهل الريا هذه ايهم وقصمهم وقال تعالى  
والذين ظلموا من هؤلاء سيصيبهم سيئات ما كسبوا اي كما اضاف من قبلهم وقد اصابهم  
في الدنيا ما اصابهم من القحط والقتل والاسر والقهر والسين لل تأكيد وقال تعالى  
يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم وهم للجنة وشق الدار اي البعد عن الرحمة والنار وقال  
تعالى والظالمون ما لهم من ولي ولا نصير يدفع عنهم العذاب وينصبرهم في ذلك المقام  
وقال تعالى ان الظالمين لهم عذاب اليم اي في الدنيا والاخرة وقال تعالى  
الظالمين مشفقين مما كسبوا وهو واقع بهم في انزل عليهم لا محالة اشفقوا ولا يشفقوا  
وقال تعالى من لم يذبح اي حاض في الله عند فاولئك هم الظالمون في ان عدم التوبة  
لا امتناع منها ظنهم وقال تعالى فان للذين ظلموا اي انفسهم بالكفر والمعاصي ذنبا  
مثل ذنوب اصحابهم اي نصيبا من العذاب مثل نصيب الكفار من الامم السالفة وقال

نعم انه اهلك عاد الاثافي وثمود انما البقية وقوم نوح من قبل انهم كانوا هم اظم الظلم  
 اليه لانه عتوا على الله بالمعاصي مع طول مدة دعوة نوح لهم وقال تعالى كان عاقبتهم  
 انهم في النار خالدين فيها وذلك جزاء الظالمين فيه ان بعض الظلم جازوه الخلود في النار  
 وقال تعالى الظالمين اعد لهم عند ربهم عذابا اليم وقال تعالى احشر الذين ظلموا  
 ازواجهم قال عمر بن الخطاب يا امثالهم الذين هم مثلهم يعني اصحاب الربيع اصحاب البيا  
 واصحاب الزنا واصحاب الخمر مع اصحاب الخمر ازواج في الجنة وازواج في  
 النار وقيل اشباههم ونظراؤهم من العصاة والمعنى واحد وقيل ازواج الظلمة اعوانهم  
 وانصاعا للظلم وقال تعالى ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار الركون الميل الى  
 السكون مطلقا من غير تقييد شيء ومن المفسرين من ذكر في تفسير الركون قيوما  
 لم يذكرها ائمة اللغة فهم الزمخشري والآية عامة في الظلمة من غير فرق بين مسلم وكافر  
 وهذا هو الظاهر من النظم القرآني فلو فرضنا ان سبب الذبول هو المشركون لكان الاعتبار  
 بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ولا يعارضها ما ورد من الادلة الصحيحة عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بوجوب اطاعة الائمة والسلاطين وان كانوا ظالمين فان الطاعة على من  
 يجبر اقسامها حيث لم يكن في معصية الله في فرض صدق مسمى الركون عليها مخصوصة  
 لعموم النهي عنه وفي الآية اشارة الى ان الظلمة اهل النار وكاهل النار ومصاحبة النار  
 لا جملة من النار وهذا يفهم بكن الى من ظلم فليفنا الظلم قال ابو السعد اذا كان حائلا  
 في الجملة الى من وجد منه الظلم والافضاء الى اساس النار هكذا فاما ظلمك عن ميل الى الراسخين في الظلم  
 والعدوان ظلم اعظيما ويتها لك على مصاحبتهم ومناذتهم ويليق شراؤهم على وانستهم ومعاشرهم  
 ويتبع بالذي لا يهيم بعيد عينيه الى نهركم الغانية ويغبطهم في الوقت من القطوف الدانية وهو  
 الحقيقة من الحجة طفيف من جناح البعوض خفيف بعزل ان تميل اليه القلوب ضعف الظلم  
 والمطلوب والآية ابلغ ما يتصور في النهي عن الظلم والتحذير عليه وخطاب الرسول  
 من معه من المؤمنين تنبئت على الاستقامة التي هي العدل فان الميل الى  
 احد طرفي الافراط والتفريط ظلم على نفسه او على غيره انتهى



وقال تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل قال المودعي في تفسيره  
 البيان حرم الله جل جلاله في هذه الآية اكل المال بالباطل وعزم الخاصمة فيه والرشوة  
 عليه وفي الآية دليل على ان حكم الحاكم لا يجعل حراما ولا يحرم حلالا وانما ينفذ في الظاهر  
 ولا يغير حكما شرعيا في الباطن قال الشافعي فحكم القاضي لا يجعل الحلال على واحد  
 من المقتضي له والمقتضي عليه حراما ولا احرام حلالا ولا يحلل الاحرام على ما يدملكه  
 والحكم على ظاهر الامر وكان القاضي شريح يقول للرجل اني لا اقصي لك واني لا ظنك  
 ظلما ولكن لا يسعني الا ان اقصي عما يحضر في من البينة وان قضاي لا يجعل لك حراما  
 وبهذا قال احمد ومالك وجماعة علماء الاسلام من الصحابة والتابعين انتهى وقال في  
 موضع اخر بحث هذه الآية نها الله سبحانه عن اكل اموال بعضنا بعضا بالباطل والفساد  
 بالاكل الاخذ يراى لا كل فعبر بالسبب عن سببه وراى اكله بالتجارة اذا كانت عن طر  
 انتهى قلت واطلاق الآية يشمل كل اكل واخذ يكون باطلا عند الشارع وهذا هو كل ظلم  
 تعدد ومعصية واثمة وآفة انواع لا يسعها هذا المقام منها المكسب مسيقي بيانه ان  
 شاء الله تعالى قال شيخنا وبركتنا الشوكاني رحمه الله في نثر الجواهر على حكاية ابي ذر الذي يلفظه  
 في صحيح مسلم هكذا عن ابي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما روي عن ربه عز  
 وجل انه قال يا عبادي اني حرم عليكم الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا  
 الحديث قال سعيد كان ابو ذر من الخوكة في احدى ارجل بيتي فحدثني عن الحديث حتى علمت  
 ما لفظه قال في الصحاح ظلمه يظلمه ظلم او مظلمة واصوله وضع الشيء في غير موضعه  
 قالوا الظلامة والظلمة والمظلمة ما تطلبه عند الظالم وهو اسم ما اخذ منك وتطلبه  
 فلان اي ظلمي مالي وتظلم منه اي اشتك ظلمه وظلم فلانا تظلمنا فانما تسمى الظلم في الظلم

### قال زهير

هو الجواد الذي يعطيك ثأله عفو ويظلم احيا نافي نظام

اي يسأل فؤاد طاقته فتكلفه وفي ذلك دليل على ان الظلم حرمه الله سبحانه  
 على نفسه كما حرمه على عباده قال النووي في شرح مسلم قال العلماء من سخط

الظلم على نية هي تقدست عنه وتعاليت والظلم مستحيل منه سبحانه وتعالى لا ينظر  
 في غير ملك أو جوارح أو ذرة وكلها مستحيل في حق الله سبحانه وكيف يخاف سبحانه حال  
 وأيسر في قه من طبيعته وكيف يتصرف في غير ملكه والعالم كله ملكه وسلطانه أصل  
 التحريم في اللغة المنع فهي تقدسه عن الظلم تحريما مشابها للمنع في أصل عدم الشيء عنه  
 وأعلم أن الكلام في هذا يطول وموضعه علم الكلام وفيه ثلاثة مذاهب محررة مذهب  
 المعتزلة ومذهب الأشعرية والتفصيل وهو الحق فهو عز وجل يمنع عليه أن ينقص  
 عاملا أجزأه أو يعلا به بغير ذنبه وفي الحديث بلغ تشديد وأعظم تأكيد واشد  
 وعيد على مرتكب الظلم من العباد فإنه سبحانه حرم على عباده المحرمات ونهاهم عن المنهيات  
 ولم يذكر في شيء منها ما ذكره في تحريم الظلم من أخبارهم ولا بانه حرم الظلم على نفسه  
 ثم أخبرهم نائبا بانه يدينهم بحرمه فان في هذا من تفرغ الظلمة وقبحهم ما لا يقدر  
 قدرة ولا يبلغ مداه وذلك بما علمه عز وجل في سابق علمه من كثرة الظلمة في  
 عبادة وندور العادلين منهم وهذا يعلمه كل من له اطلاع على أخبار العالم ومعرفة  
 بأحوالهم وأحوال ملوكهم وجميع أرباب المناصب الدينية والرياسات الدنيوية لا يشك  
 في ذلك شك ولا يرتاب فيه مراتب وقد أكثر الله سبحانه في كتابه العزيز من  
 تزيه جنابه المقدس عن الظلم لقوله سبحانه وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم  
 يظلمون وقوله وما ربك بظلام للعبيد وقوله ولا يظلم ربك أحدا وقوله إن الله  
 لا يظلم الناس شيئا وغير ذلك من الآيات القوانية ونهى على الظلمة ما هو فيه من  
 الظلم في آيات كثيرة وقد أجمع المسلمون على تحريم الظلم ولم يخالف في ذلك مخالف  
 وأجمع العقلاء على أنه من أشد ما تستحقه العقول من الآيات القوانية قوله عز وجل  
 إن الله لا يظلم مثقال ذرة وما الله بريد ظلما للعباد وما أنا بظلام للعبيد وما ظلمنا  
 ولكن كانوا هم الظالمين وغير ذلك وقد ثبت في السنة المطهرة من تقيح الظلم وهما  
 الكثير الطيبين ذلك ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي موسى رضي الله عنه  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله يملأ الظالم فاه خذرا لم يفلته ثم قرأ  
 ﴿وَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَلَعْنَةُ الْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾

ربك اذا اخذ القري وهي ظلمة ان اخذته اليه شديدا في الصحيحين وغيرهما من حديث  
 ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ الظلم ظلمات يوم القيامة واخرج مسلم واهله  
 من حديث جابر ان رسول الله ﷺ قال اتقوا الظلم فان الظلم ظلمات يوم القيامة  
 واتقوا الشح فان الشح لئس من كان قبلكم جلهم على ان ينفكوا عما هموا يستحقون  
 محارمهم واخرج ابن حبان في صحيحه وحاكم من حديث ابي هريرة عن النبي ﷺ  
 قال يا كرم ويا كرم فان الظلم هو الظلمات يوم القيامة واخرج الطبراني في الكبير والوسط  
 من حديث الهرواس بن زياد <sup>ايضا</sup> اخرج من حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ  
 قال لا تظالموا فتدعوا فلا يستجاب لكم ولست تسقوا فلا تسقوا تستنصروا فلا تنصروا  
 واخرج ايضا في الكبير باسناد رجاله ثقات من حديث ابن امامة قال قال رسول الله ﷺ  
 الله عليه صنفان من امي لمن تناهوا شفاعتي امام ظلوم عظيم وكل غالي مارق واخرج  
 احمد باسناد حسن من حديث ابن حبان النبي ﷺ قال المسلم اخو المسلم لا  
 يظلمه ولا يخون له ويقول والد في تفسيره ما اولوا ثلثان فمفترق بينهما الا بدت  
 يحد ثلثا احدهما واخرج احمد والطبراني باسناد حسن وابو يعلى من حديث عبد  
 بن مسعود عن النبي ﷺ انه قال اتقوا الظلموا استطعتم فان العبد ينجى  
 بالحسنات يوم القيامة يرى انها مستجيبة فما يزل يعبث يقوم ويقول يا رب ظلمي  
 عبدك مظلة فيقول الحق من حسناته فما يزال كذلك حتى ما يسبق له حسنات  
 الدواب واخرج البخاري والترمذي من حديث ابي هريرة ان النبي ﷺ  
 قال من كانت عنده مظلة لاختيه من عرضه او من شيء فليتحمل منه اليوم من قبل  
 ان لا يكون دينار ولا درهم ان كان له على صالح اخذ منه بقدر مظلمته وان لم يكن  
 له حسنات اخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه واخرج مسلم والترمذي من حديث  
 ابي هريرة ان رسول الله ﷺ قال اتقوا الله من المظلمة قالوا المظلمة فينا من لا درهم  
 ولا متاع قال ان المظلمة من اتي من اتي يوم القيامة بمظلمة وصيام وركعة لا يوفى  
 شتم هذا او ذم هذا اكمل الى هذا من غلته هذا امض ب هذا يعطيه هذا من سئله

وهذا من حديثه فان ثبت حسنة قبل ان يقضى ما عليه اخذ من خطاياهم  
فطرح عليه فطرح في النار واخرج اليه في البعث باسناد جيد عن ابي عثمان  
سلمان الفارسي وسعد بن الزبير وحذيفة بن اليمان وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم حتى عد ستة  
او سبعة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا ان الرجل ليرفع له يوم القيمة صحيفة تحته  
يرى انه ناج فما قال مظالم بني ادم تتبعه حتى ما تنقل له حسنة ويحل عليه من سيئاتهم  
واخرج مسلم من حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلم اخو المسلم لا  
يظلمه ولا يخذله ولا يحقره التقوى ههنا التقوى ههنا التقوى ههنا يشير الى صدره  
بحسب امر من النيران يحقر امانة المسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله  
واخرج الطبراني في الصغير والوسط عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم يقول الله عز وجل اشتد غضبي على من ظلم من لا يجد له ناصرا غيري ومن  
شوم الظلم يدي معاينته وقبح عاقبته ان دعوى المظلوم على ظالمه مقبولة لا ترد  
فيحقق به جزاء ظلمه عن قريب كما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بعث معاذا الى اليمن فقال اتق دعوة المظلوم فانه ليس بيني وبين الله حجاب  
واخرج احمد والترمذي وحسنه وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم من حديث  
ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا ترد دعواتهم الصائم حتى يفطر والامام العادل  
ودعوة المظلوم يرفعها الله فوق الغمام وتفتح لها ابواب السموات يقول الرب عز وجل لا تضررك  
ولو بعد حين وفي رواية للترمذي ثلث دعوات لا شك في اجابتهن دعوة المظلوم ودعوة  
المساكين ودعوة الوالد على الولد واخرج الحاكم وقال وانه مشفق عليهما لا يعاصم بينهما  
فاستحبر به مسلم حده من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقوا دعوة  
المظلوم فانها تصعد الى السماء كأنها شارة واخرج الطبراني باسناد صحيح من حديث عتبة  
بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة تستجاب دعواتهم المسافر والمظلوم واخرج  
احمد باسناد حسن من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوة المظلوم  
مستجابة وان كان فاجرا ففجره على نفسه واخرج الطبراني عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

دعواتهم ليس بينهما وبين الله حجاب دعوة المظلوم ودعوة الركاخيه بظلم الغيب  
 وأخرج الطبراني بأسناد لا بأس به من حديث خزيمة بن ثابت قال قال رسول الله  
 ﷺ انقرا دعوة المظلوم فانها تملأ على الغمام يقول الله عز وجل وحقى وجدا  
 لانصرناك ولو بعد حين وأخرج أحمد رجال الصحيح من حديث ابن عبد الله الأسدي  
 قال سمعت انس بن مالك يقول قال رسول الله ﷺ دعوة المظلوم واكاد  
 كافر اليس وهاججا فتخرج ابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه من حديث ابن ذر قال قلت  
 يا رسول الله ما كانت صحف ابراهيم قال كانت امثالها امثالها المالك المساطة ليس  
 اليه لم يبعثك لتجمع الدنيا بضرها على بعض ولكن بعثك لتدفع عن دعوة المظلوم فان  
 ولو كانت من كافر الاخر الحديث ورد ايضا ما يدل على وجوب نصرة المظلوم فأخرج  
 البخاري والترمذي من حديث انس قال قال رسول الله ﷺ انصر اخاك ظالما او مظلوما  
 فقال رجل يا رسول الله انصره اذا كان مظلوما افريت ان كان ظالما كيف انصره قال نحوه  
 عن ظلمه او قنعه عن الظلم فان ذلك نصرة وأخرج مسلم من حديث جابر عن رسول  
 الله ﷺ قال ولينصرون الرجل اخاه ظالما او مظلوما ان كان ظالما فليضمه فانه نصرة  
 وان كان مظلوما فلينصره **وكان** ورد الوعيد على الظلمة ورد الوعيد للعباد فأخرج  
 مسلم والسنائي من حديث عبد الله بن عمر قال قال رسول الله ﷺ عليه وآله وسلم ان  
 لا تقسط بين عباد الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكنتا يديه يمين الذين يعدونك  
 في حكمهم واهلهم وما اولوا في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن هرويرة عن النبي ﷺ  
 وآله وسلم قال سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل الحديث فأخرج مسلم  
 من حديث عياض بن حمار قال سمعت رسول الله ﷺ يقول اهل الجنة ثلاثة ذو  
 سلطان مقصد هوف ورجل رحيم رقيق القلب لكل ذي قربى ومسلم عفيف يستغف  
 ذو عيال وأخرج الطبراني في الكبير والاسطيا أسناد حسن من حديث ابن عباس قال  
 قال رسول الله ﷺ عليه وآله وسلم يوم من ايام حادل انضل من عبادة ستين سنة وحمل  
 يقام في الارض يحصه الزك فيها من مطر اربعين صباحا وأخرج الترمذي رحمه الله

من حديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحب الناسي إلى الله يوم القيمة وأذا بلغ منه مجلسا أمام عادل وابتغى الناس إلى الله ولا بعد لهم منه مجلسا أمامه وأخرج نحوه الطبراني بأسناد رجاله ثقات الألبان بن أبي سليم والبرار بن عازب بأسناد جيد من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحب الناسي إلى الله يوم القيمة من قتل نبيا أو قتل نبي وأمام جائر وأخرج النسائي وابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة يبغضهم الله البيع الخلاف والفقيه المختال والشيخ الزاني والأمام الجائر وأخرج الحاكم وصححه من حديث طلحة بن عبيد الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحب الناس لا يقبل الله صلته إذا جاء وأخرج ابن ماجه والحاكم وصححه والبرار واللفظ له من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال السلطان ظل الله في الأرض يأوي إليه كل مظلوم من عباده فان عدل كان له الأجر وكان على الدعية الشكر وان جاروا وحاف أو ظلم كان عليه الوزر على الرعية الصبر وأخرج أحمد بأسناد جيد اللفظ له وأبو يعلى والطبراني من حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لائمة من قرئش لكر عليهم حقا وطهر عليهم حقا مثل ذلك وان استرحوا رحوا وان عاهدوا فداؤا وان حكموا عدلوا فسرهم ففعل ذلك منهم فعلموا لعنة الله والملائكة والناس جميعين وأخرج أحمد بأسناد رجاله ثقات البرار وأبو يعلى من حديث سيار بن سلامة عن أبي هريرة يرفعه نحو الحديث الذي قبله وأخرج أحمد أيضا بأسناد رجاله ثقات والبرار والطبراني من حديث أبي موسى نحوه أيضا وزاد بعد اللعن من الله وملائكته والناس جميعين أنه لا يقبل منه صرفا ولا عدلا وأخرج الطبراني بأسناد رجاله ثقات من حديث معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبل من الله أمة لا يقض فيها بالحق وبأخذ الضعيف حقه من القوي غير متعنت وأخرجه أيضا البرار من حديث عائشة وأخرجه أيضا الطبراني من حديث مسعود بأسناد جيد وأخرجه أيضا ابن ماجه من حديث أبي سعيد وأخرج الطبراني في الأوسط والحاكم وقال صحيح الإسناد من حديث معقل بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ولي أمة من أمي ثلثت لكرت فلم يغدر فلم يكبه الله على وجهه في النار



وأخرج الطبراني بإسناد حسن وأبو يعلى الحاكم وصححه من حديث أبي موسى أن رسول الله  
 ﷺ قال إن في محمد وآل أبي طالب في يوم يخلق لها ههنا جفاعة الله أن يسجد كل  
 خيار غير وأخرج أحمد بإسناد جيد عن أبي بصير عن النبي ﷺ قال ما من أحد منكم إلا وله في يوم  
 القيمة مغلول لا يفكه إلا العدل وأخرج أحمد أيضا بإسناد رجاله رجال الصحيح والبخاري  
 حديث سعد بن عباد وفي أسناده رجل لم يسم وأخرجه البخاري والطيبراني في الآداب  
 ورجال البزار رجال الصحيح من حديث أبي هريرة وأخرجه أيضا الطبراني في الكبير والآداب  
 رجاله ثقات من حديث ابن عباس وأخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي الدرداء  
 قال سمعت رسول الله ﷺ يقول صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم  
 أرواحه جورة وأخرج مسلم النسائي من حديث عائشة قالت سمعت رسول الله ﷺ  
 عليه وسلم يقول في بيتي هذا اللهم من ولي من أمرتي شيئا فشق عليه فشق عليه من  
 ولي من أمرتي شيئا ففرق بينه وأخرج الطبراني بإسناد رجاله رجال الصحيح من حديث  
 ابن عباس عن النبي ﷺ عليه وسلم قال من ولي شيئا من أمر المسلمين لم ينظر الله في حاجته  
 حتى ينظر في حاجته وأخرج الطبراني في الصغير والآداب من حديث ابن عباس أيضا عن النبي  
 ﷺ عليه وسلم قال ما من أمي أحد ولي من أمر الناس شيئا لم يحفظهم عما حفظ به  
 نفسه إلا لم يجد الجنة وأخرج من حديث معقل بن يسار قال سمعت رسول الله  
 ﷺ عليه وسلم يقول ما من عبد استترى به يوم يورث وهو غاشي عيت  
 الأحرار الله عليه الجنة وفي رواية فام يحط بها شيئا لم يحفظهم عما حفظ به  
 من حديثه وفي لفظ مسلم من حديث ما أيضا قال صلى الله عليه وسلم ما من أمي أحد  
 المسلمين ثم لا يجد له من نصيبه إلا لم يجد من الجنة وأخرج الطبراني في الآداب الصغير  
 بإسناد رجاله ثقات لأحمد بن محمد بن أبي اليسار من حديث أنس قال قال رسول الله  
 ﷺ عليه وسلم من ولي من أمر المسلمين شيئا ففشهم ففش في النار وأخرج الطبراني بإسناد  
 حسن من حديث عبد الله بن معقل قال أشهد أن لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ  
 ما من إمام ولا مال بأمر إلا سوي غاشاة الجنة الأحرار الله عليه الجنة وأخرج

والفظاه والترمذي والحاكم وصححه من حديث عمر بن مرة الجعفي قال سمعت رسول الله  
 ﷺ يقول من ولاية الله شيئا من أمور المسلمين فاحتج دون حاجتهم وظلمهم ففرم  
 احتجوا دون حاجتهم وظلمه وفقره يوم القيمة وأخرج نحوه أحمد بإسناد جيد من  
 معاذ وأخرج نحوه أحمد أيضا بإسناد جيد من حديث أبي السامح الأزدي عن ابن عمر له من  
 أصحاب النبي ﷺ وأعلم أن من أقيم أنواع الظلم ما يرجع إلى الأعراض من غيبة أو  
 نمية أو شتم أو قذف وقد ثبت جعل العرض مقترنا بالدم والمال في التحريم وما أكثر  
 الظلمة للأعراض فإن الظلمة في الدماء والأموال قليلون بالنسبة إلى من يظلم الناس  
 في أعراضهم لأن غالب الناس لا يستطيعون أن يظلموا الناس في دماءهم وأموالهم بخلاف  
 الظلم في الأعراض فإنه لما كان مقدورا لكل أحد تنابح فيه كثير من الناس وقع فيه كثير  
 أهل العلم والفضل زين ذلك لهم الشيطان حتى صاروا في عدد الظلمة للدماء والأموال بل  
 أشرفهم في عدم النفع لهم فإن الظلمة في الدماء قد شقوا أنفسهم بالوفوع في هذه  
 المعصية وكذلك الظلمة في الأموال قد اتفقوا بما أخذوه من الأموال وأما الظلمة في الأعراض  
 فلا يسلم لهم الأجر للمعصية المحضة والذنب العظيم والظلم الخالي عن النفع مع أنه أشد على  
 الشريعة والأنفس الكريمة من ظلم الدماء والمال كما قال الشاعر

يهون علينا أن تصاب جسومنا      رسل أعراض لنا وعقول

وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي بكرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال في خطبته في حجة الوداع إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم  
 هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا الأهل بلغت فأخرج مسلم وغيره من حديث أبي هريرة  
 أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله قال  
 أخرج أبو يعلى بإسناد رجاله الصحيح من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم لأصحابه اتذكروا رب الربا عند الله قالوا الله ورسوله أعلم قال فإن أربا  
 الربا عند الله تكا استغلال عرض امرء مسلم ثمر أو الدين يؤث من المؤمنين والمؤمنات  
 بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وأخرجوه أيضا بإسناد قوي من حديث أبي هريرة

وأخرجه أيضاً أبو داود من حديث سعيد بن زيد وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب يوم  
الغيبة من حديث النس بن مالك قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر أمر الربا  
وعظم شأنه وقال إن الدار هم يصبه الرجل من الربا أعظم عند الله في الخطيئة من  
ست وثلاثين زنية يذيقها الرجل وإن أربا الربا عرض الرجل المسلم وأخرج الطبراني  
في الأوسط بإسناد فيه عمر بن راشد وهو ضعيف وقال الحلي لا بأس به من مثل  
البراء ابن عازب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الربا اثنتان وسبعون باباً إذا نهاها  
مثل إتيان الرجل أمه وإن أربا الربا استطالة الرجل في عرض أخيه وأخرج ابن  
الباردني والبيهقي والطبراني من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
إن الربا ينف سبعون باباً هو ضمن باباً من الربا مثل من أتى أمه في الإسلام ودهر  
الربا أشد من خمس وثلاثين زنية وأشد الربا وأربا الربا وأحبث الربا أنتج أكثر عرض  
المسلم وأنتج أكثر حرمة وأخرج أبو داود والترمذي وصححه من حديث عائشة قالت  
قلت للنبي صلى الله عليه وسلم حسبك من صفية كذا وكذا قال بهض الرواة تسعين  
قصيدة فقال لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر مزجته وأخرج أحمد بإسناد رجاله  
ثقات من حديث جابر قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فارتفعت ريح منتنة  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتدرون ما هذا الريح هذه ريح الذين يغتربون <sup>بين</sup> الدنيا  
وأخرج مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي من حديث أبي هريرة قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اتدرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله أعلم قال ذكر  
أخاك بما يكره قال أفأيت أن كان في أخي ما أقول قال من كان فيه ما أقول  
فقد اغتبه وإن لم يكن فيه ما أقول فقد بهته والاحاديث في هذا الباب  
كثيرة وقد ثبتت النهي القرآني عن الغيبة وتمثيل ذلك باكل الميتة قال الله تعالى  
ولا يغتب بعضكم بعضاً أيحبه أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهوه فم يكف  
سبحانه بأكل لحم أخيه حتى ذكر أنه ميت ففي ذلك من التكرير والتفكير ما يوجب كل ذي  
عقل وقد أخرج ابن جابر في صحيحه من حديث أبي هريرة قال جاء الأسلمي إلى رسول الله صلى

فشهد على نفسه بالزنا أربع مائة مرة في وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه السلام رجلين من الأنصار يقول أحدهما لصاحبه انظر الى هذا الذي ستر الله  
 عليه فلم يدع نفسه حتى رجم رجم الكلب قال فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ساوياً  
 فمر بحبيفة حمار سائل برجله فقال ابن فلان وفلان فقال لخن ذايار رسول الله فقال  
 لما كلاً من هذين الحمار فقال ذايار رسول الله غفر الله لك من باكل من هذا فقال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ما نلتما من عرض هذا الرجل انفاً اشد من هذه الحبيفة والذئبة  
 بين الكلبين في انهما كجدة ومن الظلم في الاعراض الشتم واللعن ففي الصحيحين وغيرهما  
 من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سباب المسلم فسوق وقوله  
 كفر واخرجه مسلم وابوداود والترمذي من حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم قال لست بان ما قالوا لا يبادي منها ما حتى يعتك المظلوم وفي الصحيحين ايضا من  
 حديث ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال لعن المسلم يقتله وفي البخاري وغيره من حديث  
 عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من اكبر الكبائر ان يلعن الرجل  
 والديه قيل يا رسول الله كيف يلعن الرجل والديه قال يسب اباه الرجل فيسب اياه ويسب  
 فيسب امه واخرج مسلم وغيره من حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال لا ينبغي لصديق ان يكون لعاناً واخرج مسلم وغيره من حديث ابي الدرداء قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكون العاوان شفعاء ولا شهداء يوم القيامة واخرج  
 نحوه الترمذي من حديث ابن مسعود واخرج احمد والطبراني وابن ابي حاتم وصححه  
 من حديث جرير بن محمد قال قلت يا رسول الله او صني قال او صبيك لا تكون اعماءاً واخرج  
 ابن اود والترمذي وصححه والحاكم وصححه ايضا من حديث سمرة بن جندب قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلعنوا ابنة الله ولا بغضيه ولا بالمار واخرج الطبراني  
 بسند جيد عن سلمة بن الأكوع قال كنا اذا راينا الرجل يلعن اخاه راينا ان قد اوقى ابا  
 من الكي اثر واخرج ابوداود من حديث ابي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان العبد اذا العرش صعد اللعنة الى السماء فتعلق ابواب السماء ونهاه فهدب طائر الارض فتعلق ابوابها

دوها فان لم تحل ساءا رجعت الى الذي لعن فان كان اهلا ولا رجعت الى قائلها  
 واخرج حمزة احمد باسناد جيد من حديث عبد الله بن مسعود واخرج مسلم وغيره من حديث  
 عمران بن حصين قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض اسفارة وامرأة من الانصار على  
 ناقه فضجرت فلعنتم فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خذوا ما عليها فاذا  
 ملعونة قال عمران فكان يراها الا ان تمشي في الناس ما يعرض لها احد واخرج ابو يعلى  
 وابن ابى الدنيا باسناد جيد من حديث انس قال سار رجل مع النبي صلى الله عليه وسلم  
 فلعن بغيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا عبد الله لا تسر معنا على بغير ملعون واخرج احمد  
 باسناد جيد من حديث ابى هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر سيرا  
 جبل ناقته فقال ابن صاحب الناقة فقال الرجل اذا فقال اخوها نقدا حببت فيها  
 واخرج ابو داود وابن جبان في صحيحه من حديث زيد بن خالد الجهني قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الذين فانهم يوقظوا للصلاة واخرج البزار باسناد لا بأس به والطبري  
 من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يهر عن سب الديك واخرج البزار باسناد  
 رجاله رجال الصحيح الا عباد بن منصور من حديث ابن عباس ان ديكاً صرخ قريبا من  
 النبي فقال رجل اللهم العنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم كل انه يدعوا للصلاة واخرج  
 ابو يعلى والبزار باسناد رجاله رجال الصحيح الا سويد بن ابراهيم الطبراني باسناد رجاله  
 ثقات الاسعدي بن شبيب من حديث انس قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فذغمت جلا  
 برغوث فلعنتم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تلعنتم فانها تبعتم بعد امن الانبياء للصلاة  
 وفي لفظ فانها توقظ للصلاة ولحرم الطبراني في الاوسط من حديث علي رضي الله عنه  
 هذه الاحاديث قد اشتملت على ان السب واللعن من اشد المحرمات وانه حرام  
 على فاعله ولو كان الذي وقع اللعن عليه من غير بني ادم بل ولو كان من اصغر الحيوان  
 جرما كالبرغوث مع ما يحصل منه من الاذى للصور فانظر اشد ذلك الله ما حال من  
 يسب ويغتتاب او يلعن مسلما من المسلمين وماذا يكون عليه من العقوبة فكيف بمن  
 يفعل ذلك بخيار عباد الله من المؤمنين بل كيف من يسب او يغتاب او يلعن خيرة الخيرة

من العالم الانساني وهم الصحابة رضي الله عنهم مع كونهم خير القرون كما وردت في السنة  
 المتواترة فلا بد انهم ارضوا عن ما بسبهم الحديث فحفظهم للقبالة الى ان يعدل من اجلهم  
 او يضيف اكثر من جبل احد من اتفاق غيرهم كما في الحديث الصحيح من قوله صلى الله عليه وآله  
 لو اتفق احدكم على ان يبيع ما بلغ مد احدهم ولا يضيفه وورد في الكتاب والسنة  
 من مناقبهم وقضائهم التي امتازوا بها ولم يشترك فيها غيرهم ولا يفيده الاموال فيسقط  
 مع ورود الاحاديث الصحيحة في النهي عن سبهم على الخصوص بل ثبت في الصحيح النهي عن  
 سب الاموات على العموم وهم خير الاموات كما كانوا خير الاحياء لا جرم فانه لم يعادهم  
 لم يتعرض لاعراضهم المصونة الا اخبرت الطوائف المنسوبة الى الاسلام وشر من علوقه  
 الارض من اهل هذه الدالة وافل اهلها اعتكوا واحقر اهل الاسلام علومها واضعفهم  
 علومها بل اصل دعوتهم لكياد الدين ومخالفة شريعة المسلمين يعرفون ذلك من يعرفه  
 ويجهله من يجمله والعجب كل العجب على علماء الاسلام وسلاطين هذا الديار كيف  
 تركوهم على هذا المنكر البالغ في القبح الى غايته ونهايته فان هؤلاء المخذولين لما ارادوا  
 هذه الشريعة المظهرة ومخالفتها طعنوا في اعراض الحكماء الذين لا طرفة اية اليك  
 من طريقهم واستنزلوا اهل العقول الضعيفة والادراكات الراكية بهذه الاربعة المنقولة  
 والوسيلة الشيطانية فظهر من السبب الخيرة الخليفة ويضمرود العناد للشريعة و  
 احكامها عن العباد وليس في الكبرياء ولا في معاصي العباد اشنع ولا اخنع ولا اشنع من هذه  
 الوسيلة الى ما قسوا بها اليه فانه اقيم منها لانه عند الله عز وجل ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 ولشريعته فكان حاصل ما هم فيه من ذلك اربع كبائر وكل واحد منها كفر واجاهد العناد  
 لله عز وجل ولثانوية العناد لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولثالثية العناد للشريعة المظهرة وكبارها  
 ومحاوله ابطالها او الرابعة تكفير الصحابة رضي الله عنهم المصنفين في كتاب الله سبحانه بهم  
 اشد على الكفار وان الله سبحانه يغيظهم الكفار وانه قد رضي عنهم مع انه قد ثبت في  
 هذه الشريعة المظهرة ان من كفر مسلما كفر كما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قاتل الرجل اخيه يقاتل ففقد باء بها احدهما فان كان كمالا



وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي ذر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
دعوا رجلا أو قال عددا لله وليس كذا لك لأجل عليه وفي البخاري وغيره من حديث  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أخيه يا كافر فقد باء بها أبدا وأخرج ابن حبان  
صحيحه من حديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أكره رجل رجلا إلا بما  
أحد هاتين إن كان كافرا أو أكفرا متكفيرا فمعرفة هذا أن كل أخصيخيت على وجه  
الأرض يصير كافر أكفرا ثم الصحابي أحسن أن كل واحد منهم قد كفر ذاك الصحابي فكيف  
يمن كفر كل الصحابة واستشيرة أرواح أسيرة ضعيفة لما هو فيه من الضلال على الطعام الذي  
لا يعقلون الحج ولا يسمعون البراهين ولا يفتنون بما يضره أعداء الإسلام من العقائد  
الله والكيا والشريعة فمن كان من الرافضة كما ذكرنا فقد أضاع عقله من جهلهم  
كما سلف فيهم طوائف منهم الباطنية والقرامطة وأما الحمير طوائف العجم قال بعضهم  
فأفهم غلوا في الكفر حتى ثبتوا الألوهية لمن يزعمون أنه المهدي المنتظر وأنه في السرا  
ويخرج منه في آخر الزمان ويبلغ من تلاحمهم بالدين أنهم يجعلون في كل مكان نائباً  
عن الإمام المذكور الموصوف بأنه المهدي ويسمون أولئك النواب حجاب الأمام المنتظر  
بشيء من علم الألوهية وهذا صريح به في كتبهم وقد وقفنا منها على غير كتاب فانظر إلى  
هذا الأمر العظيم وإلى أي مبلغ بلغ هؤلاء الحمير من كيا الدن والتلاحم بسعائهم  
من الداخلين في الدعوة الإسلامية حتى أخرجهم منها إلى الكفر واتخاذ الله عبداً  
عز وجل وشعاً وقد سوس وعدوهم من جهة ما يظهر منه من المحبة الكاذبة لأهل البيت  
عليهم السلام وهم أشد أعداء لهم قد جنوا على ربهم ولم يجلوا لها باجهاوا إلا فرط  
من انفراد البشر الذين قد صاروا تحت طباق الغرور فإذ على أفت سنة تخرجوا على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرجوه من الرسالة وكذبوه فيما يدعيه من النقي وهو الكذب  
لم يشرف أهل البيت لأشرفه ولا عظموا لأكبرهم أهل بيته وقد ثبت في كتب اللغة و  
شرح الحديث وكتب التاريخ أن الرافضة إنما ثبت لهم هذا اللقب لما طلبوا من الإمام زيد  
عليه السلام الحسين بن علي رضي الله عنهم أن يتبدل من أبي بكر وعمر فقال هما زيدا

فرفضوه وفارقوه فهو احببنا الرافضة فانظر كيف كان ثبوت هذا اللقب ثم يثبت  
 له بعد ذلك ثم انصوفاً في الامام العظيم وما احسن ما رواه الامام الهادي عبيد الحسين  
 امام اليمن في كتاب الاحكام سلسلة بابائه من عنده الى عند الحسن عبيد علي بن ابي طالب  
 رضي الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال لعلي بن ابي طالب رضي الله عنه انه سيكون  
 في اخواني زمان قوم لهم نبي يعرفون به يقال لهم الرافضة فاقتلهم قتالهم اهل الله اهلهم مشركون  
 هذا ذكره في كتاب الطلاق من الاحكام ولم يذكر في كتابه هذا حديثاً سلسلة بابائه  
 غير هذا الحديث وهو الامام العظيم الذي صار على مقتدى مذهب في غالب الدنيا ر  
 اليمنية فالحاصل ان من صدق عليه هذا اللقب اقل احواله ان يكون معادياً للصحة  
 لا عندهم مكفر القالب هو هذا على تقدير عدم تغطيته لما هو العلة لثباته للرافضة من العناد  
 لله سبحانه ولسروله صلى الله عليه وآله وسلم وللشريعة المطهرة فتقرر لا ريب ان من قد ر  
 انكار صيغ الرافضة ولم يفعل فقد رضي بان تنتهك حرمة الاسلام واهله وسكت على  
 ما هو كفر من ضاعف كما سلف اقل احواله ان يكون كفراً بتكفير الاكثر من الصحابة ومن  
 سكت عن انكار الكفر مع القدرة عليه فقد اهل ما امر الله سبحانه وتعالى به من الامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر فترك الانكار على ما هو كفروا ح واهل ما هو اعظم عمدة الدين والبر  
 اساطينه وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فلا بكتاب الله سبحانه وتعالى ولا بسنة رسوله  
 صلواته اقلدي وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبادة بن الصامت قال يا ابا  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره وعلى  
 اثره علينا وان لا ننازع في الامرا له الا ان تروا كفواً واحداً عندكم من الله فيه بهتان  
 وعلى ان نقول بالحق ايما كنا لا تخافن في الله لومة لائم واخرج مسلم والترمذي والنسائي  
 وابن ماجه من حديث ابي سعيد الخدري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 يقول من رأى منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه  
 وذلك اضعف الايمان واللفظ للنسائي ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال من رأى منكراً فغيره  
 بيداً فقد رى ومن لم يستطع ان يغيره بيده فغيره بلسانه فقد رى ومن لم يستطع ان يغيره

بلسانه ففيرة بقلبه فقد برى وذلك اضعف الايمان فأخرج ابو داود والترمذي ابو داود  
 من حديث ابن سعيد البخاري عن النبي صلى الله عليه وآله قال افضل الجهاد كلمة حق  
 عند سلطان جائر او امير جائر في اسناده عطية بن سعد العوفي وقد ضعف احمد  
 وغيره وثقه ابن معين وغيره وحسن حديثه الترمذي وهذا الحديث مما حسنه له  
 واخرج حديثه ابن خزيمة في صحيحه واخرج النسائي باسناد صحيح عن طارق بن شهاب  
 الاحمسي عن رجل قال سالت النبي صلى الله عليه وآله وقد وضع رجله في الغرير لاجل الجهاد افضل قال  
 كلمة حق عند سلطان جائر واخرج ابن ماجه باسناد صحيح من حديث ابن امامة عنه  
 قال افضل الجهاد كلمة حق عند ذي سلطان جائر واخرج الحاكم وصححه من حديث جابر  
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب جل قام الامام  
 جابر فامره ونهاه فقتله واخرج البخاري وغيره من حديث النعمان بن بشير عن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال مثل التائب في حربه الله والوافع فيها كمثل قوم استمروا على  
 سفينة فله اربعضهم اعلاها وبعضهم اسفلها فكان الذي في اسفلها اذا استنقوا من  
 الماء مروا على من في قعر فقالوا لولا اخرقنا في نصيبنا خرنا ولم تؤد من فوقنا فلو تركوه وما  
 ارادوا هلكوا جميعا وان اخذوا على ايديهم نجسوا جميعا واخرج مسلم وغيره من حديث  
 ابن مسعود ان رسولا لله صلى الله عليه وآله قال ما من نبي بعثه الله في امة قبلي الا كان له من امته  
 حرايون وامحباب ياخذون بسنته ويقفون بامورهم ثم انما يخفف من بعدهم خوفا  
 يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون فمن جاهد هم بدين فهو مؤمن ومن  
 جاهد هم بلسانه فهو مؤمن ومن جاهد هم بقلبه فهو مؤمن ليس وراء  
 ذلك من الايمان حبة خرد وفي الصحيحين من حديث ابن عباس بننت جحش قال يا رسول  
 الله اهلك وفيما الصاكحي قال نعم اذا كنتا خبثا واخرج الترمذي وحسنه من حديث  
 حذيفة عن النبي صلى الله عليه وآله قال بل الذي نفسي بيده ان من بالهوف والتمهن  
 عن المنكر البوس شكر الله ثم عليه كرمنا بامنه ثم تدعونه فلا يستجيب لكم واخرج ابن ماجه  
 باسناد رجاله نقاد من حديث ابن سعيد البخاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

لا يحقرن احدا كمر نفسه قالوا يا رسول الله وكيف يحقر احدا نفسه قال يرى امرائه فيه  
 فقال لا يقول شيء فيقول الله عز وجل يوم القيامة ما منعك ان تقول في كذا وكذا  
 فيقول يا ليت الناس قال فانا كنت اخفى ان تخشى اخرج ابو داود واللفظ له والترمذي  
 وحسنه من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اول ما دخل  
 النقص على بني اسرائيل انه كان الرجل يلقى الرجل فيقول يا هذا اتوا الله ودع ما تصنع  
 فانه لا يحل لك ثم يلقاه من الغد وهو على حاله فما يمنعه ذلك ان يكون اكيله شهيق  
 وقعيدة فلما فشاوا ذلك ضرب الله على قلوب بعضهم ببعض ثم قال لعن الذين كفروا من  
 بني اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا  
 يعتدون — — — كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون ثم  
 كثيرا منهم يتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم انفسهم ان سخط الله الى قوله  
 فاسقون ثم قال كلا والله لتنافرن المعروف وتتهون عن المنكر ولنا حزن على هذا الظالم  
 ولنا طرقة على الحق اطرا وهو من طريق ابي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن ابيه ولم  
 يسمع منه واخرجه ابن ماجه عن ابي عبيدة مرسلا واخرج ابو داود وابن ماجه  
 وابن حبان في صحيحه من حديث جرير بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 ما من رجل يكون في قوم يعمل فيهم بالمعاصي ثم يقدر ان يغير واعليه ولا يغيروا  
 الا اصابهم الله منه بعقاب قبل ان يموتوا واخرج ابو داود وابن ماجه والترمذي  
 وصححه والنسائي وابن حبان في صحيحه عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه قال يا ايها الناس  
 انكم تقرعون هذه الآية يا ايها الذين امنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا قلتم  
 واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الناس اذا راء الظالم فلم يأخذوا على يدائه وشاك  
 ان يعهم الله بعقاب من عند الله ولفظ النسائي ابي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 ان القوم اذا راء المنكر فلم يغيروا عنهم الله بعقاب في رواية ابي داود سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي ثم يقدر ان يغيروا ولا يغيروا الا  
 يوشك ان يعهم الله منه بعقاب واخرج الحاكم وصححه من حديث عبد الله بن عمر عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال اذا رايت اعمى تعجب ان تقول للظالم يا ظالم فقهه رددع عنه  
 واخرج ابن حبان في صحيحه عن ابي رقال وصاني خليلي صلى الله عليه وسلم يخضال من الخبز  
 او صاني ان لا اخاف في الله لومة لائم ووصاني ان لا اقول الا الحق وان كان مرا واخرج  
 ابو داود من حديث عرس بن عمير الكندي ان النبي صلى الله عليه وآله قال اذا عملت الخسنة  
 في الارض كان من شهد ها وكرها وفي رواية فانكروها كمن غاب عنها ومن غاب عنها  
 فوضيها كان من شهد ها وفي اسناده معين بن زياد الوصلي ضعفه احمد وثقه ابو  
 ونيرة وصححه الترمذي واخرج ابن ماجه وابن حبان في صحيحه من حديث عائشة  
 انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر يا ايها الناس ان الله يقول لكم  
 روايا المعروف واها عن المنكر قبل ان تدعوا فلا اجيب لكم ولساؤني فلا اعطيكم  
 وتسننصرني فلا انصركم واخرج احمد الترمذي واللفظه وابن حبان في صحيحه من حديث  
 ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله قال ليس من اثم من لم يرحم صغيره واولي قربة زاولا مائة مرفوع  
 بينه عن المنكر والاحاديث في هذا الباب كثيرة قوله لا تظالموا بفتح التاء المثناة  
 الفوقية واصلة تنظالموا اخذت احدي التائين كما في نظائره وفيه زيادة تأكيد لقوله  
 وجعلته بينكم حرما واشعار بالتغليظ والمراد لا يظلم بعضكم بعضا وحذف المتعلق مشعر  
 بالتعميم فالمعنى لا تظالموا في انواع الظلم سواء كان في البدان او الاموال او الاعراض او الاكوار  
 انتهى كلام الشافعي رحمه الله عليه فمن اجمع انواع الظلم ما يرجع الى الاموال وقد ثبت جيل  
 المال مقترنا بالدم والعرض في التحريم وما اكثر الظلمة للاموال فان الفضلة في الدنيا لا اعراض  
 قليلون بالنسبة الى من يظلم الناس في اموالهم وهو داخل في قوله تعالى انما السبيل على  
 الذين يظلمون الناس ويبغون في الارض بغير الحق اولئك لهم عذاب اليم والمكاس سائر  
 انواعه من جاني المكس كاتبه وشاهدة ووازنه وكائنه وغيرهم من اكبر اعوان الظلمة  
 بل هم من الظلمة انفسهم فافهم اخذ من ما لا يستحق به ويدفعونه لمن لا يستحقه وهذا  
 لا يدخل صاحب مكس الجنة لان محبة يثبت من حرام واتصافا لا لهم تقدر اعطاء العباد  
 من ابن المكاس في القيمة ان يترحمي الناس ما اخذ منهم فاما اخذون من حسنة ان كان

له حسنات وهو اخاف في قوله صلواتي في حديثي هيرقنا مسلم وفيه المغلس من ياقه  
 شتم هذا وقد فهدا وكل مال هذا وقد تقدم واخرج احمد عن عثمان بن ابى العاص قال  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كان لداود بنى الله ساعة في ظرفها اهلها يقول  
 يا آل داود قوموا فلو ان هذه الساعة لتسجد لله فيها الدعاء الا لسا حرا وعشرا وعشر عقبة  
 بن عامر رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يدخل الجنة صاحب كل خرج  
 ابوداود وابن خزيمة في صحيحه والحاكم كلهم من رواية محمد بن اسحق وهو ثقة وقول الحاكم  
 انه صحيح على شرط مسلم ومعارض بان مسلما انا اخرج لابن اسحق في المتابعات قال يزيد بن  
 هارون يعني بقوله صاحب مكس العشار وقال البغوي يريد بصاحب المكس الذي اخذ  
 من التجار اذ امر وا عليه مكسا باسم العشر اي الزكاة قال الحافظ المذنبى اما الان فافهم  
 ياخذون مكسا باسم العشر ومكسا اخر ليس له اسم بل شيء ياخذونه حراما ويحتلوا به  
 في بطونهم والاحكام فيه داخضة عند ربهم وعليهم غضب فظهر على اشد يد تستل السج  
 البلقين عن قوله صلواتي انه تابعية لوتابها صاحب مكس الحديث هل المكس الملعون  
 عند الناس هو الذي يتناول المرتب على البضائع او غيره فاجاب المكس يطلق على اي  
 المكس ويطلق على من يجري على طريقته الردية والظاكران مراد النبي صلواتي المكس الذي  
 ذنبه عظيم وهو الذي يقال له ايضا صاحب مكس وكذلك يقال للجاري على طريقته  
 ويظهر من هذا الحديث ان الذي احدث المكس تقبل قوبته وان الذي استن  
 السيئة انما يكون عليه وزرها ووزر من يعمل بها اذا لم يبت فاذا تاب قبلت قوبته ولم يكن  
 عليه وزر من يعمل بها انتهى واخرج الطبراني عن عثمان بن ابى العاص في الكبير  
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يدنو من خلقه فيغفر لمن استغفره البغية  
 بفرجها وعشر وعشر ويغفر من تاب قال ابى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان صاحب  
 المكس في النار رواه احمد في مسنده ابن الجيعة عن ابى الخير ورواه الطبراني بنحو وزاد  
 يعني العاص وعشر ام سلمة رضي الله عنها في حديثها في الطيبة الرقة قال عدي بن الله  
 عن العشار ان لم اقل الحديث رواه الطبراني في المعجم وابو نعيم الا في بعض قال بعض



انما طان هذا ورد في الجملة في حديث واحد يتقوى بعضها ببعض مردها الحافظ ابي  
 في تخرجه احاديث المختصر قال في الواجب والحاصل انه وان ضعف جماعة من الائمة لكن طرقه  
 يقرى بعضها ببعض اريد قول الحافظين كذا لا اصل له وقد ذكرنا الفاضل عياض التفسير  
 ومعناه صلى الله عليه وسلم قال لا يدخل الجنة من لم يمت من تحت النار او لم يمت من تحت  
 الفخشة انتهى وقد عد ابن حجر المكي النكس في الواجب من الكبار وقال وصل ذلك من الكبار  
 ظاهر به صرح جماعة فلا حاد فيه وعيد كذا في نسخة لا تخص في سياق جملة منها في  
 الظلم كالحايد في الكسوف واعلم ان في عيدها وما ذكر في كتاب المكس هو ما اتفق به  
 ابو عبد السلام وهو ظاهر ان الغرض كما هو ظاهر انه لا يحضر احدا من المكس بل  
 لمجرد بطاير خذ ويعطى بحسب ما علم ان بعض فسقة التجار يظنون ان ما يوزن من المكس  
 بحسب عهده اذ اوى به الزكاة وهذا ظن باطل لا مستند له لان الامام لو نصب المكاسين لقص  
 الزكاة ممن تجب عليه دون غيره وانما نصبهم لاختل عشوراي مال وجدوه قل لو كان في  
 زكاة ولا زعماءه انما امر باخذ ذلك بصره على الحد في مصالح المستدين لا يبعد فيما هو  
 فيه لكن جمعة المداوي والتجارة هو اهم اعمتهم عن ايصرو الحق واصفهم عن ان يمتنعوا  
 ما يقعهم في دينهم اتباع الشيطان وتسويله لهم ان هذا المال ما خرم منكم قرا وظلما  
 فكيف مع ذلك يخرجون الزكاة وقد جعل العلماء المكاسين من جملة اللصوص في قطاع  
 الطريق بل اشرافهم لقد شنع العلماء على بعض الجهال الزاعمين ان الدفع الى المكاسين  
 الزكاة يجرى بهم واطالوا في هذه المقالة وتفسيرها وان قائلها جاهل ارجع اليه ولا  
 يعول عليه فاصل ذلك احمل به ان شاء الله تعالى انتهى حاصله وقد تقدم جملة من  
 الاحاديث الواردة في تبخ الظلم وضمه وهي تشمل المكس وغيرها ومنها حديث ابن عمر ان  
 النبي صلى الله عليه وآله امر بالحجر قال لا يدخلوا مساكن الذين ظلموا انفسهم لان تكون الكد  
 ان يصيبكم ما اصابهم ثم فزع ربه واسرع السيد حتى اجتاز الودي متفق عليه **وعن**  
 الجماعة ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال من ظلم الناس فانه يبعث يوم القيامة عبدا ذهب اخوه يدينه  
 غيره رواه ابن ماجه والرواية في المسامحة في باب الظلم **وعن عائشة** قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله

الدواوين ثلاثة ديوان الايعاز الله الاشراك بالله يقول الله عز وجل ان الله لا يغفر ان يشرك به  
 ويدين ان لا يشرك الله ظلم العباد فيما بينهم حتى يقتض بعضهم من بعض وديوان لايعا  
 الله به ظلم العباد فيما بينهم وبين الله فذل الى الله ان شاء الله وان شاء تجاوز عنه وعن  
 علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ودعوة المظلوم فاما يسأل الله حقه  
 ان الله لا يمنع ذا حقه وعن اوس بن شرحبيل انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول من مشى  
 مع ظالم ليقويه وهو يعلم انه ظالم فقد خرج من الاسلام وعن ابي هريرة رضي الله عنه  
 انه سمع رجال يقولون ان الظالم لا يضر لانفسه فقال ابو هريرة بلى الله حتى العجاري يمتحن في  
 وكهاهرا لا ظلم الظالم روى البيهقي هذه الاحاديث الاربعة في شعب الايمان الى غير ذلك من  
 الاخبار التي اشتملت عليها ديوان الاسلام وهي مجموعها تشمل كل ظلم وظالم في المال والدم  
 والعرض وضرب المكوس من اشد انواع الظلم واقيمها وهذا حرم الله سبحانه وتعالى اكل اموال  
 الناس بالباطل وهذه منه ولكن اني لم اتمشواش من مكان بعيد وقد عنت المداوي بها اليوم بل  
 من قبله انتاه في اغلب اقطار الارض وامصارها وقرها الى ان اطاق الظلمة وعظم  
 واعو لهم لا يدي الى اخذها وظلموا عباد الله في ذات يدهم في كل مكان حتى جرة التي هي  
 باب مكة المكرمة رآها الله شرفا وتعتيما فان اصحاب المكس الجاسين هناك يجفون الحج والعمرة  
 الى بيت الله الحرام وعلية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه السلام وبياته العجيبين مولد الاسلام وسلاطين  
 المسلمين لاسيما شرفاء مكة وعلماءها كيف لم يرفعوا الى النهي عن تلك المظالم راسا وجوزوها في  
 مثل هذا الوطن المبارك اساسا واتخذوا هذا المكس الحرام دولا ومغتنا وجعلوا قلمنا من  
 اقلام الخراج ورقما من ارقام الزمان مغرما ولم يمتنعوا عن ذلك بما ورد من المواعيد الزجرية والزواجر  
 الفاخرة من ابي الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى سكتوا على ذلك ولم يعسوا في الله لما هنا لك  
 الميثان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق قال السيد الامام العلامة <sup>الرحمن</sup> شهاب  
 بن سليمان مقبل الاهدل في فتاواه اعشار الاموال الحادثة في بلاد الاسلام لا يبيحها شرع ولا  
 يسوغها اجتماعا ولا هي من قضايا النصفة وقلمنا رجل الا في تبالاديه بآخرة وولا في خير ذلك  
 من الكتاب والسنة ظاهرة واضحة انتهت وتجرى الله سبحانه وتعالى السيد الامام العلامة قبله

الملة السيد محمد بن اسماعيل الأمير الهميني بل الله شراة وجعل حنة الفردوس وماؤه حيث  
كتبه في كتابه المحي في الزامه وينقاد للسليم ما حواه في الزامه ويتبع ما تضمنه من العالم  
العامل ويعرض عنه كل جاهل غافل وهو هذا

سؤال فهل صفت عليه بحر	ويدر برهانا صحيحا ويرد
ونية كذا من قول زيد وعمره	ولكن كتابا واحدا يشرح
رواة ثقافت ليس فيهم مذهب	ولا علة فليها بهما متغير
يبين ما وجه التمسك في التمسك	على كل حال في البلاد نصد
اجاء عن القادر عرفه	فيا حبل ان كان ذلك خير
ويوضح لي من كان مكارم	بطيبة اذ في النبي المطهر
وفي مكة من كان من بعد	يفتح اموال الحجيج ويتشر
ومن كان في هذه السواحل	يباشر اموال العباد ويتشر
ويعطى لاهل الصالح منها جارية	وهذا الصريح في الحقيقة الذكر
فيما نرجوهم لا نكار منكر	اذا هم قسط من السجف اكر
كفر خزان في الدين ان جماعة	اذا حذوا لولا قلنا كيف نصور
متي يصور الاسلام من اصابه	اذا كان من رضى يخاف ويحذر
وما بال افطاع البلاد لساورة	لهم في العمل بيت من الجوز
فيما نراها منهم غني وفاتر	ورب نقير دمعته يتحد
يفتقرون منها في الهوى صميم	فيمشي في مرط الهوى يتجوز
ليس ابوكم الا في فيه نورة	فاخرجها الخصار وهو معير
دعاها الشفيع الطماع فسالة	فما بالهم لم يقر واحين نفرا
وعرج على حرمهم شريرة	وقل لهم حناها بالشرع تتجوز
تحاليم اكل الرشاء كائنسا	يدار عليكم في المواقف سكر
وساجدة عما لكم في صلاحهم	وقلنا ان رزق الله لهم مفرد

اذا لم يساعد هم على هفواهم  
 وان خضتم في قصة كان همكم  
 وناخذ منكم اجرة ثم يعدها  
 وما شان تقبيل البلاد وانه  
 افيقوا افيقوا وانصحي امراءكم  
 وهو فقد طال المنام عن الله  
 ولكن اضعتم نصهم واطعوا  
 الم تسمعون اما جاءنا في كتابنا  
 وكم قص فيه الله من خبركم  
 ودونكم هذا السؤال الذي على  
 فان تقبلها فالرجوع الى  
 وان تملوها فالو بال عليكم  
 وموقف فصل في علم حكم

جفونا واقصونا والرزق قاتروا  
 تطاف محلات الشجار تنظر  
 فراعدهم حتى قتلوا وتنجسوا  
 لفاقر في الدين للناس تقصروا  
 عساكم لما اسلفتموه تكفروا  
 وناصحتموهم ما طغوا وتجبوا  
 او امرهم فاستأثروا وتكبروا  
 فكفر فيه من وعظا من يتدبر  
 عصوهم فابقاهم قليلا ودروا  
 غصون معانيه النصيحة تخطر  
 باهل النوى والدين اجل واحد  
 ويلقاكم موت وقبر ومحشر  
 سواء لدينه من يسر ويحسر

في  
 التنبيل  
 والاحتياط

هذا آخر السؤال ونسأل الله الهداية الى سنن الهدى ولا اقتداء بهدي النبي المصطفى  
 صلا الله عليه وآله وسلم وقال ايضا قدس الله روحه وجعل في الجنة عبوقه وصبر  
 مناصحا لاشراف مكة المشرفة وارسلها بيداخيه العلامة ابراهيم بن محمد لاير  
 رحمها الله تعارحة واسعة مع عزمه وذلك في شهر جمادى الاخرى سنة الهجرة

الى الاشراف اعيان الانام  
 بنو حسن وال ابي نفحة  
 سلام لا يزال على رباكم  
 ولازلم حاة البيت من  
 انا عنكم خبر غريب  
 بان عبيدكم اضحى الصفا  
 واهل البيت والبلد الحرام  
 وابنا احمد خير الانام  
 من الرب السلام على الدوام  
 يحاول فيه اتباع الامام  
 قوا من يما في وشاي  
 يحقون المحجيم بكل عام

في  
 قبائل  
 اشراف

اذا ظفروا بال عند شخص  
 فوا بوجع لياخذوه  
 ولو بالقتل ان عنهم ثلثي  
 وحاشا لاكم رضون هذا  
 ووقاد الحجج لكرضون  
 وحق الضيف الكرام وعز  
 كاسلاف لكركانا ملوكا  
 اذا ورد الحجج الى باهم  
 فقل لسا عد الملك القتل  
 وانت عز يزق ملء في سود  
 ايامن ممن يحج بكل فج  
 اق امن كل ارض لم يرد  
 وفارق الاحبة في هواه  
 يلا في ن الا مان بكل ارض  
 وقل لسا عد المسعود شمر  
 وانت بخير ارض بين قوم  
 فامن من اتاها من حجيج  
 وانت مسود من غير سود  
 وطهر مكة من كل عبه  
 فقد امر الاله خليفه  
 فقال وطهر ابيته وانت  
 فان الناس في الاما سكوتا  
 على اشياء تنكر عاقل

بطن الجيب او تحت الخزام  
 فلو في الحجر طان هو القمام  
 بالاحرف هناك ولا احتشام  
 فما يرضاه ذو الهم السواي  
 وان امر صفة الال الكرام  
 ولا يلقى بضم واهتضام  
 لهم مجد يسا في كل ساي  
 تلقوه بشرا وابتسام  
 لما ذلات ذب عن الانام  
 من الاشراف ليس لهم شام  
 ويلقى الخوف في البس الدحام  
 سوى البيت المحرم والمقام  
 وساروا في المغاوذ والكام  
 وفي حرم بلاقون المحرمي  
 وذبت فانت مسمي على الكلام  
 كرام مكرام مكرام  
 امان الورق في الحرم الحرام  
 فانف السود من ذلك المقام  
 قبيح الفعل من اولاد حام  
 ابنه جد يد في الاي الخطا  
 بنوه فطهروه من الانشام  
 جرى مكرام بعد عام  
 لنحرم من العلم والعوامي

وحيث العين في البيت الحرام	فانعم عمدة العظماء طرا
فيا لله ذلك من سنام	تستمر سنام المجد قدما
هو التطهير عن فعل حرام	ولكن الفضل التطهير قطعا
وحذرهم على شرب الدمام	ونهي العصاة عن المعاصي
ولم يرد هم المصرو شام	ونهي البغاة مع البغايا
وليس بها لعاص من مقام	فما البيت الامين محل عاص
بذاق من العذاب على الدمام	وكيف ومن يرفيه بظلم
باجاع من اعيان الانام	ففيها البيت افضل كل بيت
بطير من ابابيل ثلثي	حماه الله عن قتل وفيل
بلطفت قد احاط بها نظاي	ودونكم النصيحة من محي
على الخناز والال الكرام	واخذتم الصلوة والسلام
ختم الراسلى بالاف من ختام	محمد الرسول اجل عبد

### خاتمة في حكم الاتصال بالسلطين

اعلم ان كثيرا من الغاصرين يعتقدان من طلب ما يقوم بما يغنيه ومن يعول ودخل في  
الاسباب التي تتدخل منها في الشرائع عن طريقة الصالحين يخاف تعدي الرسالين  
صبيان لسالك الزاهدين وهو دهر عظيم ويجهل كبير فانه قد طلب ذلك سيد  
الانبياء صلا الله عليه وسلم وسأل ربه الخناء كما في الصحيحين وغيرهما انه كان يقول  
اللهم اني اسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى بالاحاديث في هذا كشيء جدا وانه  
الله سبحانه عليه بالغنى فقال وجدك عاتلا فاغنى وثبت في الصحيحين وغيرهما انه دعا  
لخادمه انس الغنى وثبت في الصحيح انه قال اللهم اني اعوذ بك من الجمع فانه يفسد  
وقال حبيب الطيب النساء وجلت فرة عليا الصلوة وهو جلد بصحيح وثبت في الصحيح  
انه صلا الله عليه وآله وسلم قال لعمر رضي الله عنه ما جاءك من هذا المأثم انت غير



مبشرين ولا سائل فخذة وما لا فلا تتبعه نفسك وثبت في حديث صحيح النهي عن المسئلة  
 الا للسلطان ومن ذلك ما حكاه الله سبحانه عن موسى عليه السلام انه قال رب اني ما  
 انزلت الي من خير فقير وما حكاه الله سبحانه ان يوسف عليه السلام قال لعزيمصر  
 اجعلني على خزائن الارض وقال ايوب عليه السلام لما رأى جمادى من ذهب تسقط عنده  
 فجعل يلتقطها فقال الله عز وجل له المر اغناك عن هذا فقال بلى ولكن لا اغني لي عن ربك  
 كما في الحديث الثابت في الصحيح وقال عيسى عليه السلام فيما حكاه الله عنه وارضقنا وانت خير  
 الرازقين ومن ذلك سؤال حسنة الدنيا كما في قوله عز وجل ومنهم من يقول ربنا اننا  
 فلما نبيا حسنة وفي الأخذ حسنة وقعا عذاب النار اولئك لهم نصيب مما كسبوا والله يوزع  
 الحساب وقوله عز وجل واخرى تحويها نصر من الله وفتح قريب وقوله وارضقنا وانت  
 خير الرازقين والحاصل ان طلب الرزق كائن من غالب العباد لانبياء العلماء والزهاد  
 بل لو قال قائل لم يكسبهم طابون لرزق الله عز وجل لم يكن بعيدا فافهم يسألون  
 من الله عز وجل الامطار وصلاح الثمار والبركة في الارزاق وهذا هو من طلب الرزق هو  
 كائن من جميع بني ادم والمتوسع منهم يقيد سؤاله بان يكون ذلك من وجه حلال  
 الداء هو من جملة السعي في تحصيل الرزق وكذلك جميع الاسباب المحصلة له على اختلاف  
 انواعها وتباين طرقها ومن انكر هذا فقد انكر ما هو معلوم لكل فرد من افراد بني ادم انظر  
 ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم في ايام النبوة فان كل واحد منهم يتعلق بسبب  
 اسباب الرزق كائنا ما كان ومن عجز عن ذلك قبل ا يصل اليه كاهل الصفة فان  
 قوتهم فيها هو من طلب الرزق وهكذا بعد ايام النبوة فان اخلفاء الراشدين يجعلون  
 لانفسهم نصيبا من بيت المال يقوم بما يحتاجون اليه لانفسهم ولين يعولون على  
 العدل وعلى طريقة الزهد وهم ازالوا العباد في الدنيا وفي الاشتغال بها كذا من  
 كان منهم بعد انقضائه خلافة النبوة التي يقول فيها الصادق المصدوق الخ لا  
 بعد ثلثون عاما ثم يكون ملكا عضوضا فان هذه المدة انقضت بخلافة الحسن  
 رضي الله عنه ثم كانت من بعد ملكا عضوضا وفيها المدة التي بعد انقضائه مدة

الخلافة القدرية يحفظ بيضة الاسلام وجهاد الكفار ونزع ما هو بين قد فتح من الاستعداد وكان  
 الصحابة رضي الله عنهم يقصدون من بيعة امر المسلمين ويطلبون منه ما هو فيه من  
 سبب الاعمال التي بيده وذلك هو من طلب الرزق ويقولون منه ما يعطيهم من كشف  
 عن حقيقة الحال وهكذا من بعد هو من التابعين وكان هذا حال خير القوم  
 ثم الذين يولونهم كما ثبت في الحديث الاحاديث الصحابة وكان من اهل هذين القريتين من  
 يد للقاء بين الامراء الاعمال من قضاء وامارة على بعض البلاد وامارة على جيش ولا يكرها  
 منكر ولا يخالف فيه مخالف هذا هو نوع من انواع طلب الرزق وان كان العمل قربة كالفقيه  
 او يوحى اليه كادفائه لاساني ما هو فيه من القرية اخذ ما يحتاج اليه من بيت مال المسلمين  
 وما زال عمل المسلمين على هذا منذ قامت الدولة الاسلامية الى الان مع كل ملك من الملوك  
 فجماعة يكون لهم القضاء وجماعة يكون لهم الامارة وجماعة يكون لهم على البلاد التي اليهم  
 وجماعة يكون لهم امارة الجيش وجماعة يدرسون في المدارس الرضوية والدينية وعلمهم  
 من بيت المال فان قلت قد يكون في الملوك من هو ظالم فقلت نعم ولكن هذا الفصل  
 بهر لم يتصل بغيره بل على ظلمهم وجورهم بل ليقتضي بين الناس بحكم الله او يقتضي  
 بحكم الله او يقض من الرعايا ما اوجبه الله او يجاهد من يحق جهاده او يعادي من يحق  
 عداوته فان كان الامر هكذا فلو كان الملك قد بلغ من الظلم الى اعلى درجاته لم يكن على  
 هؤلاء من ظلمه شيء اذا كان احدهم قد دخل في تخفيف الظلم ولو اقل قليل او نحو خفيف  
 كان مع ما هو فيه من المنصب ما يخرج من البخل لانه قد صار مع منصبه في حكم من يطلب  
 الحق ويكره الباطل ويسعى بما تبلغ اليه طاقتة في دفعه ولم يعتد على ظلمه ولا سعى  
 في تقرير ما هو عليه او تحسينه او ابراد النسيب في تجويزه فان ارسل نفسه في شيء من  
 هذه الامور فهو في اصلاح الظلمة وورق الجور ومن جملة الحق في ذلك وليس كلاما فيمن  
 كان هكذا انما كان كلاما في من قام بما وكل الله من الامور الذي غير مشغول بما هو فيه  
 انما كان من امر معروف او غير منكر او تخفيف ظلم او شيء يفر من عاقبته او وعظ  
 فاعله بما يندفع منه بعض شره وكيف يظن كماله لم او يدعي علم ان بداخل الظلمة

فيما هو ظلم وقد تبرأ الله سبحانه إلى عباده من الظلم فقال وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم  
 يظلمون وقال وما كريات بظلام العبيد وقال ولا يظلم ربك أحدا وقال إن الله لا يظلم شيئا  
 شيئا وقال إن الله لا يظلم مثقال ذرة وقال وما الله يريد ظلما للعباد وقال وما يظلمهم  
 ولكن كانوا هم الظالمين وغير ذلك من آيات القرآنية وقال في الحديث القدسي يا  
 عبادي إن حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا وقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي موسى قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم إن الله يحيل الظالم إذا أخذ له يفتنه ثم قرأ وكذلك أخذ ربك إذا أخذ  
 القرآن في شيء أن أخذه إلى شديد في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الظلم ظلمات يوم القيمة وأخرج نحوه مسلم وغيره من حديث  
 جابر وفي الصحيحين حديث أبي هريرة السلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يظلم في لفظ لا يظلم  
 ولا أحاديث الواردة في تحريم الظلم ودم فاعله وما استحققة من العقوبة كشية جد وقلة  
 أجمع المسلمون على تحريمه ولم يخالفوا ذلك بخلاف أجمع العقلاء على أنه من أعظم  
 تستقيح العقول ثم قد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا في هذا الخلة الظلمة ما  
 هو القول الفصل الحكم العدل فقال في حديث صحيح أخرجه الترمذي في موضعين من  
 سننه وأوضح ذلك الترمذي أيضا وبينه في كل بيان من غشني بما هم وصدقه في كذبهم  
 أعظم على ظلمهم فليس مني إلا أنا منه ولا هو ما روي عليه الخوض من القيمة ومن لم  
 يغتفرهم ولم يصدقه في كذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فهو مني وأنا منه وهو ما روي عليه الخوض  
 يوم القيمة وقد ثبت في الصحيح في ذكر أئمة الجور ومن أخطاهم فقال صلى الله عليه وسلم ولكن من  
 رضي وتابع فقررنا بهذا الدخول لهم في كذبهم ولا أعفهم على ظلمهم ولا رضي ولا  
 تابع فهو من رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت له مرتبة عالية  
 وفضيلة جليلة فكيف إذا جمع بين عديم وقوع ذلك منه والسعي في التخفيف أو الغلظة  
 الحسنة ولا يخفى على ذي عقل أنه لو امتنع أهل العالم عن فعله من مداخله للموت  
 لتعطلت الشريعة المظهرة لعدم وجود من يقوم بها وتبدلت تلك المبادئ الإسلامية

بالمملكة الحجاز لية في الاحكام الشرعية من ديانة ومعاملة وعمل وكل وطهر وخولفت  
 احكام الكتاب السنة جميعا لا سيما من المالك في خاصته واتباعه وحصل له الغرض في  
 طهر وخطوا في دين الاسلام كيف شاء واوضح الفقه مخالفة ظاهرة واستبيحت الاموال واستحل  
 الفروج وعطلت المساجد والمدارس انتهكت الحرم وذهبت شعائر الاسلام ولا سيما  
 المذاهب الذين لا يفعلون ذلك يخافون على ملكهم ان يسلب على دولتهم ان تذهب على  
 اموالهم ان تنهب على حرمة ان تنتهك وعلى غرض ان يدل ووجدوا عظيم السبيل  
 الى التخلص عن اكثر الاحكام الاسلامية قائلين جعلنا المرء من يعلم المرتك من ينصرنا  
 فرعنا العارفين بالدين وهرب منا العلماء العالمون وفي الحقيقة انهم معدون ذلك صفة  
 انه زور وهاء شاة اطلقت عن اعناقهم وعزيمة اسلامية ذهبت عنهم ومع هذا فلم يتخلصوا  
 بهذه الوسيلة التي فرحوا بها والذريعة التي انقطعت عنهم بل الشيطان الرجيم اشد  
 فرح بذلك واعظم سرور راضهم فانه قد خلى بينه وبين السواد الاعظم يتالعّب بهم كيف  
 شاء ويستعبد لهم كيف اراد وهذه فرصة ما ظفر من اهل الاسلام بمثلها ولا كان في حسابه  
 ان يسعفه دهره باقل منها وسلب هذا البلاء العظيم والخطب الوخيم والرزاء الاسلام  
 واهله الذي لا يقادر قدره ولا يتصور ما للدهر مثله صنفان من الناس الصنف الاول  
 جماعة زهدا وبغير علم وعبدان بغير فهم وتوهموا بغير ادراك المصالح الشرعية والشعائر  
 الدينية وما يفضي الى تعطيل الاحكام وذهاب غالب دين الاسلام فقصروا الى الواعظ ولا  
 للعباد وبالغرافي ذلك مقصدهم حسن وصورة فعلهم حميدة ولكنهم لم يكن لهم العلم  
 ما يوردون به الاشياء موارد وانصدرونها مصادرها جعلوا القصود هم اهل المناسبات  
 الدينية التي لا يتم امرها ولا ينفذ حكمها الا بسلاطان الارض وملك البلاد من جملة انواع  
 الظلم وجعلوا اصحابها من جملة اعداء الظلمة وسمع ذلك منهم عامة رعا يعشون  
 محال من مشاهير من الاخصاص مع خلوه هو لاء الله اصعين عز الورع وتعطل لهم عن علم  
 الشرع فاخذوا تلك المواعظ على ظاهرها وقبلوها حق قبلوها بخلافها فممنوعوا  
 الشرع والعقل والورع فطاردوا هذين النوعين من الجهل ما بل انما اقفين ولا مبر

ما كان كثير من السباع يهون الدين بقصوت على الناس يتصدرون الخوفاً من  
وتدبّر حولها علم عليه من جهل الشريعة ولما يرى كونه من ايراد الاحاد بشا المكدرة  
والقصص الباطلة وكان عليهم ان يقصروا عن ذلك ويكفوا ذلك الى علماء الكفا  
والسنة الذين يدعون الناس الى حق معلوم لديهم وشرع هو صحيح عند هو الصنف  
الثاني جماعة لهم شغلة بالعلم واهلية له والادوان يكون لهم من المناصب قد  
يهدأ غيرهم ما يتفهمون به في دنياهم فاعواهم ذلك وعجزوا عنه وظاهره والرغبة عنه  
واهم تركوه اختياراً ورغبةً ونزهاً عنه وضررت السفه بسبب اهل المناصب البنية  
ونذاعراضهم والتقصص عنهم وظاهرهم والهم انما تركوا ذلك في مداحلة المولود  
اخذ بعض من بيوت الاموال وان اهل المناصب قد صاروا اهل المظنة والى الكار  
للمسح ولا حامل لهم على ذلك الا في الحسد واليغى والتقصير على ان يكونوا متاهين في  
الفساد موضع التعفف عن ذلك في التواضع عنه بليات فاسدة ومعا صا كساد مع ما  
في ذلك من الدخول في خصلة من خصال النفاق والوقوع في معرة بلية الرياء والولع بال  
الحمة لا يريد سبب بغير حق وادخلوا النفس في هذه المناصب والشايب المعاصي و  
الخاري والحوادث والمناظر على علم منهم بغيرها وكما قال القائل **شعر**

يدعو وكل دعائه مالف ربة لا تقع

عجل بها يا ذا العسل ان الفراء قد انصلح

وقد عرفنا من هذا المجلس جماعات انتهت احوالهم الى بليات وعرفنا منهم  
من ظفر بعد استنكاره من هذه البليات فنصب من المناصب فكان اشبه اهل ذلك  
للمنصب بلغ في الشكالب على الخطام والتخافت على احرام الى ابلغ غاية وعندهم مجالس  
بعد مزيد التعفف وكثرة التوافد ملكا او قريب ملكا او صاحب مال فصار يطرحهم  
بما لا يستحل بعضه فضلا عن كراه من له ادنى وارع من دين بل ادنى راجح من عقل بل  
عرفنا من صار منهم فما اوصعه من يتصل به لنقل اخبار الناس اليه ففعل ولكن  
لم يقتصر على نقل ما سمع بل جاوز ذلك الى التزبد عليه بالزور والبهت حتى يجعل ذلك

الذي وضعه لا نقل عن واعظيكم من لا ذنب له قال بعض ما كذب عنه فضلا عن كراه  
 وبالحجة ما أجربنا واحد من هذا الصنف لا كشفت الأيام عن باطن يخالف طاب كان  
 يظهره وقوا، وفعل ينافي ما كان يشتغل به أيام فظلمه فليأخذ المتحري لذنبه حذره  
 منهم ولا يرتك اليهم في شيء من الأعمال الدينية كائني ما كان فإن قاتل إذا ظهر ظهرا  
 بينا أن بعض المداخلين يعينه على ظلمه بيده أو سانه أو يسوغ له ذلك ويظهر من  
 الثناء عليه ما لا يجوز إطلاقه على مثله قلت من كان هكذا فهو من جنس الظلمة وليس  
 من الجنس الذي قدمنا ذكرهم من المداخلين لهم والظلم كما يكرن باليد يكون باللسان  
 بالقلم وقد يكون ذلك أشد وكلامنا فيمن يتصل بهم غير معين لهم على ما لا يحل ولا  
 مشاركتهم بيد ولا لسان بل يكون جل مقصده بالارتصال بهم لاستعانة بقوتهم على  
 انفاذ احكام الله عز وجل وعلى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بحسب الحال وقد تبلغ  
 اليه الطاقة مثلا إذا كان العالم ينكر ما يراه من المنكرات على الرعايا ولا يقدر على ذلك  
 الا إذا كان له يد من السلطان يستعين بها على ذلك فهذا خير كبير واجر عظيم وإن كان  
 اذا كان لا يقدر على فصل الخصومات ارشاد الناس الى الطاعات كما يأيد من السلطان  
 فذلك مسوغ صحيح ايضا وهكذا اذا كان لا يقدر على تخفيف بعض ما يفعله وزراء  
 السلطان وامراة زاهل خاصته من الظلم الا باتصاله بالسلطان فهو ايضا مسوغ  
 صحيح وهكذا اذا كان السلطان يرضي في الموعظة منهم في بعض الاحوال وينزجر  
 عن فعل المنكرات فيخفف ذلك شيئا ما فهذا مسوغ صحيح واعلم ان احوال  
 السلاطين كما قال بعض السلف لهم طاعة كثيرة ومعاصر كثيرة وصدق هذا القائل فمن  
 طاعتهم تامين السبل وتامين الضعفاء من الاقرباء والحيولة بينهم وبين ما يريد  
 من ظلمهم وجهاد اهل الكفر والبيعة والتجارين على غلب الضعفاء وهتك حرمة و  
 تخويفهم ومغالبتهم على ما تحت ايديهم من املاكهم واقامة الحدود والشرعية والقصاص  
 واقامة شعائر الاسلام والقيام من رعاياهم واجباكهم رخصت الأعضاء لفصل الخصومات  
 بالطريق الشرعية واهل الحسبة بالقيام بوظيفة الحسبة من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر



ويجمع الجيوش وقاموا بالأمر في قهر أعداء الدين والقيام بما يحتاجون من أموال  
 وأعمالهم مدارس العلم بنصب المدرسين والفنيين وأمسكوا أهل التجارة عما يريدونه  
 من الفساد في الأرض بهيبة السلطان وخافة الأيقاع فصاروا كثر ما يملأ الكثرة في الجماعة  
 السلطان كان له من الأفاعيل العجيبة وحساب مظهره من السلطان عظمه جميع البلاد يفعل ما يشاء  
 القلوب تلهي منه الذموع وحسن الخيرة العادل عمر بن العزف قال الخليفة السلطان ما أروع العزف  
 وعزفنا ما قاله هو الحق الذي يعلمه كل عاقل فإن غالب الناس لمولا خافة عقوبة  
 السلطان لا يتركوا ما جاء من الأعداء وفعل من المنكرات ما لا يفي عليه العاصم لها  
 أصل الخافة من الله عز وجل للذين يفعلون الواجب لكونه أوجب له عليه ثم يترك  
 المنكرات لكون الله عز وجل فخا لهم عن آخره قتل قليل ومن أنكر شيئا من هذا التبعين عن  
 حقائق الأمور ويظن في مصادرها ومواردها وأحوال الفاعلين له الحق فيضج له أن الأمر  
 كما قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله وأما كونه للسلاطين معاصي كبرية فإنه قد تأخر  
 النفس العصبية فيفسد الدماء ويستحل الأموال المحترمة وقد يهاش أهل قرية بسبب  
 فروضهم عن صاكنة وقد تشبه بعض الأمازيغيين من أهل كذا على قلوب الشجر  
 المظفرة وينصبون له أشبه الخيل وذرائع الظاهر وقد يطاوع نفسه الشهوانية فيفعل  
 ما تشتهيه ويرتكب في هجومات الله عز وجل ويفعل ما يريد له ولم يغزو قول قائل عليه  
 إذا سلطان عليه الأمن عصم الله وكمل ما هم عليه عن بعض سلاطين الإسلام أن كان  
 يجتمع مع من يهاش على كثير من الكهوف والفسوق وكان في المدينة التي هو فيها رجل  
 صالح يكره ما يبالغ من المنكرات إذا رأى أناته فيه فمكره فمكره ما من تحت حمار السلطان  
 فقال للسلطان بعض جلسائه هذا فلان الذي إذا رأى الله من الخمر يهاش من الناس  
 كره وإذا رأى منكرا غيره قام من يده خطه إلى مجلسه ثم قال له أنت تنكر على الضعفاء من  
 الناس ما تراه من المنكرات فكسر ما نحن عندهم من إخوان الخمر وهما عندنا من الأولين كره  
 ففعل تستطيع أن تدبر ذلك علينا فقال له أنا ضعيف أكره على مثلي من الضعفاء لقد بقي  
 عاذا لك أما أنت يا سلطان فكذلك قال الله عز وجل وما أكره عن الجبال فقل ونضجها

رب سفا فذره آقا عاصف صفا لا ترى فيها عوجا ولا امنا فبك السلطان وقال فان ايطا فلكر  
 عليه وشارع بهذه الاواني من هذه الطاقات فقام ورعى بها وتاب السلطان فلم يعد الى  
 شيء مما كان عليه فاذا عرفت ان للسلاطين تلك المحاسن وتلك المساوي ونظرت الى  
 ذلك بعين الصواب علمت ان فيه من خصال الخير ما نفعه لك ولا غيرك اكثر من  
 الضرر وقد عرفت ما يقوله اهل الفقه وغيرهم ان محبته بخصال خير فيه مما لا باس به  
 فاذا كانت هذه المحبة جائزة فكيف لا يجوز ما هو دونها من الاتصال به لاحد الانساب  
 المتقدم ذكرها مع كون المتصل به على الرجاء بان تقبل منه موعظة او ينكر بعض  
 ما يقارنه حياء منه فان منزلة العلم والفضل لها من المهابة في صدور كل احد  
 والتعظيم لها والحشمة منها ما لا يخفى الاعلى الهيي الطبع ولا ينكر ذلك الامم ارب الفهم  
 وعلى كل حال فواصلته لئلا الاسباب لا يتردد احد في جوازها بل قد يكون في  
 بعضها حسنا بل قد يكون واجبا اذا لم يتم الواجب الا به او لم يندفع المحرم الا به وهذا  
 لا يخفى على ادنى الناس علما وفهما والمنوع هو مواصلته لا المصلحة الدينية تعود على فرد من  
 افراد المسلمين او افراد اذ اترتب على ذلك مفسدة فكيف قد ثبت في الكتاب العزيز الامر  
 بطاعة اولى الامر وجعل الله اولى الامر وطاعة الله سبحانه وطاعة رسوله  
 صلى الله عليه وسلم وتواتر في السنة المطهرة انها تجب الطاعة لهم الصبر على  
 جورهم وفي بعض الاحاديث الصحيحة المشتملة على الامر بالطاعة لهم انه قال صلى الله عليه وسلم  
 وان ضرب ظمرك واخذ مالك وصح عنه صلى الله عليه وسلم ان قال اعطوهم الذي لهم  
 اسألوا الله الذي لكم وصح في السنة المطهرة انها تجب الطاعة لهم اقاموا الصلوة وفي  
 بعضها ما لم يظهر منهم الكفر البواح فاذا امر واحد من الناس ان يتصل بهم لم يحل له  
 ان يمنع على فرض انه لم يكن في اتصاله شيء من تلك الاسباب المتقدمة وعليه ان لا بدع  
 ما يجب عليه من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اذا تمكن من ذلك والا فهو معذور ولا  
 اثم عليه الا اذا حصل منه الرضا والتابعة كما تقدم في الحديث الصحيح واخره ان ما جازم الحاكم  
 وصح في الخبر واللفظ له من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال السلطان مثل

انه في ارض ما يدين كل مظلوم من عبادة فان عدل كان له الاخر وعلى الرعية الشكر وان  
 حاروا وحافوا وظلم كان عليه الوزر وعلى الرعية الصبر وجميع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الذين التصبوا قبيلا من يارسول الله قال الله ولكن اية وارسوله ولائمة المسلمين فيهم  
 فان قلت ما حكم ما يدينهم من بيت الاموال مع وقوع ما فيه ظلم على الرعية وفي  
 بعض الاحوال هل يجوز قبول ما يجعلونه منه لاهل المناصب قلت نعم للحديث السابق  
 انه جيب الله عليه وسلم قال نعم ما ازال من هذا المال وانت غير مستشرق ولا ساثل فخذ  
 وماه فلا تتبعه نفسك وندته صلى الله عليه وسلم فرض الخزينة على اهل الكتاب وكنت  
 من اطيب المال واحدا مع ان في اموالهم ما هو من ايمانهم الخبز والبر واليابا لهم  
 يتعاملون به ويبيع عنه صلى الله عليه وسلم انه استقرض من يهودي طحاكاه ودهه  
 درعه فباحل من راه هرايه من بيت مال المسلمين بما يصل اليه منه من غير كشف  
 عن مفيقته الا ان يعلم ان ذلك هو الخراج عينه علان هذا الخراج الذي اخذ  
 السلطان من الرعية على غير وجهه قد صار اجاعة ال مالكا ما هو ساو صوفي في  
 اهل العلم والفضل واقبح في موقعه ومطابق الحاجة لاخر مصرف المظالم بل من  
 احسن مصارفها فخر هذا النزي على من يتصل بسلاطين الاسلام من اهل العلم  
 والفضل قد لزمه وما يبد ان يتناول هذا الطعن كل من اتصل بسلاطين الاسلام  
 منذ انقراض خلافة النبوة الى الان فانه لا بد في كل زمان من طعن طاعن ولا بد ايضا  
 من صدور ما ينكر من اهل الولايات وان اكثر منهم ما يعرف ولهذا يقول الصادق عليه السلام  
 صلى الله عليه وسلم الخرافة بعدني فلنكون عامما ثم يكون ملكا عضوا كما تقدم كما  
 للملوك والعضو من ان يصدر عنه ما ينكر ولو نادى لهذا لم تنفق الكلمة من جميع الناس  
 على براة ملوك من ملوك الارض من تلبسه بنوع من انواع الجور والتصايف بالعدا  
 المطلق الذي لم تشبه شائبة ولا قد حث فيه قادمة الاعلى عمر بن عبد العزيز رحمه  
 الله عليه ولا يمكن تصوره من يتصل من اهل العلم والفضل بسلاطين فروع من  
 القرون بسلاطين بعض القرون في جميع الارض ونحن نعلم علما يقينا ان الاله

لكل ملك واد كانت ولايته خاصة بمدينة من مدائن الاسلام فضلا عن قطر من الاقطار  
 فضلا عن كثير من الاقطار يكون مع جماعة من بل المناصب الدينية ولا يستقيم له امر ولا لغة له ولاية  
 ولا حصلت له طاعة ولا انعقدت لهبيعة يعلم هذا كل عاقل من المسلمين فضلا عن  
 اهل العلم منهم واذا كان الامر هكذا فكيف هذا الطاعن الشوم من خصوم ولا يعدل  
 اخر محمد راوا قلمهم علما وفضلا وهو لا يخرج عن فهمين اما ان يكون من قسم  
 المغتابين او من قسم الباكسين ولهذا يقول الصادق المصدق صلى الله عليه وسلم  
 ان كان فيه ما تقوله فقد اغتبتك ان لم يكن فيه ما تقوله فقد بهتت فهو واقع في المائر العظم  
 والذنب الوخير على كل تقدير وفي كل حالة ثم هذا المزري على من يتصل بسلاطين  
 الاسلام من اهل العلم والفضل القائمين بالمناصب الدينية قد وقع في اساءة الظن  
 بجميع من اتصل بهم على الصفة التي بينها من دخول جميع هذا الجنس تحت سوء ظنه  
 وباطل اعتقاده وزائف خواطره وفاسد تخيلاته وكاسه تصوراته وفي هذا لا  
 يخفى من مخالفة هذه الشريعة المحمدية والطريقة الايمانية ومع هذا فالتصل به من اهل  
 المناصب الدينية قد يغني في بعض الاحوال عن شيء من المنكرات لا يرضى به بل لكونه  
 قد اندفع بسعيه ما هو اعظم منه ولا يتم له ذلك الا بعد التثديد فيما هو دونه وهو  
 يعلم انه لو شذف في ذلك الدون لو وقع هو وذلك الذي هو اشد منه واشنع وافظع  
 كما يحكم عن بعض اهل المناصب الدينية ان سلطان وقته اراد ضرب عنق رجل  
 لم يكن قد استحق ذلك شرعا فما زال ذلك العالم يدافعه ويصاوله ويحاوله حتى كان  
 اخر الامر الذي انعقد بينه ما علم ان ذلك الرجل يضرب على شريطة اشتراط الاسطان  
 وهو ان يكون الذي يضربه ذلك العالم فاخرج الرجل الى مجمع الناس الذي يحضر  
 مثل ذلك المفرجة فضربه ضربات فتفرق ذلك الجمع وهم يشتمونه اقبشتم وهم  
 ملومين لان هذا في الظاهر منكرا فكيف يتولا من هو الرجل لا تكرار مثل ذلك ولا كشفه  
 فهو الحقيقة واطلوا على انه بذلك انتقد من القتل وتغاده بضرب العصا عن ضرب  
 اسيف او حواليدهم بالدعاء والنزفي عنه ويظن الجمهور قد فسد الامر وذلك القضا

تعين الصالح ومن هذا القبيل ما يحياه صاحب الشقائق ان سلطان الروم امر  
بقتل جماعة كثير من اهل الاسواق لكونهم لم يؤمنوا بما امر به من تسخير بعض  
فخرج السلطان وقد صفوا القتل فقام بعض العلماء وقرب من السلطان مركب  
فقال هو لا يسوغ قتالهم في الشريعة فذكر له السلطان امره وانه لا عدل  
من قتالهم فقال العالم هم يذكرون الامر لم يلقهم ما عز مر عليه السلطان في قتل  
السلطان مركوبه وقد ظهر عليه من الغضب ما ظهر اثره ظهر رايته وقال ليس هذا من عملك  
فقال لا هو من عملي لانني حفظ دينك وهو من عملي فاطاعهم السلطان  
وسلموا من القتل فانظر هذا العالم وبصيرة في انكار المنكراته لو قال له اين له انكاره  
امر لا ترجع عليهم القتل كان هذا القول مما يوجبهم لا مما يطفئهم وتوسكت عند قول السلطان  
ليس هذا من عملي انك لقتلوا لكنه جاء بوسيلة مقبولة توفى النفس اعظم تأثيرا لانك  
ان مساعاة في مخالفة امر السلطان وعدله الى ان لم يلقهم الامر اذا سمعوا لا يعرف  
الحقائق انكر عليه وقال كيف يكون امر السلطان في تسخير بضاعة او نحو ذلك وجبا  
لقتل من لم يقتل وعد ذلك من المداينة وعدم التصحيح على الحق ولو عقل ما عقله ذلك  
العالم الصالح لعلم انه قد جازا السلطان مجازاة كانت سببا لسلامة جماعة كثيرة من السليبي  
ولم يفعل خلك لقتلوا جميعا اذا عرفت هذا وتبين لك ان الافعال الخالفة للشريعة  
في بعض الحالات وكذلك الاقوال التي تكون ظاهرة للخالف قد تكون على خلاف مقتضى  
الظاهر وتبين انها من اعظم الطاعات احسن الحيات فكيف يمكن ان يهاجموا اهل  
ينبغي لسلطان يسارع بالانكار ويقتصر عقبة الحرم من الغيبة والبغوت وهو على غير تقدير  
ما تذكره منكرا او كون ما امر به معروفا وهل هذا الا جهل الصراح او الجهل العاجل  
هذا وانتقل منه الى شيء لا يحل عليه الجهل بل مجرد الحسد والنافسة كما هو الغالب  
على ما تقدم بيانه فان اهل الناصب الدينية من القضاء ونحوه اذا اشتغل صاحبها  
بما وكل اليه وتجنب ما فيه عمل الملوك واعوانهم من تدبير المملكة وما يصلحها وما يحتاج  
اليه ويقوم بحملها واهل الاعمال فيها الا اذا اقتضت الحال الكلام معهم فيما يوجب الشرع

من امر معروف او في عن منكرو القيام في ذلك: كما تلغ اليه الطاقة ويقننيه طمع الوقت فهل مثل هذا حقيقة من عباده الصالحين بالدعوات المتكررة بالثبوت والتسديد واستمرار الاعانة له من رب العالمين امر هو حقيق بالثبوت والاختيار سطا وجزافا وحدا ومناقضة وهل هذا شأن الصالحين من المؤمنين امرشان اخوان الشياطين قيل ان يسمعو الخير يخفوه وان سمعوا شر اذا عوا وان امر يسمعو الكذب وكما قيل ان يسمعو اسية طاروا بها فرحا عني وما سمعوا من صالح دفنوا فكيف اذا كانوا لا يسمعون الا خيرا ولا يعدد المعدون الامنا قبا فما الحق من كان ذا عقل ودين ان لا يرفع الى محمهم راسا ولا يفتح بجرع لاهم اذا كان كما تلت من ابيات

فما الشسر الشوايح عند ربح تمر على جوانبها تمود

ولا البحر الخضر يعاب يوما اذا بالت بجانية القمود

اجتمعت في ايام الطلب بجماعة من اهل العلم فسمعت بعضهم يقول لبعض اهل الحاضرة ثوبا شديدا الوزير من الوزراء فقلت للمتكلم انشدك الله يا فلان ان تجيبني عما سألك عنه وتصدقني قال نعم قلت له هذا الثلب الذي جرى منك هل هو لوانع ديني تجارة من نفسك لكون هذا الذي تشبهه ارتكب منكرا او اجترى على مظلمة او ظالم ام ذلك لكونه في دنيا حسنة وعيشة رافهة فتدرك قليلا ثم قال ليس ذلك لا لكونه انما ابن الفاحل يلبس الناعم من الثياب ويركب الفارة من الدواب ثم عذر من ذلك الاشياء فضحك الحاضرون وقلت له انت اذن ظالم له تخاطب هذه المظلمة بين يدي الله وتختبر مع المظلمة في الاعراض ذلك اشد من الظلم في الاموال عند كل ذي نفس حرة ومرة مرة وهذا يقرب الظلمة يهون علينا ان تصاب جسمنا وتسلم اعراضنا وعقولنا وبالجملة فاني اظن ان الظلمة في الاعراض اجرى من المظلمة في الاموال لان ظالم المال قد صار له وارع على الظلم وهو المال الذي به قيام المعاش وبقاء الحيوة ثم قد حصل له من مظلمته ما ينتفع به في دنياه وان كان سمحا بحتا حراما وظاهرا الاعراض اعرقف الاعلى الخيبة والخسران مع كونه فعل حمدا من لاله حمدا وذلك مما تنفر عنه النفوس الشريفة

له  
اي عزة  
النفوس  
العزيمه  
ن



وتسته مغيرا عمله الطابع العلية والقوى الرفعة فائدة **اعلم** ان الامور العلية والنفوس  
 والنفوس عن المذكور اعظم اساطين الدين واحكامه فاطر الامور احكامها هذه  
 الشريعة المطهرة بل هذا اذا كان قائما على الدين على ان قيامه باكمل نظام وان كان  
 قائما في العباد ولو لم يوجد في الدنيا لم يقوم بها خولفت الشرائع الاستلزامية وقد علمت  
 الشعارات الامنية وقال من يشاء من اهل الحساسة ما يشاء ومن لم يكن له اجر  
 ديني ما اراد لعدم وجود من يأخذ على ايديهم من القائمين بحجة الله في عباده فخذ  
 وردت الايات القرآنية والاحاديث الصحيحة في الحديث على ذلك والمدح العظيم لها  
 والحرر الوحيين لنا انهم ممن قدر على ذلك فقد حمل الصاع الكبير ودام بالامر الجليل  
 الخطير ولا يزال يزداد قوة وتمكنا وثباتا حتى يتقوله ما لم يكن له في حسابنا الخطير لا  
 على بال ولا مله على ال وصادق راسا للفرقة التي قال فيها الصديق المصدق لائزال  
 طاعة من امتي على الحق ظاهرين وكان من القائمين بحجة الله في بلاده على عباده  
 وفاز بالاجر العظيم الذي اراد الله به عبادة الصالحين القائمين بما فاضله وان اذكر ذلك  
 في النفس الامارة بعض جن في بعض الاحوال وانس من طبيعته حورا وضغفا في  
 بعض المقامات فليعلم ان ذلك من وسوسة الشيطان الرجيم لا من اشد عليه من  
 القائمين في مقامات العبادة والقاعد من في مقامات الزهد والورع المستكثرين  
 من طاعة الله عز وجل والعارفين بنورهم عن معاصيه وبذلك ان كل واحد من  
 هؤلاء صار كاهن الشيطان عن نفسه ويدفعه عن حوضه فيصاريه عن عيشه و  
 بيضه ويدوره عن ان يتعرض لشي من طاعة الله بالتشكيك عليه او الوهم به فلهذا  
 مصلحة خاصة بنفس هذا الرجل الصالح للشتغل في طاعة الله عز وجل والتمسك بها  
 واما القائل من امر الله به من الامور المعروفة والنفوس عن الشكر فهو في امره صالحا عيا  
 الله بعد صلاحه لنفسه ولا يزال يزداد اجرا عن المنكسرة من عباده في اوقات الطاعة  
 محرابهم من كبر الشيطان لاجل صلبه المحرم من حبه بل الخذلان بعد  
 الله وما يربيه لمن يرتوح قدومه في ايمان من هذه الحبيبة كان معقولة عاصم

ومصلحة شاملة للجميع فهو في حكم المصاير الشيطان عن عباد الله سبحانه المجاول  
 لهم عند ان يريد ان يثوبوا بالاهواء والاسناد لمجيشهوات الانفس من التسمم والذرات  
 التمتع بالجوهرات النذل بالوحيات هو العبد الاكبر لفرق الشياطين والقائم في كل مواضع  
 بالجوهرية لهم عن ان يثوبوا لهم على احد من عباد الله الصالحين والمصاولة لهم عن ان  
 يتسلطوا على احد من المؤمنين اجمعين وهذا تعلم انه قد اسفر الصبح لذي عشرين  
 بان به المقامات مسافات تنقطع فيها احناق الابل ومفاوز تثبت ونها سراق  
 المطير بين الثمامين ما بين السماء والارض ولا يدان ينتهي امر هذا القائم بحججه  
 بالمعروف والنهي عن المنكر الى التمام على ما يطابق الزام ويوافق رضاء الملك العادل  
 قام هذا الملة ام لتكون كلمة الله هي العليا وذلك غلب بنصوص السنة والكتاب  
 قد صح عنه صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الرجل يقاتل حية وشجاعة وليروى صبي  
 ايه في سبيل الله وقال من قاتل من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله  
 فهذا الثقات بحجة الله عز وجل هو في اعظم الجهاد وهو في سبيل الله عز وجل لانه لم  
 يفعل ذلك لغیر هذا القصد فانه ان لم يجر عمله ويحصل امله بسرعة حصل ولو بعد  
 حين كما وعد الله سبحانه ويتصور عند قيامه في هذا المقام تصفية النية عن كبر  
 الريا والمقاصد التي ليست من الدين ويتصور ما امر الله عز وجل به من الاخلاص  
 وحث عبادة عليه واستحضار قول الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم انما الاعمال  
 بالنيات فانها تصفية كلية جامعة مانعة نافعة لاسيما بعد ضم ما ضم رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم الى هذه الجملة من قوله وانما لكل امرئ ما كوى فترتفع بذلك وتمثله منه صلى  
 الله عليه وسلم بقوله فمن كانت هجرته الى الله ورسوله كانت هجرته الى الله ورسوله ومن كانت  
 هجرته الى دنياه هجرته الى ما هاجر اليه فان فارق الاخلاص  
 في مسألة بسيرة هذا لا يتعلم ما يريد بهذا السبيل بسبب خلل في المقام الذي قامه فانه  
 مع عدم الرية لمن والى العلماء العاملين وعباد الله الصالحين ورويت في كتب التاريخ قصة  
 لبعض القائلين في هذا المقام وهو انه وقف على نية من التضرع قد حل من بين الخواص

التي يستجاد خمرها لبعض الملوك ورواء الحاصلين له وقد خرجوها من البحر إلى البحر  
 البحر لصلوها على الدواب بعد ان حملوها على السفن في البحر فاخذ عجزا ثم ما زال يكسرهما  
 حتى بقيت واحدة منها فوق غنمها قليلا ثم تركها ورعى بالعصا فاخذها الواصون  
 بها وقد اجتمع عليه جمع وما شكوا ان الملك يقتله فلما وصل الى الملك اشتد بغضه  
 فقال ما حملك على ما فعلت من الاستخفاف بنا والافدام على متاعنا فقال لم يحفل  
 بك بل فعلت ما امرني الله به واخذ علي من التهمي عن المنكر فقال فما سبب تركك  
 الواحد منها قال ادركت نزعته من نزعات العجب قد اوقعها الشيطان في غلبي كنت  
 كسر ذاك الواحد منها لثلاث الكسرة على غيرنية صحيحة مخصصة لله عز وجل فلما سمع  
 ذلك الملك خلى سبيله ولم يكن له عليه سبيل وفي هذا المقدار كفاية انتهى ما في  
 الفتح ان راي فتاوى الشوكاني والحمد لله اولا واخرا وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
 وسلم

**خاتمة الطبع لولد المؤلف النكي الطبع السيد يوسف نخبة**

**الرمز السيد علي حسن جله الله سبحانه خبر اكل علم في**

بعد حمد الله سبحانه وتعالى على الائمة الكريمة والصلاة والسلام على خاتم الانبياء الاثيرة  
 يقول الربيع رحمة ربه الباري عبدا وابن عبدا وامته **حلي** بن سديق بن حسن  
 الحسيني القنوجي البخاري قد ترمعون الله سبحانه ضبع كتاب اكل العلم الكرامة في بيان  
 مقاصد الامامة تاليف سيدي الوالد الماجد سلافة الكرم الاما جد من عاظم  
 الظلم سنا مؤلفاته الثمينة وثبتت مراسم العدل بسيرة العمرة عزيز مصر الديار  
 البهية بالية وجمع المكارم الكسبية والوهبية اي الطيب **الخاطب بنواب والاجاه**  
**امير الملك سيد محمد صديق حسن خان بهادر**  
 اطال الله امد مع الانعام وعوسه بعين عنايته التي لاتنام على ذمة صاحب المطابع  
 والفظانة المروي **محمد عبد المجيد خان** صانه الله عن كل ما سار عليه المطابع

المریة بطلا الحانة الواقعة ببلدة **بهوپال** المحمية بالمطبعة الشاهجهانية النسوبة  
 الى من تعظم الاف ابتنائها وبلغت من كل اوصاف جميلة ومقام صد حسنة حد  
 انتنائها اسبلت على اهل مملكتها غیوث انعامها واحسانها وشملتهم بعظمة اقربها  
 وامتنانها بایضة انبلد البهوپالية وحامية حمى حوزتها الرضية المرضية جناب  
**نواب شایجهان بیگم** ادام الله سبحانه اقبالها وشرع على هام الارض علام  
 احوالها وكان تمام طبعه المیون وتمثیله الفائق المصون مشمول بتصحیح من علیه  
 احاسن اخلافه وفضائله **ثنی المولوی سید ذوالفقار احمد النقولی الحسینی**  
 وشركة النظر من هو فی العلوم ذوالبائع وله على الفنون اطلاع المولوی **محمد**  
**عبد الصمد** الفشاروزی ابقاها الله تعالی عافية وانعم علیهما بانهما الكاویل الشاه  
 بكتابة الناصح المامون الامین الحافظ لكتاب الله والمزاول لسنة رسول المبین الحفظ  
**علي حسینی** اللکوی عافاه الله عن شر كل حاسد وغوی فی اوائل ذی القعدة  
 سنة اربع وتسعين والفاء ومائتين من هجرة سید الثقلین **صلی الله علیه وآله وسلم**  
 وعلى كل من هو من عصاة علم الحد بشدة عزیه ما طلعت الشمس و صلیت الشمس  
 تاریخ عام الطبع للحافظ البدر المندیر خان محمد خان التلخیص الشهید سلمه الله التقدیر

شیدو ام که بیانگ ربایت می شنوم  
 فسانه شب تار شبایت می شنوم  
 تو که ز تاب من از ترکایت می شنوم  
 فی ز سلسله بیچ و تاب می شنوم  
 تو خواب گوئی و تعبیر خواب می شنوم  
 حکایتیست که از شیخ و شایخ می شنوم  
 چراغ امن بو تراب می شنوم  
 پیر نظر و عالیجناب می شنوم  
 مراد و باغت آفتاب می شنوم

ترانه از لب ساقی خراب می شنوم  
 طرب کجا و من پیر از لبی خوانی  
 اگر توانم دو گوش شی مرگشست  
 بزلف یا بر آئینه واجب عقدت  
 مرا بست جهان و خنق نیست نظرست  
 شیر منع محبت چه بگز از تقایید  
 چو خانه دل خود بر فروختن روشن  
 پرو سر تو من ای جنبه ای هست  
 جهان شان که بقا من الکفی شر

۹۰  
 یعنی از حالت  
 حسرت و غم

و در کتاب بسیار خطایست و در  
 بال شغل نیست کتاب می شنوم  
 درون انجمنش باریاب می شنوم  
 کمینه چاکرکش افراسیاب می شنوم  
 زیر که می شنوم سب کتاب می شنوم  
 بجای دست نوازش سحاب می شنوم  
 نه از رباب هم از آسیاب می شنوم  
 سیکه می شنوم قاریاب می شنوم  
 بجای بوی شرب و کرباب می شنوم  
 بلار گیسست که در اعطاب می شنوم  
 نوشته نقش صدر کتاب می شنوم  
 زهر چه می شنوم انتحاب می شنوم  
 سن از جناب امامت تاب می شنوم  
 ازین کتاب بصد آبت تاب می شنوم  
 ز دل بیاض ابامت جواب می شنوم  
 و نقش خود سنده انستجاب می شنوم  
 ثبات عمر عدو نقش آب می شنوم

و در کتاب بسیار خطایست و در  
 سوارانج می گویند ز غلامش  
 می گویند خوشست فریدون که ازیر ابیم  
 کمینه بنده اش اسفندیار می گویند  
 چه بیست است که در حلقه اطاعت  
 زان لغت که دیار شاگری می ارز  
 زیر که می شنوم از خوشی پیداست  
 چه که می گویم کاس گاری می گویم  
 درون سیکه اش لغت حدیث  
 مگر و قلم فخر متصل بر قصه  
 نشاند که کوشش نقش می آید  
 بهر چه می گویم حیدر چه می گویم  
 کنون بر موی پندیده ابامت  
 ستایش کتب آنجا که هر می خوانند  
 سوال کرد مش از سال بهر آورد  
 دعای خویش در انجام این قصه  
 حیات حضرت محمد رح نقش در گیسست

تَمَّ هَذَا الْكِتَابُ

بِعَوْنِ اللَّهِ الْمَلِكِ

الْوَهَّابِ

## اصلاح مصنف في طبع هذه الرسالة

صفحة سطر	خطا	صواب	صفحة سطر	خطا	صواب
٢	١٤	عمل	٣١	٦	خطها
=	٢٢	اساءت	=	٩	افيه
٢	١٣	يكونوا	٢١	٢١	نظكم
٢	١٤	السبيل	٥٠	٢١	يخبر
٨	٢٩	به	٥٩	١	حدث
٩	٢٩	يتم	٦٠	١٥	كان اين كان ما كان
١١	٢٩	عري	=	١٦	تراق
١٢	١	معهم	٦١	٢	الملاهي
١٣	٢١	رفع	٤٢	٢٣	يحيها يا
=	=	رفع	٤٢	١٥	خفته
=	١٨	بايقروا	=	١٦	كالظط
١٣	٢٩	والمكوه	٤٥	١	اراي
=	١١	اللزيم	=	٥	يحلها
١٥	٢١	انتمز	=	٢٢	يرجي
=	١٨	خزي في الدنيا	٤٨	٢٣	عنده
١٦	٢	غيرها	٤٩	٢١	جائرة
٢٢	٦	والضجر	٥١	٥	ونفي
=	٢١	البيات	٥٣	٨	وفي
٢٤	١١	احوالهم	٥٤	١٦	ايضا
٣٢	٢	وفي	٥٩	٢	المقدين
=	١٢	واقربه	٦٢	٤	والداع في اليه
٣٠	١	قتل اعطا	٩٣	٩	اثارة
-	٥	خالفت	٩٥	١	بغري



رقم	خط	صفحة	بداية	نهاية	سجل	رقم
١٠٢	مخصص	١٣١	ومعي	ومعي	١٢	١٠٢
١٠٣	وروي	١٣٢	أي رد	أي رد	١٨	١٠٣
١٠٤	فهم	١٣٣	وهو العشر	وهو العشر	٢٣	١٠٤
١٠٥	يقبهاها	١٣٤	ومات	ومات	٩	١٠٥
١٠٦	يطبخ	١٣٥	فيكون مخرج	فيكون	١٢	١٠٦
١٠٧	خبيركم	١٣٦	ظلم	الظلم	١٣	١٠٧
١٠٨	واولئك	١٣٧	والعبد	والعبد	٢٠	١٠٨
١٠٩	اخرجت	١٣٨	أوسلي	ادعلي	٢١	١٠٩
١١٠	اشراعه	١٣٩	نجان	نجان	٢٢	١١٠
١١١	واما الواجب	١٤٠	بالتيات	بالتيات	٢٣	١١١
١١٢	والجوار الظاهر	١٤١	التقريب	التقريب	٢٤	١١٢
١١٣	فينبغي	١٤٢	ردغة	ردغة	٢٥	١١٣
١١٤	الشمس	١٤٣	عليه	عليه	٢٦	١١٤
١١٥	تلك	١٤٤	الراشي	الراشي	٢٧	١١٥
١١٦	ما وجبت	١٤٥	وهو جرد واجه	وهو جرد واجه	٢٨	١١٦
١١٧	راجا اخذ	١٤٦	ربية	ربية	٢٩	١١٧
١١٨	فهذا الدفع	١٤٧	ربية	ربية	٣٠	١١٨
١١٩	بثقيته	١٤٨	ليسي	ليسي	٣١	١١٩
١٢٠	تغل	١٤٩	التي	الذي	٣٢	١٢٠
١٢١	ليسي	١٥٠	كانت الاموال	كانت	٣٣	١٢١
١٢٢	عمر	١٥١	يودي	يودي	٣٤	١٢٢
١٢٣	لا	١٥٢	لا يجد	لا يجز	٣٥	١٢٣
١٢٤	والسنة	١٥٣	فاعض	فاعض	٣٦	١٢٤
١٢٥	يكنه	١٥٤	والسارق	السارق	٣٧	١٢٥
١٢٦	هينته	١٥٥	هينته	هينته	٣٨	١٢٦

صفحة	سطر	خطا	سوايب	صحى	سطر	خطا	صفحة
١٦١	١٣	الاية	الادلة	١٩٣	١٣	القرية	١٦١
١٦٢	١	القرية	او طيبة من	٢٠٥	١٩	قائظلم	١٦٢
		القرية	نفسا في الحد	٢٠٤	١٥	فايزل	
١٦٣	١١	اذا رايت	اذا رايت	٢٠٠	١٠	عيل	١٦٣
١٤٠	٤	المعني	انعني	=	١١	دعوى	١٤٠
١٤١	٢	اعلم	قال الشوكاني اصل	٢١٣	٢٢	التكرير	١٤١
١٤٢	٢	القطر	القطر اليمني	٢١٦	٢٣	فان كان كما قال	١٤٢
=	١١	كم من جاد	كم من جاد			والارجح عليه	=
=	١٥	القطر	القطر اليمني	٢١٤	١٣	جبابا	=
=	١٦	كذا وكذا	صورة وعدن	٢١٩	٢	ضفت	=
=	١٩	والبلاد البنية	الصغار ونهار	٢٢٠	٨	عصا	=
١٤٣	٤	شي	شئ	٢٢٣	١٤	يحد لهم	١٤٣
=	٢٢	فيها	فيه	٢٢٨	١٣	قال الشوكاني في	=
١٤٤	٢	تغزير	تغزير			فتاواه اعلم	١٤٤
=	٢	لا تغزير	لا تغزير	٢٢٩	٥	لا غني	=
١٤٤	٢	بظلمهم	بما كسبوا	٢٣٠	١٩	بل اذا كان	١٤٤
١٤٥	٢٣	ربصلاة	وبصلاة	=	٢٣	بجامل	١٤٥
١٤١	١٢	للتوسطين	للتوسطين	٢٣٢	١٤	للمركب	١٤١
=	٢٣	التوسيط	التوسيط	٢٣٥	٢	للمركب	=
		الفتور	الفتور	=	٥	لنزع	
١٤٦	١٣	لوخل	لوخل	٢٣٤	٢	من ظلم	١٤٦
	١٢	ومن الوازم	من الوازم	١٣٨	١٣	ينظي	
١٤٧	١	بين الايمان	ما بين الايمان	=	٢١	منكر	١٤٧
١٤٨	٨	لما تربية	لما تربية				١٤٨











